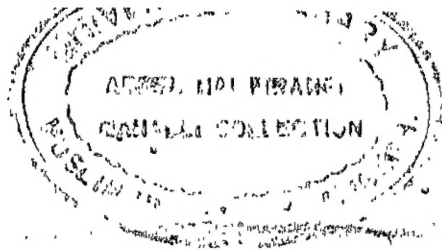




كتاب لسان المحكم في معرفة الاحكام تأليف  
 الشيخ الامام أبي الوليد ابراهيم بن أبي اليمان محمد  
 ابن أبي الفضل محمد بن أبي الوليد محمد  
 ابن أبي الفضل محمد بن محمد بن محمد بن  
 الشحنة الحنفية رحمه الله  
 تعالى بنه وكرمه  
 آمين



في كشف الظنون لسان المحكم في معرفة الاحكام لابي الوليد ابراهيم بن  
 محمد المعروف بابن الشحنة الحنفية توفي سنة ٨٨٢ هـ اوله الحمد لله العادل  
 في حكمه الخ الله في قضائه حبيب ورتبه على ثلاثين في فضله لا كاه في  
 المعاملات والافضية واراد نظامه فلم يوفق له ولم يتم الاصل بل وقع في  
 الفصل الحادي والعشرين في النكراهية ثم ان بعض الافاضل من  
 المماليك كتب تكملته الى تمام الثلاثين وهو برهان الدين ابراهيم  
 الخافى المدوني اوله الحمد لله المتصف بالكمال الخ

M.A. LIBRARY, A.M.U.



مطبعة جريدة البرهان  
 ١٢٩٩

## بسم الله الرحمن الرحيم

(الحمد لله) العادل في حكمه القاضى بين عباده بعباده (أحمده) على ما حكم وقضى واشكره على ما أبرم وأمضى (وأشهد) أن لا إله الا الله وحده لا شريك له الذى من توكل عليه كفاه (وأشهد) أن محمدا عبده ورسوله الذى اختاره على جميع خلقه وأصفاؤه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الطيبات الطاهرة صلاة ينال بها قائلها فى الدنيا والآخرة جميع ما يتمناه (وبعد) فلما ابتدأت بالقضا وبجوز الحكم وقضى أحببت أن أجمع مختصرا فى الأحكام مستقيما من كتب ساداتنا العلماء لا أعلم ذا كرافيه ما يكثر وعوضه بين الأنام على وجه الاتقان والأحكام ليكون عوناً للحكام على فصل القضايا والأحكام (بترتيبته) على ثلاثين فصلا (الفصل الأول) فى آداب القضاة وما يتعلق به (الفصل الثانى) فى أنواع الدعاوى والبيانات (الفصل الثالث) فى الشهادات (الفصل الرابع) فى الوكالة والكفالة والحوالة (الفصل الخامس) فى المصلح (الفصل السادس) فى الإقرار (الفصل السابع) فى الودعة (الفصل الثامن) فى العارية (الفصل التاسع) فى أنواع الصمانات (الفصل العاشر) فى الوقف (الفصل الحادى عشر) فى الغصب والشفعة والتسعة (الفصل الثانى عشر) فى الأكره والمجر (الفصل الثالث عشر) فى النكاح (الفصل الرابع عشر) فى الطلاق (الفصل الخامس عشر)

عشر في العتاق (الفصل) السادس عشر في الايمان (الفصل) السابع عشر  
 في البيوع (الفصل) الثامن عشر في الاجارات (الفصل) التاسع عشر في الهبة  
 (الفصل) العشرون في الرهن (الفصل) الحادي والعشرون في الكراهية  
 (الفصل) الثاني والعشرون في الصيد والذبايح ولا خصية (الفصل) الثالث  
 والعشرون في الجنائيات والديات والمحدود (الفصل) الرابع والعشرون  
 في الشرب والمزارة والمساقاة (الفصل) الخامس والعشرون في المحيطان  
 وما يتعلق بها (الفصل) السادس والعشرون في السير (الفصل) السابع  
 والعشرون فيما يكون اسلاما من الكافر وما لا يكون وما يكون كفرا من  
 المسلم وما لا يكون (الفصل) الثامن والعشرون في الوصايا (الفصل) التاسع  
 والعشرون في الفرائض (الفصل) الثلاثون في مسائل شتى وهو المختار وقد  
 شرعت فيه مستعينا بما لمجي الذي لا ينجم وهو الموافق بمنه وكرمه الاتمام  
 (الفصل الاول) في آداب القضاء وما يتعلق به (أقول) وبالله التوفيق  
 القضاء في اللغة عبارة عن الازوم وهذا اسمي القاضي قاضيا لانه يلزم الناس  
 وفي لشرع براد بالقضاء فصل في الخصومات وقسمها من المنازعات (و) يجوز  
 تقاض القضاء من الساطان العادل والمجائر اما العادل فلا ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم بعث معاذ الى اليمن قاضيا وولي عثمان بن ابي سفيان مكة اميرا  
 واما المجائر فلا ان الجاهلية رضي الله عنهم تقلدوا الاعمال من معارضة بعد  
 ان اظهروا الخلاف مع على رضي الله عنه وكان الحق مع على (و) انما يجوز  
 التقاضي من الساطان المجائر اذا كان يمكنه من القضاء بحق وانما اذا كان  
 لا يمكنه فلا (و) انما تقلد القضاء من يكون عدلا في نفسه طامسا بالكتاب  
 والسنة والاجتهاد (و) شرطه ان يكون ظاهرا في الكتاب والسنة ما يتعلق  
 به الاحكام لا المواضع وقيل اذا كان صوابه اكثر من خطائه حل له  
 ان القاضي يفتي به ليس بشرط ويتنزه بما سمعه او يفتي  
 انما ان المفتي يجب ان يكون من اهل الاجتهاد (و) قال  
 'فصل لا حد ان يفتي بقولنا حتى يعلم من اين قلنا  
 اكثر من خطائه حل له الافتاء وان لم يكن  
 الحكاية فيمكن ما يثبت من اقول



الفقهاء (و) المقتضى بالخيار ان شاء أفق بقول الامام رحمه الله أو بقول  
 صاحبه رحمه الله تعالى وعن ابن المبارك رحمه الله تعالى يأخذ بقول الامام  
 لا غير وان كان معه أحاديث صحيحة يأخذ بقولها لا بحال كذا ذكره البرازي  
 في جامعته (ثم) اختلفوا في الدخول في القضاء منهم من قال يجوز الدخول فيه  
 مختاراً ومنهم من قال لا يجوز الدخول فيه الا مكرها الا ترى ان الامام الاعظم  
 رحمه الله تعالى دعى الى القضاء ثلاث مرات فأبى حتى انه ضرب في كل مرة  
 ثلاثين سوطاً ومحمد رحمه الله تعالى امتنع فتمتد وحبس فاضطرب فتمتد (وقال)  
 صلى الله عليه وسلم من جعل على القضاء فكأنما ذبح بغير سكين انما شبه بهذا  
 لان السكين تعمل في الظاهر والبطن اما القتل بغير سكين فهو القتل بطريق  
 الخنق والغنم وانه يؤثر في الباطن دون الظاهر والقضاء كذلك لا يؤثر في  
 الظاهر لان ظاهره جاء وحشمة لم يكن يؤثر في الباطن فانه سبب المسالك  
 فشيء به لهذا كذا في الملهقات (وقال) عليه السلام من طلب الولاية وكل  
 اليها ومن لم يطلبها فان الله تعالى يرسل اليه ملكين فيسئلهما (وقال) عليه  
 السلام القضاء ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة الحديث (ومعنى)  
 ذلك كلمة التحذير عن طلب القضاء والدخول فيه الا انه قد دخل في القضاء  
 قوم صالحون واجتنبه قوم صالحون هذا كله اذا كان في البادية قوم  
 يصلحون للقضاء اما اذا لم يكن من يصلح للقضاء فانه يدخل واذا كان  
 في البادية قوم يصلحون فاذا امتنع واحد منهم لا يأثم واذا لم يكن وامتنع  
 يأثم ولو كان في البادية قوم يصلحون فامتنعوا جميعاً وكان الساطان  
 لا يسمع الخصومات بنفسه يأثمون لانه تضيق لآحكام الله تعالى (وفي)  
 التنبيه وعند الشافعي رحمه الله اذا كان القاضي فقيراً أو قصده باستعمال  
 الاحكام محرراً فيجوز له ان يطلب القضاء (قال) أبو حنيفة رحمه الله  
 لا يترك القاضي على القضاء الاستئذان واحدة لانه متى اشتغل بذلك نسى العلم  
 فيقع الخلل في الحكم فيجوز للسلطان ان يعزل القاضي بربية  
 ويقول السلطان للقاضي ما عزلتك لفسادك ولكن ا  
 العلم فادرس العلم ثم عد اليها حتى تقابل ثانياً  
 مجلس قضائه لانه انما جالس لفصل المح

الذين هم في مجلسه هل يعلم عليهم الصحيح انه ان سلموا على الناس يسلم عليهم  
 (او) يكره للقاضي ان يفتي في مجلس القضاء وفي غيره باختلاف المشايخ قيل  
 يكره لان الخصوم يدخلون عليه بالجميل الباطلة وهذا يشبه المجلس وغيره  
 وقيل يفتي في العبادات ولا يفتي في المعاملات كذا في المحيط (وفي) المحققات  
 واذا اختصم الى القاضي اخوة او بنو اعمام ينبغي له ان يداقهم قلبه لا  
 ولا يجعل بالقضاء بينهم لعلهم يصطلمون لان القضاء وان وقع بمحقق فربما يقع  
 سببا للعداوة بينهم كذا اذكرهنا وهذا لا يختص بالاقارب بل ينبغي ان يفعل  
 ذلك ايضا اذا وقعت الخصومة بين الاجانب لان من القضاء يورث البغينة  
 فيحترق عنه ما يمكن انتهى (قال) جلال الدين ابو المحاسن حامد بن محمد رحمه  
 الله تعالى في كتاب السجلات يجوز للقاضي اخذ الاجرة على كتابة السجلات  
 والمحاضر وغيرهما من الوثائق بمقدار اجرة المثل وذلك لان القاضي اغنيى  
 عليه القضاء وايضا لالحق الى مستحقته فبب اتم الكتاب فزيادة عمل يغنيه  
 للقضى له وعلى هذا قالوا لا بأس للفتي ان يأخذ شيئا على كتابة جواب الفتوى  
 وذلك لان الواجب على المفتي الجواب باللسان دون كتابة باليد ان وقع هذا  
 الكفاف عن ذلك اولى احسن ازام القيل والقال وصيانة لسانه الوجهه عن  
 الابتدال (مسئلة) لا يصير الرجل أهلا للفتوى ما لم يكن صوابه أكثر من  
 خطائه وذلك لان صوابه متى كثر غلب والمغالوب في مقابلة الغالب ساقط كذا  
 في المسئلات (وذكر) في البستان قال الفقيه كان بعضهم يكره الفتوى  
 لسار ومع عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أجرؤكم على النار أجرة وكم  
 على الفتوى (و) لا ينبغي ان يكون المفتي جبارا فظا غليظا بل يكون متواضعا  
 (مسئلة) إجم المثل في اخذ الاجرة على كتابة المحاضر والسجلات والوثائق في  
 ألف درهم خمسة دراهم الى العشرة والصحيح انه يرجع في الاجرة الى  
 كتابة وقصرها ومعرفة بها ومنهولتها وأما اخذ القاضي الاجرة  
 اقصرها مثل تسكاح الصغار والارامل اللائي لا ولي لهن  
 كذا في كتاب السجلات (وفي) الغنية وينبغي  
 ان يندى القاضي ويقيمهم ويقدم الشهود  
 يسمى صاحب المجلس والمجلاز ايضا

الجلال (باب) الكسب من حلال الخلاء وهو الاموات

وأنه يأخذ من المذمى شيئا لأنه يعمل له باقية إذا لم يرد على الترتيب وغيره  
 لكن لا يأخذ أكثر من درهمين (و) لو كان يأخذوا من يملكون له من  
 المذمى والمذمى عليهم ولا يمكن لا يأخذوا لكل مجلس أكثر من درهمين  
 والرجالة يأخذون أجورهم ممن يعملون له وهم المدعون لكنهم يأخذون  
 في المصر نصف درهم إلى درهم وإذا خرجوا إلى الرساتيق لا يأخذون لكل  
 فرسخ أكثر من ثلاثة دراهم وأربعة فكذلك أوضاعه العلماء لانتفاء  
 الكتاب روي أجور أهلهم (و) اجرة الكاتب على من يكتب له الكتاب  
 واجرة الأبواب على القاضي (و) إذا بعث أميرنا للعدول فأنه يعمل على المذمى  
 كالخليفة (قال م) مؤنة الرجالة على المذمى في الابتداء فإذا امتنع فعلى  
 المذمى عليه وكأنته هذا استحسان ماله إليه للرجوفان القياس أن يكون  
 على المذمى في الحالين (المزكى) يأخذ الاجرة من المذمى (و) كذا المبعوث  
 للعدول (قضى) في ولايته ثم أشبهه على قضائه في غيره ولا يصبغ إلا بعد  
 انتمى كلام الغنية (روي) أن داود عليه السلام لما أمر بفصل القضاء نزلت  
 السلسلة من السماء فإذا تقدم إليه الخصمان فالحق منهما نزل السلسلة له  
 والبطل منهما نزلت عن السلسلة فرفعت وكان سبب ذلك أنه احتال  
 بعض الناس وذلك أن رجلا أودع عند رجل دنانير ثم سجد المودع الدنانير  
 وكان شيخا معه العصا فاختصمها إلى داود عليه السلام فاحتال المودع وقرر  
 العصا وجعل الدنانير فيها فأما اختصمها قام المذمى فقال المذمى عليه  
 للمذمى خذ عصاى حتى أنال السلسلة فأخذها فـ كان محقا في الإنكار فخير  
 داود عليه السلام فأخبره بخبره يمل عليه السلام بذلك فقطع داود العصا فأمر الله  
 سبحانه وتعالى أن يقضى بين المذمى وبين المذمى عليه (وذكر) في الواقعات  
 أن القاضي إذا ارتد والعين بالله أو فسق ثم صلب فهو على حاله إلا أن يقضى  
 به في حال الارتداد والفسق باطل وبفسق النفس لا ينغزل (و) لو حكم بالشبهة

(الرجالة) بالثبوت  
 (وقوله قال م) روي في الدين والدين

شأفى المذهب أو إلى رجل آخر ليجمع المصنوعة

لا ينفذ قضاءه إلا في ولايته لأن القاضي الأول

الرطوبة والفسق إذا قلنا القضاء يصير فانه

لقاض آخر أن يطمه له إذا كان من رأيه خلاف ذلك وحقى إبطه ليس لقاض  
 آخر أن ينفذه وهذا قول علمائنا (قاضي) كرخ وقاضي سرخس التقيما  
 فقال أحدهما لا يجوز أن فلانا أقر فلان بكذا لا يجوز لآخر أن يقضى ما لم  
 يبعث إليه الرقعة بيده كتاب القاضي إلى القاضي (و) إذا علم بحق لانيان  
 قبل تقليمه القضاء فإنه لا يقضى به عند أي حنفية رحمه الله خلافاً لما وأما  
 إذا علم بعد تقليمه القضاء في المصرا الذي هو قاض فيه أو في مجلس القضاء فإنه  
 يقضى في حقوق العباد ولا يقضى فيما هو خالص حق الله تعالى إلا في السكران  
 إذا وجد به أمارات السكر فإنه يعزله لأن ذلك تعزير ليس بمجدد وأما  
 إذا علم في غير مجلس القضاء فهو على الخلاف الذي ذكرته في الوجه الأول  
 (وحي) عن أبي بكر لا يفتش إن القاضي يعزل بالفسق والامير لا يعزل  
 لأن مبني القضاء على العدل والامارة على القهر والغلبة  
 انتهى (رجل) جاء إلى القاضي وقال إن لي على فلان حقاً فإذا كان المملوك  
 خارج المصرا وكان بحيث لو ابتكر من أهله أمكنه أن يحضر  
 مجلس الحاكم ويبيت في منزله فإنه يعيده استحبنا فإنه عليه الصلاة والسلام  
 أعدي ذلك لأعرابي في قضية أي جهل وقام عليه السلام بنفسه (وفي)  
 القياس لا يهديه حتى يقيم بينة بالحق في جهته وهذه البينة ليست للحكم بل  
 لكشف الحال فإذا حضر أعاد البينة وقيل يجب أن يبعث في الدعوى كذا في  
 المحيط (وفي الروضة) يجوز للقاضي قبول صلة والى يده أو أخوانه إذا لم يكن  
 ذلك لأجل القضاء (رجل) جاء بخصمه إلى القاضي فقال أحضر عبد الله ودي  
 بذلك فقام عليه فإنه لا يفعل ذلك في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله  
 (وفي) أديب القاضي للخصم لا يفتي القاضي في السوق وحده ويتخذ أعواناً  
 بين يديه ولا يفتي للقاضي أن يبيع ويشترى في غير مجلس القضاء مادام  
 قاضياً بل يولى غيره ممن يثق به (ويروى) عن محمد رحمه الله أنه يبيع  
 ويشترى في غير مجلس القضاء (ولو) قامت على الخصم بينة واختر فإنه  
 لا يقضى عليه كذا في واقعات عمر (وفي) النزاري ولم يجوزوا الحكم على بيته  
 ووسع في ذلك بعض أصحابنا وفعل ذلك وقت قضائه وصورته قال الخصم أنه  
 ثوري وطالب المحكوم بعت أمينين معه بأعوانه ونسباً فيقوم الاعوان من

قوله يعيده أي يضره الله

جانب السكة والسطح وتدخل النساء حرمه ثم أعوان القاضي فيفتشون  
 العرف وتحت السبر وعامة أصحابنا لم يجوزوا المحرم (ولو) قضى القاضي  
 بشئ من جوع عنه جاز قضاؤه وكذا لو قضى بقول يخالف قول علمائنا وهو  
 من أهل الرأي والاجتهاد (ولو) قضى بشاهد يمين ثم رفع إلى الحاكم لم يراه  
 جازله إبطاله فإن رفع قبل إبطاله إلى الحاكم يرى جوازه فنفذه ليس بما حكم  
 آخر لا يراه جازرا إبطاله وعلى هذا الاعتبار جميع الأحكام المختلفة (وان)  
 حكم بخلاف مذهبه ولم يسمع له جاز في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد  
 لا يجوز وان كان هذا غلطاً منه (يوفي) شرح أدب القاضي لأخصاف قاض  
 قضى بإبطال حق رجل في دار وذلك أنه أقام بين لا يطلب حقه فأبطل  
 القاضي حقه من أجل ذلك ثم رفع إلى قاض آخر فإنه يسأل قضاء القاضي  
 بذلك ويجعل الرجل على حقه في الدار لأن بعض العلماء وإن قال من له  
 دعوى في دار في يد رجل فلم يطالب ثلاث سنين وهو في المصر فقد بطل  
 حقه لم يكن هذا القول قول محمول وهو محمول على القول بجهور من  
 العلماء والفقهاء فـ كان خلافاً لاخلافاً والقضاء في موضع الخلاف لا ينفذ  
 فإذا رفع إلى قاض آخر كان له أن يبطله (و) الفرق بين الخلاف والاختلاف  
 أن الاختلاف ما كان طريقتهما واحداً والمقتضون مختلفاً والخلاف ما كان  
 طريقتهما مختلفاً (وقعت) لرجل مسألة ثم حكم الحاكم بغير ما أفتوا به فله  
 يترك فتوى الفقهاء إلى ما يراه الحاكم إذا كانت المسألة خلافية لأن الفتوى  
 لا تفتن والمحكم ينفذ كذا في تكملة التكملة (وذكر) في الهيطة إذا زنى  
 ورجل بأمر امرأته ولم يدخل بها فمرأى القاضي إن لا يصير مهرها عليه فأقرها  
 معه وقضى بذلك نفذ قضاؤه لأنه قضاء في محل مجتهد فيه ثم نفذ هذا القضاء  
 في حق المحكوم عليه متفق عليه وفي حق المقتضى له أن كان صالحاً فـ كذلك  
 عند أبي حنيفة ومحمد وجمهور العلماء وعند أبي يوسف رحمه الله أن كان المحكوم  
 له يعتق الجرمه وقضى القاضي بالمحل لا يترك رأى نفسه بإباحة القاضي  
 كذا في إمامي (نوع) فمما يكون حكماً من القاضي وما لا يكون  
 إذا قال القاضي ثبت عندى أن فلاناً على هذا كذا هل يكون ذلك حكماً  
 منه قال بعضهم يكون حكماً (وكان) شمس الأئمة محموداً لا وزنه يدى يقول

لا بد أن يقول حكمت أو قضيت أو أنفذت عليه القضاء وهكذا ذكرنا ما في  
 وجه الله تعالى في واقعاته والصحيح أن قوله حكمت أو قضيت ليس بشرط وأن  
 قوله ثبت عندي كذا يكفي وكذا إذا قال ظهر عندي أو صرح عندي أو علمت  
 فهذا كله حكم وكذا قوله أشهد عليه يكون حكما منه (قال) شمس الأئمة  
 المحل في قول القاضي ثبت عندي يكون حكما وبه تأخذ لكن الأولى أن يبين  
 أن الثبوت بالبيينة أو بالأقرار لأن حكم القاضي بالبيينة يخالف الحكم بالأقرار  
 (وفي) العدة إذا قال القاضي للذمي عليه ما أرى لك حقا في هذا المذمي  
 لا يكون هذا حكما منه وكذا لو قال بعد الشهادة وطالب الحكم سلم المذمي ودلى  
 المذمي لا يكون هذا حكما منه وقيل أنه يكون حكما له لأن أمره الزام وحكم إذا  
 كان في المذمق قاضيان كل واحد منهما في محلة على حدة فوقع خصومة بين  
 من جاز أحدهما في محلة والاخر في محلة أخرى والمذمي يريد أن يخاصمه إلى  
 قاضي محله والاخر يأباه قال أبو يوسف رحمه الله العبرة بالمذمي وقال محمد لا بل  
 العبرة بالمذمي عليه وعليه الفتوى (وكذا) لو كان أحدهما من أهل العسكر  
 والاخر من أهل البلد فان أراد العسكر أن يخاصمه إلى قاضي العسكر فهو  
 على هذا ولا ولاية للقاضي العسكر على غير المذمي ومن كان معترفا في سوق  
 العسكر فهو جندى أيضا (وفي) جامع التاوي وعن أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى قضاة أمير المؤمنين إذا خرجوا مع أمير المؤمنين لم أن يحكموا في أي بلدة  
 نزل فيها الخليفة لأنهم ليسوا قضاة أرض أمير المؤمنين قضاة الخليفة وإن خرجوا  
 بدون الخليفة ليس لهم القضاء (وذكر) العلامة الشيخ قاسم بن قطلوبغا  
 أنجه إلى في مؤلفه ما نصه اعلم أنه قد اختلف العسقل في التفتيز فتفتيزهم  
 الآن هو أن يشهد شهود الحكم عند قاض آخر بمجاوب إلى الحاكم في أسبغاله  
 وهذا يسهل في الحقيقة إثباتا وليس فيه حكم ولا ما ينسب على الحكم فلا أثر  
 له في القضاء لاختلاف فيه كالتضام على الغائب ونحوه مخلو عن الدعوى من  
 الخصم على الخصم والحكم ولهذا قال في كتاب الأحكام تنفذات الأحكام  
 الصادرة عن الأحكام فيما تنفذ الحكم فيه من غير المنفذ بأن يقول ثبت عندي  
 أنه ثبت عند فلان كما حكم من الأحكام كذا وكذا وهذا ليس حكما من المنفذ  
 البتة (وكذلك) إذا قال ثبت عندي أن فلانا حكم بكذا وهذا ليس حكما من

هذا المذهب بل لو اعتقد أن ذلك المحكم على خلاف الإجماع صح أن يقول ثبت  
عندي أنه ثبت عند فلان كذا وكذا لأن التصرف الفاسد والحرام قد  
ثبت عند المحاكم ليرتب عليه تأديب ذلك المخاكم أو نحوه (وبالمجته) ليس  
في التنقيح حكم البتة ولا يعتبر بكثره الأثبات عند المحاكم فهو حكم واحد وهو  
الأول الآن يقول الثاني حكمت بما حكم به الأول اهـ (قلت) ولا يتأني  
له أن يقول حكمت بما حكم به الأول إلا بعد أن يبري بين يديه خصمة  
صحيحة من خصم على خصم (القاضي) إذا نصب وصيا في تركة أيتام بهم  
في ولايته، والتركة ليست في ولايته أو كانت التركة في ولايته واليتام  
لم يكونوا في ولايته أو كان بعض التركة في ولايته والبعض الآخر لم يكن في  
ولايته (قال) شمس الأئمة المحلواني يصح النصب على كل حال ويعتبر النظام  
والاستعداد ويصير الوصي وصيا في جميع التركة أيها كانت التركة (وكان)  
ركن الإسلام على السعدي بقولي ما كان من التركة في ولايته يصير وصيا  
فيه وما لا يكون فلا (وقيل) يشترط لصحة النصب كون اليتيم في ولايته  
ولا يشترط كون التركة في ولايته (ولو) نصب القاضي متوليا في وقف ولم  
يكن الوقف والموقوف عليه في ولايته (قال) شمس الأئمة إذا وقعت الممالة  
في مجلسه صح النصب (وقال) ركن الإسلام لا يصح (وان) كان الموقوف  
عليه في ولايته ولم تكن ضبعة الوقف في ولايته فإن كانت لطلبة العلم أو رباطا  
أو مسجدا في مخرجه ولم تكن ضبعة الوقف في ولايته قال شمس الأئمة  
المحلواني رحمه الله تعالى يعتبر النظام والاستعداد (وقال) ركن الإسلام إذا  
كان الموقوف عليه حاضرا يجوز (وذكر) في مجموع النوازل قاضي مهر قند  
نصب قيس في مسجد ووقف بخارا والمدعي عليه به مهر قند صحبت الدعوى  
والسجل (وبروي) عن بعض المشايخ القاضي إذا نصب وصيا في تركة ليست  
في ولايته لا يجوز وهو فتوى صاحب الفصول وفتوى مشايخ مرو (وقال)  
الامام شمس الأئمة المحلواني يجوز والعبرة بالخصومة (وذكر) رشيد الدين  
في فتاويه اليتيم إذا كان من بخارا لا يجوز نصب الوصي من قاضي مهر قند  
(ولو) كان الموقوف عليه به مهر قند والمتولي والمدعي عليه بخارا صح حكم  
قاضي بخارا بأنه وقف على فلان ويكون المتولى قائما مقام الموقوف عليه

السعدي نسبة إلى سعد بن مسعود بن سفيان بن عيينة بن جندب بن عمرو بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نضير بن معد بن عدنان



ويكتب الى قاضي سمرقند يسلم الى المتولي اه (وفي الاول الجي) ويقبل كتاب  
القاضي الى القاضي في كل حق لا يسقط بشبهة لان كتابه كالمطاب في  
محلي قضاياه بخلاف رسالة القاضي الى القاضي في الحقوق فانها لا تقبل لان  
الرسول يتمثل خطاب المرسل والمتمثل يقتصر على هذا الموضوع والمرسل في هذا  
الموضع ليس بقاض وقول القاضي في غير موضوع قضائه كقول واحد من  
الرعية (وفي المنبع) واذا مات الكاتب أو عزل أو خرج عن أهلية  
القضاء بأن ارتد أو هوى أو جن أو فسق هل يعمل القاضي المكتوب اليه  
بكتابه بنظر ان كان ذلك عرضا لا يكتب قبل الوصول الى المكتوب اليه  
أو بعد الوصول وقبل القراءة يفتى به الثاني عندهما (وقال) أبو يوسف في  
الامالي يفتى به (ولو) وصل اليه ثم عرضت له هذه الاشياء يفتى به بالاجماع  
(وكذا) لو مات المكتوب اليه أو عزل قبل وصول الكتاب اليه ثم وصل الى  
القاضي الذي ولي مكانه لم يعمل به لانه لم يكتب اليه الا اذا كتب الى فلان  
قاضي بلد كذا والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين فانه يجوز ان يفتى  
به من قام مقام المكتوب اليه لان الكاتب اذا عرف الاقل صحت كتابة  
القاضي اليه (ولو) كتب ابتداء من فلان قاضي بلد كذا الى كل من يصل  
اليه من قضاة المسلمين لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد وسهم الله تعالى  
(وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز تسميته لالامر على الناس

(نوع في العزل)

تعلق عزل القاضي بالشرط جائز (وقال) ظاهر الدين المرنغياني ونحن لا نفتي  
بصحته تعلق العزل بالشرط (اربعة) خصال اذا احاط بالقاضي صار معزولا  
ذهاب البصر وذهاب السمع وذهاب العقل والبردة (واذا) عزل السلطان  
القاضي لا يعزل ما لم يصل الخبر اليه كالكيل حتى لو قضى بقضايه قبل وصول  
الخبر اليه تنفذ (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يعزل وان علم بعزله  
ما لم يقابل غير مكانه ويقدم صيانة لحقوق الناس واعتبر به امام الجماعة اذا  
عزل (وهذا) اذا حصل العزل مطلقا أما اذا حصل معالفا بشرط  
وصول الكتاب اليه لا يعزل ما لم يصل اليه الكتاب علم بالعزل قبل  
وصول الكتاب اليه ولم يعمل وزاوية أبي يوسف تنافي هنا ايضا (موت)

قوله الكاتب اي القاضي الذي كتب الى قاض آخر اه



السلطان لا يوجب عزل القاضي حتى لو مات الخليفة وله امر او قضاة فهم  
على حالهم وليس هذا كالكافة (وكذا) موت القاضي لا يوجب عزل النائب  
(ولو) عزل السلطان القاضي يعزل نائبه بخلاف ما اذا مات القاضي حيث  
لا يعزل نائبه هكذا قيل. ويأتي أن لا يعزل النائب بعزل القاضي لانه  
نائب السلطان او نائب العامة لا ترى انه لا يعزل بموت القاضي وعليه كثير  
من مشايخنا (واذا) عزل السلطان نائب القاضي لا يعزل القاضي  
(القاضي) اذا قال عزلت نفسي او اخرجت نفسي عن القضاء ومع السلطان  
يعزل كما في الوكيل اما بدون بيعاج السلطان فلا (وقيل) لا يعزل  
القاضي بعزله نفسه أصلاً لانه نائب عن العامة. وحق العامة متعلق  
بقضائه فلا يملك عزل نفسه كذا في الفصول (وفي) جامع القياوي كان  
الفقيه أبو جعفر يقول كان الفقيه أبو بكر الامام كاف يقول تولية المحاكم  
القضاة في ديارنا غير صحيح لان المولى لا يواجههم بالتقليد (وفي) شرح الوقاية  
وصح قضاء المرأة في غير حدود وداعة ارايشهادتها (قلت) الجهة الجامعة  
بينهما كون كل واحد منهما قائماً بقول على الغير (السلطان) اذا حكم  
بين اثنين لا ينفذ وقيل ينفذ وعليه الفتوى (بأن) السسر وأم الولد لم  
ارتفعوا الى القاضي فأجاز بيعهم ما لم يرتفعوا الى قاض آخر يرضى القضاء الا في  
أم الولد لانه روى ان علياً رضي الله عنه رجع عنه

(توقع في الحبس)

يجب بدائق وفي كل دين ما خلا دين الوالدين او الاجداد او الجدات لولده  
ويحبس المسلم بدين الذي والمستأمن وعكسه (واذا) حبس الكفيل يجب  
المكفول عنه معه واذا لزم يلزمه لو كانت الكفالة بأمره والا فلا يأخذ  
المالك قبل الاداء (قلت) للسئلة على جواب الواقعة وهو أن المكفول له  
يتمكن من حبس الاصيل ولله كفيل وكفيل الكفيل وان كثر (واذا)  
خاف قراره قبله ولا يخرج الجمعة ولا عيد ولا جنازة ولا عيادة مريض ويحبس  
في موضع وحش ولا يفرش له فراش ولا وطاء ولا يدخل عليه من يمتأنيس به  
(وفي) الإقصية ولا يمنع من دخول الجبر ان عليه وأهله لا حجة اجماعية  
الاستورى في القضاء ولا يمكنون من المكث عند بطو ولا (وعن) محمد انه يخرج

في موت والده وولده لا في غيرهما اذ لم يكن من يقوم عليهما والا لا (وذكر)  
 القاضي ان التكفيل يخرج بمنازاة الوالدين والاجداد والمجندات والاولاد وفي  
 غيرهم لا وعليه الفتوى (وقال) أبو بكر الاسكاف اذا جئ لا يخرج (ولو)  
 مرض في الحبس وأضناه ولم يجد من يقوم عليه أخرجه كذا عن محمد بن محمد بن الله  
 تعالى (وهذا) اذا غلب عليه الهلاك (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انه  
 لا يخرج به والهالك في الحبس وغيره سواء الفتوى على رواية محمد وانما يطلقه  
 اذا أطلقه بكفيل وان لم يجد كفيل لا يطلقه (وحضرة) المحقق بعد التكفيل  
 لا إطلاق ليس بشرط (ولا) يخرج الى الحمام (وعن) الامام رحمه الله تعالى  
 انه يمنع عن الوطء بخلاف الاكل لانه ضروري والظاهر عند المنع ان كان  
 تدخل عليه زوجته أو أمته حتى يطأها في موضع خال قال ويمنع من التكسب  
 في الاصح وان خاف ان يفر من الحبس حوّل الى السجن الاصوص (واذا)  
 حبس المحبوس في السجن مئة مئة لا يوفي المسال قال الامام الارسايبدي  
 يطين عليه الباب ويترك له مقبلة يلقى لافها الماء والخبز (وقال) القاضي  
 اراي فيه الى القاضي (و) يترك له دست من الثياب ويبيع الباقي  
 وان كانت له ثياب حسنة باعها القاضي واشترى له ما يكفيه  
 وصرف الفضل الى الدين (ويبيع) ما لا يحتاج اليه في الحال حتى الابد  
 في الصنف والنطع في الشتاء (ولو) كان له كنان من حديد يبيع  
 ويشتري له من الطين (وعن) شريح رحمه الله تعالى انه باع العمامة (ولو)  
 اقل من المشتري ان كان قبل القبض يبيع القاضي المبيع للمشتري (وعند)  
 الامام رحمه الله تعالى لا يبيع العقار والعروض (وقال) عصبام لا يبيع  
 العقار اجماعا والخلاف في المنقول (وقيل) يبيع العقار عندهما وهو  
 الاصح (وفي) شرح القندوري في المال الحاضر وفي الغائب لا يبيع العقار  
 ولا العروض وان ظفر بالدفن وله عليه درهم ففيه روايتان (وفي) شرح  
 الطحاوي انه لا يأخذ (وفي) الصغري انه يأخذ (قال) المديون ابيع عرضي  
 وأوفي ديني أجبه القاضي ثلاثة أيام ولا يهدسه ولو كان له عقار يهدسه  
 لبيعه ويقتضي الدين ولو كان بمئة قليل (واذا) وجه المديون من يقرضه  
 ليقتضيه به دينه فلم يفعل فهو ظالم وان اراد الدائن إطلاقه بلا حضور القاضي

له ذلك (فان) كان أمر المدينون ظاهرا عند الناس فالقاضي يقبل بيته  
 الاعسار ويحمله قبل المدة التي نذكرها (وان) كان أمره مشكلا هل تقبل  
 البيعة قبل الخمس فيه روايتان اختار الامام الفضل في القول وطامة المشايخ  
 عدم القبول (واختلفت) الروايات في ذلك المدة التي يسأل القاضي عنها بعد  
 الخمس فقدرها الفضل في كتاب الكفالة بشهرين أو ثلاثة وفي رواية المحسن  
 بأربعة (وفي رواية) الطحاوي بنصف الجول (والصحيح) تفويضه الى رأي  
 القاضي لانه للضجر والتسارع الى قضاء الدين وأحوال الناس في ذلك  
 متفاوتة (ولا) يشترط في بيعة الاعسار جفيرة المدعي (فان) برهن المطلوب  
 على الاعسار والطالب على اليسار فبيعة الطالب أولى كبيعة الابراهيمية  
 الاقـراد انتهى (ولا) يشترط ببيان ما به يثبت اليسار (وذكر)  
 القاضي يسأل القاضي عن المحبوس بعد مدة فان أخبر بالاعسار أخذ  
 منه كفيلة وخلافه ان كان صاحب الدين غائبا (ولو) كان ايت على رجل  
 دين وله ورثة صغار وكبار لا يطلقه من المحبس قبل الاستيفاء بكفيل  
 للصغار (وقال) المصنف رحمه الله تعالى يثبت الافلاس بقول الشهود وهو  
 فقير لا يعلم له مالا ولا عرضا ولا ما يخرج به عن الفقر (وعن) الصغار يشهدون  
 انه مفلس مع عدم لاعلم له مالا سوى كسوته واختبرناه سرا وعلمنا فان لم يجبر  
 أحد عن حاله لم يكن ادعى المدينون الاعسار والدائن اليسار قال في التجريد  
 لا يصدق في كل دين له بدل كفن أو قرض أو حصل بعقد أو التزام كصدّق  
 أو كفالة (وفي) جامع الصمد رحمه الله لا يصدق في المهر المجهول ويصدق في  
 المؤجل وعليه الفتوى (وفي) الاضلل لا يصدق في الصداق بلا فصل بين  
 مؤجله ومجهله (وفي) الاقضية وكذا لا يصدق في نفقات الاقارب والزوجات  
 وأرشي الجنائيات (رب) المدين انه ادعى ان له مالا بهد ما برهن على الافلاس  
 يخلف عند الامام رحمه الله (قال) الامام المحسني لو طالب المحبوس يمين  
 الطالب انه لا يعرف انه مدين بملقه فان نكل أطلقه وان حلف أبدا حسمته  
 (ويجوز) المحسوس في المجهول غير الصلابة اللازمة الغريم (وقال) القاضي  
 المذهب عندنا انه لا يلزمه في المجهول لانه يني له كراهة تعالى وبه يقتضى (قال)  
 هشام سألت مجتد رحمه الله عن خروج من السجن عن تغليس قال يلزمه لانه

لا علم لنا بما له لعله أخفى ما له فخرج الملازمة ذكر الملازمة وأراد به المحبس  
 بدليل التفاريع قال قلت له فان كانت الملازمة أضرب بالعيال لكونه من  
 يتكسب بالسعي في الطرقات قال أمر رب الدين ان يوكل غلامه لئلا يكون  
 معه ولا يمنع عن طالب ما يقوته وعياله يومه وان شاء تركه اياما ثم لازمه  
 على قدر ذلك قال قلت له ان كان طاملا يعمل بيده قال ان كان محملا يقدر ان  
 يعمل حيث يلزمه لازمه وان كان محملا لا يقدر معه على الطالب خروج وطالب  
 وان كان في ملازمة ذهاب قوته وعياله أ كلفه ان يقيم كغلامه بنفسه ثم تخلى  
 سبيله (اذا قال) المدعي في بيته وطلب من خصمه لا يستحقه القاضي لانه  
 يريد ان يقيم عليه البيعة بعد الحلف ويخصمه بذلك وقد أمرنا بالستر وقال  
 له ان يحلفه (قال) الامام الحارثي رحمه الله تعالى ان شاء القاضي مال الى  
 قوله وان شاء مال الى قوله كما قالوا في التوكيل بالارض الخصم بأخذ باي  
 القولين شاء (نقد) المحبوس الدين والدائن غائب ان شاء القاضي أخذ الدين  
 ووضعه عند عدل وأطلقه وان شاء أطلقه بكفيل ثقة بنفسه وبالمسال (وفي)  
 النوازل وكذا لو برهن المحبوس على الافلاس ورب الدين غائب  
 (واسمحسن) بعض المتأخرين ان يحبس المرأة اذا حبس الزوج (وكان) قاضي  
 عنده محبسها معه صيانة لها عن القهور (قال) القاضي عليه للقاضي  
 أخذت الرشوة من غريمي وقضيت على غزيره (ومن) أخذ من السلطان مالا  
 مما حقق الخصومة في الآخرة لصاحب الحق مع السلطان ومع القاضي ان  
 لم يحطه السلطان وتعد الخط عند الامام رجة الله تعالى يكون مع السلطان  
 لا غير (اذا) أراد ان يذهب مع خصمه الى السلطان لا الى القاضي يجوز  
 له ذلك شرعا ولا يفتى به لئلا يفتى به لئلا يفتى به لئلا يفتى به لئلا يفتى به  
 الى السلطان (القاضي) اذا قاس مسئلة على مسئلة وجكم ثم ظهرت رواية  
 بخلافه فالخصومة للمدعي عليه يوم القيامة مع القاضي والمدعي أمام المدعي  
 فلأنه آثم ياخذ المال وأمام القاضي فلأنه آثم بالاجتهاد لان احاد اليس  
 من أهل الاجتهاد في زماننا وبعض اذكاء خوارزم قاس المقتضى على القاضي  
 فأوردت عليه ان القاضي صاحب مباشرة للحكم والمقتضى سبب للحكم فكيف  
 يؤخذ السبب مع المباشرة فأنقطع وكان له ان يقول القاضي في زماننا مال الى

الحكم بعد الفتوى لانه لو ترك يلام لانه غير عالم حتى يقضى به عليه كذا في  
 البرازي  
 (الفصل الثاني في انواع الدعاوى والبيّنات) المدعي من لا يجبر على  
 الخصومة اذا تركها والمدعي عليه من يجبر على الخصومة أي على الجواب  
 (وقال) محمد رحمه الله في الاصل المدعي عليه والمنكر وانما اقتصصر عليه لانه  
 اذا عرف المدعي عليه عرف المدعي (ولو) كانت الدعوى غير صحيحة فادعي  
 المدعي عليه الدفع هل يسمع وهل يمكن اثبات دفعه من غير صحيح الدعوى  
 اختلعه المشايخ فيه (وفي) كتاب الرجوع عن الشهادات ما يدل على ان المدعي  
 للدفع مطالب بتحيح الدعوى كذا في المنبع (وفي) المحيط القاضي مخيران  
 شاء سأل المدعي عليه جوابه وان شاء انظر اليه واذا سأل وجب عليه الجواب  
 واذا وجب عليه الجواب فلا يخلو اما أن يقر أو ينكر أو يسكت فان أقر قضى  
 القاضي على المدعي عليه بموجب اقراره لظهور صدق دعواه بالاقرار وان  
 أنكر سأل القاضي من المدعي البيّنة المظاهرة لصدق دعواه فقال ألك بيّنة  
 لقوله عليه الصلاة والسلام حين اختصم الحضرمي والكندي بين يديه للمدعي  
 ألك بيّنة فقتال لا فقال لا لبيّنته (فان) أحضرها قضى عليه بالبيّنة فاذا أنى  
 المدعي بشاهد فقد تخرج جانب جهة الصدق به لكن حاربه شهادة الاصل  
 فان الهم خلعت في الاصل نزيه وعن الحقوق عريه فلا بد من شاهد آخر  
 ليكون شغله اجمعة قويه ام (وفي) المنبع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا  
 قال المدعي ليس لي بيّنة على هذا الحق ثم أقام البيّنة على ذلك لم تقبل لانه  
 أكذب بيّنته (وفي) البدائع وان قال المدعي لا بيّنة لي ثم جاء بالبيّنة هل  
 تقبل (روى) الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله انه أتته بل وروى عن محمد رحمه  
 الله تعالى انه لا تقبل (وفي) الفتاوى الظهيرية واذا قال المدعي عليه عند  
 سؤال القاضي اياه عن الدفع لا دفع لي ثم جاء بالدفع فقد قيل يجب أن تكون  
 المسئلة على الخلاف بين أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى بناء على هذه  
 المسئلة ولا يحفظ عن أبي يوسف رواية في هاتين المسئلتين (وكذلك) لو قال  
 المدعي كل بيّنة آتت بها فهم شهود ذور وكذلك لو قال كل شهادة يشهد بها  
 فلان وفلان على فلان بهذا الحق فلا حقي فيهما ثم ادعى بعد ذلك شهادتهما

عليه وجاء به ما يشهد بان عاينه فهو على هذا الخلاف ودفع الدعوى كما هو  
الصحيح فكذلك دفع الدفع وكذلك دفع الدفع فصار عاينه هو المختار (وفي  
الولو الجبى) رجل ادعى على رجل شيئا من الدنانير والدرهم والعروض  
والضياع وذكر المدعى عاينه كما هو أراد تخالفه فالقاضي يجمع الكل ويحلفه  
بينما واحدا (وفي المنبع) هذا اذا حلف فان نكل عن اليمين ولا يخلف يقضى  
القاضي بالنكول في أول مرة وهو المذهب حتى لو قضى بالنكول مرة ثم نفذ  
قضاؤه في الصحيح الا ان الخصاف قال ينبغي للقاضي ان يقول له اني اعرض  
عليك اليمين ثلاث مرات فان خالفت والا قضيت عليك (وفي الكافي) وفي  
التقدير بالثلاث في عرض اليمين لازم في المروى عن أبي يوسف ومحمد وبه قال  
أحمد ولكن الجهمور على ان اعرض ثلاثا بطريق الاحتياط وبه قال مالك  
والشافعي (وذكر) في المحيط ولو قال المدعى عليه بعدما نكل عن اليمين  
ثلاث مرات انا أحلف يحلفه قبل القضاء بالنكول وبعد القضاء لا يحلفه  
(وعند) الشافعي رحمه الله تعالى لا يقضى بالنكول ولكن ترد اليمين على المدعى  
وهو مذهب مالك وأحمد رحمه الله تعالى (وفي) المحيط ويحوز رد اليمين  
على المدعى على وجه الصلح (وذكر) في الجامع الصغير أن الصلح عن اليمين  
جائز حتى لا يكون له ان يستخلفه على ذلك أبدا فلما جاز الصلح جاز أيضا رد اليمين  
الى المدعى على وجه الصلح (وفي الذخيرة) رجل له على آخر ألف درهم مؤجلة  
فطلب زب الدين من المدينون كفيلا فالقاضي لا يجبره على إعطاء الكفيل  
(وفي) ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمه الله ان له ان يطالبه بإعطاء الكفيل  
وان كان الدين مؤجلا (ولو) طلب المشتري من البائع كفيلا بالدرية لو ظهر له  
ذلك في الدين المؤجل أو في (وفي المنتقى) قال زب الدين مديوني يريد السفر  
له التوكفيل وان كان الدين مؤجلا (وفي البرزقي) قالت زوجي يريد أن  
يغيبني بذينة نفقة كفيلا لا يبيعها إلحائيكم الى ذلك لانهم لم تجب بعنده عاينه  
واستحسن الامام الثاني رحمه الله تعالى أخذ الكفيل رفقاً بها وعالمة  
الفتوى ويجعل كانه كفيل بما ذاب لها عاينه (وفي المحيط) لو أفتى بقول الامام  
الثاني رحمه الله تعالى في سائر الدينون بأخذ الكفيل كان حسنا رفقاً  
بالناس (عين) في يد رجل ادعى آخر انهما ماله كما اشتراه من فلان الغائب

(قوله ذاب اي ووجب)

وصدقة ذوالالب على ذلك فالقاضي لا يأمر ذالالب بالنسليم الى المدعى حتى  
لا يكون قضاء على الغائب بالبراءة بقراره كذا في العبادي (وفيه) ايضاً  
اذا ادعى على رجل انه كفل عن فلان بمائة دينار له عليه فأقر المدعى عليه  
بالكفالة وأنكر الحق فأقام المدعى البينة انه ذاب له على فلان كذا فانه  
يقضى له بها في حق الكفيل الحاضر وفي حق الغائب جميعاً حتى لو حضر  
الغائب وأنكر لا يثبت الى انكاره (قال) رجل لامرأة رجل خائب ان  
زوجك وكنتي ان أجلك الله فقال انه قد طلقني ثلاثاً وأقامت البينة على  
ذلك يقضى بقصر يد الوكيل عنها ولا يقضى بالطلاق على الغائب حتى لو حضر  
الغائب وأنكر الطلاق فحتاج المرأة الى اقامة البينة (قال) لامرأته ان طلق  
فلان امرأته فأنت طالق ثم ان امرأة الخالف ادعت ان فلان طلق امرأته  
وفلان غائب وزوج المدعية حاضر وأقامت البينة لا تقبل ولا يحكم بوقوع  
الطلاق عليهم لان بينهما على طلاق فلان الغائب لا تصح لان في ذلك ابتداء  
القضاء على الغائب وقد أفتى بعض المتأخرين بقبول هذه البينة وبوقوع  
الطلاق الا ان الاول أصح (الإنسان) اذا أقام بينة على شرط حقه باثبات  
فعل على الغائب فان لم يكن فيه ابطال حق الغائب تقبل هذه البينة  
ويثبت الحاضر خصماً عن الغائب وان كان فيه ابطال حق الغائب من  
طلاق أو عتاق أو بيع أو ما أشبه ذلك (أفتى) بعض المتأخرين انه يقبل  
ويقضى على الحاضر والغائب جميعاً به أخذ شمس الأئمة الاوزجندى  
(لو) طالب رب الدين الكفيل بالدين فقال الكفيل المدينون اذاه والمدينون  
خائب فأقام الكفيل بينة على اذاه الدين تقبل ويثبت الكفيل خصماً عن  
المدينون لانه لا يمكنه دفع رب المال الا بهذا فيثبت خصماً عنه (وفي الحقيقة)  
وسائر الفتاوى اذا ادعى انسان على آخر والقاضي يعلم انه مسخر لشيء عليه  
لا يجوز ولو حكم عليه لا يجوز ايضاً وتفسير المسخر أن ينصب القاضي وكيله  
عن الغائب لسماع الخصومة عنه (وكذلك) لو حضر رجل غيره عند القاضي  
ليسمع الخصومة عليه والقاضي يعلم ان الحاضر ليس بخصم فانه لا يسمع  
الخصومة عليه وانما يجوز نصب الوكيل عن خصم اختفى في بيته ولم يحضر  
بحسب الحكم بعدما بحث القاضي امانته الى داره ونودي على باب داره (وذكر)



في شهادات الجامع ر جل غائب فإر جل فادعي على ر جل ذكر أنه غريم  
 الغائب وان الغائب وكاه بطالب كل حق له على غرما ثه بالكوفة وبالمصومة  
 فيه والمدعي عليه يكر وكالته فأقام المدعي بينة على وكالته وقضى القاضي  
 عليه بالوكالة (قال) صاحب الفصول هذه المسئلة دليل على جواز الحكم  
 على السخر (وفي) ادب القاضي ان الحكم على السخر يجوز (وقيل) ينبغي  
 ان تكون هذه المسئلة على روايتين (واذا قضى) على وكيل الغائب أو على  
 وصي الميت يقضى على الغائب وعلى الميت ولا يقضى على الوكيل والوصي  
 ويكتب في السجل انه قضى على الغائب وعلى الميت بحضور وكيله وبهضرة  
 وصيه لان هذا في الاصل قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب روايتان  
 عن أصحابنا (وكان) ظهير الدين المرغيناني يقضى في القضاء على الغائب بعدم  
 التنفيذ (وفي الواقعات) اذا قضى بالبينة وغاب المقضى عليه وله مال عند الاس  
 لا يدفع الى المقضى له حتى يحضر الغائب (وكذا) ذكر في اجتهاد  
 الناطقي وزاد في نفقة المرأة والاولاد الصغار والوالدين (ولو) ان زواجه  
 الى القاضي وقال ان هذه الدابة وديعة عندي وقد غاب المالك ولم يترك  
 النفقة فرني بالانفاق عليه الا رجوع بالنفقة عليه او قال النفقات هذه الدابة  
 او رددت هذا الا أتق من مسيرة سفر والمالك غائب فطالب منه ان يقضى  
 بالنفقة حتى يرجع على المالك فان القاضي يسأل منه البينة فان أقامها قضى  
 بالبينة على الغائب فاذا حضر يرجع عليه (وفي العمادى) واذا قال الغريم  
 لاطالب ان لم أقض لك مالك اليوم فامرأته كذا فتوارى الطالب وخشى  
 المطالب ان لا يظهر اليوم فيبحث هو في عيونه فأخبر القاضي القصة فتمسك  
 الغائب وكيدلا وأمر الوكيل بقبض المال من المطالب حتى يرفقه من المال  
 وحكم به ما كره فان أبى يوسف قال لا يجوز كنهه اذ كره في آخر الا قضية  
 وهذا قولهم وان خص قول أبي يوسف بالذكر (وذكر) الناطقي ان القاضي  
 ينبغي وكيدلا عن الغائب ويقبض ماله ولا يبحث المطالب (قال) الناطقي  
 وعليه الفتوى (وذكر) رشيد الدين في فتاويه ادعى عينا في يد رجل وأراد  
 احضاره لمجلس القاضي فأنكر المدعي عليه ان يكون في يده فإر المدعي  
 بشاهدين شهدا ان هذا العين كان في يد المدعي عليه قبل هذا التارخ



سنة هل تسمع وهل يحبر المذبح عليه على احضاره بهذه البينة أم لا كانت  
واقعة الفتوى ينبغي ان تقبل لانه أثبت يده في الزمان الماضي ولم يثبت  
خروجه من يد موقد وقع الشك في ذوال تلك المدة ثبت اليه ما لم يوجد  
المزيل (قال) شمس الأئمة المحلوا في ومن المذوات ما لا يمكن احضاره عند  
القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم والقاضي فيه بالخيار ان شاء  
حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك وان كان لا يتيسر له المحذور وكان مأذونا  
بالاستخلاف يبعث خليفته الى ذلك الموضع وهو نظير ما اذا كان القاضي  
يجاس في داره ووقع الدعوى في جبل لا يسعه باب داره فانه يخرج الى باب  
داره أو يأم نائبه حتى يخرج ليسير اليه المشهود بحضوره (وفي الفتوى) وري  
اذا كان المذبح به شيئا يتعذر نقله كالرجل فالحاكم فيه بالخيار ان شاء حضر  
وان شاء بعث أمينا (قال) نحر الاسلام على الردوى واذا كانت القيمة مختلفة  
فينبغي للقاضي ان يكاف المذبح بدين القيمة فان كلفه ولم يبين تسمع دعواه  
(وفي المبدوط) رجل ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يدين له ما نفع من  
دعوى شرعية ثم ادعى بعد ذلك لا تسمع دعواه لان تركه مع التمسك دليل  
على عدم الحق بظاهرها (وذكر) في المحيط رجل له على آخر فلولس او طعام  
فاستترى ما عليه بديراهم او دنابر وتفرقا قبل نقد الثمن كان العقد باطلا  
(قال) العمادى وهذا فصل يجب حفظه والناس عنه غافلون فان العادة فيما  
بين الناس ان من كان له على آخر حنطة او شعيرا وما أشبه ذلك فصاحبها  
يأخذ من هي عليه عند غلاء البعير خطا بالذهب أو الفضة ثم ذلك ويسمونه  
فيمسكينهم ثم تقويم الحنطة فانه فاسد كونهما افتراق عن دين بدين (وفي  
الذخيرة) رجل ادعى دارا أو عقارا آخر أو موقعا في يد رجل ما كاه طاعة أو أقام  
بينة على الملك المطلق يقضى ببينة الخارج عند علمائنا الثلاثة رجعهم الله تعالى  
(وهذا) اذا لم يذكر تاريخا وأما اذا ذكره ان كانا سواء فكذلك يقضى  
للخارج وان كان تاريخ أحدهما أسبق يقضى لأسبقهما تاريخا  
(ولو) ادعى بخارا وقال في دعواه هذا الحجار غاب عني منذ شهر فقال المذبح  
عليه الى أقيم البينة ان هذا الحجار ما سكي وفي يدي منذ سنة أو ما أشبه ذلك  
يقضى للمذبح ولا يلتفت الى بينة المذبح عليه لان ما ذكره المذبح من التاريخ

تاريخ غيبة الحمار عن يده لا تاريخ ملكه - فكان دعواه في الملك ما انما  
خاليا عن التاريخ وصاحب اليد ذكر التاريخ الا ان التاريخ حالة لا يقراد  
لا يعتبر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان دعوى صاحب اليد دعوى  
مطابق الملك كدعوى الحمار ج فيقضي بينة الحمار ج اه (وفي العمادى)  
الحمار ج وذو اليد اذا ادعى الشراء من واحد واقام بينة ولم يؤثر خايقضى  
لذى اليد فان ادعى الحمار ج لا يعمل به لان التاريخ في حقه خبر وانقبض في  
حق ذى اليد معان وانه دليل على سبق عقده والمعاينة أقوى من الخبر الا  
اذ ارتخا وتاريخ الحمار ج أسبق فيه فيقضى للحمار ج (وفي) شرح أدب  
القاضي للحسام الشهيد وان ادعى ان أباه مات وهو وارثه ولا وارث له غيره  
وادعى دارا في يد رجل انها كانت لآبيه مات وتركه اميرائه والذي في  
يده الدار ينكر ذلك فأقام المدعى بينة ان الدار كانت لآبيه مات وتركه  
اميرائه وانهم لا يعملون لآبيه وارثا غيره فان الحماكم يحكم له بالدار لانه  
أثبت سبب الملك لنفسه بالحجة فيقضى له به (قال) ولو أن رجلا مات وله ورثة  
فحضر واحد منهم وادعى وفاة آبيه وادعى دارا في يد رجل انها كانت لآبيه  
مات وتركه اميرائه ولسائر ورثة آبيه وهم فلان وفلان والذي في يده  
الدار يحمد هذا كله فاقام الابن شاهدين على وفاة آبيه وعقده ورثته وان  
هذه الدار لآبيه مات وتركه اميرائه لم يحضر منهم وارث غيره فان القاضي  
يقبل ذلك ويحكم بالدار لآبيه ويرفع الى هذا الذى أقام البينة حصته منها  
لان الواحد من الورثة ينتصب خصما فمعما يثبت لليت وعلى الميت وأما  
حصص الباقيين فانها تترك في يده فكلها يحضر واحد منهم أخذ حصته منها  
ولا يكاف إعادة البينة على انها كانت لآبيه وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يدفع الى المدعى حصته  
منها ويتبرع الباقي من يد المدعى عليه ويجعل على يد رجل عن ذل حتى يحضر  
من بقي من الورثة واجمعوا على ان المدعى عليه لو كان مقورا دفع الى الوارث  
الحاضر نصيبه والباقي يترك في يده (اذا) حضر رجل وادعى دارا في  
يد رجل انها لآبيه مات وتركه اميرائه وأقام على ذلك بينة ولم يشهد وادعى  
عدد الورثة ولم يعرفوهم ولكن قالوا تركه اميرائه ورثته فانه لا تقبل هذه

الشهادة ولا يدفع اليه شيء حتى يقيم بينة على عدم الورثة لانهم مسلم يشهدوا  
على عدم الورثة لا يصير نصيبا وهذا الواحد معا وما القضاء بغير المعلوم  
مستعذر (وهو هنا) ثلاث فصول الاول هذا (والثاني) لو شهد الشهود انه ابنه  
وارثه ولا يعلم له وارثا غيره فان القاضي يقضي بحجبه مع التركة له من غير تلاوم  
(الثالث) اذا شهدوا انه ابن فلان مالك هذه الدار ولم يشهدوا على عدم الورثة  
ولم يقولوا في شهادتهم لا نعرف له وارثا غيره فان القاضي يتلاوم في ذلك زمانا على  
قدر ما يرى فان حضر وارث غيره قسم الدار بينهم وان لم يحضر دفع الدار اليه  
وهل يأخذ منه كفيلا بما دفع اليه قال أبو حنيفة لا يأخذ منه كفيلا (وقال)  
أبو يوسف ومحمد يأخذ منه كفيلا ثم قال انما يدفع الى الوارث الذي حضر  
جميع المال بعد التلاوم اذا كان هذا الوارث ممن لا يحجب بغيره كالأب  
والابن اما اذا كان ممن لا يحجب بغيره كالجو والاخت والعم فانه لا يدفع اليه المال  
وأما اذا كان ممن لا يحجب بغيره ولا يمكن اختلاف نصيبه كالزوج والزوجة  
فانه يدفع اليه اقل النصيبين (وقال) محمد وأوفر النصيبين النصف للزوج  
والربع للمرأة (وقال) أبو يوسف اقل النصيبين وقول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى مضطرب في بعضها مثل قول محمد فيها اذا كان الميت امرأة والمدعي  
زوجا وفي بعضها مثل قول أبي يوسف (ثم اذا) ثبت عند أبي يوسف انه يدفع له  
اقل النصيبين فقد اختلفت الروايات عنه في ذلك اما اذا كان الميت زوجا  
والمدعي امرأة ففيه روايتان في ظاهر الرواية عنه يدفع اليها ربع الثمن  
لانه قد يكون للزوج أربع نسوة فيكون نصيبها ربع الثمن (وفي رواية)  
أخرى عن أبي يوسف انه يعطي لها ربع الميراث كما ذكر عن محمد وأما اذا كان  
الميت امرأة والمدعي زوجا ففيه روايتان أيضا في ظاهر الرواية عنه يدفع  
اليه الربع انتهى

(المساومة)

وما يشبهها كالإيداع والاستعارة والاستئجار والاستقباب اقراره للمدعي  
اليدوم مانع من الدعوى لنفس المساوم ولغيره (طالب) نكاح الامة مانع  
من دعوى ثلثها وطالب نكاح الحرة مانع من دعوى نكاحها (وفي)  
القنية (بخ) أحضر ابن الميت فادعى ان أباك أخذني كذا دينارا وأشكال

الى الابن

الاشارة في النسخ للدين البخاري والاشارة في النسخ للقاضي عبد الجبار

الى الابن ولم يذكر اسم الاب ونسبه أو شهد الشهود بنحو ما ذكر لا يصح  
ويشترط ذكر اسمه ونسبه (وفيه أيضا قع) قال المدعي عليه للمدعي لا أعرفك  
فما ثبت الحق بالية ادعى الايصال لا يسمع (ولو) ادعى اقرار المدعي الوصول  
أو الايصال يسمع

(نوع في كيفية اليمين والاستحلاف)

ويحلف المدعي عليه بالله تعالى (لقوله عليه الصلاة والسلام لا تحلفوا بآبائكم  
ولا بالطواغيت فمن كان منكم حالفًا فليحلف بالله أوليه) (وفي المبسوط)  
الحمر والمملوك والرجل والمرأة والفاسق والإصالح والكافر والمسلم في  
اليمين سواء وتغليظ اليمين بذكر أوصاف الله تعالى بأن يقول له القاضي قل  
والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الطالب الخائب  
المذموم المهلك الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما أفلان هذا علمك  
ولا قبيلك هذا المسأل الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه (والاختيار)  
في صفة التغليظ الى القاضي بزيده ما شاء من أسماء الله تعالى وصفاته  
ويقتصر ما شاء وليكن بخطاط فيهما عن الواو والعاملة لئلا يتكرر عليه اليمين  
اذا استحق يمين واحدة حتى لو قال والله والرحمن والرحيم تصير أيمانًا (ثم)  
اختلف المشايخ فيسهل من من يقول القاضي بالخيار ان شاء غلط وان شاء لم  
يغلظ في كل مدعي به وعلى كل مدعي عليه ومنهم من يقول يعتبر حال  
المدعي عليه ان عرف بالصلاح اكتب في بذكر اسم الله تعالى وان عرف بغير  
ذلك الوصف غلط في اليمين ومنهم من يقول يعتبر حال المدعي به ان كان مالا  
عظيمًا يغلظ في اليمين وان كان حقيرًا اكتب في بذكر اسم الله تعالى ولا يحلف  
بالطلاق ولا بالعناق لان اليمين بهما يمين بغير الله تعالى واليمين بغير الله تعالى  
لا يجوز وقيل في زماننا اذا أتم الخضم سأل القاضي ان يحلف بالطلاق  
والعناق لقلة مبالاة الناس باليمين بالله تعالى وكثرة الامتناع عن الحلف  
بالطلاق والعناق كذا في الهداية وغيرها (وفي الخلاصة) ولو حلفه القاضي  
بالطلاق فنكل وقضى بالمسأل لا ينفذ قضاءه (ولا) تغليظ اليمين بزمان  
ولا مكان عندنا (ويحلف) اليهودي بالله الذي أنزل التوراة على موسى  
والنصراني بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق

النار (وعن) أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يخالف أحد الا بالله خالصا ولا  
يخالف الوثني الا بالله (فان قيل) ما الفرق بين يمين الجوسى والوثنى حيث يجوز  
تغليب الجوسى في حق الجوسى بذكر النار ولم يصرف في حق الوثنى بذكر الصنم  
وقوله بالله العظيم الذى خلق الصنم (قالت) انا امرنا باهانة الصنم والوثن لانهم  
اتخذوها الهام فامرنا باهانتهم بخلاف النار لانهم لم يتخذوها الهام فامرنا  
باهانتهم فاقبل كذا في المنبع (وسئل) الشيخ ديد الواحد الشيباني رحمه الله  
تعالى عن المرأة اذا كانت تعلم بالنكاح ولا تجد بينة تقيمها الا بنبأ النكاح  
والزوج ينكره ماذا يصنع القاضى حتى لا تبقى هذه المرأة عاتقة أبدا الدهر قال  
يستخلفه القاضى ويقول ان كانت هذه المرأة لك فهي طالق حتى يتسمع  
الطلاق باليمين ان كانت امرأته لتخلص منه وتحمل للذكر واج (وفي المنبع)  
هل يخلف على المحاصل او على البهيماء فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله  
يخلف على المحاصل وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يخلف على البهيماء وقال  
نحو الاسلام يقول من الى رأى القاضى (وذكر) في النوازل انه يخلف الصبي  
المأذون ويقضى بنكوله (وعن) محمد رحمه الله تعالى انه لو حلف وهو صبي  
ثم أدرك لا يمين عليه وانه دليل على أن يمينه معتبرة (وذكر) في اقرار  
الدعوى والبيئات ان الصبي التاجر والعبد التاجر يستخلف ويقضى عليه  
بالنكول (ومجوز) الاقتداء عن اليمين بالدرهم وكذا يجوز الصلح عن اليمين  
على الدرهم حتى لا يكون للمدعى ان يخلف المدعى عليه بعد ذلك لان الاقتداء  
عن اليمين صلح على الانكار وبعد الصلح عن الانكار لا تنفع دعوى المدعى  
فيما وقع الصلح عنه (ادعى) على آخره الا فانكر وأراد المدعى استخلافه  
فقال المدعى عليه ان المدعى قد حلف في مثل هذه الدعوى عند قاضى فلما كذا  
وأذكر المدعى ذلك فاقام المدعى عليه بيينة على ذلك تقبل وان لم يكن له بيينة  
وأراد المدعى المدعى له ذلك لانه يدعى ايفاء حقه في اليمين (ولو) ادعى  
المدعى عليه انه أبرأني عن هذه الدعوى وقال للقاضي حلفه انه لم يكن  
أبرأني عن هذا لا يخلفه القاضى لان المدعى بالدعوى استحق الجواب على  
المدعى عليه والجواب اما بالافرار أو بالانكار وقوله أبرأني عن هذه  
الدعوى ليس باقرار ولا انكار فلا يكون منه وعما من المدعى عليه ويقال

أوجب خصمه ان يثبته عليه فاشئت (وهذا) بخلاف ما لو قال أبرأني عن هذه  
الالاف فانه يخلف لان دعوى البراءة عن المال اقرار بوجود المال والاقرار  
بجواب ودعوى الابراء مسقط في ترتيب عليه الاستحلاف (ومن) المشايخ  
من قال الصحيح انه يخلف المدعى على هذه الدعوى وهي دعوى البراءة  
عن الدعوى كما يخلف المدعى على دعوى الخفاف واليه مال شمس الأئمة  
المحسواني وعليه أكثر قضاة زماننا (وفي الغنية) ادعى المدينون  
الايسال فان ذكر المدعى ولا يثبت له فطالب بمخبره فقال المدعى اجعل  
حق في المحسم ثم استخافني فله ذلك في زماننا (اذا) أقر الوهاب  
ان الموهوب له قبض الموهوب في المجلس أو بعده بأمره ثم قال بعد  
ذلك انه لم يقبض ومكنت أقررت به كاذبا وسأل القاضي أن يخلف  
الموهوب له بالله لقد قبضه عن هذه الهبة التي يدهي بها فعهدهما لا يخلفه  
لان الخفاف انما يترتب على دعوى صحيحة والدعوى لم تصح ها هنا لما كان  
التناقض (وعلى) قول أبي يوسف يخلفه بالله لقد قبضته بحكم الهبة التي  
تدعيها (وعلى) هذا الخلاف اذا اشترى شيئا وأقر المشتري بقبض  
المشتري ثم ادعى انه لم يقبضه وطالب من القاضي أن يخلف البائع بالله  
لقد سلمته الى المشتري بحكم هذا الشراء الذي يدعيه (وعلى) هذا الخلاف  
اذا اشترى شيئا وأقر البائع بقبض الثمن ثم ادعى انه لم يقبضه وأراد  
تخالف المشتري (ورب) الدين اذا أقر بقبض الدين وأشهد عليه ثم أنكر  
القبض يخلف المدينون (والمقر) على نفسه بدين لرجل ثم أنكر الدين وقال  
لا شيء له على وانما أقررت له بذلك كاذبا وطالب بين المقر له الكل على  
هذا الخلاف أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول المعتاد فيما بين الناس  
ان البائع يقر بقبض الثمن والمشتري بقبض المشتري للاشهاد وان لم يكن  
قبض ثمة حقيقة (وكذلك) المعتاد فيما بين الناس ان المستقرض يكتب  
أولا خط الاقرار ويشهد عليه قبل قبض المال فلو كان التناقض  
بأنعام من صحة الدعوى والاستحلاف بطلت حقوق الناس (قال) أبو يوسف  
رحمه الله تعالى أربعة أشياء يستخلف القاضي المحض فيها قبل أن يطلب

المدعى ذلك (أحدهما) الشفيع اذ طلب من القاضى أن يقضى له بالشفعة  
بحلفه بالله لقد هابت الشفعة حين علمت بالشراء وان لم يطلب المشتري ذلك  
وهو قول ابن أبي ليلى (وعند) أبي حنيفة ومحمد بن حنبل ما الله تعالى  
لا يستغفقه القاضى (الثانى) المكر اذا بلغت واختارت الفرقة وطالت  
التقريب من القاضى يستغفقه بالله لقد اخترت الفرقة حين بلغت وان لم  
يدعه الزوج (والثالث) المشتري اذا اراد الرد بالعيب يحلفه القاضى  
انه لم يرض بالعيب ولا عرضته على البيع منذ رأته (والرابع) المرأة اذا  
سألت من القاضى أن يرض لها النفقة في مال الزوج الغائب يحلفه بالله  
ما أعطاك نفقتك حين خرج (ويجب) أن تكون مسألة النفقة في قولهم  
جميعا (ادعى) الشفعة بالجوار فقال القاضى لادعى عليه ما ذاق قول فيما ادعى  
فقال هذه الدار لابنى هذا الطفل صح اقراره لابنه لان الدار في يده واليه  
دليل الملك فكان اقراره على نفسه فيصح (فان) قال الشفيع للقاضى  
حلفه بالله ما أنا شفيعه فانه لا يحلفه لان اقراره لا يبطل بالشفعة على ابنه  
لا يصح فلا يفيد الاستعلاف وهذا من جملة التحيل والخسار مع في الخصومات  
(وان) أراد الشفيع أن يقيم المينة على الشراء كان الاب خصمها وتصح  
المينة عليه لان الاب قائم مقام الابن ولو كان الابن كسيرا كان خصمها  
فكذا هذا (وفي المحيط) الشهادة القائمة على عتق العبد لا تقبل بدون  
الدعوى عند أبي حنيفة خلافا لما او تقبل المينة على عتق الامة وطلاق  
المرأة حسنة من غير الدعوى ولا يحلف على عتق العبد حسنة بدون الدعوى  
بالاتفاق ومثل يحلف على عتق الامة وطلاق المرأة بدون الدعوى أشار  
محمد في آخر كتاب التجرى انه يحلف وهكذا كرى في شرح القدورى  
(وذكر) شمس الائمة السرخسى انه لا يحلف فتأمل عند الفتوى (وذكر)  
في الخلاصة عديد في يد رجل أقام المينة انه حر وقال ذو اليسد انه عبيد  
فلان أودعنيته أو أجزنيته في مينة ذى اليسد أولى بخلافه اذا أقام العبد  
المينة على مولاه انه حر الاصل وأقام مولاه المينة انه عبده في مينة العبد  
أولى لان المؤلى يصلح خصما لاثبات مينة العبد بالحرية أما ما هنا فامودع



ليس بخصم لكن يحال بين العبد وبين ذي اليد (ولو) قال العبد اعتقني  
 فلان وذو اليد لم يقم البيينة على الايداع والاجارة لا يحال بينه وبين العبد  
 لانه اقر بالرق ثم ادعى العتق (ولو) ان رجلا قدم يده ومعه رجل  
 ونساء وصبيان يختمونه وهم في يده وادعى انهم ارقاؤه وادعوا انهم احرار  
 كانوا احرارا ما لم يقرروا له بالملك بكلام او ببيع او تقوله بيينة وان كانوا  
 من اهل الهند او السند او الترك او الروم (وفي الجامع) الصغير غلام  
 هو في يد رجل قال انا حر وقال الذي في يده هو وعبدان كان لا يعبر عن نفسه  
 فالتقول قول ذي اليد وهو كالتساع وان كان بالغاً او صغيراً يعبر عن نفسه  
 فالتقول قول الغلام ولو اقام البيينة هذا على الرق وهذا على الحرية  
 فبيينة الغلام أولى ويجوز أن يكون القول قوله والبيينة بيئته كما ودع  
 اذا قال رددت الوديعة كان القول قوله ولو اقام البيينة فالبيينة بيئته (وفي  
 الو لو المجي) ولو باع رجل رجلاً واوقفه المشتري وهو ساكت فبواقرار  
 بأنه عبده لانه انما ادله تصرفه به المالك تصرفاً واجباً حتماً في المحل  
 وهو ملك الرقبة واليد والالتقاء مثل هذا التصرف يكون اقراراً بالرق  
 والملك (ولو) عرض عبداً أو أمة على رجل وهو ساكت أو هي ساكتة  
 ولم يبع ثم قال نحن حران صدق عليه ام (وفي أدب القاضي) رجل  
 قال لا خير ان فلانا لميت أو هي اليك وجعلك قيساً في ماله وانكر الوصي  
 فلا عين عليه (وكذا) لو قال ان فلانا وكل بطلب حقه وفيه على موكل  
 مال وانكر الوكيل او كالة لا عين عليه (واذا) ادعى المشتري ايفاء  
 الثمن والبائع ينكر يحلف البائع (وكذا) المستقرض اذا ادعى  
 ايفاء القرض وانكر المقرض يحلف المقرض (ولو) ادعى المضارب  
 او الشريك دفع المال وانكر رب المال او الشريك القبض يحلف  
 المضارب او الشريك الذي كان المال في يده لان المال في أيديهما  
 أمانة والقول قول الامين مع اليمين (واذا) ادعى المشتري ايفاء الثمن  
 وانكر البائع فالحقافي انما يحلفه اذا طلب المشتري بيئته ولو حلفه القاضي  
 من غير طلبه ثم اراد المشتري تحليفه ثانياً له ذلك (ثم) اذا حلف البائع



انه لم يستوفى الثمن وقال المشتري أنا آجى باليمين على الايفاء للقاضي  
لا يجبر المشتري على اداء المال بل يمهله ثلاثة ايام بشرط أن يدهي حضور  
الشهود وأما اذا قال شهودي غيب يقضي عليه بالمال ولا يمهله كذا  
في العادي (وفي الغنية) أقام المدعي البيعة فقال المدعي عليه اني  
دفعنا شرا للقاضي أن يقضي عليه اذا قامت البيعة العادلة ولا يلتفت الى  
مثل هذه المقالة (وقال) أبو حامد رحمه الله تعالى يكفيه أن يأتي بالدفع  
فإن أبدا كان له أن يقضي ويبقى له حق الدفع (أقام) المدعي البيعة وطالب  
القاضي من المدعي عليه دفعا فحضر عنه يقضي القاضي يعني لا يؤخر (قال)  
أبو حامد رحمه الله تعالى يقضي والقاضي ظالم في تأخير الحكم (وقال)  
الذكر اليسمي تأخير القضاة بعد ثبوت الحق ظلم (أق) بدفع صحيح وقضى القاضي  
بطلان دعوى المدعي ثم أعاد الدعوى عند قاض آخر لا يحتاج المدعي  
عليه الى إعادة الدفع عنده ولا يتقض الحكم به اذا ثبت ذلك بالبيعة اه  
كلام الغنية (المديون) اذا خلف ان لادين عليه ثم أقام المدعي بيعة على  
الدين فعند محمد لا يظهر كذبه في الخلف لان البيعة حجة من حيث الظاهر  
فلا يظهر كذبه في يمينه (وعند) أبي يوسف يظهر كذبه في يمينه (ولا يمين  
في الحد وسواء كان حنبل هو خالص حق الله تعالى فهو حنبل الزنا وشرب  
الخمر وحمل السرقة أو كان دائرا بين حق الله تعالى وحق العبد فهو حنبل  
الغذف حتى ان من ادعى على آخر أنه قد فقه وأنكر القاذف لا يمين عليه  
فيه (وأما) في السرقة فان السارق يستخلف لاجل المال اذا أراد المسالك  
أخذ المال دون القطع ويقال له حينئذ دع ذكر السرقة اذن وادع تناول  
مالك فيكون لك عليه اليمين (وفي) الخصام في النفس والاطراف  
يستخلف الا أن في الطرف يقضى بالقطع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعند محمد بما يقضى بالمسالك وفي النفس لا يقضى بالنكول عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى ولكن يحبس حتى يقر أو يجافى وعند محمد ما يقضى بالدية  
(ادعي) على آخر أنه قال له يا منافق أو يا كافر أو يا زنديق أو ادعي انه  
ضربه أو طعمه أو ما أشبه ذلك من الامور التي توجب التعزير وآراء

بغيره فالقاضي يخاصه لان التعزير محض حق العبد وله هذا ملك العتق  
 اسقاطه بالعفو والصغر لا يمنع وجوبه كذا في العمدادي (وفي فتاوى)  
 قاضي خان لو وجب عين على الاعرس فانه يحلف ومروية فله ان يقول  
 له القاضي عليه السلام عهد الله وميثاقه ان كان كذا وكذا فامر برأسه  
 بنهم يصير خالفا ولا يقول له بالله ان كان كذا وكذا لانه لو اشار برأسه  
 بنعم في هذا الوجه يصير مقررًا بالله ولا يكون خالفا (رجل) ادعى انه  
 وكيل الغائب يقبض الدين أو العين ان يرهن على الوكالة والمسأل قبلت  
 وان أقر بالوكالة وأمر بالمال لا يصير خصما ولا تقبل البيعة على المسأل  
 لانه لم يثبت كونه خصما باقرار المطالب لانه ليس بصحة في حق الطالب  
 وان أقر بالمال وأمر بالوكالة لا يستخلف على الوكالة لان الخلف  
 يترتب على دعوى صحيحة ولم توجد لعدم ثبوت الوكالة (وذكر) الخصاص  
 انه يحلف على الوكالة والاقل أصح (وفي المنتقى) المطالب اذا كان  
 مريضا أو امرأة يبعث من يستخلفهما (وقال) الامام رحمه الله تعالى  
 لا يبعث (من) عليه الدين المؤجل قدمه الدائن الى القاضي قبل الحمل  
 وحلفه ماله قبل ذلك اليوم شيء وجهله القاضي ان كان الخلف لا ينوب الخلف  
 حقه لا بأس به ولا يمكن ليس للقاضي أن يقبل منه بل يحلفه بالله ماله قبل ذلك  
 شيء (قال) الفقيه فيه دليل على أن قوله ليس قبله اليوم شيء اقرار  
 ولا يلتفت الى قول بعض الحكماء انه اقرار بالدين المؤجل فيجب عليه  
 المال (وذكر) الغاطي ان من عليه دين مؤجل لو أقسم به  
 وادعى الاجل لا يصدق القاضي فيه ان يقول للقاضي سله احالة أم  
 مؤجلة ان ادعى الحالة يخلف بالله ما عليه هذه الالف التي يدعيها وان حلف  
 بغير هذا الطريق حنت (وفي المحيط) للمرأة اثبات المهر المؤجل وان لم يكن  
 لها ولاية باطالبة وكذا الدين المؤجل (رجل) أخذ دراهمه من هي  
 عليه وتقدمها الناقذ ثم وجد بعضها زيوفا لا ضمان على الناقذ وترد الى  
 الدافع ويسترد غيرها وان أنكر الدافع أن يكون ذامد فوعده بالقول قول  
 القابض لانه ينكر أخذ غيرها وهذا اذا لم يثبت باستيفاء حقه أو الجهاد

فان كان اقرار لا يرجع ان انكر الدافع ان يكون ذاهو (وفي القنية)  
 رجل طلب دينه من المدين فاعطاه الف من من الحنطة ولم يبعها منه  
 ولم يقل اني ابيع منه الدين فهو يبيع بالدين وان كانت قيمتها اقل  
 من الدين فان كان السعر يدرهما معلوما يكون يبعها بدينه من الدين  
 والا فلا يبيع بينهما (وفي العمادى) ولو كان رجل على آخر ديناً فزال  
 انا اعطيتك بهادراهم فسادهم بالدرهم ولم يبع يبيع ثم فارقه عن قبض  
 ولم يستأنف يبعها فاجازت البيعة ونحوه عن محمد بن حمره الله تعالى (قال)  
 وقد وقعت واقعة الفتوى في زماننا قات وهو رثا بالفاخرسية لكن  
 عرّبها بعض الفضلاء المجمع على خير ودينه وهي رب الدين اذا توافق مع  
 المدين على ان يعطيه من الذرة بمقدار ماله عنده من الدرهم وقد كان ذلك  
 القبر في ملكه والذرة في ذلك الوقت كل مائة من بدنيار الا ان رب الدين  
 لم يقبض الذرة في ذلك المجلس ثم بعد ايام جاءه وقبض ذلك الدر من الفضلة  
 وقد تغير السعر اربعة اضعاف اليه يدرهما فعلى قياس ما ذكر في مدائنا  
 الذخيرة ينبغي ان ينعقد البيع بينهما بالاقرار السابق والله سبحانه وتعالى  
 أعلم (وفي فتاوى) الديناري رجل له عند رجل حنطة ديناً فباع رب الدين  
 واخذ منه قوماً من الحنط بمساق الحنطة وذلك اليوم سعر الحنطة مائة كل  
 مائة من بدنيار ثم احاسبه كان السعر يوم الحساب كل خمسين من بدنيار  
 فان حصل بينهما مواضعة بان عين القماش الحنط بمقدار من الحنطة يعتبر  
 ذلك التعيين وان لم يحصل بينهما مواضعة يعتبر وقت الحساب لا وقت  
 الخرج واعتبر بعض المشايخ وقت الخرج مستنداً بأنه لو استخرج رجل  
 من سمان جبوا و اعطاه اغلب ثمنها يعتبر وقت الخرج قال الديناري  
 والمعتبر عندنا وقت الحساب (ادعى) المدينون ان الدائن كتب  
 على قرطاس بخطه ان الدين الذي لى على فلان بن فلان ابراهه عنده مع  
 وسقما الدين لان الكتابة المرسومة المعنونة كالمنطوق به وان لم يكن  
 كذلك لا يصح الابراء ولا دعوى الابراء ولا فرق بين ان تكون الكتابة  
 بطلب الدائن او بغير طلبه (ولو) قال تركت الدين الذي لى عليـ

المرجع والخراج ما كان من ثمنه الا ان (وقوله من سمان) هو ثمنه بغير طلبه

لا يكون ابراء وميمل على ترك الطلب في الحال (وذكر) في خزانة  
الاكمل بما لا على فتاوى صاعد راجل كتب على نفسه بمسال معلوم  
وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم ما في غيرهم يطالب المسال  
من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته  
وقد جرت العادة بين الناس بمثل هذه (وفي جامع) الفتاوى ولو قال تركت  
حق من الميراث أو برئت منه أو من خصتي لا يصح وهو على حقه لأن الارث  
جبري لا يصح تركه (قال) المدعي للمدعي عليه بعد الخصومة وميت  
وتركت لا يكون ابراء ما لم يقل منك بمسالك ما اذا قال المدعي عليه ابرئي  
عناك على أوهبي في فقال وميت أو تركت أو ابرأت بخروج وجهه مخرج  
الجواب (قال) من كان لي عليه شيء فهو في حل قال محمد رحمه الله تعالى  
هو على دعواه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على دعواه في العين القائمة  
لا في الدين (أبرأه) عن الدعاوى ثم ادعى عليه بالوكالة أو الوصاية  
عن غيره صح (وفي العمادي) رجل ادعى على آخر مالا فأناكر فقال  
المدعي انه كتب لي بذلك خطا فأناكر المدعي عليه أن يكون خطه فأمره  
القاضي أن يكتب على يافض فكتب وكان بين الخطين مشابة ظاهرة دالة  
على انهما بخط كاتب واحد لا يقضي عليه بالمسال المدعي به لأن هذا لا يكون  
أعلى حالا قال هذا خطي وأنا كتبت له وليس علي هذا المسال  
فهناك القول وقوله ولا شيء عليه ثم قال السيد الامام ناصر الدين وذكر  
محمد رحمه الله تعالى في كتاب الطلاق ولو كتب الطلاق على الرسم  
في مثله ثم قال لم أنوبه الطلاق لا يصح فكذا الاقرار (وفي فتاوى)  
الولائي رجل ادعى على رجل دارا أو عبدا ثم قال المدعي للمدعي عليه  
أبرأتك عن هذه الدار أو عن خصومتى في هذه الدار أو في دعواي  
في هذه الدار فهذا كله باطل حتى لو ادعى بعد ذلك تسع ولو أقام البيعة  
تقبل بخلاف ما اذا قال برئت لا تقبل بيعة بعد ذلك وكذلك اذا قال  
أنا بري من هذا العبد أو خرجت عنه فليس له أن يدعي بعد ذلك لأن قوله  
أبرأتك عن خصومتى في هذه الدار خطاب للواحد فله أن يخاضع غيره في ذلك

بخلاف قوله برئانه أضاف البراءة الى نفسه مطلقا فيكون هو بريئا  
 (نوع في الاختلاف) ❀

(اذا) اختلف المشتريان في قدر الثمن او المبيع بأن ادعى المشتري ثمنه  
 وادعى البائع أكثر منه أو اعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري  
 أكثر منه فلا يجوز أن يكون لأحدهما بينة أو لهما بينة أو لا بينة لهما  
 ولا لأحدهما (فان) كان لأحدهما بينة قضى لمن قامت بينته لانه  
 قد ردعوا به بالحجة (وان) أقام البينة فالبينة المشتبه للزيادة أولى لان  
 البينات شرعت للإثبات (وان) لم يكن لهما ولا لأحدهما بينة قيل  
 للمشتري أما أن ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع والا فبينة المبيع وقيل  
 للبائع أما أن تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والا فبينة المبيع لان  
 الغرض قطع الخصومة وقد أمكن ذلك برضي أحدهما بما يرضيه الآخر  
 فان لم يرضيا استخلف القاضي كل واحد منهما على دعوى الآخر ويبدأ  
 بيمين المشتري في الصحيح ثم إذا خلفا أحدهما استخلف الآخر فان نكل  
 أحدهما أثبتت دعوى الآخر لان النكول يدل أو اقرار ثم إذا خلفا  
 هل ينفع المبيع بنفس التحالف أو ينفع القاضي فلهما اختيارا وفيه قال  
 بعضهم ينفع المبيع بنفس التحالف وقال بعضهم لا ينفع الا ينفع  
 القاضي عند طائفة أو طائفة أحدهما وهما والصحيح هذا الكلام فيما  
 اذا اختلفا في المبيع وحده أو في الثمن وحده وأما اذا اختلفا في المبيع  
 والثمن جميعا بأن قال البائع بعث هذا العبد بألف درهم وقال المشتري  
 بل اشتريت هذين العبدين بألف درهم فان لم يكن لهما ولا لأحدهما  
 بينة صح الفاء ونفاستخلف المبيع على ما بيناه وان كان لأحدهما بينة فن قامت  
 بينته أولى ما بيناه وان أقام كل واحد منهما بينة على ما يدعيه فبينة البائع  
 أولى في الثمن لانها أكثر اثباتا وبينة المشتري أولى في المبيع لانها أكثر  
 اثباتا (وان) اختلفا في الاجل أو في شرط الخيار أو استيفاء بعض الثمن  
 كان القول للذكر مع يمينه (وفي) المبسوط فرق بين هذا وبين الاجل  
 في السلم فان هناك القول قول من يدعي الاجل من قبل أن هناك الاجل

من شرط صحة العقل على ما يجبي في بابيه اهـ كذا ذكر في المنبيع (اذا اختلف)  
 المتبايعان في قدر الثمن بعد قبض المبيع وهما لا كمالهما الف فيه عند أبي  
 حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى بل القول فيه للشري مع يمينه وقال  
 محمد والشافعي رجهما الله تعالى في الفان ويفسخ البيع على قيمة المسالك وعلى  
 هذا الخلاف اذا خرج المبيع عن ملكه او تغير وصار بحال لا يقدر على  
 ردّه بالعيب (اذا) اشترى عبدان صفقة واحدة وقبضهما ثم مات أحدهما  
 واختلفا في مقدار الثمن فقال المشتري اشترىتهما بألف درهم وقال البائع  
 اشترىتهما بألفي درهم قال أبو حنيفة رجهما الله تعالى لا يثم الفان الا ان  
 يرضى البائع ان يترك حصة المسالك في يمينه الفان واذا لم يرض البائع  
 بترك حصة المسالك لا يثم الفان ويكون القول قول المشتري مع يمينه (وقال)  
 أبو يوسف رجهما الله تعالى يثم الفان في الحي ويفسخ العقد في الحي والقول  
 للمشتري في حصة المسالك من الثمن مع يمينه (وقال) محمد رجهما الله تعالى  
 يثم الفان عليهما ويرد الحي وقيمة المسالك (وفي المنبيع) اذا وقع الاختلاف  
 في متاع البيت فلا يحلوا ما ان يكون الاختلاف بين الزوجين في حال خيائهما  
 واما ان يكون بين ورثتهما بعد وفاتهما واما ان يكون في حال حياة أحدهما  
 وموت الآخر فان كان الاختلاف في حال حياتهما فاما ان يكون في حال  
 قيام النكاح واما ان يكون بعد زواله بالطلاق فان كان في حال قيام  
 النكاح في يصلح للرجل كالعمامة والقلمسوقة والسلاح وغير ذلك فالقول  
 فيه قول الزوج مع يمينه لان الظاهر شاهده وما يصلح للنساء كالخمار  
 والمحفلة والمغزل ونحوها فالقول فيه للمرأة مع يمين لان الظاهر شاهدها  
 (قال) الامام القمي رجهما الله تعالى وما يصلح للنساء فالقول فيه للمرأة مع  
 يمين الا اذا كان الرجل صائغا وله أساور وخواتيم النساء وحلى وخلخال  
 واما ان ذلك في نكاح لا يكون مثل هذه الاشياء للمرأة وكذلك اذا كانت المرأة  
 تبيع ثياب الرجال كالعمامة والقوس والدرع والمنطقة انتهى وما يصلح  
 لهما كالآنية والذهب والفضة والمنزل والعقار والمواشي وغيرها  
 فالقول فيه قول الزوج وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى وقال  
 أبو يوسف رجهما الله تعالى القول قول الزوج في غير المشكل كما قالوا واما في

المشكـل فالقول قول المرأة الى قدر رجهـا في الباقـي القول قول  
 الزوج وقال زفر رجهـا الله تعالى المشـكل بينـهـما نصـفان وفي قول  
 آخر وهو قول مالك والشافعي رجهـا الله تعالى المتاع كله بينهما نصـفان  
 وقال ابن أبي ليلى القول قول الزوج في الكل ولما ثبـاب بدنها وقال  
 الحسن البصري رجهـا الله تعالى ان كان البيت بيت المرأة فالمتاع  
 كله لها الا ما على الزوج من ثياب بدنه وان كان البيت بيت الزوج فالمتاع  
 له لان يد صاحب البيت على ما في البيت أقوى وأظهر من يد غيره وهذا  
 كله اذا اختلفا في حال قيام النكاح (واما) اذا اختلفا بعد طلاقها للاثم أو  
 باثنا فالقول قول الزوج لانها صارته اجنبية بالطلاق فزال ثبـاب بدنها هذا اذا  
 اختلف الزوجان قبل الطلاق أو بعده (اما) اذا اختلفا فاختلفا ورثتهما فالقول  
 قول ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد رجهـا الله تعالى وعند أبي  
 يوسف رجهـا الله تعالى القول قول ورثة المرأة الى قدر رجهـا من ثيابها وفي الباقـي  
 القول قول ورثة الزوج لان الوارث يقوم مقام المورث فصارا كل واحد من  
 اختلافهما بنفسه او هما حيان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على  
 هذا الخلاف في ذلك بعد موتهما (وان) مات أحدهما فاختلفا على  
 منهما وورثة الميت فان كان الميت هو المرأة فالقول قول الزوج عنده ان  
 عن غيره ومحمد لان الوارث كانت حية لمكان القول قول الزوج فبعد موتهما أولى  
 (وعند) أبي يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر رجهـا من ثيابها كما هو أصـله  
 (وان) كان الميت هو الزوج فالقول قولها عند أبي حنيفة رجهـا الله تعالى  
 في المشـكل وعند أبي يوسف في قدر رجهـا من ثيابها وعند محمد رجهـا الله تعالى  
 القول قول ورثة الزوج (وهذا) كله اذا كان الزوجان حيين أو مـلوكين  
 أو مكاتبين (اما) اذا كان أحدهما حرا والآخر مـلوكا أو مكاتبـا فاختلفا في  
 حياتهم فأقربنا أبي حنيفة رجهـا الله تعالى القول قول الحر وعندهما ان كان  
 المـلوك مـلوكا محجورا فـذلك وان كان المـلوك مـلوكا أو مكاتبـا فاجواب  
 فيه وفيها اذا كانا حيين سواء وقت تقسيم جواب الحرين بتفصيلهما (وفي  
 الخياط) رجل زوج بنته فجـهـزها بـجـهـازها ثـبـات البنت وزعم أبوها  
 الجـهـاز المـدفـوع اليها كان ماله وأنه لم يملكه منها وانما عارية لها ولم يهبـهـا



له فاقول قول الزوج وعلى الاب اليه نسبة لان الظاهر شاهدا زوج ولان  
 الانسان اذا جهز بته يدفع اليها بطريق التملك ظاهر او صار كمن دفع  
 ثوبا الى قصارية قصره ولم يتركها جارا على الاجارة شهادة الظاهر فكذلك  
 هذا (والبيضة) الصحيحة ان تشهد عند التسليم الى المرأة انه انما سلم اليها  
 هذه الايمان بطريق العارية او يكتب نسخة ويثبت بالاب على اقرارها ان  
 جميع ما في هذه النسخة منك هارية بيدي لكن هذا القضاة لا للاحتياط  
 بخلافه اشترى لها بعض هذه الاشياء في حالة الصغر فهذا الاقرار لا يصير  
 لازما فيما بينه وبين الله تعالى فالا احتياط ان يشترى منها ما في هذه النسخة  
 بمن معاوم ثم اليك تسريته عن الثمن اتتسى (وفي العمادى) ان كان  
 لرجل على انسان دينان من جنس واحد فادى المدين شيئا من المال  
 فالقول قول الدافع انه دفع باى جهة فيسقط ذلك الدين عن ذمته ولو كانا  
 من جنسين بان كان أحدهما من الذهب والاخر من الفضة او أحدهما  
 من الخنطة والاخر من الشعر فادى الفضة وقال اديت عوضا عن  
 الذهب لا يكون عوضا عن الذهب لان المعوضة لا تتم الا بالاطرفين  
 (دلال) باع شيئا ثم ان المشتري دفع عشرة دراهم الى الدلال وقال دفعت من  
 الثمن وقال الدلال دفعت دلاى فالقول قول الدافع مع يمينه لانه المالك  
 (رجل) عليه ألف درهم من كفاية وألف درهم من ثمن مبيع فجاء  
 بألف وقال ادنى هذه من الكفاية وقال الطالب لا آخذها الا من جميع  
 ما لي عليك ذلك وحصل التبعض عن المسالين ويرجع بمباقي على المكفول  
 عنه وان قبض ولم يقل شيئا فله مطالوب ان يجعله من اى المالين شاء (خياط)  
 يخط ثوبا في دار انسان اختلفا في الثوب فالقول قول صاحب الدار لان الثوب  
 وان كان في يد الخياط صورة فهو في يد صاحب الدار معنى (جمال) خرج من  
 دار رجل وعلى عاتقه متاع فان كان الجمال يعرف يبيع ذلك وجهه فهو له  
 وكان الظاهر شاهدا له وان كان لا يعرف فهو لصاحب الدار لان الظاهر  
 شاهده (وكذلك) جمال عليه كارة وهو في دار برار واختلفا في تلك الكارة  
 فان كانت الدار يجمع فيها فالقول قول الجمال وان كانت مما لا يجمع فيها  
 فالقول قول صاحب الدار (رجلان) اصحابا اطارا في دار رجل واختلفا



فيه فان اتفقا على أصل الاباحة ولم يستول عليه قط فهو والصائب سواء اصطاد  
من المراء ومن الشهير ومن الحائط لانه لا يخذون صاحب الدار اذا الصيد  
لا يعتبر بكونه مأخوذا على حائطه او شجره وقد قال عليه الصلاة والسلام  
الصيد ان اخذه وان اختلفا فقال صاحب الدار صطدته قبلك او ورثته  
وانكر الصائب فانه ينظر ان اخذه من المراء فهو له لانه لا يخذ الا اذا لا يذلا حد  
على المراء وان اخذه من جداره او من شجره فهو لصاحب الدار لان الجدار  
والشجر في يده (وكذلك) اذا اختلفا في اخذه من المراء او من الجدار فالقول  
قول صاحب الدار لان الاصل ان ما في دار الانسان يكون في يده هكذا  
روى عن أبي يوسف ~~مسئلة~~ الصيد على هذه التفاصيل والله اعلم  
(الفصل الثالث في الشهادات)

يفترض على الشاهد اداء الشهادة عند انما كتم اذا طلب منه المدعى الاداء  
ولا يسعه كتمانها (لقوله) تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم  
قلبه وهو صريح في ذلك (وفي المحيط) رجل طلب منه ان يكتب  
شهادته او يشهد على عقره هل له ان يمتنع ينظر ان كان الطالب يجسد  
غيره فلا شاهد هذا ان يمتنع والا فلا يسعه ذلك (وفي) نوادر هشام عن محمد  
رجل له شهود كثيرة فدعا بعضهم ليقيم الشهادة وهو يجسد غيره ممن تقبل  
شهادته ولكن هذا الشاهد ممن تقبل شهادته أسرع لا يسعه الامتناع عن  
الاداء اساقنا (وفي المجتبى) في تفسير الفرض على وتحمل الشهادة فرض على  
الكفاية والاضاعت الحقوق وبطلت المواثيق وعلى هذا الكاتب اذا  
ندب لذلك الا انه محذور لا يكتب اخذ الاجرة دون الشاهد (وفي النصاب)  
الشهاد في المبايع والمداينة فرض على العبد لانه يذنب المال لولاه الا اذا  
كان قليلا وتافها لا يخاف عليه نحو درهم محقارته (وذكر) في الذخيرة سؤال  
نصر عن الشاهد اذا دعي الى اداء الشهادة وهو في الرستاق  
ان كان بحال لو حضر الى مجلس الحكم وشهد ~~بدينه~~ كنه الرجوع الى  
اهله في يومه يجب عليه الحضور لانه لا ضرر عليه في الحضر - وروان كان  
لا يمكنه الرجوع الى اهله في يومه لا يجب عليه الحضور (وان) كان الشاهد  
شيخا كبيرا لا يقدر على المشي بالاقدام وليس عنده ما يركبه يكاف المشي

له بدابة يركبها ويحضر معه مجلس الحكم فلا بأس به قال وهذا من أكرام  
الشهود (وعن) أبي سليمان الجرجاني رحمه الله تعالى رجل أخرجه شهودا  
إلى ضبعة قد اشتراها وأبى أن يردوا بلهم فركبوا وذهبوا لم تقبل شهادتهم  
وفيه نظر لأن العادة جرت أن من أخرجه شاهد بدأ إلى الرستاق يعطيه بدابة  
خصوصا إذا لم يكن للشاهد دابة (وفي) شرح شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أن  
في حقوق العباد إذا طالب المدعي الشاهد بشهادته فلتأخر من غير عذر ظاهر  
ثم أدى لا تقبل شهادته وكذلك إذا طالب أجرا على الادعاء لا تقبل كذا في المنبع  
(وفي البرزاني) شهد على امرأة لا يعرفها فأنما لا تجوز حتى تشهد جماعة أنها  
فلانة (وعند) أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز إذا شهد عدلان أنها فلانة ولا  
يشترط رؤية وجهها وشرطها في الجماع الصغير حتى تشهد على معاوم لأن  
الشهادة على الجهول باطلة (وقال) الإمام خواجه زاده رحمه الله تعالى أنه  
لا يشترط رؤية شخصها أيضا وغيره على أنه يشترط رؤية شخصها (وفي  
المنتقى) تحمل الشهادة على امرأة ثم ماتت فشهد عنده عدلان على أنها فلانة  
له أن يشهدا بها (وذكر) الخصاص رحمه الله تعالى رجل في بيت وحده دخل  
عابه رجل ورأه ثم خرج وجلس على الباب وليس للبيت مسالك غيره فسمع  
أقراره من الباب بالرؤية وجهه حل له أن يشهد بما أقر (وفي العميون) رجل  
أخفى قوما الرجل ثم سأله عن شيء فأقر وهم يسمعون كلامه ويرونه وهو  
لا يراه بمجازت شهادتهم وإن لم يروه وسمعوا كلامه لا يحل لهم الشهادة (ولا  
يجوز) الشهادة بالسمع إلا في أربع مواضع النسب والكساح والقضاء  
والموت (وفي الوقف الصحيح) أنها تقبل بالسمع على أصله لا على شرائطه (ولو)  
شهد الشهود على الوقف من غير دعوى تقبل لأن الوقف حكمه التمسك بق  
بالغلبة وهو حق الله تعالى وفي حقوق الله تعالى لا يشترط الدعوى كذا في  
المنبع (وفي الصغير) الشهادة فيما قبل بالسمع على طريقين بالشهرة  
الحقيقية وهو أن يسمع من قوم لا يتوهم اتفاقهم على الكذب ولا يشترط فيه  
العدالة ولفظ الشهادة والحكمية وهو أن يشهد عنه رجلان أو رجل  
واحد أو ثلث عدلان بلفظ الشهادة (ولا) يجوز الشهادة بالشهرة في الولاة عند أبي  
الوفاة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز

في العتق والطلاق اجماعا (قال) الخواص رجحه الله تعالى هذا قوله ما وعند  
 أبي يوسف رجحه الله انه يجوز كما في الولاية (وفي المنتقى) الاصح انه يشهد في المهر  
 بالتسامع (رأى) خطبه ولم يشهد في الواقعة أو رأي كتابة الشهادة ولم يشهد في المال  
 لا يسعه ان يشهد وعند محمد رجحه الله تعالى يسعه ان يشهد وذكر الخصاص  
 رجحه الله تعالى ان الشرط عند الامام رجحه الله تعالى ان يشهد كرا الحادثة  
 والتاريخ ومبلغ المال وصفته حتى لو لم يشهد كرا شيئا منها وتيقن انه خطبه وخاتمه  
 لا يشهد وان شهد فهو شاهد زور (وحن) أبي يوسف رجحه الله تعالى انه ان  
 قطع انه خطبه يشهد بشرط ان يكون مسترد طالما تلقا وله الايدي ولم يكن في  
 يد صاحب الصك من الوقت الذي كتب فيه اسمه والا لا يشهد (واذا) شهد  
 عند القاضي يقبله لكن يسأله عنه انه يشهد عن علم أو عن الخطأ فان شهد  
 عن علم قبله وان شهد عن الخطأ لا (قال) الخواص رجحه الله تعالى يقضي بقول  
 محمد رجحه الله تعالى (اذا) عرف خطبه والخط في حوزة ونسي الشهادة عندهما  
 له ان يشهد (قال) الفقيه وبه نأخذ وينبغي للشاهد اذا شهد وكتب ان يعلمه  
 حتى يكون بحاله يعرفه بعده ولا يمكن تغييره (رجل) كتب كتاب وصيته  
 وقال للقوم اشهدوا على بما في الكتاب لا يجوز زلهم ان يشهدوا حتى يقرأه  
 عليهم او يرونه يكتبونهم يقرءون ما فيه وكذا الوصية المختومة وهي ان  
 المريض اذا كتب كتاب وصيته وختمه وقال للشهود هذه وصيتي وختمت  
 فاشهدوا على بما في هذا الكتاب لا يجوز زلهم ان يشهدوا بما فيه حتى  
 يعلموا ما في الكتاب بان قرءوها او قرئت عليهم وكذا لو شهدوا على صك  
 ولم يقرؤه ولم يعلموا ما فيه (وفي) فتاوى قاضي خان ولو كتب رسالة عند اثنين  
 لا يقرءان ولا يكتبان وامسكا الكتاب عندهما وشهدا به لا يجوز عندهما  
 وعند أبي يوسف رجحه الله تعالى يجوز كذا في الخلاصة (رجل) كتب  
 صك وصيته وقال للقوم اشهدوا على بما فيه ولم يقرء عليهم قال علماءنا  
 رجحه الله تعالى لا تجوز الشهادة عليه وقيل تجوز والاول اصح (وفي المنبج)  
 وأجمعوا في الصك ان الاشهاد لا يصح الا باعلام الكاتب ما في الكتاب فاحفظ  
 هذه المسئلة فان الناس اعتادوا خلاف ذلك فانهم يشهدون بما في الصك من  
 غير قراءة محروفي وغير ذلك (القاضي) اذا شهد جماعة على النجبل ولم يعلموا

ما فيه ولم يخبرهم القاضي بذلك لا يجوز عند أبي حنيفة وشيخ رجهما الله  
 تعالى وهو أحد الروايتين عن أبي يوسف رجه الله تعالى (سمع) اقرار رجل  
 بحق وسعته ان يشهد عليه وان لم يعان السبب وان لم يقل له اشهد على تبعا  
 اقررت (توسطا) بين رجلين فقال له لا تشهد عليهما سمع منافسهم اقرارهما  
 او اقرارا أحدهما لرجل بشئ أو قال أحدهما الا لا تجزئني لك على كذا له ان  
 يشهد كما سمع (وفي المحط) شهدا على امرأة سمياها ونسباها وكانت  
 حاضرة فقال القاضي اتعرفانها فقالا لا تقبل شهدتهما ولو قالوا نعم لئلا  
 على الشهادة فلا تفتت فلان الفلانية ولا كن لا ندري انهما ام لا صحت  
 الشهادة وكلف المذني ان يأتي بأشهرين يشهدان انهما فلانة بنت فلان  
 ام (وفي الامادي) ولو جاء المذني بشاهدين فشهد أحدهما وفسر الشهادة  
 على وجهها ثم قال الا نرأشهم بمجلس شهادة صاحب يقبل (قلت) وفيه  
 تفصيل وهو ان كان الشاهد فصيحاً يمكنه بيان الشهادة على وجهها لا يقبل  
 منه الاجال وان كان أحمجاً غير فصيح يقبل منه الاجال اذا كان بحال لولا  
 عتمة مجلس القضاء يمكنه ان يعبر الشهادة بلسانه اما اذا كان بحال لا يمكنه  
 ان يعبر بلسانه أملا فانه لا يقبل أيضا (وقال) الشيخ الامام شمس الاثمة ابو  
 بكر محمد بن أبي سهل رجه الله المستأثر ان يجعل الجواب على التفصيل ان  
 أحسن القاضي بخيانة من الشهادة وشهادة الزور يكاف كل شاهد ان يفسر  
 شهادته وان لم يحسن بشئ من الخيانة لا يكاف ويحكم في ذلك برأيه (وذكر)  
 الشيخ ظاهر الدين المرعيني في شروحه انه اذا جرى بين اثنين بيع او اجارة  
 او عقد آخر وأشهدا على ذلك جماعة هل يشترط كتابة معرفة الشهود والمتبايعين  
 بوجههما وأسمائهما وانسابهما ما كان هلالاً وأبوزيد لا يكتب ان ذلك  
 وغيرهما من أحمابنا يكتبون اخذنا بالاحتياط (وقال) ظاهر الدين رجه الله  
 تعالى وعندى ان المتبايعين اذا كانا معروفين عند الناس مشهورين لا حاجة  
 الى كتابة معرفة الشهود والمتبايعين وان كانا غير مشهورين فلا بد منه لانه يحتاج  
 الى اداء الشهادة عليه بحضوره فلا بد من معرفته بوجهه ليحكم في اداء  
 الشهادة عليه وعند غيبته او موته يحتاج الى الشهادة باسمه ونسبه فلا بد  
 من معرفته باسمه ونسبه ولا يجوز الاعتماد على اخبار المتبايعين باسمهما

ونسبهما فسمى ان يسميا ويتنسب العاقدان باسم غيرهما ونسبه يريدان ان يزورا على الشهادة حتى يخرج المبيع من يدهما لانه فلو اعتمدوا على قولهما انقلب تزويرهما وبطل املالك الناس وهذا فصل كثير من الناس عنه خافلون فانهم يسمعون لفظ الشراء والمبيع والاقرار والتقابض من رجلين لا يعرفونهما ثم اذا شهدوا من بعد موت صاحب المبيع يشهدون على ذلك الاسم والنسب ولم يكن لهم علم بذلك فيجب ان يحترز عن مثل ذلك غاية الاحتراز صيانة لنفسه عن المجازفة ولا موال الناس عن الضياع (قال) وطريق علم الشهود بالنسب ان يشهد عندهم جماعة لا يتصور رواطتهم على الكذب عند أي خيفة رجه الله تعالى وعندهما شهادة رجلين كاف كما في سائر الحقوق (قال) واذا حقه المخرج في احضار الجماعة التي شرط أبو خيفة رجه الله تعالى فينبغي ان يشهد عدلان على شهادتهما بعد ولا آخرين على النسب حتى اذا احتاجوا الى اداء الشهادة شهدوا على شهادتهما على النسب وعلى ما في الكتاب بما شهدوا عليه

\*(نوع فمين تقبل شهادته ومن لا تقبل)\*

لا تقبل شهادة ستة عشر المذنب المذنب المذنب ام الولد المذنب في القذف المذنب في شركته المفاوض الذي يحور لنفسه نفعاً بشهادته التي تقوم على النفي شهادة التماس شهادة اهل الكفر على المسلمين شهادة المولى لما ذونه ومكاتبه شهادة الاممي والخماني المشرك لا تقبل شهادته مع رجل او امرأة ولو كان مع رجل وامرأة تقبل ومتى ردت لعله ثم زالت لا تقبل الا في اربعة مواضع عند ردت شهادته ثم عتق وكافر اسلم وأعمى أبصر وصبي ردت شهادته ثم بلغ فاعادوا الاداء تقبل (وفي) خلاصة النوازل لابي الليث لا تقبل شهادة معلم الصبيان لان عقله ناقص لانه بالثمن مع الغلمان وبالليل مع الفسوان ويوم الجمعة في الظاحون (وعن) علقمة انه قال عقل ثمانين معلماً كعقل امرأة واحدة (والصحيح) انه ان كان عدلاً تقبل شهادته وحديث علقمة وابي الليث في معلم بعينه (وفي المنيع) لا تقبل شهادة الاباء والامهات والاجداد والمجندات للولد وولد الولد وان سفل ولا شهادة الاولاد واولاد الاولاد لانهم والامهات والاجداد والمجندات (شهادة) الرجل لولد ابنته لا تقبل لانه

(قوله فمين ان يشهد) يعني او لم يشهد  
رأى الله وفاعله عدلان ومنعه ولم يعد ولا

لوقضى له لا يجوز وكذلك لا تقبل شهادة الرجل على قضاة أبيه بأن يشهد  
 أن أباه قضي لفلان على فلان بكذا وتجوز شهادته على شهادة أبيه رواه  
 الحسن عن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله (وروي) أيضا  
 عن أبي حنيفة أنه لا تجوز شهادة الابن على قضاة أبيه وإن كان الأب قاضيا يوم  
 الشهادة (وعن) محمد أنه تجوز شهادة الابن على قضاة أبيه مطلقا (ولا)  
 تجوز شهادة أحد الزوجين للآخر ولا شهادة الجير لمن استأجره والمراد به  
 الاجير الخاص الذي يعتق ضراسته ضروا لنفسه ونفعه نفعه لنفسه وهو  
 معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا شهادة للقاتل بأهل البيت (وفي المغرب)  
 قيل أراد به من يكون مع القوم كالمخدوم والتابع والاجر ونحوه ولأنه بمنزلة  
 الآئيل يطالب معاشه انتهى (وفي) شرح منظومة ابن وهبان شهادة العدو  
 على عدوه هل تقبل أولا تقبل والصحيح أنها تقبل سواء كانت العداوة دينية  
 أو دنيوية فإنها لا تقبل في العدالة (وقيل) العداوة الدنيوية تؤثر في العدالة  
 وتقبل فيها فلا تقبل شهادة العدو على عدوه إذا كانت العداوة دنيوية  
 (ومثال) العداوة الدنيوية أن يشهد المقتدوف على القاذف والمقطوع عليه  
 الطريق على القاطع والمقتول وليه على القاتل والمجروح على الجراح والزوج  
 يشهد على امرأته بالزنا فإن هؤلاء تقبل شهادتهم في قول أكثر أهل العلم  
 كربيعة والثوري وإسحاق ومالك والشافعي وأحمد وهو المصريح به في  
 غالب كتب أصحابنا والمشهور على السنة فقهاءنا (ومثال) العداوة الدينية  
 المسلم يشهد على الكافر والمحق من أهل السنة يشهد على المبتدع فإن شهادة  
 هؤلاء غير مردودة ولا قاذحة في العدالة (وذكر) صاحب المغني من الحنابلة  
 عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن العداوة لا تمنع الشهادة مطلقا (وذكر)  
 صاحب القنية من أصحابنا في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل  
 ما يؤيد ذلك

(ثم)

قيل يترتب عليهم بعض المتفقهة والشهود أن كل من خاص شخص في حق  
 أو ادعى عليه حقا أنه يصير عدوه فيشهد يدينه ما بالعداوة وليس كذلك  
 لعداوة ثبتت بنحو ما ذكرنا (نعم) لو خاص الشخص آخر في حق لا تقبل

شهادته عليه في ذلك الحق كالأوكيل لا تقبل شهادته فيما هو وكيل فيه  
والوصي لا تقبل شهادته فيما هو وصي فيه والشريك لا تقبل شهادته فيما  
هو شريك فيه ونحو ذلك لانه اذا اختصم اثنان في حق لا تقبل شهادة  
أحدهما على الآخر ما يضمن المخاصمة (فرع)  
اذا قلنا انه لا تجوز شهادة العدو على عدوه اذا كانت العداوة دنيوية هل  
الحكم في القاضي كذلك حتى لا يجوز قضاء القاضي على من بينه وبينه عداوة  
دنيوية لم أقف على هذا الفرع في كتب أئمتنا أو ينبغي ان يكون الجواب  
فيه على التفصيل ان كان قضاؤه عليه بيمين فينبغي ان لا ينفذ وان كان بشهادة  
العدول ويجوز من الناس في مجلس الحكم بطلب خصم شرعي ودعواه  
فيه في ان يجوز (ورأيت) في الرافعي من كتب الشافعية عن القاضي  
الماوردي انه يجوز قضاء العدو على عدوه بخلاف شهادة العدو على عدوه  
وفرق بينهما بان قال لان أسباب الحكم ظاهرة وأسباب الشهادة خافية ما  
ما نقلته من شرح المنظومة (وفي الوقاية) ولا تقبل شهادة مخضت بفعل الردى  
وناقصة ومغنية ومد من الشرب على الله ومن يلعب بالطيور أو يطير  
أو يغني للناس أو يرتكب ما يهتبه أو يدخل الحمام بلا أزار أو يأكل الربا  
أو يقاتر بالنرد أو الشطرنج أو تفتونه الصلاة ما أو يقول على الطريق أو  
يأكل فيه أو يفاهر بسب السلف (وفي الذخيرة) ولم يرد بالناقصة التي  
تنوح في مصيبتها وانما أورد التي تنوح في مصيبة غيرها فثبت ذلك مكسبة  
(وفي البدائع) وأما من يضرب شيئا من الماله في فانه ينظر ان لم يكن  
مستبعا كالقصب والدف ونحوهما لا بأس به ولا تسقط عداوته وان كان  
مستبعا كالعود ونحوه سقطت عداوته لانه لا يحل بوجه من الوجوه (قوله)  
ومد من الشرب المراد به الادمان في النية يعني يشرب ومن نية ان يشرب  
بعد ذلك اذا وجد (وأما) اللاعب بالطيور فانه ينظر الى العورات في السطة  
وغيرة وذافق هذا اذا كان يطيرها اما اذا كان يحسن الحمام في بيته  
ويستأنس بها ولا يطيرها فهو عدل لان اقتناء الحمام في البيوت باطل  
الأنرى ان الناس يتخذون بروج الحمام ولم يمنع من ذلك أحد (وبهذا) تبين  
انه اذا اتخذ الحمام لجل الكتب كافي الديار المصرية والشامية لا يكون



حراما لوقوع الحاجة اليها (وأما) من ارتكب كبيرة فانه ترد شهادته (وقد)  
 اختلف العلماء في ما هي الكبيرة والصغيرة (قال) بعضهم ما فيه حلف في  
 كتاب الله تعالى فهو كبيرة وما لا حلف فيه فهو صغيرة قيل وهذا ليس بسديد  
 فان شرب الخمر أو كل الربا من الكبائر ولا حلف فيهما في كتاب الله تعالى  
 (وقال) بعضهم ما أوجب الحلف فهو كبيرة وما لا حلف فيه فهو صغيرة وهذا  
 أيضا بطل بآكل الربا وغيره لانه لا حلف فيه مع انها كبيرة (وقال) بعضهم  
 ما كان حراما عينه فهو كبيرة (وقيل) هي السبع التي ذكرها رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في الحديث المعروف سبع من الكبائر لا كفارة فيها  
 الاشرار بالله والفرار من الزحف وعقوق الوالدین وقتل النفس بغير  
 حق وبهت المؤمن والزنا وشرب الخمر (وهذا) قول أهل الحجاز وأهل الحديث  
 (وزاد) بعضهم على هذه السبع كل الربا وكل مال اليتيم بغير حق  
 (وأصح) ما يقال فيه ما هو المنقول عن شمس الأئمة الخلواني رحمه الله تعالى  
 انه قال ما كان شنيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة اسم الله تعالى والدين فهو  
 حرام من جهة الكبائر فيوجب سقوط العدالة (وفي) المحيط وحكي أبو بكر  
 الرازي عن أبي الحسن الكرخي رحمه الله تعالى ان من مشى في السوق  
 بسر أو يل وليس عليه غيره لا تقبل شهادته لانه تارك للرؤية (وكذلك)  
 لا تقبل شهادته من يأكل في السوق بين يدي الناس (وكذا) من يمد رجليه  
 عند الناس أو يكشف رأسه في موضع لا عادة فيه ومن يهين ساعة ويفيق  
 ساعة فشهادته في حالة الكحول تقبل شهادته لان ذلك بمنزلة الاغما والاعما لا يمنع  
 قبول الشهادة وقد ربه بعض مشايخنا يوم أو يومين حتى لو جن يوما أو يومين  
 ثم أفاق فشهادته جائزة في حال الكحول انتهى (وفي) الفتاوى لا تقبل شهادة رب  
 الدين لمديونه اذا كان مفلسا (وقال) شمس الأئمة الخلواني ووالد صاحب  
 المحيط تقبل شهادة رب الدين لمديونه وان كان مفلسا (وفي) شرح الجامع  
 للعتابي رب الدين اذا شهد لمديونه بعد موته بمال لا تقبل شهادته لتعلق حقه  
 بالتركة وكذا الموصى له بالف مرسلة أو بشئ يعينه لا تقبل لانه يزاد به  
 محل وصيته أو سلامة عينه (وقال) شمس الأئمة الأول زوجته رحمه الله  
 تعالى رجل شهد قبل ان يستشهد تسع شهادته بعد ذلك (ولا) تقبل

(قوله وبهت المؤمن) من باب منع اقتراب عليه

شهادة العواني الذي يأخذ بغير حق لانه يكون ظالما فيكون فسقا (ولو)  
 شهد الساكنان بأجر أو بغير أجر رب الدار جاز عند أبي حنيفة ورحمة الله تعالى  
 وقال لا تجوز (فان) شهد المرتهان للسدي على الراهن تقبل ولو  
 شهد الراهنان لا تقبل حتى يفتك الرهن (عن) ابن عباس رضي الله عنهما  
 قال لا تقبل شهادة الاقارب ولا تقبل صلاته ولا تؤكل ذبيحته (وتقبل) شهادة  
 الزوج له ماله وشهادة الصديق لصديقه (ولا) تقبل شهادة من يبيع  
 الاكفان اذا ترصا لذلك لانه حينئذ يفتي الموت والطاعون (وكذلك)  
 لا تقبل شهادة الخناس والدلال لانهم لا يكذبان ولا يبالغان (شهاد)  
 أحدهما انه طلقها بالعربية والاخر بالفارسية لا تقبل بخلاف الاقرار  
 (وفي الخلاصة) ولا تقبل شهادة الخطأينة لانهم يشهدون لبعضهم بعضا  
 بالزور ويقولون ان عليا هو الاله الاكبر وجعفر الصادق هو الاله  
 الاصغر تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 (وفي الخط) شهد الشهود بحق لرجل ثم خلفوا لا تقبل شهادتهم للتمهة (ولو)  
 ياعينها ثم شهد بها للسدي لا تقبل (وتقبل) شهادة الاخ لاختيه وعمله لان  
 الاملاك والمنافع بينهم مما تبينه كذا في الهداية (ولا) تقبل شهادة  
 الاشراف بالعراق لبعضهم (وقال) بعض العلماء لا تجوز شهادة القرى  
 وتجوز شهادة أهل الامصار (وفي الهداية) ولو شهد انه وقف على فقراء  
 جيرانه وهم امن جيرانه الفقراء جازت شهادتهم لان الجوار ليس بأمر لازم  
 وكذا لو شهد انه وقفه على فقراء مجتبه وهم امن فقراء مجتبه جازت  
 شهادتهم (وكذا) لو شهد أهل المدرسة بوقف المدرسة تقبل شهادتهم لكن  
 المشايخ رحمهم الله تعالى فضالوا الجواب فيها فقالوا في شهادة أهل المدرسة  
 ان كانوا يخدمون الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا  
 لا يأخذون تقبل (وقيل) في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح لان كون  
 الفقيه في المدرسة ليس بالامر لازم بل ينتقل (رجل) قال لا ننوا كتب شهادتي  
 في هذا الصك فكتب المأمور شهد بذلك لا يكون ذلك اقرارا من الامر بأن  
 هذا ملك البائع (وذكر) في أدب القاضي للخصاف أسباب المجرح كثيرة  
 (منها) ركوب بحر الهند لانه مخاطر بنفسه ودينه وماله (ومنها) التجارة في

(الكتاب)  
 في الجاهلية تأليف الرافعي

قري فارس فانهم يطعمونهم الربا وهم يعلمون (قال) محمد رجة - ما الله تعالى  
 القاضى يقبل شهادة ابيه (ولو) شهدا ان اباهما اقضى للمدعى على المدعى  
 عليه لا تقبل (ولا) تقبل شهادة الاخرى لجهلهم عن الاداء (وتقبل) شهادة  
 الخصى اذا كان عدلا (وأما) ولد الزنا فاختلف العلماء في قبول شهادته (قال)  
 بعضهم لا تقبل وطائفا (وقال) بعضهم تقبل في كل شيء الا في الزنا وهو قول مالك  
 (وقال) بعضهم تقبل مطلقا اذا كان عدلا وبه أخذ علما وثنا رجة - ما الله تعالى  
 (شهادة) الرئيس والحاجي في السكة الذي يأخذ الدراهم والصراف الذي  
 يجمع عنده الدراهم ويأخذ منها وطوعا ولا تقبل (شهادة) أهل الذمة بعضهم  
 على بعض مقبولة سواء اتفقت ملأهم كالهمودي مع اليهودي والنصراني مع  
 النصراني والمجوسي مع المجوسي أو اختلفت الا ان يكونا من أهل دار بن  
 هتلفتين بان يشهدا ومضى على هتلى او هتلى على رومي (وتقبل) شهادة  
 الذمي على المستأمن ولا تقبل شهادة المستأمن على الذمي لان الذمي أعلى حالا  
 منه لكونه من أهل دارنا حتى لا يمكن من الرجوع الى دار الحرب بخلاف  
 المستأمن (وتقبل) شهادة المستأمنين بعضهم على بعض اذا كانوا من أهل دار  
 واحدة فان كانوا من أهل دار بن كالم ومضى والتركى لا تقبل لان الولاية  
 فيما بينهم تختلف باختلاف المذمتين ولهذا لا يعبرى بينهم التواهي بخلاف  
 دار الاسلام فانها دار أحكام فباختلاف المذمة لا يختلف الدار وهذا بخلاف  
 أهل الذمة فانهم صاروا من أهل دارنا فتقبل شهادتهم بعضهم على بعض وان  
 كانوا من مذمت مختلفة كذلك في المنبيع (وفي) البرازي ويكتفى بشهادة  
 امرأة واحدة حرة مسلمة عاقله بالغة فعلا لا يطلع عليه الرجال كالولادة والحيض  
 الذي لا ينظر اليه الرجال ولا يشترط لفظ الشهادة عند مشايخ العراق وعند  
 مشايخنا يشترط وعليه اعتماد القموي وعليه الفتوي والمثبت احفظ  
 والاصح انه تقبل شهادة رجل واحد فيه أيضا ويحمل على وقوع النظر لاعن  
 قصد أو عن قصد التحمل الشهادة كافي الزنا وعلى استهلال الصبي في حق  
 الارث لا تقبل الا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وعندهم ما تقبل شهادة حرة  
 مسلمة وعلى حركة الولد بعد الولادة على هذا الخلاف والشهادة على العذراء  
 أو الرقعة على هذا الخلاف أيضا (جاءت) المنكوحه بولد وقالت لبعولها الولد

منك فانكر ولا تدع الا يقبل قولها بالشهادة القابلة وبشهادتها يثبت النسب  
والثنتان أحوط وإن كان يصدر عنها في مجرد قولها يثبت النسب (شهد)  
الابن على أبيهما إطلاق أمهما إن وجدت الطلاق تقبل شهادتهما وإن  
أدعت الطلاق لا تقبل (وفيه) اشكال فإن الطلاق حق الله تعالى ويستوى  
فيه وجود الدعوى وعدمها فلما أعدمنا الدعوى تقبل فكذا إذا وجدت  
(قلنا) نعم هو حقه تعالى كما ذكرنا لكن يسلم لما بضعا حتى تلك الاعتياض  
فتعتبر الدعوى إذا وجدت ولا تعتبر الفائدة إذا أعدمنا الدعوى أم (وفي)  
العتاقي الوكيل بقبض الدين تجوز شهادته بالدين  
(نوع في الاختلاف في الشهادة)

الشهادة إذا وافقت الدعوى كانت مقبولة وإن خالفت سلمت تقبل  
(وفي) البسائط الشرائط التي ترجع إلى نفس الشهادة أنواع (منها)  
لفظ الشهادة فلا تقبل بغيرها من الالفاظ كلفظة الاخبار والاعلام  
وبغيرهما (ومنها) موافقتها للدعوى فالشهادة المنفردة عن الدعوى  
فما يشترط فيه الدعوى غير مقبولة وبيان ذلك في مسائل (إذا) ادعى  
مالك كاسبب ثم أقام البينة على ملك مطلق لا تقبل وبمثله لو ادعى مالك مطلقا  
ثم أقام البينة على الملك بسبب تقبل ووجه الفرق بينهما ظاهر فتأمل (وفي)  
المتبع) الموافقة كما تشترط بين الشهادة والدعوى فكذلك تشترط بين شهادة  
الشاهدين فيما يشترط فيه العدد حتى لو وقع الاختلاف بين شهادتهما  
لم تقبل شهادتهما وهذا لأن اختلافهما اختلاف بين الدعوى والشهادة  
(وفي الكافي) ولو ادعى الغريم الإيفاء فشهد أحد الشاهدين على إقرار  
الطالب بالاستيفاء والاخبر أنه أبرأه أو حله أو وهبه أو تصدق عليه به لم  
تقبل لاختلافهما اللفظ ومعنى إذا قال شاهد البراءة أنه أقر أنه برئ إليه  
بالإيفاء (ولو) ادعى الإبراء فشهد أحدهما أنه أبرأه والاخبر أنه وهبه أو  
تصدق به عليه تقبل لأنهما يستعملان في البراءة (ولو) ادعى الهبة فشهد  
أحدهما بالهبة والاخبر بالإبراء تقبل ولو شهد الآخر بالصدقة لا تقبل لأن  
الصدقة أخرج المال إلى الله سبحانه وتعالى والهبة إلى العبد (وإذا) اختلف  
الشاهدان في الزمان أو المكان في البيع والشراء والإطلاق والعناق وأوكالة

والوصية والرهن والدين والقرض والبراءة والكفالة والمحوالة والتسديف  
تقبل (واذا) اختلفا في الجزائية والغصب والقتل والنكاح لا تقبل (وفي)  
الذخيرة لو شهدا أحدهما بالقتل والآخى بالقرار بالقتل لا تقبل لان القتل  
فعل والقرار قول والفعل غير القول فاختلفا في المقتل لا تقبل (وكذا) لو شهدا  
بالقتل واختلفا في الزمان أو في المكان لان الفعل الثاني غير الفعل الاول  
(وكذا) اذا اختلفا في الآلة التي كان بها القتل لا تقبل (ولو) شهدا  
بالقول واختلفا في الزمان أو في المكان لا يقبل في الشهادة (ولو) شهدا  
بالفعل واختلفا في الزمان أو في المكان لا تقبل (ولو) شهدا بالفعل والقول  
واختلفا في الزمان أو في المكان بأن شهدا بالرهن والقبض واختلفا في  
الزمان أو في المكان جازت الشهادة (وفي الغنية) أمة أقامت بينة ان  
مولاها دبرها في مرض موته وهو عاقل وأقامت الورثة بينة انه كان مخلوط  
العقل فبينت الامة أولى (وكذا) اذا خالغ امرأته ثم أقام الزوج بينة انه كان  
مجنونا وقت الجماع وأقامت بينة انه كان عاقلا حينئذ أو كان مجنونا وقت  
الخصومة فقام وليه بينة انه كان مجنونا والمرأة على انه عاقل  
فبينت المرأة أولى في الفصلين (بائع) ضبيعة ولده فقام المشتري  
بينت انه باعها في صغره بمن المثل والابن أقام بينة انه باعها في حال بلوغه  
فبينت المشتري أولى (وقال) برهان الدين صاحب المحيط بينة الابن أولى  
(ولو) أقام البائع بينة اني بعته في حال صغري وأقام المشتري بينة انك  
بعته بعد البلوغ فبينت المشتري أولى لانه يثبت العارض (ادعى) الزوج  
بمد وفاتها انها كانت ابرأته من الصداق حال صغرها وأقام بينة واقامت  
الورثة بينة انها ابرأته في مرض موتها فبينت الصحة أولى وقيل بينة الورثة  
أولى (وفي تمة) للصغرى والمحيط لو أقروا وارث ثم مات فقيل المقر له أقروا في  
الصحة وقال الورثة في مرضه فالقول قول الورثة والبينة بينة المقر له وان لم  
يقم بينة وأراد استعلافهم له ذلك (ادعى) على رجل انه آكرهني بالتزويج  
بحبس الوالح والضرب على ان يستأجر منه حانوتا وأقام بينة وأقام المدعى  
عليه بينة انه كان طائعا فبينت الطوعية أولى ولو قضى القاضي بينة الاكراه  
ينفذ قضاؤه ان عرف الخلاف وقضى بناء على الفتوى (أقام) المشتري بينة

انه باعه منه هذا الشيء ببيع صحيح و أقام البائع بينة انه باعه مكرها فبينه  
الحكمة أولى. وقال أبو حامد رحمه الله تعالى بينة الأكره أولى (وفي المحيط)  
ادعى أحدهما البيع أو الصلح عن طوع وادعى الآخر عن كره فبينته مدعى  
الكره أولى. وكذا لو ادعى الأقرار عن طوع والآخر عن كره فبينته مدعى  
الكره أولى اهـ

(الشهادة) على الشهادة جائرة في الأقارب والمحقوق وأفضية  
القضاة وكتبهم وكل شيء لا في الحدود والقصاص (وذكر) الناطق في واقعاته  
ان الشهادة على الشهادة في الوقف لا تجوز والعصم انما تجوز في ما فيه من احياء  
المحقوق ولا تجوز على شهادة رجل أقل من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين  
وأما كفة الشهادة من الاصل ان يقول شاهد الاصل لشاهد الفرع  
أشهد أن زيد على عمرو كذا فاشهد أنت على شهادتي بذلك أو يقول أشهد على  
شهادتي اني أشهد أن فلان بن فلان أقرت عندي بكذا أو يقول أشهد أني  
سمعت فلانا يقر أن فلان بكذا فاشهد أنت على شهادتي (وانما) شرط الاشهاد  
حتى لا يصح محمل الفرع بنفس السماع بدون الاشهاد (وفي المحيط) والتحمل  
لا يصح الا بالامر وهذا لو نسب الاصول الفروع عن الشهادة بعد الامر عمل  
بالنهي (وفي التتمة) اذا حكم الرجل شهادة نفسه عند غيره في حادثة لرجل على  
رجل وقال لذلك الغير اشهدا وقال فاشهد ولم يقل على شهادتي لم تجز (وقال)  
أبو يوسف رحمه الله تعالى تجوز لان معناه فاشهد على شهادتي (ولا) تقبل  
شهادة شهود الفرع الا ان يموت شهود الاصل أو عرضوا مرضا لا يمتد طبعون  
حضور مجلس القاضي أو يغيبوا مسيرة ثلاثة أيام وليا لهم افضاء عدا (وعن)  
أبي يوسف انه لم يجعل الفرع شرطاً ولا كنهه قال ان كان غائباً عن المصر في  
مسافة لو غدا الى القاضي لاداء الشهادة لم يستطع ان يبيت بأهله صح  
الاشهاد لان احياء المحقوق واجب ما لم يكن (وذكر) القاضي امام الدين  
على السعدي. وشمس الأئمة السرخسي ان عند أبي يوسف ومحمد وجهما الله  
تعالى ينبغي ان يجوز الاشهاد من غير عند وعنده أبي حنيفة رحمه الله  
لا يجوز بناء على ان التوكيل من غير رضی الخصم لا يجوز وعنده الامام  
السفر والمرض وعندهما يجوز الا ان هذا غير ظاهر فلا يفتى به (وفي آخر)  
شهادات المنتقى قال محمد رحمه الله تعالى أقبل الشهادة على الشهادة والمشهد

على شهادة في المص من غير مرض به ولا علة (إذا) شهد الرجلان عند القاضي  
على شهادة رجل وصحبا الشهادة فإن كان القاضي يعرف الاصول  
والفروع بالعدل في قضى بشهادتهم وان عرف الاصول بالعدل ولم يعرف  
الفروع يسأل عن الفروع وان عرف الفروع بالعدل ولم يعرف الاصول  
بالعدل ذكر الخصاص رحمه الله تعالى ان القاضي يسأل الفروع عن الاصول  
ولا يقضى قبل السؤال فان عدلوا اعمولهم تثبت عند الله الاصول بشهادتهم  
في ظاهر الرواية وهو الصحيح وعند محمد رحمه الله تعالى لا تثبت عند الله  
الاصول بتعديل الفروع لانه في تعديلهم منقصة لهم حيث يفتقد قولهم  
بعد الله الاصول (إذا) انكر الاصول شهادتهم لم تقبل شهادة الفروع لان  
التحصيل شرط صحة شهادة الفروع وقد فات هذا الشرط للتعارض بين  
الخبرين فيفوت المشروط وهو صحة الشهادة انتهى

#### (نوع في الرجوع عن الشهادة)

لا يصح الرجوع الا في مجلس القاضي حتى لو رجع عند غير القاضي لا يصح (ولو)  
ادعى المشهود عليه رجوعهما أو أراد عيتم - ما لا يخلفان (وكذا) لا تقبل بينته  
على الرجوع لانه ادعى رجوعا باطلا (وفي التهمة) ولو ادعى الرجوع عند  
القاضي ولم يدع القضاء بالرجوع وبالضمان لا يصح لان الرجوع عند القاضي  
انما يصح اذا اتصل به القضاء اما اذا ادعى الرجوع عند القاضي والقضاء  
بذلك مع وثيقته على ذلك (ولو) شهد عند قاض ورجع عند قاض  
آخر يصح ويجب الضمان عليه ان كان اذا قضى القاضي عليه ومن المشايخ  
من استبعد توقف صحة الرجوع على القضاء بالرجوع أو بالضمان (واذا)  
أقر الشاهدان عند القاضي انهما رجعا في غير مجلس القاضي يصح ويجوز  
الاقرار بمنزلة الانشاء واذا رجع الشاهدان عن شهادتهما قبل الحكم بها  
سقطت شهادتهما عن الازام على القاضي بالحكم اقله والتساقض بين  
كلامهما فان رجعا بعد الحكم لم يفسخ وضعهما اقلهما بشهادتهما وان  
رجع أحدهما ضمن نصفا والعبرة للباقي لا للراجع  
(دقيقة في ايجاب الضمان على الشاهدين)

الشاهدان متى ما ذكر اشياهم ولازم للقضاء ثم ظهر بخلافه ضمننا ومتى ما ذكرنا



شيئا لا يحتاج اليه القضاء ثم تبين بخلاف ما قال لا يضمنان شيئا حتى ان مولى  
 المولاة اذا مات فاذبح رجل ميراثه بسبب الولاء فشهد شاهدان ان هذا  
 الرجل مولى هذا الذى اسلم والا له وما قد عوانه وارثه ولا نعلم له وارثا غيره  
 فقضى له القاضي ميراثه فاستهاكوه وهو معسر ثم ان رجلا آخر اقام البينة انه  
 كان نقض ولأول والى هذا الثاني وانه توفي وهذا الثاني مولاه ووارثه  
 لا وارث له غيره فالقاضي يقضى بالميراث الثاني ويكون الثاني بالخيار ان  
 شاء من الشاهدين الاولين وان شاء ضمن المشهود له الاول لانه ظهر كذب  
 الشاهدين الاولين فعلى المحكمه تعاق (وبيان) ذلك في مسألة الولاء ان قولهما  
 هو وارثه لا وارث له غيره أمر لا يضمنه للقضاء بالميراث فانهم اذا شهدوا  
 بأصل الولاء ولم يقولوا انه وارثه فالقاضي لا يقضى له بالميراث وانما أخذ الاول  
 الميراث بقول الشاهدين الاولين انه مولاه ووارثه اليوم وقد ظهر كذبهما  
 فضمن بخلاف مسألة الشهادة في النكاح فانهم اذا شهدا انه مات وهى امراته  
 لا يضمنان لان قولهما مات وهى امراته زيادة غير محتاج اليها فانهم لو قالوا كانت  
 امراته فان القاضي يقضى لها بالميراث فصار وجود هذه الزيادة والعدم بمنزلة  
 واحدة فلما عدمت هذه الزيادة كان لا يجب عليهم ما شئ لانهم ما شهدا بنكاح  
 كان ولم يظهر كذبهما في ذلك (ولو) شهدا ان له فلان على هذا الرجل ألف درهم  
 فقضى القاضي بشهادتهما وأمر المدعى عليه بدفع المآل وهو الألف الى المدعى  
 ثم أقام المدعى عليه البينة على البراءة فان الشاهدين يضمنان والمدعى  
 عليه بالخيار في ضمن المدعى او الشاهدين لانهم احققتا عليه ايجاب المال  
 في الحال فاذا أقام البينة على البراءة فقد ظهر كذبهما فصارا خائنين فغرموا  
 بخلاف الفصل الاول لانه لم يثبت حقيقة المال في الحال وانما اشترع عن شئ  
 ما عن فلم يظهر كذبهما وأوضح محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة بمسئلة  
 الطلاق فان المدعى عليه اذا أنكر المال وحلف ثم شهد على اقراره بذلك لم  
 يحسن لماله لم يثبتا عليه الايجاب ولو حقت في الحال حنث فانضم الفرق  
 كذا في العمادى

### (الفصل الرابع في الوكالة والكفالة والحوالة)

شرط صحة الوكالة ان يكون الموكل من يملك التصرف لان الوكيل يستفيد

ولاية التصرف من الموكل ويقتدر عليه من قبله ومن لا يشترط على شيء  
 كيف يقتدر غيره عليه (وفي الذخيرة) هذا شرط على قول أبي يوسف ومحمد  
 رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 فلا يشترط أن يكون الموكل قادراً على التصرف بل الموكل  
 يتصرف بأهلية نفسه ولهذا جازعنه توكيل المسلم الذمي بشراء الخمر  
 والخنزير وتوكيل المحرم الحلال ببيع الصيد وقيل المراد بماله أهلية الموكل  
 للتصرف وقد رتبة عليه بالنظر إلى أصل التصرف وإن امتنع بعارض ويبع  
 الخمر وهو زللهم في الأصل وإنما امتنع لعارض النهي (وفي النصف) الوكالة  
 على أربعة أوجه (أحدها) وكالة رجل لرجل آخر (والثاني) وكالة رجلين  
 لرجل واحد (والثالث) وكالة رجلين لرجلين (والرابع) وكالة رجلين لرجلين  
 أو أكثر وكلها جائزة (ويجوز) أن يوكل كل أحد الا ثلاثة أصناف العبد  
 المحجور والصبي المحجور والمعتوه الذي لا يعقل (رجل) قال لا آخر أنت  
 وكيل في كل شيء يصيروكيلا في البيعات والمواضعات والهبات والعقاق لان  
 اللفظ عام (وروي) عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكره وكيل في  
 المراضعات دون الهبات والعقاق كذا ذكره في واقعات الناطق (وفي)  
 أدب القاضي للخصاف ولو قال فلان وكيل في كل شيء فهذا توكيل في الحفظ  
 لا غير استقسانا والقياس أن لا يصيروكيلا (ولو) قال فلان وكيل في كل شيء  
 جائز أمره وهذا وكيل في الحفظ والبيع والشراء والهبة والصدقة والتقاضى  
 لديونه وحقوقه وغير ذلك لانه فوض التصرف اليه عامة فصار بمزلة  
 ما لو قال ما صنعت من شيء فهو جائز فيملاك جميع أنواع التصرفات  
 ولو طلق أمر أنه يجوز (قال) المصدر الشهيد رحمه الله تعالى به يقتضي حتى يتبين  
 خلافه (وذكر) الفقيه أبو الليث في النوازل أن من قال لا آخر وكنت في  
 جميع أمورى فقال الوكيل طلفت أمر أهلك أو وقعت أرضك لا يجوز لانه  
 يراد به هذه اللفظة التصرف على سبيل المبادلة وهو اختيار الفقيه أبي الليث  
 وما ذكرناه قبل هو اختيار المصدر الشهيد انتهى (وفي المنتبغ) لا خلاف أن  
 التوكيل بالخصوصة في إثبات الدين والهبة جائز وإنما الخلاف في أنه هل  
 يشترط أهلية رضى الخصم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح التوكيل إلا

قوله كيف يقتدر غيره عليه كسر الهمزة من أقدر وغيره معنونه

أه

مرضى الخصم إلا أن يكون الموكل مريضاً أو غائباً مدة ثلاثة أيام أو تدلون  
 المرأة الموكله بمقدرة لم تخالط الرجال بكراً كانت أو ثيباً (قال) فخر الإسلام  
 البردوي المخذرة هي التي لا يراها أحد غير المهرم من الرجال أما التي جليت  
 على المنهة فبإرها لا جانباً لا تكون مخدرة (وقال) أبو بكر الرازي يلزم  
 التوكيل بغير رضى الخصم لأنها لو حضرت لا تنطق بحقة الغلبة الحسنة عليها  
 فيلزم توكيلها وعليه الفتوى (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
 يصح التوكيل بغير رضى الخصم وبه قال الشافعي رحمه الله تعالى (والصحيح)  
 أن الخلاف في لزوم لاقى المحنة فعنده الموكله من غير رضى الخصم صحيحة  
 غير لازمة حتى ترد أو كاله ترد الخصم ولا يلزمه الحضور ولا الجواب بخصوصية  
 التوكيل ومنعها صحيحة لازمة ولا ترد به ويلزمه الحضور والجواب  
 بخصوصية التوكيل وبقوله ما أخذ أبو الليث وأبو القاسم الصغار وبعض  
 المتأخرين اختار أن القاضي إذا علم من خصمه التعنت من إياه التوكيل  
 يقبل التوكيل وإن علم من الموكل القصد إلى إضرار صاحبه بما يحيل من  
 التوكيل لا يقبل التوكيل إلا برضى صاحبه والله مال الإمام المرحوم  
 والأوزجندى رحمه الله (وفي البرازي) وكل أحد من الخصمين من وكلاء  
 المحكمه أو كلاً فقال لا تحل ليس لي مال استأجر به من وكلاء المحكمه  
 من بقاومهم وأنا عاجز عن جوابه فلا أَرْضى بالتوكيل بل يتكلم بنفسه  
 فالرأي فيه إلى المحاكم (وأصله) أن التوكيل بالارضى خصمه من الصحيح  
 المقيم طالبا كان أو مطالباً بوضعية أو غير ذلك لا يمكن الموكل حاضر في مجلس  
 المحكمه لا يصح عند الإمام رحمه الله تعالى أي لا يجزى خصمه على قبول الوكالة  
 وعندهما والشافعي رحمه الله تعالى يصح أي يجزى على قبوله لم امر (وفي)  
 أدب القاضي لا خلاف في صحة بالارضى خصمه لكن لا يقطع حق الخصم  
 في مطالبته بالحضور مجاز المحكمه والجواب لنفسه بالارضى الخصم أو مرض  
 الموكل أو مخدرة أو كونه مجبوراً من الاعتذار ويلزمه توكيله (فعلى) هذا  
 كان الشافعي رحمه الله أن يشهد على شهادته (وقال) البرازي أن كان في  
 مجلس القاضي لا يكون عذراً لأنه يجزى حتى يشهد ثم يعيده (وعلى) هذا  
 يمكن أن يقال في الدعوى أيضاً كذلك بأن يجيب بستان الدعوى ثم يعاد

اه (وفي الولو المجي) رجل من الاشراف وقع عليه خصومة مع رجل هو دونه  
 فأراد أن يوكل وكيلًا ولا يحضر بنفسه هذه المسئلة اختلاف العلماء فيها  
 قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى نحن نرى أن تقبل الوكالة والشريف  
 وغير الشريف فيه سواء (وفي المنبج) قال أبو حنيفة ومحمد بن رحمهم الله  
 تعالى التوكيل بالخصومة توكيل بالقرار في مجلس المحكم حتى لو أقر على  
 موكله في غير مجلس المحكم لا يصح إقراره (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى  
 آخر التوكيل بالخصومة توكيل بالقرار مطلقا في مجلس المحكم وفي غير  
 مجلس المحكم فإن الموكل أقام التوكيل مقام نفسه مطلقا فيقتضى أن ذلك  
 ما كان الموكل مالكا والموكل مالكا لإقراره بنفسه في مجلس القاضى وفي غير  
 مجلس القاضى فكذلك التوكيل (ولأبي) حنيفة ومحمد بن رحمهم الله أن جواب  
 الخصومة يختص بمجلس المحكم حتى لا يستحق على المطالب الجواب إلا في مجلس  
 المحكم والتوكيل بجواب الخصومة يتقيد في مجلس المحكم ضرورة فصار تقدير  
 المسئلة وكذا لتجيب خصمي في مجلس المحكم ولو قال هكذا لا يصح إقراره  
 الوكيل عليه في غير مجلس المحكم (أقر) بالدين وأنكر الوكالة فطالب زاعم  
 الوكالة تحليفه على عدم علمه بكونه وكيلًا فالإمام رحمه الله قال لا يحلفه وقال  
 صاحباه يحلفه (وذكر) في المهادي عمالا على الذخيرة في فصل اثبات الوكالة  
 أن في تحليف الوكيل لمادعى عليه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى قال  
 بعضهم هذا جواب الكل إلا أن الخصم أفخص قول أبي يوسف ومحمد بن أحمد  
 لأنه لم يفتقر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن قوله بخلاف قوله ما والى  
 هذا مال شمس الأئمة المحلوا في رحمه الله تعالى (ومن) ادعى أنه وكيل  
 الغائب في قبض دينه فصادقه الغريم أمر بالتسليم إليه لأنه أقر على نفسه فإن  
 حضر الغائب وصادقه فذلك والادفع الغريم الدين إليه ثانيا ورجع به على  
 الوكيل أن كان باقيا في يده لأن غرضه من الدفع برأية ذمته منه ولم يحصل وان  
 ضاع من يده لم يرجع عليه لأن يده يده اعترف أنه محق بالقبض إلا أن  
 يكون ضمنه عند الدفع لأن المأخوذ ثانيا مضمون عليه في رعهما وهذه كفالة  
 أضفت إلى حالة القبض فتصح بمنزلة الكفالة بما ذاب لك على فلان (ولو)  
 كان الغريم لم يصادقه على الوكالة ودفعه إليه على ادعائه فإن رجع صاحب

لم يأل على الغريم رجوع الغريم على الوكيل وان ضاع من يده لانه لم يصبه  
 في الوكالة وانما دفع اليه على رجاء الاجازة فاذا انقطع رجاءه رجوع عليه وكذا  
 لو دفع اليه على تركه بغير اياه في الوكالة وهذا ظاهر في الوجه كله (وليس)  
 له ان يسترد المدفوع حتى يحضر الغائب لان المؤدى به صار حقا للغائب (وفي)  
 فتاوى رشيد الدين رجل قال لمدني بانه ادفع ما للفلان عليك الى لا قبض له  
 يحترق دفع ذكر في الزيادات ليس له ان يسترده منه لانه تعاقب به حق رب الدين  
 لان الغائب قبض لاجل له يحترق (وذكر) في المنتقى ان له ان يسترده منه  
 (وكذلك) المدينون اذا دفع قدر الدين الى رجل ايدفع الى رب دينه ثم اراد  
 ان يسترده منه له ذلك (وروي) ابن سهاقة عن محمد بن الوكيل بقبض العين  
 اذا دفعه صاحب اليد يجبر بالتسليم اليه كالدين (وذكر) في وكالة غريب  
 الرواية رجل في يده متاع فقال هذا للفلان وهذا وكيل بالقبض يجبر على  
 الدفع في العين والدين عند أبي يوسف رحمه الله تعالى (وفي شرح) الطحاوي  
 ولو ادعى الوكالة بقبض الوديعة وصداقه لا يجبر على التسليم ولو كذبه  
 أو مكنت لا يجبر أيضا ولو سلم لا يتم كمن من استرداده فان حضر  
 المسالك وكذبه في الوكالة ففي وجهه وانما يرجع المدفوع على الوكيل  
 وهو ما اذا صدقه ولم يشترط عليه الصمان وفي سائر الوجوه يرجع عليه  
 بعينه ان كان قائما وبقيته ان كان هالكا (ومن) ادعى انه وصى فلان  
 الميت وطالب الدين وصداقه الغريم فانه لا يؤمر بالتسليم اليه بمئة لاف  
 الوكيل فان للقاضى ولاية نصب الوصى ولا يملك نصب الوكيل (ولو)  
 وكذا رجلان وجهان فلان يوم الجمعة فزوجهما يوم الخميس لا يجوز  
 لان التفويض تناول زمانا محصورا (وفي الصغرى) لو قال ببيع عيدي اليوم  
 او طاق امراتي اليوم ففعل ذلك في غدا جاز ويكون وكذا في اليوم وما بعده  
 ولا يكون وكذا في قبيل ذلك (رجل) وكل رجل لا قبض دين على رجل  
 فقبضه فهو وديعة عند الوكيل ان سافر به لم يضمن وان استودعه غيره  
 ضمن وان خلفه في أهله لم يضمن فان وضعه عند امرأته او خادمه او بعض  
 عياله لم يضمن (والوكيل) بالبيع اذا سافر بما امر ببيعه يضمن (وفي)  
 اختلافات القاضى أبي طاهر العامري ولو وكله بقبض وديعته فقال الذي

كانت في يده قد دفعتها الى الموكل او الى وكيله فالقول قوله وهو مستند  
 في راءة نفسه (ولو) وكاله بقبض وديعة او غارية فبات الموكل قد خرج  
 الوكيل من الوكالة (فان) قال الوكيل قد كنت قبضت في حياته ودفعتها  
 الى الموكل لم يصدق على ذلك الا ببينة (دخول) وكل رجل بقبض كل حق له  
 على الناس وعندهم ومعهم وتحت أيديهم وبقبض ما يحدث له من المقاسمة  
 وبين شركائه ومحبس من يرى حبسه وباتخاذ عنه اذا رأى ذلك وكتب له  
 بذلك كتابا وكتب له في آخره انه محام ويخاصم ثم ان قوما يدعون قبل الموكل  
 مالا والموكل غائب فأقرأ الوكيل عنه عند القاضي انه وكيله وانكر المال  
 فأحضر الخصوم وشهودهم على الموكل لا يكون لهم ان يجسوا الوكيل لان  
 المحبس جزاء الظالم ولم يظهر اذ ليس في هذه الشهادة أمر باداء المال ولا ضمان  
 الوكيل عن موكله فاذا لم يجب على الوكيل اداء المال من مال الموكل  
 بأمر الموكل ولا بالضمان عن موكله لا يكون الوكيل ظالما ما تمتاعه عن اداء  
 المال فلا يجبس فهذه المسئلة تدل على ان المأمور بقضاء الدين من مال الأمر  
 يجب على قضاء الدين (اذا) شهدوا على وكالة رجل في شيء والوكيل  
 يجب اداء وكالة فان كان وكيل الطالب والمطالب يدعي الوكالة والوكيل  
 يجب قبول هذه الشهادة وهل يجب على الخصومة مع الطالب ان شهد  
 الشهود وان المطالب اوب وكاله بالخصومة مع الطالب وقبيل الوكالة  
 وان لم يشهدوا على القبول لا يجبر (وكاله) يطلب كل حق  
 له وبالخصومة والقبض ليس له ان يطلب شفعة لان الشفعة شراء والوكيل  
 بالخصومة لا يملك الشراء وله ان يقبض شفعة تضي موكله بها (وفي البرزقي)  
 رجل قال لا تسروا وكتب بطلب كل حق لي قبل فلان يتيسر بمساعلي يوم  
 التوكيل ولا يدخل الحادث بعد التوكيل (وفي) التوكيل يطلب كل حق  
 له على الناس او بكل حق له بخوارزم يدخل القائم بالحادث (وذكر) شيخ  
 الاسلام انه اذا وكاله بقبض كل حق له على فلان يدخل القائم بالحادث  
 فيتم امل عند الفتوى (وفي المتقي) وكاله بقبض كل دين له يدخل الحادث  
 أيضا (وعن) محمد وجه الله تعالى وكاله بطلب كل عقار له بخوارزم فقدم  
 الذي في يده العقار بخوارزم الى بخارا له ذلك (وفي) الدين اذا وكاله بطلب

كل دين له على من يحوارزم فقدم خوارزمي الى بخارا وادعاه لا يصح (ولو) قال  
 في كل دين لي في بخارا فقدم المس - تقرض مني في خوارزم الى بخارا تصح  
 دعواه (وكله) يطالب كل حق له وبالمخصوصة والقبض فغصب منه انسان  
 شيئا بعد الوكالة له ظاهرا (وعن) الامام رحمه الله تعالى لو قال لا تسرانتي وكيلى  
 في قبض مالي على الناس لا يقع على الحادث (ولو) وكله بكل حق له وبالمخصوصة  
 في كل حق له ولم يعين الخاص به والخاص فيه جازاه (اذا) وقعت المنازعة  
 بين الوكيل بالاستقراض وبين موكله فالقول قول الموكل لان الوكيل يريد  
 أن يؤثر ما قبضه من القرض وليس للوكيل بالمخصوصة أن يمس ولا يصالح  
 لانهم ماليسا من المحضومة في شيء فلم يدخل تحت التوكيل (وفي الوالو الحى) ولو  
 أن رجلا قال لرجل أقرضت فلانا ألف درهم وقد وكلتك بقبضها منه وقبضت  
 وقال المس - تقرض قد دفعته الى الوكيل وأنت كبر الوكيل فالقول قول الموكل  
 (وعن) أبي يوسف القول قول الوكيل لانه أقر أنه أمين والقول قول الامين ولا  
 يستخلف الوكيل نائبه بالله ما يعلم ان رب الدين قد استوفى الدين لان النيابة  
 لا تجرى في الايمان بخلاف الوارث حيث يخلف على العلم لان الحق يثبت  
 للوارث فكان الخلف بطريق الاصل دون النيابة (وفي المنبيع) الوكيل  
 بالبيع مطلقا يملك البيع بما قل من الاثمان أو كثر عند أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى وهذا اذا لم يكن الثمن مسمى اما اذا كان الثمن مسمى بأن قال بيع هذا  
 لعبد بألف فباعه بألف الا درهم الا يجوز (وقالا) لا يجوز أن يبيعه الا  
 بمقتضى ان يتغابن الناس في مثله وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى (وبذلك) البيع بالعرض ايضا كمالك البيع بالاثمان كالدرهم  
 والدينار وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وقالا) لا يملك الا البيع  
 بالاثمان (الوكيل) بايجار الارض وكيل بايجارها بأى عرض كان سواء أجرة  
 بكيل او وزنى بعينه أو بغير عينه او بالعرض قائدا كان أو كغيره لا يطلق  
 أو كالة عنده كالأوكيل بالبيع (وعندهما) لا يجوز الا بالدرهم او بالدينار  
 أو ببعض ما يخرج من الارض يعنى به المزارعة جلالا لطلاق على المتعارف



وعندهما تجوز المزارعة (وعنده) لا تجوز لانها فاسدة (الوكيل) بالبيع  
المطابق يملك البيع بالنسيئة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى (وفي  
البرازي) عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الوكيل انما يملك البيع  
بالنسيئة اذا كانت الوكالة للجارعة اما اذا كانت للحاجة كالمراة تعطى غرضا  
للبيع لم يملك نسيئة وبه يفتي ولو وكيل بالبيع ان يبيع بالنسيئة ويأخذ  
وهنا وكفيل (اما) الاقالة والمحظ والبراء والتجوز بدون حقه يجوز  
عندهما ويضمن خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى والوكيل بالبراء لا يملك  
الاقالة بخلاف الوكيل بالبيع والسلم فاذا باع ثم أقال لزم الثمن وكذا الاب  
والوهي والمتولي كلاب (وفي التهمة) والمحقق ثم على قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى يجوز البيع بالنسيئة طالبت المدة أو قصرت وعندهما عليه  
لا يجوز الا بأجل متعارف في تلك الساعة (ولو) وكاله بالبيع نسيئة فباعه  
بالتقديس (اذا) قال الموكل بيع هذا العبد في السوق فباعه في داره لم ينفذ  
البيع عند زفر لانه مخالف وعند الأئمة الثلاثة ينفذ لان هذا التقييد غير  
مفيد فيلغو وفي الامر بمطابق البيع وقبوحه ينفذ  
(نوع في العزل)

الموكل اذا عزل وكيله وهو حاضر ان عزل وكذا لو كان غائبا يكتب اليه  
كتاب العزل فباعه الكتاب وعلم ما فيه ان عزل حتى لو عزل الموكل ولم يعلم  
الوكيل بعزله فهو على وكلته وتصرفه جائز في جميع الاحكام حتى يبايعه  
العزل (الوكيل) لو عزل نفسه بدون علم الموكل لا يبيع خلافا للشافعي رحمه  
الله تعالى (وفي الذخيرة) وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه مطلقا  
وارتداده ومحاقه بدار الحرب (وقد) اختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله  
تعالى في حد الجنون المطبق فقال أبو يوسف حده شهر لانه يسقط به  
الصوم وعنده أكثر من يوم وليلة لانه يسقط به الصلوات الخمس (وعنده) محمد  
حد ستة اشهر كامل وهو الصحيح لان استمراره حولا مع اختلاف فصوله آية  
استحكامه لانه يسقط به جميع العبادات كالصلاة والصوم والزكاة اما ما دون  
الحول فلا يمنع وجوب الزكاة فلا يكون في معنى الموت (ولو) وكله بقبض  
الدين ثم ان رب الدين وهبه من الغريم والوكيل لم يبيع بذلك فقبضه منه

وهالك في يده فلا ضمان عليه والدافع ان يأخذ به الموكل (ولو) مات العبد  
 المأمور ببيعته أو الموكل ولم يعلم به الوكيل فباع وقبض الثمن وهلك في يده  
 ضمن ولم يرجع به على الأمر ولا في تركه ان كان هو المالك قال صاحب  
 الفصول والفرق في الايضاح فليست طرأمة (وفي الولو المحي) تعليق الوكالة  
 بالشروط يسوزفاته نفس في الزيادة في باب الخلع (امرأة) قالت لزوجها اذا  
 جاءني فطلقني بالنكاح فمجاز ولو نكحت الزوج عن ذلك قبل مجيء النكاح جاز  
 فيها حتى لو طلق الزوج بعد ذلك وقع بغير جعل لانه عمل بمجرى ابطاله ولاية  
 الزام المسال عليه الا في الجرح عن الطلاق فذلك أنه يصح تعليق التوكيل بالشروط  
 انتهى

### \*(نوع في الكفالة)\*

الكفالة في الشرعية ضم الذمة الى الذمة في المطالبة دون الدين وقيل ضم  
 الذمة الى الذمة في الدين فيصير الدين الواحد في حكم دينين أو تيسر الذمتان  
 في حكم ذمة واحدة لان الكفيل مطالب كالأصل والمطالبة بإيفاء الدين  
 بلا دين محال لان المطالبة فرع الدين فلا يتصور الفرع بدون الأصل فانزله  
 من توجه المطالبة الى الكفيل ثبوت الدين في ذمته فلم تعد الدين ضرورة  
 ولهذا لو وهب الدين من الكفيل يجمع ولهذا يرجع الكفيل على الأصل  
 فلو لم يكن الدين ثابتا على ذمة الكفيل لم يصح هبته لان هبة الدين من غير  
 من عليه الدين لا يصح (ولا) تصح الكفالة الا لمن يملك التبرع لان الكفالة  
 عقد تبرع فتصح من يملك التبرع ولا تصح من لا يملكه فلا تنعقد ككفالة المجنون  
 والصبي ولا تجوز كفالة المكاتب عن الاجنبي لان المكاتب عبد ما بقي  
 عليه درهم على لسان صاحب الشرع الشريف صلوات الله تعالى وسلامه  
 عليه وسواء أذن له المولى أو لم يأذن لأن أذن المولى لم يصرح في حقه وصح في  
 حق القن حتى يطالب به بعد العتق (ولو) كفل المكاتب أو المأذون عن  
 المولى جاز لانهما يملكان التبرع عليه كذا في المنبهم (وفي الولو المحي) رجل  
 قال لا خير أناضامن بمعرفة فلان فليس هذا بكفالة (وروى) عن أبي  
 يوسف رحمه الله تعالى في غير رواية الأصل انه قال هذا على معاملة الناس  
 (ولو) قال الكفيل قد ضمنته أو قال هو على أولى فقد لزمته الكفالة

لان هذه الالفاظ عبارة عن الكفالة (ولو) قال كتبتم الاشعدي أو  
 قال اثبتتم الك عندى فهذا ليس بضمن بخلاف ما اذا قال كتبتم الك على  
 أو اثبتتم الك على لان كلمة عندى لا تأتي عن الالتزام بخلاف كلمة على تدكر  
 الالتزام (وفي المنهاج) للعقيل وتجاوز الكفالة بأن يقول انا كفيل  
 بمالك عليه أو ضمان أو زعيم أو قبيل أو مالك عليه فهو على أو عندى أو  
 قبيل فهذا كله ضمان صحيح (ويجوز) تعليق الكفالة بشرط بأن يقول  
 ما يثبت فلانا فعلى أو ما يذهب لك على فلان فهو على انتهى (ولو) قال أنا  
 زعيم أو قبيل أو ضمن زعمته الكفالة لما قلناه لان الزعيم والكفيل سواء (قال)  
 عليه الصلاة والسلام السلام الزعيم غارم وكذا القبيل والضمين (ولو) قال انا  
 ضامن لك حتى أدلك لا يكون كفيلًا كما لو قال أنا ضامن معرفته (قبيل)  
 مكتوب على باب بلد الروم الكفالة أو لها ملامة وأوسطها ندامة وآخرها  
 غرامة ومن لم يصدق فليجرب لعرف البلا من السلامة (ثم) هي تصح  
 في الاعيان الصغيرة وبالنفس عندنا فان كفيل بنفسه الى شهر ثم دفع اليه  
 قبل شهر برئ (وفي) شرح الشافى يجب تسليمه بعد الشهر كالمو باع بمن  
 مؤجل (كفيل) ثلاثة أيام لا يبرأ بضميرها والثلاثة لتأخير المطالبة قاله أبو  
 جعفر (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى كفيل الى عشرة أيام فهو عليه أبدا  
 حتى يبرأ (وقال) محمد رحمه الله تعالى كفيل بنفسه الى شهر على أنه برئ اذا  
 مضى الشهر فهو لا يضمن شيئا (قال) الفقيه أبو الليث القتيوى على أنه لا يصير  
 كفيلًا (وفي) الواقعات القتيوى على أنه يصير كفيلًا (واذا) مات الكفيل  
 بالدين المؤجل حل الدين في ماله ثم لو ارثه الرجوع على الاصيل الى أجله  
 (وكذلك) لو مات الاصيل الى أجله (وكذلك) لو مات الاصيل والكفيل حتى  
 يحل الدين في تركة الاصيل ويكون على الكفيل الى أجله (وان) مات  
 رب الدين بقى الدين عليهما الى أجله (رجل) كفيل بنفسه ورجل وهو محبوب  
 فلم يقدرا ن يأتي به الكفيل لا يطالب الكفيل به لانه كفيل مالا يتبر على  
 تسليمه فلا يصح (ولو) كفله وهو عطاء ثم حبس الكفيل يطالب الكفيل  
 به حتى يأتي به لانه حامل الكفيل به كان قادرا على اتيانه (ولو) كفيل  
 بنفسه أو مالا والمالك غائب لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى

الا ان المر يض اذا قال لو ارثته اضمن عني دين فلان وهو غائب فانه يجوز  
 (وقال) أبو يوسف رحمه الله يجوز ذلك كله لان الكفالة تصرف على نفسه  
 خاصة فيتم به كالأبراء (رجل) كفيل عن رجل على انه ان لم يسلمه اليه يوم  
 كذا فامسأله عليه صم هذا الشرط فان توارى المكفول له يرفع الكفيل الامر  
 الى القاضي لينصب وكذا عن الطالب ويسلمه اليه فبرأ (وكذلك) فمن  
 باع شيئا على ان المشتري بالخيار فترى البائع فان المشتري يرفع الامر الى  
 المحاكم فينصب عنه وكذا فيسلمه اليه (قال) الفقيه أبو الليث هذا القول  
 بخلاف قول أصحابنا في الروايات الظاهرة وانما هو في بعض الروايات عن  
 أبي يوسف رحمه الله ولو فعل القاضي هكذا اذا علم ان الخصم متعنت بذلك  
 فهو حسن (ولو) كفيل بفسد رجل بنفس رجل على انه ان لم يوف به الى كذا  
 ولم يوف به فعليه المسأل الذي له عليه جاز (ولو) قال ان لم أوفك به غدا  
 فعلى ألف درهم ولم يقل التي لك عليه والطالب يدعي ألف درهم وقال  
 الكفيل ليس للطالب عليه ألف درهم وهذا كان اقرارا مني بألف درهم  
 معلقا بالشرط ولم يكن كفالة بالمسأل وقال الطالب لي عليه ألف درهم وهو  
 الاثن عاق الكفالة بذلك المسأل لعدم الموافقة لزمه المسأل في قول أبي حنيفة  
 وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء (وان)  
 ادعى رجل على رجل مالا فقال له المطلوب ان لم آتك غدا فهو على لم يلزمه  
 ذلك وان لم يأت به لان تعليق الاقرار بالشرط باطل (ولو) قال ذلك كفيلاه  
 لزم الكفيل ما ثبت عليه ببينة أو اقرار منه لان هذا تعليق الكفالة  
 بالشرط وتعليق الكفالة بشرط عدم الموافقة اذا اتحد الطالب والمطلوب  
 جائز (ولو) قال ان لم أوفك غدا فأتك عني به عليه فهو على لم يلزم المطلوب  
 الا ببينة أو اقرار المطلوب لان اقرار الكفيل في حق المطلوب ليس بصحة  
 ويلزم الكفيل ما ادعى عليه ان لم يأت به لان الكفيل لمسأله الكفالة  
 الثابتة بعدم الموافقة كان هذا اقرارا منه وليس له كفيلا ان يطالب  
 المدينون قبل الادعاء وان كانت الكفالة بالامر ومع ذلك لو أدام الكفيل  
 له ان يسترد ما لم يؤد الكفول عينه الى الدائن (ولو) وهب دين الدين  
 الدين لاحدهما فهذا وأداء المسأل سواء (وكذا) لو مات الطالب فوريته

أحدهما (إبراه) الاصيل يبرئ الكفيل لآعكسه (لو) أنزع عن الاصيل  
فهو تأخير عن الكفيل لآعكسه (وان) أبرأ الاصيل ورد الأبراء صحيح رده في  
حق نفسه ويطالب به وهل يصح في حق الكفيل اختلافا فيه كسند في  
التراضي (وفي الولوالجي) صح الرد من الاصيل في حق نفسه وفي حق الكفيل  
جميعا حتى تعود الكفالة انتهى (والكفالة) الى المحصاد جائزة وتناول  
اول المحصاد (ولو) قال الى ان تظروا السمانه أو تهرب الرمح لا يجوز (كفل)  
عن انسان بماله عليه الى سنة يجب على الكفيل مؤجلا وان كان على  
الاصيل حالا (وان) مات الكفيل يؤخذ من تركته حالا ولا يرجع ورثة  
الكفيل على المكفول عنه قبل الوقت الذي وقته (وعن) أبي يوسف رحمه  
الله تعالى فيمن قال انا كفلت به على اني متى طولت به أو كلما طولت به  
فلي أجل شهر ممت الكفالة وله أجل شهر من وقت المطالبة الاولى فاذا تم  
الشهر من المطالبة لم التسليم ولا يكون للمطالبة الثانية تأجيل (رجل) قال  
لغيره اذا جاء غدا فأتني من هذا المال لا يبرأ وان كان أصل المال  
عليه من كفالة يبرأ (وكذا) اذا قال ان قدم فلان فانت بري منها  
(وكذا) لو شرط الكفالة على هذا فهو جائز (رجل) له على آخر ألف درهم  
وبها كفيل عنه فصالح الكفيل الطالب على مائة على ان يبرأ الاصيل  
من الألف والكفالة يأمره رجوع الكفيل على الاصيل بالمائة لا بالآلف  
(ولو) صالح على مائة على ان يبرأ الكفيل الباقي رجوع بالآلف (الطالب)  
اذا أبرأ الكفيل فالكفيل لا يرجع على الاصيل (وذكر) في الهادي من له  
دين على آخر وبه كفيل فاشترى الطالب من الغريم عقارا بيعا جائزا  
وتقاصا لثمن أو وقعت المقاصة باعتبار الجائسة هل يبرأ الكفيل  
(اجاب) صاحب المداينة انه يبرأ قبل له ولو تفاضا قال لا تعود الكفالة  
(وفي الولوالجي) رجل كفل بنفسه رجل ولم يقدر على تسليمه فقال له الطالب  
ادفع الى مالي المكفول عنه حتى تبرأ من الكفالة فان أراد ان يؤديه على  
وجهه يكون له حق الرجوع على المطلوب فالحيلة في ذلك ان يدفع الدين الى  
الطالب ويهرب الطالب ماله على المطلوب اليه ويوكله بقضه فيكون له حق

الطالبه فاذا اقمضه يكون له حق الرجوع لانه لو دفع المسال اليه بغير هذه  
الجملة يكون متطوعا ولو ادى بشرط ان لا يرجع عليه لا يجوز (وفي  
البرازي) رجلان في سفينة معهما متاع وثقلات السفينة فقال  
احدهما لصاحبه القى متاعك علي ان يكون مناعي بيني وبينك اذ انا  
قال شهيد رجس الله تعالى هذا فاستد وضمن السالك المتاع نصف قيمته متاعه  
(رجل) قضى دين غيره بغير امره جاز فلو انقض بوجهه من الوجوه يعود الى  
ملك قاضي الدين لانه متطوع ولو قضى بامر يعود الى ملك من عليه الدين  
وعليه للقاضي مثلهما (وفي القنية) رجل طاب دينه من المديون فاعطاه  
مقربا او امينا من الخنطة ولم يبعها منه ولم يقل انها من جهة الدين فهو يبيع  
بالذي يراه ان كانت قيمتها اقل من الدين فان كان السعر بينهما معلوما  
يكون يباع بقرينة من الدين والا فلا يبيع بينهما ام (كقالة) المريض  
يصح من المثل ولا يجوز عملا يمكن استيفاءه نحو الحدود والقصاص (واذا)  
كفل عن المشتري بالثمن جاز وان كفل بالبيع عن البائع لا يصح (وذكر)  
في شرح اديب القضاء للحسام التمهيد وان ادعى الطالب على المطالب حدثا في  
قذف او دما فيه قصاص او جراحة فبما قصاص فقال لي بينة حاضرة وطالب  
كفيل من المطالب فانه يجبر المطالب على اعطاء الكفيل ثلاثة ايام حتى  
يحضر شهود عند أبي يوسف وهو قول محمد وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى  
لا يجبر لکن ان أعطى كفيلًا جاز (واوجه) ان في الحدود الخاصة لله تعالى  
كحد الزنا وشرب الخمر والسكر من التيمم اذا قامه الى القاضي فقال الذي  
قدمه لي بينة حاضرة وطالب منه كفيل لا يجبر على اعطاء الكفيل (وان) ادعى  
سرقه لا يجبر على اعطاء الكفيل في حق القطع لانه خالص حق الله تعالى  
لكن يجبر على اعطاء الكفيل ثلاثة ايام بالمسال المبروق اذا ادعى المبروق  
منه قبله المسال الذي سرقه (وكل) شيء يجب فيه التميز مثل الحر يقذف  
الاسد اذ امرت يشتم الحر يؤتمه فيجب فيها التعزير فيقول المطالب لي بينة  
حاضرة فخذ لي منه كفيل فانه يجبر على اعطاء الكفيل ثلاثة ايام لان التعزير  
حق العبد يسقط بغيره ويستخلف فيه حتى انه يثبت شهادة النساء مع الرجال

فيجبر المطالب على إعطاء الكفيل فيه كالأموال (الكفالة) بالدعوة  
 باطلة وبالإخلاص أيضاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وقال) يصح بالخلاص  
 وبالدرك تجوز بالاتفاق (رجل) قال لمن يلزم غيره فإنا أوفدنا  
 إذا ذلك لم يكن كفيل بالنفس ولو قال غسله على أن أوفدك في القيامة  
 كذلك وفي الاستحسان يكون كفيل بالنفس (وعن) محمد رحمه الله تعالى  
 قال لا طالب ضمان لك ماعلى فلان إنما أقضيه منه وإذا دفعه إليك ليس  
 هذا بكفالة ومقتضاه أن يتقاضاه ويدفعه إليه إذا قضيه منه على هذا  
 معاني كلام الناس (أن لم) يوافق به غدا فعليه ما عليه فمات المكفول  
 عنه لزمه للمال المضي الغدوان مات الكفيل قبل الأجل إن سلمه ورثته  
 قبل الأجل أو المكفول سلم نفسه عن جهة الكفيل قبل مضي الأجل  
 يرى (وقال) الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إنما يصح تسليمه عن  
 الكفيل إذا كانت الكفالة بامر المكفول له والأفلا (كفل) بنفسه على  
 أنه متى طال به سلمه إليه فإن لم يسلمه فعليه ما عليه ومات المطالب وطال به  
 بالتسليم ويحذر لا يلزمه المسأل لأن المطالبة بالتسليم بعد الموت لا تصح  
 فإذا لم تصح المطالبة لم يفتقن الجهر للموجب لزوم المسأل فلا يجب إليه شيء  
 في البرازي (كفل) بنفسه على أن المكفول عنه إذا غاب المسأل عليه فغاب  
 المكفول عنه ثم رجع وسلمه إلى الدائن لا يبرأ لأن المسأل يحاول المبرور وط  
 لزم فلا يبرأ إلا بالأداء والبراء (وكذا) إذا قال الكفيل إذا غاب عنك ولم  
 أوفدك به فإنا ضامن المسأل الذي عليه (أما) إذا قال إن غاب فلم أوفدك به  
 فإنا ضامن بما عليه فإن هذا على أن يوافق به بعد الغيبة (وعن) محمد رحمه الله  
 تعالى قال إن لم يدفع لك مديونك ما لك أو لم تقبضه فهو وعلى ثم إن المطالب  
 تقاضى المطالب فقال المديون لا أدفعه أولاً أقضيه وجب على الكفيل  
 الساعة (وعنه) أيضاً أن لا يعطى المديون دينك فإنا ضامن إنما يفتقن الشرط  
 إذا تقاضاه ولم يعطه (وكذا) إذا مات المطالب بالأداء (وفي) الاقتضاء أن  
 تقاضيت ولم يعطك فإنا ضامن ومات قبل أن يتقاضاه ويعطيه بطل الضمان  
 (ولو) قال بعد التقاضي أنا أعطيتك فان أعطاه مكانه أو ذهب به إلى السوق  
 أو منزله وأعطاه جاز فان طال ذلك ولم يعطه من يومك لزم الكفيل (أقر)



بالكفالة بالنفس أو ثمت بالعتقة عند الحاكـم قال الخصاف لا يحبسـه  
 فيها أول مرة (وفي ظاهر الرواية كذلك في الأقرار أم في البيعة بحسبه  
 ولو كان أول مرة) غاب المكفول أن علم مكانه أو له خروجه مفهومة في كل  
 حين إلى مكان أهل الحاكـم المكفيل إلى أن يذهب إليه ويأتي به إذا أراد  
 المكفيل الذهاب وإن أتى بحسبه حتى يحضره وإن لم يعلم مكانه وانفق  
 عليه لا يحبسـه ويجعل ذلك كونه (وفي الخزانة) يحبسه الحاكـم على تسليم  
 المكفول به إلى الطالب ويعطى المكفيل ولا يحبسه على إعطاء  
 المكفيل (فإن) قال لا أعلم لي بمكان المكفول فيه أن صدقه  
 المكفول له سقطت المطالبة ولا يحبس حتى يظهر بعثته ولا يحلفه (كفل)  
 على أنه بالخيار إلى عشرة أيام أو أكثر صرح ذكره البرازي (وفي القنية)  
 المكفيل بأمر الأصيل أدى المسأل إلى الدائن بعدما أدى الأصيل ولم يعلم به  
 لا يرجع على الأصيل (إذا) غاب المكفول عنه فللدائن أن يلزم المكفيل  
 حتى يحضره والتجيلة في دفعه أن يدهي المكفيل عليه أن يضمن غاب  
 غيبة لا يدري مكانه فبين لي موضعه فإن أقام بيعة على ذلك تنفذ قيمه عنه  
 الخصومة (وفي المنتبع) لو قال أنا ضامن لك على أن أدلك عليه أو أوقفك  
 عليه لا يكون ذلك كفالة (وفي المنتقى) يكون كفلا وعلى هذا معاملة  
 الناس (وفيه) أيضا إذا مات الرجل وعينه ديون ولم يترك شيئا فـكفل  
 عنه رجل لا غرماء لم تصح الكفالة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وسواء كان  
 ذلك الرجل الذي تكفل للغرماء ابنه أو أخنبيلا لم تصح عنده وقال أبو يوسف  
 وحجـمـه رحمه الله تعالى تصح ويلزمه جميع ما تكفل به وهو مذهب  
 الشافعي رحمه الله تعالى (ولو) تبرع به إنسان يصح بالاجماع (وكذلك)  
 لو كان به كفيل يبقى كذلك بالاجماع اهـ

«(نوع في التسليم)»

(سلمه) إلى الطالب برى قبل الطالب أولا كن وضع الدين بين يديه يبرأ  
 قبيل أولا (شرط) الموافقة في المجد فوافاه في السوق وفي مجلس الحـكـم  
 فدفعه في السوق يبرأ عنه الأئمة الثلاثة أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله  
 الجميع (قال) السرخصى كان هذا في ذلك الزمان أم في زماننا وشرط

في قول من القبول في الموضعين

المجلس وسلم في السوق لا يبرأ الغاية الفساد إذا لا يعان على الاحضار إلى باب  
الحاكم واليه ذهب الامام زفر رجه الله وعليه الفتوى (وفي التجريد)  
شروط تساميه في مجلس الحكم ان سلمه في المصر في مكان يتقدم على المحاكمة به يرى  
وان كان في برية لا يبرأ (وان) شرط ان يسلمه في مصر كذا فسلمه في مصر  
آخر يرى عند أبي حنيفة رجه الله تعالى (وعند) محمد رجه الله تعالى لا يبرأ  
(ولو) سلمه في السواد أو في موضع لا قاضي فيه ثم لا يبرأ في قولهم (شرط)  
تساميه عند الامير فسلمه عند القاضي أو عزل ذلك الامير فسلمه عند امير قام  
مكانه جاز (ولو) سلمه اليه رسول الكفيل أو وكيله أو الكفيل نفسه  
عن كفالة المطلوب جاز (ضمن) نفس رجل وحبس في السجن فسلم  
لا يبرأ (ولو) ضمن وهو محبوس فسلمه فيه يبرأ (ولو) أطلق ثم حبس  
ثانيا فدفعه اليه فسلمه ان كان المحبس الثاني من أمور التجارة ونحوها مع  
الدفع وان كان من أمور السلطان ونحوها لا (حبس) الطالب المطلوب ثم  
طالب الكفيل به فدفعه وهو في حبسه قال محمد رجه الله تعالى يبرأ (ولو)  
قال المطلوب دفعت اليك نفسي عن كفالة فلان وهو في حبسه جاز يرى  
(الكفالة) بالنفس ثوب بان مات المكفول له (وان) سلم المكفول عنه  
نفسه ولم يقل عن كفالة فلان لا يبرأ الكفيل (وعن) محمد رجه الله تعالى  
حبس المكفول بالنفس بدين عليه ثم ان الطالب خامم الكفيل في طلبه  
فاخرج به القاضي لاجله من الحبس فقال الكفيل دفعته اليك لكفالتني  
ورسل القاضي معه وهو متفق عنه برسل القاضي لا يبرأ (ولو) قال قسام  
القاضي وهو خامم دفعته اليك يبرأ (ولو) كان المطلوب محبوسا عند غيره  
القاضي الذي تخاصمها عنده يجبر الكفيل على تخليصه واحضاره الجملة  
من البرازي

«(نوع في بيان أحكام الحوالة)»

حجة الحوالة تعتمد على قبول المحتال له والمحتال عليه (ولا) تصح الحوالة في  
غاية المحتال له في قول أبي حنيفة ومحمد رجه الله تعالى كافي الكفالة  
الا ان يقبل رجل الحوالة عن الغائب (ولا) يشترط حضرة المحتال عليه لصحة  
الحوالة حتى لو أقاله على رجل غائب ثم علم الغائب بها فقبل صحت الحوالة

(وكذا) لا يشترط حضرة المحمل حتى لو قال رجل لصاحب الدين لك على  
فلان ألف درهم فاحتل به على فرغى الطالب بذلك وأجازت المحوالة  
وليس له الرجوع بعد ذلك (ولو) قال رجل للدينون إن فلان بن فلان عليك  
ألف درهم فأحل به على فقال الدينون أحلتهم ولحق الطالب فأجاز له الرجوع في  
قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى (واختلاف) المشايخ في أن المحوالة  
تقل الدين من ذمة إلى ذمة أو تقل المطالبة فعند البعض تقل الدين وعند  
البعض تقل المطالبة والاختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقل الدين وعند محمد رحمه الله تعالى تقل  
المطالبة (وتمرة) الخلاف تظهر فيما إذا برأ المحتال له المحمل عن دين  
المحوالة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح لأنه انتقل الدين عنه إلى  
المحتال عليه وعند محمد رحمه الله تعالى يصح (وفي) التجريد إذا أحاله وقبل  
المحوالة برئ المحمل عن الأئمة الثلاثة (وكل) دين جازت الكفالة به فالمحوالة  
به جائزة كسدا في الخلاصة (قال) الطالب مات المحتال عليه بلا تركه وقال  
المحمل مات عن تركه فالقول للطالب مع خلفه (المحمل) والمحتال على كان  
القبض وبالنقض يبرأ المحتال عليه (قال) المحمل مات المحتال عليه بعد أدائه  
الدين اليك فقال المحتال لا بل قبله وقوى حق في الرجوع به عليك فالقول  
للمحتال لتمسكه بالأصل ولو قضى المحتال عليه الحساب له المسأل بأمر المحمل  
رجع على المحمل فإن قال المحمل كان لي عليك لم يصدق ولم يكن قبول المحوالة  
أقرارا منه بشئ لأن الأداء حصل بأمره وذا ما ثبت حق الرجوع فلو بطل  
انما يبطل بكون الدين عليه والمحوالة قد تكون على غير الدينون كما تكون على  
الدينون فلا يبطل حق الرجوع بالشك (فلو) قال المحمل للمحتال كنت  
وكيلي في قبض الدين من المحتال عليه وقال المحتال أحلتني عليه فدين لي  
عليك فالقول قول المحمل مع يمينه إلا أن يقول المحمل ضمن هذا المسأل عنى  
انتهى كسدا في الولوات (وفي) شرح الوقاية وتكره السفينة وهي أن يدفع  
إلى تاجر ما لا يظن يق الاقراض ليس دفعه إلى صديق له في بلد آخر اسقوط  
خطر الطريق (وانما) سمى الاقراض المند كوز بهذا الاسم تشبيها

قوله وقوى ربحي أي هلك له

يوضع الدواهم في السفائح في الأشياء المحوطة كما تجعل العصا المحوطة ويحيا  
 فيها السال وانما شبه به لان كلامهم ما احتمال لسهقوط خطم الطريق أولان  
 اصلها ان الانسان اذا اراد السفر وانه قد اراد ارساله الى صديقه فوضعه  
 في سفينة ثم مع ذلك خاف خطر الطريق فأقرض ما في السفينة انسانا آخر  
 فأطلق السفينة على اقرض ما في السفينة ثم شاع في الاقرض لسهقوط خطم  
 الطريق انتهى كلام صدر الشريعة (وفي المنبع) ويكره قرض يستفاد به  
 أمن الطريق صورته رجل دفع الى تاجر عشرة دراهم قرضاً ليدفعه الى  
 صديقه ليستفيد به سقوط خطر الطريق وهو معنى قوله وتكره السفائح  
 وهي جمع سفينة يضم السين وفتح التاء وانما يكره ذلك لقوله صلى الله عليه  
 وسلم كل قرض جر نفعاً فهو ربا وانما قال ويكره قرض الخ لانه انما دفعه  
 على سبيل القرض اليه فجر نفعاً وهو أمن الطريق فانه حرام والله أعلم

#### « (الفصل الخامس في الصلح) »

الصلح على ثلاثة أضرب صلح مع اقرار و صلح مع انكار و صلح مع سكوت  
 وهو أن يقر المدين على ما لا يشكره ولا يشكره بل يسكت (ووجه) الاختصاص  
 أن المدين عليه عند دعوى المدين اماناً لا يجب له دعواه أو لا يجب فان  
 اجاب فلا يتجاوز ان يسكن الجواب بالاقرار أو بالانكار فهو  
 الضرب الاول والثاني فان لم يجب أصلاً فهو السكوت وكل ذلك جائز  
 عندنا (وقال) الشافعي رحمه الله لا يجوز الصلح مع الانكار والسكوت  
 (وصلح) الفضولي جائز ان يقول الفضولي أقر المدين عليه سرّاً عندي  
 بأنك على حق في دعواك فصالحني على كذا وضمنه صح (وطريق) الضمان  
 ان يقول الفضولي صالح من دعواك على كذا على اني ضامن أو على مالي أو  
 ضامنني من دعواك على فلان على كذا و اضاف العقد الى نفسه أو ماله صح  
 وطولب الفضولي بالبدل ثم يرجع على المصالح عليه ان كان الصلح بامره  
 كذا ذكره في السبازي (وفي الاول الجي) ولا يجوز صلح الدين بالدين الا  
 ان يكون من جنسه وهو أن يكون عليه عشرة دراهم الى شهر فصالحه على  
 خمسة الى شهرين فيجوز (أمّا) الاول فلا لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
 نهى عن الكالي بالكالي (وأمّا) الثاني فلا لأن ذلك ليس بصلح لان المصالح

عليه عشرين حقه الذي كان قبيل الصلح لكانه تبرع بشيئين بحط البعض  
وبالزيادة في الاجل (ولو) صالح من دينه على عبد يجوز ولو يبعه من ابنة  
لان معنى الصلح على التجوز بدون الحق فصالح بالصلح كانه ابراهم بعض  
الدين واشترى العبد بالباقي (ولو) كان له على رجل ألف درهم فصالحه  
منها على خمسة درهم جاز وان فارقه قبل ان يعطيه اياه لان هذا الصلح  
ابراهم عن النصف وطالب لا يفاه النصف لان الصلح يجوز بدون الحق والتجوز  
بدون الحق ابراهم البعض واستيفاء البعض وذلك جائز (ولو) صالحه من دينه  
همل بعضه فاجلا أو آجلا كان جائزا لانه تبرع باسقاط البعض واسقاط  
المطلوبة مما بقي في يده (ولو) صالحه بجنس آخر آجلا لا يجوز لانه مصادفة  
الدرهم بالدنانير آجلا فلا يجوز (رجل) له على رجل ألف درهم دين  
فأنكر المطلوب ذلك فصالحه الطالب على مائة درهم فقال له صالحته كذا على  
مائة درهم من الالف التي عليك وأبرأتك عن البقية أو لم يقل فذلك جائز  
ويبرأ المطلوب في الظاهر ولا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى لانه مضطر في  
هذا الصلح معنى والرضى شرط جواز الصلح (وفي القصة) ادعى عليه  
م الافان ذكره وحلف ثم ادعاه المدعى عند قاض آخر فأنكره فصالح يصح  
(وفي) الاسرار انه لا يصح (وكذا) في نكاح الشيرازي وقيل يصح (وروى)  
محمد رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يصح (قال) ورأيت  
مخطوطة علماء الأئمة الحماسي ادعى على آخر حق التعزيز أو حاد القذف وأنكر  
الاخر وتوجهت عليه العيين فافتدى بعينه بما قال المخلو في فيه اختلاف  
المشايخ قيل يجهل اخذ ذلك وقيل لا يجهل (ولو) ادعى حق الشرب والمسئلة  
بما لها فالاصح انه يجوز اخذ المال ويجوز الافتداء (رجل) له على آخر ألف  
درهم الى سنة فصالحه على ان يعطى بها كفيلا ويؤخرها الى سنة أخرى يجوز  
(وكذا) لو كان بها كفيلا فاعطاه كفيلا آخر وأبرأ الكفيل الاول وأخرها  
سنة يجوز (ولو) صالحه على ان يجهل له نصف المال على ان يؤخر عنه ما بقي  
الى سنة أخرى مثل ما اوله ثم استحق لم يرجع عليه حتى يجهل الاجل (وكذا) لو  
وجد هاز يوفيا أو ستوقه (وان) صالحه على عبد فوجده فيه عيبا فرده ان ما ذ  
اليه بالتمسح يعود الاجل وان عاد بالاقالة فالسالم حال (وكذا) لو كان بالمال

قوله ستوقه بالتمسح والتشديد يعني زبوا

كفيل أورهن في يد المـرثـم فالـرهن والكفيل على حاله (ولو) جعل دينه خلا فهو حال وليس يصح لان الاجل حـق المطاوب وقـد اـبطلـه (وكذا) لو قال ابطلت الاجل أو تركته أو جعلته حالا (أو) لو قال برأت من الاجل بالضم لم يبطل أما اذا قال ابرأتك أو برأت بالفتح بطل الاجل (ولو) قال لا حاجة لي في الاجل لا يبطل الاجل (وفي الخلاصة) رجل ادعى على آخر ألف درهم فأنكر ثم صاحمه على ان يبيعه به بعد اجاز وهذا اقرار منه بالدين بخلاف قوله صاحمته على هذا العبد فإنه لا يكون اقرارا منه بالدين (وفي الاصل اذا كان لرجل على آخر ألف درهم فقال له ابرأتك عن خمسمائة أو حططت عنك خمسمائة على ان تعطيني الباقي ولم يوقت وقتا فأعطاه الباقي في هذا اليوم أو لم يعطه برى عن خمسمائة (وفي) الجامع الصغير جعل المسئلة على ثلاثة أوجه ان قال ادالي غدا خمسمائة على انك برى من الباقي او على انك ان لم تعطيني خمسمائة فالألف عليك على حالها فالامر كما قال ولو قال ادالي خمسمائة غدا على انك برى من الفضل فان اعطاه برى مطلقا وان لم يعطه فعند أبي حنيفة وجه درجهما الله تعالى لا يبرأ وعند أبي يوسف رجه الله تعالى يبرأ (ولو) قال ابرأتك عن خمسمائة على ان تعطيني غدا خمسمائة حصل الا برأه مطلقا اداه الخمسمائة غدا أو لم يؤد (ولو) قال ان أديت الى خمسمائة فأنت برى ما متى أديت الى او ان أديت او اذا أديت لا يبرأ لان تعليق البراءة بالشرط باطل (صوح) من دعوى الدين على درهم واقترقا قبل قبض بدل الصلح يجوز لانه ان كان عن اقرار فاقترقا عن دين يدين بزعمهما وان كان عن انكار ففي زعم المدعي كذلك وفي زعم المدعي عليه بذل المال لا سقوط الدين وقبض البدل لا سقوط لا يشترط كما في الخلع والعتيق على مال (وان) وقع عن درهم في الدمة على دنائرا وعكسه فيشترط قبض البدل في الجاس لانه صرف (وان) وقع عن دنائير في الدمة على دنائير قبل لا يشترط قبضه فيه لانه اسقاط بعض الحق وأخذ الباقي (ويجوز) الاعتياض عن الاجل بين المكاتب والمولى حتى لو قال مولاه زدني في الاجل حتى ازيدك في البدل أو قال احطط عني من بدل الكتابة كذا حتى

أترك حتى في الاجل واجعل لك البدل مع (ولا) يجوز الا فتيا عن الاجل  
 بين الحرمين (ولا) يجوز بيع الدوم بالدرهمين بين المولى والكاتب (الصالح)  
 عن الشفعة بما مل وتبطل الشفعة به وتقيم الوقف لن يصالح سارق القطن  
 من أرض الوقف ان كان مقررا وان كان انما يعليه لاجل شفاقة هلك البئر  
 وفقد ذلك لم يجز (وفي العمادى) ادعى على رجل شفاقة واداه وقف على  
 كذا اقامه فصار له المسمى عليه على مال لا يصح الصلح لان الصلح بمنزلة  
 البيع وليس للتولى ولا ينفذ البيع والاستيصال (ولو) دفع المتولى شيئا الى  
 المتدعي عليه وأخذ الدار لاجل الوقف يجوز ان لم يكن له بيعة على اثبات  
 الوقف والموقوف عليه لو فعل ذلك لا يجوز لانه ليس بمخصم والمضوى  
 لو فعل ذلك يجوز لان الموقوف عليه فعل ذلك لما أخذ الدار اذ المضوى لو فعل  
 ذلك من مال نفسه لاستخلاص الوقف يدفع المال ولا يأخذ الدار (ولو)  
 اشترى دارا فبذلها لمسجدا ثم ادعى رجل فيها دعوى فصالحه الذي بنى  
 المسجد او رجل من بين اظهروهم للمسجد فهو جائز (الكفيل) بالنفس اذا  
 صالح على مال لا يسقط الكفالة لا يصح أخذ المال وهل تسقط الكفالة فيه  
 روايتان (ولو) كان كفلا بالنفس والمال فصالح بشرط البرائة من الكفالة  
 بالنفس بري (رجل) ادعى دارا فصالحه على بيت من اوعى قطاعة من الم  
 يجوز لا عند الانكار ولا عند الاقرار لان ما قبض عين حقه وهو على دعواه  
 في الباقي (واوجه) فيه احد امرين اما ان يزيد درهما في بدل الصلح فيصير  
 ذلك عوضا عن حقه فيسبق او يلحق به ذكر البرائة عن دعوى الباقي  
 (وان) صالحه على دار اخرى او على شئ آخر لا تقبل دعواه بعد ذلك (ولو)  
 كانت دعواه في الدين فصالحه على بعض الدين او على غيره بطالت دعواه  
 بخلاف العين (صالح) عن دين على عين ثم هلك قبل التسليم فانه يعرض  
 الدين (ولو) صالحه من الدين على شئ ثم أقام البيعة بالدين لم يكن له دفع  
 الصلح (وصى) ادعى على رجل ألفا لليتيم ولا بيعة له فصالح بغيره مما تعلق  
 الاثمن عن الانكار ثم وجد بيعة صادقة فله ان يقيمها على الالف وكذا اذا وجد  
 الصبي بيعة بعد الملوغ كذا في القنية (وفي البرازى) رجل ادعى ديننا او  
 ديننا على اخوتنا محال على بدل وكتبنا وثيقة الصلح وذكرناهم اننا لم نعلم



هذه الدعوى على كذا ولم يبق لهذا المدعى على هذا المدعى عليه دعوى  
ولا خصومة بوجه من الوجوه ثم جاء المدعى يدعى عليه بعد الصلح دعوى  
أخرى بان كان المدعى مثلاً امرأة ادعت داراً او جرى الحال كذا كذا  
جاءت تطالب من المدعى عليه دين المهر لا تسمع لان البراءة عن الدعوى  
ذ كرت مطلقة ولا مانع من ان يدعى واحد او يصلح عنه وعن جميع  
الدعوى (واختار) شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان الصلح بعد الانكار عن  
دعوى فاسدة لا يصح لان المدعى في زعمه يأخذه بدلاً عما ادعاه فلا بد من مهنة  
الدعوى (وفي نظم الفقه اخذ سارقاً في دار غيره فأراد دفعه الى صاحب المال  
فدفع له السارق ما لا على ان يكف عنه يبطل ويرد المبدول الى السارق لان  
الحق ليس له (ولو) كان الصلح مع صاحب السرقة بترى من الخصومة بأخذ  
المال (وخل) اتهم بسرقة وحبس فصالح ثم زعم ان الصلح كان خوفاً على  
نفسه ان كان في حبس الوالى تصح الدعوى لان الغالب على انه حبس ظناً  
وان كان في حبس القاضي لا تصح لان الغالب على انه حبس بحق (الصلح)  
الفاسد كالبصير الفاسد يتمكن كل منهما من الفسخ (ادعى) عليه ألفاً  
فذكر واعطاه نصفها ولم يقل شيئاً ثم أراد المدعى دعوى الدافع استرداده له  
ذلك وان كان مكان النقد عرض لا يملك الاسترداد (فالحاصل) ان كل  
ما كان للمدعى فيه حق الاخذ لا ينفك عن استرداده المدعى ما لم يترك لفظ  
الصلح او تبدل عليه القرينة لان في زعم المدعى انه اخذ حقه فكيف يكون  
صلحاً وما لا يتمكن المدعى من اخذه كالعرض يكون صلحاً بالتعاطي (وخل)  
ادعى على آخر الفأفأ ذكر فصول على شيء ثم برهن المدعى عليه على الايفاء  
او الابرار لا يقبل (وان) ادعى عليه ألفاً فادعى القضاء والابرار وصور ثم  
برهن على أحدهما تقبل ويرد بدل الصلح لان الصلح فداء اليدين واليمين في  
الاولى كانت على المدعى عليه ففداه بالمسأل وفي الثانية على المدعى فلا  
يتصور أن يكون الفداء عنهما فاذا برهن على القضاء والابرار لم يرد له  
(رحلان) بينهما اخذ وعطاء وتبرع وقرض وشركة تصادقاً على ذلك ولم  
يعرفا المتبادر فصالحاً على مائة الى ابي بل جاز لان لفظ الصلح دليل على ان  
الحق أكثر وقد تبرع بالتأجيل فيما بقي كمن له على آخر درهم لا يبرقان

مقدارها صلح على مائة (رجلان) لها على رجل دين فأراد أحدهما أن  
 يأخذ نصيبه على وجه لا يكون للشريك فيها نصيب فاحيلة في ذلك أن يبيع  
 من المطالبين كفا من زبيب بمائة درهم ويسلمه اليه ثم يبرئه عن نصيبه من  
 الدين ويطلب منه بمن الزبيب فيه ثمن لا يكون لشريكه فيه نصيب لانه  
 لا شركة في هذا الدين وإن مبني الصلح على التجوز بدون الحق فصار كأن  
 الصلح أبرأ من بعض نصيبه واستوفى البعض (ولا يجوز تعليق الصلح  
 بالشرط ولا اضافته الى وقت بان قال اذا جاء عند فقد صحت على كذا او  
 صحت عند اعلى كذا لان تعليق التملك بالشرط و اضافته الى الوقت  
 باطل ولان الصلح في الاعيان ملحق بالبيع فكلا لا يجوز تعليق البيع بالشرط  
 ولا اضافته الى الوقت فكذلك الصلح (وجوز) الصلح عن دعوى فكاح  
 (وهو) على وجهين (أحدهما) ان يدعى رجل على امرأة فكاح وهي تجحد  
 فصاحته على مال حتى يترك الدعوى جاز وكان في معنى الخلع لان الصلح يجب  
 اعتباره بأقرب العقود اليه احتيا لا لصحته وأخذ المسأل على ترك البضع خلع  
 فصار بذلك المسأل منها في حق المدعى في معنى الخلع بناء على ربه والخلع بالفظ  
 البراءة صحيح وفي حقها الدفع الشغب والخصومة وتخليص النفس عن الوطء  
 الحرام (وفي) الهداية قالوا لا يجل له أخذ المسأل فيما بينه وبين الله تعالى اذا  
 كان مبطلا في دعواه (وقال) صاحب المنبيع هذا ليس بمختص بهذا المقام  
 بل هو عام في جميع انواع الصلح بدليل ما ذكر في كتاب الاقراران من اقر  
 لغيره بمال والمقر له يعلم انه كاذب في اقراره فانه لا يجل له ذلك فيما بينه وبين  
 الله تعالى الا ان يسأله بطيب نفسه فيكون تملك على طريق الهبة (والثاني)  
 ان تدعى امرأة فكاح على رجل فصاحها على مال لا يجوز لانه رشوة محضه  
 من غير خصومة ولا زهارة كذا في المنبيع (وفي) الاول المجي الخليفة  
 اذا جعل غيره وليا تهاديه بعد موته ثم مات يجب على الناس ان يعطوا به ويصير  
 الثاني خليفة كما فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه فانه فوض الامر  
 في حياته الى عمر رضي الله تعالى عنه (وكذا) للموصي ان يوصي الى غيره بعد

\* (الفصل السادس في الاقرار) \* الاقرار هو اخبار بحق لا يخبر عليه  
 وحكمه ظهور المقر به لا اثباته ابتداء فيصح الاقرار بالخبر المسلم حتى يؤمر  
 بالتسليم اليه (ولا يصح الاقرار بالباطل والعتاق مكرها ولو كان انشاء  
 يصح مع الاقرار لان طلاق المكره واعتاقه واقعان عندنا (واستدل)  
 بعض على كونه اخبارا بمسائل (منها) اذا اقر بنصف داره مشاعا صح ولو  
 كان تمليكا لم يصح (ومنها) اذا اقرت بالزوجة صح ولو كان تمليكا لم يصح  
 الا بغير من الشهود (ومنها) اذا اقر المريض بدين مستغرق جميع ماله صح  
 ولو كان تمليكا لم يصح (ومنها) اذا اقر العبد المأذون لرجل بعين في يده صح ولو  
 كان تمليكا لم يصح (واستدل) بعض على كونه تمليكا بمسائل (منها) اذا اقر  
 لرجل فسر داقراره ثم قبل لا يصح ولو كان اخبارا لصح (ومنها) اذا اقر  
 المريض لوارثه بدين لم يصح ولو كان اخبارا لصح (ومنها) ان الملك الثابت  
 بسبب الاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستملكة حتى لا يملك المقر له طاعتها  
 ولو كان اخبارا لم كانت مضمونة عليه (وفي) الذميرة والمحيط ادعى عينا في  
 يد انسيان انها له ثم ان صاحب اليد اقر له به يصح هذه الدعوى عند البعض  
 وعند عامة المشايخ لا يصح لان نفس الاقرار لا يصلح سببا للاستحقاق  
 فان الاقرار كاذب لا يثبت الاستحقاق للمقر له. وعند من يقول يصح لو سئل  
 فالفتوى على انه لا يختلف على الاقرار وانما يختلف على المسال (قال) صاحب  
 الفصول قلت على قول من يقول من المشايخ انه تمليك في الحال ينبغي ان  
 يصح دعوى المسال بسبب الاقرار وعلى قول من يقول انه اخبار لا يصح  
 (واجمعوا) على انه لو قال هذا العين ملكي وهكذا اقر به صاحب اليد  
 يصح هذه الدعوى لانه لا يجعل الاقرار سببا الوجوب (الجملة) من شرح  
 الوقاية لابن فرشته (وفي المنبع) ولا يصح اقرار المصبي الا اذا كان مأذونا  
 بالتجارة فان اقراره جائز بدين لرجل لو ودعيه او عارية او مضاربة او خصم  
 لانه التحق بسبب الاذن البالغ لدلالة الاذن على عقله ولا يصح اقراره بالهدية  
 والجنانية والكفالة لانها غير داخل تحت الاذن اذا التجارة مبادلة المسال  
 بالمسال والنكاح مبادلة ما ليس بمسال والكفالة تبرع من وجهه فلم تكن  
 تجارة مطلقة وكذلك الجنون لا يصح اقراره وكذلك العبد المحجور ولا يصح

اقراره بالمسال وان كان يصح بالحمى ودوا القصاص لان ذمة ضيعت برقه  
 فانضمت اليها مالقة الرقبة والسكيب وهي ملك المولى فلا يصح اقراره عليه  
 بخلاف العبد المأذون فان اقراره بالدين وبما في يده صحيح لان المولى رضى  
 باسقاط حقه بالتسليم عليه (والنائم) والمغمى عليه كالمجنون (واقرار)  
 السكران جائز بالحق فوق كراهة الاباحية ودوا الخالصية والردة وتنفذ سائر  
 التصرفات من السكران كما تنفذ من الصالح وسيجى قسمه في فصل  
 الطلاق ان شاء الله تعالى (وكما) يصح الاقرار بالمعلوم يصح بالجهول بخلاف  
 الجهالة في المقر له فانه يمنع صحة الاقرار بخلاف (وفي) الذخيرة جهة الة  
 المقر له انما تمنع صحة الاقرار اذا كانت متفاحشة بان قال هذا العبد  
 لواحد من الناس اما اذا لم تكن متفاحشة لا تمنع بان قال هذا العبد لاحد  
 هذين الرجلين (وقال) شمس الاثمة السر خسي رحمه الله تعالى الجهة الة  
 تمنع ايضا في هذه الصورة لانه اقر للجهول وانه لا يفيد لان فائدة الجبر  
 على البيان وههنا لا يجبر على البيان (والاصح) انه يصح لانه يفيد فائدة  
 وصول الحق الى المستحق وطريق الوصول ثابت لانهم اوافقا على اخذ  
 فلهما حق الاخذ (فالحاصل) ان الاقرار للجهول لا يصح اذا كانت الجهة الة  
 متفاحشة واذا لم تكن متفاحشة يجوز والاقرار للجهول يصح مطلقا  
 معلوما كان أو مجهولا (واما) البراءة عن الحقوق الجهة الة يصح بعوض  
 وبدونه (وفي المنبع) البراءة عن الاعيان لا يصح ثم قال وفي البهائم لو ابرأه  
 عن ضمان العين وهي قائمة في يده صح البراءة وسقط عنه الضمان عند  
 احيائها الثلاثة وقال زفر لا يصح لان البراءة اسقاط واستقاط الاعيان  
 لا يعقل فالحق بالعدم وبقيت العين مضمونة كما كانت واذا هلكت ضمن  
 (رجل) في يده دارادعاهما آخر فقال اشترى تهامك القياس ان يؤثر  
 بالدفع الى المدعى الى ان يبرهن على الثمارة منه وفي الاستحسان عهل ثلاثة  
 أيام بعد التكفيل عليه فان برهن والاسلم الى المدعى (وعلى)  
 القياس والاستحسان اذا ادعى المدينون الايفاء وجده المدعى فلا بد  
 من برهان المدعى عليه (وكان) الامام فطهير الدين يفتي فيما بالقياس  
 (اقرار) انه اقتضى من فلان ألفا كانت له عليه فقال فلان لم يكن لل

على شيء يضمن المقر بعينه ما يحلف المقر له على أنه لم يكن له عليه شيء  
 (قوله) عند دعوى المال عليه ما قبضت منك بغير حق لا يكون  
 اقرارا (ولو) قال دفعته الى أخيك بأمرك اقرارا بقبضه فلا يبرأ  
 ولا اثبات الامر بالإيصال والاتصال (ولو) قال بأي سبب دفعته الى قالوا  
 يكون اقرارا وفيه نظر (قلمه) قبل حلول الاجل الى الحاكم وطالبه به فله  
 ان يحلف ما على اليوم شيء وهذا الحلف لا يكون اقرارا بالمسأل المدعى به  
 ويصح ان يحلف بهذا الوجه ان لم يقصد به ذهاب حقه (قال) الفقيه  
 لا يلتفت الى قول من جعله اقرارا بوجوب المال المؤجل (وكذلك)  
 الكلام اذا حلف الزوج عند انكاره دعوى زوجته الصداق فان المهور في  
 زماننا مؤجل بالعادة (قلت) وهذا دليل على ان الزوجة ليس لها مطالبة  
 زوجها بالمهر المؤخر به عند قبضها المجهل ودخوله بها الا بعد الفراق بموت  
 أو طلاق لان المؤخر مؤجل عرفا لاسم والله سبحانه وتعالى اعلم ولا بد من  
 نقل خبر يثبت عليه في ذلك فيما فيها الطالب لا يجزم بشيء في هذه المسئلة  
 الا بعد النقل الصريح والتأمل الصحيح (ادعى) عليه ما لا فقال قبضته لكنه  
 ما لي يؤمر بالرد اليه وينبغي ان يكون على القياس والاستحسان الذي  
 ذكرناه (رجل) قال لا تحرق الا لك التي لي عليك أو غلة عدي فقال  
 نعم أو قال غدا اعطيكها واقعد فاقبضها أو زنها على وجه الضرورة أو قال  
 خذها أو أرسل غدا من يقبضها أو يترزها أولا أزنها اليك أولا تأخذها  
 في اليوم او حتى يدخل على مالي او يقدم على غلامي أو قال لم فعل أو قال  
 صا محني عنها أو قال لا اقضيكمها ولا اعطيكمها أو قال أحل غرامك على أو  
 بعضهم أو من شئت منهم أو يمتل بها على أو قضاها فلان على أو امر أتنيها أو  
 أحلتنيها أو هبتنيها أو تصدقت بها على أو قال مالك على الامانة أو سوى  
 مائة أو غير مائة أو قال اشهدوا ان له على ألف درهم فانه اقرار في ذلك كله  
 (ولو) ادعى عليه ألفا فقال لا اعطيكمها أو قال ما فلان على شيء فلا تجزمه ان  
 له على ألفا لا يكون اقرارا (ولو لم) يبدأ بالنفي لكن قال لا تجزم فسلانا ان له  
 على ألف درهم أولا تعلمه يكون اقرار (ومن) أمضا بنان قال الصحيح  
 انه في الاخبار لا يسكون اقرارا (ولو) قال لا تشهدوا ان لفان على ألفا

لا يكون اقرارا (وذكر) محمد بن رحمه الله تعالى ان قوله لا تخبره اقرار  
ولا تشهد لا يكون اقرارا (وفي البرزقي) اشار الى ان قوله لا تخبره لا يكون  
اقرارا وقوله اخبره يكون اقرارا (قال) الكرخي الصحيح هذا والله أعلم  
وما ذكر ان قوله لا تخبره اقرار خطأ (قال) مشايخ بخاراهم والاصواب (وقال)  
في القصة وهو الصحيح (رجل) قال وجدت في كتابي ان لفلان على ألف  
درهم أو بخطي أو كتب بيدي ان له على ألفا فهذا كله باطل (واذا) قال  
البائع وجدت بخطي ان لفلان على كذا لزمه ذلك (قال السرخسي) رحمه  
الله تعالى وكذا خط المراف والمصار (فعلى) هذا القول لا يصح  
اكتب خطا على لفلان بألف درهم أو اكتب خطا بيدي هذه الدار بألف  
درهم من فلان أو اكتب لفلان في صلح الطلاق كان اقرارا بالمال والبيع  
والطلاق وحل له كاتبا ان يشهد به ما سمع سواء كتب أولا (قال) لا تخبرني  
عليك ألف فقال لا تخبرني عليك مثلها أو قال ملأقت امرأتك فقال وأنت  
طأقت امرأتك أو قال اعتقت عبدك فقال وأنت اعتقت عبدك لا يلون  
اقرارا في ظاهر الرواية (وروي) ابن سماعة عن محمد بن رحمه الله تعالى انه  
اقرارا به يبقى (ولو) جعلت زوجها في حل يبرأ عن المهر كلوا برأغريه من  
الدين الا اذا كان هناك ما يخصه (رجل) قال ابرأت جميع غرماي لا يصح  
الا اذا نص على قوم مخصوصين (قال) بالغة وعندي انه يصح (الاقرار)  
والابراء لا يحتاجان الى القبول ويرتدان بالردة (لو) قال لفلان على  
ألف قرص أو عندي ألف ودية الا اني لم أقبض لا يصح (ولو) قال  
أقرضتني أو أودعني أو أعطيتني لا يكتفى لم أقبضه ان وصل صدق استحسننا  
والالا (عصبت) منه هذا العبد اس ان شاء الله تعالى لا يلزم (على) ألف  
ان شاء فلان فشاء فلان لا يلزم (جميع) ما في يدي أو يعرف بي أو يسبب الى  
لفلان يكون اقرارا (ولو) قال جميع مالي أو ما أملكه لفلان فهو به تامة لا عكس  
بالتسليم وقبول انتهى كلام البرزقي (وفي القصة) استأجر منه تارافه واقرار  
له بالملك (ولو) أقروا به كان يدفع غلة هذه الدار الى فلان لم يكن اقرارا بالدار  
له (ولو) قال المدعي عليه لا أقروا لا نسكروا في صورة الافكار وقين اقرار  
لقوله لا أنكر (وعندي) أبي خنيفة رحمه الله تعالى يحبس ولا يحلف لانه لم

يظهر منه الانكار (وعندهما) هو منكرو حيث قال لا أقر (قال) لا ينزلي  
 عليك كذا فادفعه الى فقال استمراء نعم احسنت فهو اقرار ورواؤه  
 (ادعى) عليه ما لا معلوم فقال مستمرا به الامر أمرك أتفكر اليوم فهو اقرار  
 بالمدعى (إذا) مات المدين قبل تمام الاجل فطالب الدائن ابنه فقال اصبر  
 حتى يحل الاجل فهو اقرار (قول) الناس في العادة جميع ما في يدي حق  
 ومالك لفلان فهو في عرفنا محمول على وجه الكرامة وأنه حسن (ادعى)  
 على امرأة نكاحا فأنكرت التزويج ثم طالبت به بالمهر فهو اقرار به  
 (وقال) محمد الأئمة التركائي الاقرار بالمهر لا يسكر اقرارا بالنكاح  
 والاقرار بالولد من المحرة اقرار بالنكاح (طالب) رب الدين الكفيل بالمال  
 فقال له لا تطالب الاصيل فقال لا شغل لي معه لا يكون اقرارا بالبراءة لأنه  
 محتمل (وذكر) في الولو الحجي رجل اقر لامرأته في مرضه بمهر الف درهم وقد  
 تزوجها على ذلك ثم قامت الورثة البيضة بعد الموت على ان المرأة وهبت  
 مهرها لزوجها في حياة الزوج هبة صحيحة لا تقبل هذه الشهادة والمهر  
 لازم باقراره لانه لما اقر في مرضه وتلك الحالة حالة تدرك ما سبق فهذا  
 دليل على ان الاقرار لازم فيه واخذ بذلك (رجل) يمرض يوما ويصح يوما  
 ويمرض يومين ويصح يوما اقر لابنه بدين في ذلك المرض فان صح بعد ذلك  
 جاز ما صنع لان ذلك ليس بمرض الموت فان فعل ذلك في مرض ثم لم يصح بعد  
 ذلك وصار صاحب فراش حتى اتصل بالموت فاقراره غير جائز لان هذا اقرار  
 المريض في مرض موته لبعض ورثته فيكون باطلا لان كان التهمة ولقوله  
 صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارثه (رجل قال) لفلان على ألف درهم في  
 علي لم يلزمه شيء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى (وكذلك) فيما  
 علم لم يلزمه شيء عندهما (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه ذلك  
 (وفي النزاع) قال له على دراهم أو دريهمات فثلاثة (لو) قال  
 دراهم كثيرة فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عشرة وعلى قولهما ما أتتا  
 درهم (ودناير كثيرة) عنده عشرة وعندهما عشرون (قال) مال عظيم  
 عندهما نصاب الزكاة (ماثان) ولم يذكر ما عنده قيل يتطرق الى حال  
 المقر فرب رجل يستعظم المائتين ورب آخر لا يستعظم العشرة آلاف (قال)



كذا دينار يقال ان كذا تسعة عشر في العدد وأقل العدد اثنان (على) مال  
 في درهم (على) مال لا قليل ولا كثير مائتان (على) دراهم اضعافه مائة  
 او مائة اضعافه مائة تسعة عشر عندهما (على) دراهم مائة تسعة  
 الدراهم) عشرة عنده مائتان عندهما (شي) من الدراهم او من الدنانير  
 ثلاثة (أموال عظام) ستمائة (ما بين) عشرة الى درهم او ما بين درهم الى  
 عشرة تسعة عنده (وما) بين عشرة الى عشرين تسعة عشر عنده وعندهما  
 عشرة في الاولى وعشرون في الثانية (ما بين) درهم الى درهم درهم عند أبي  
 حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى (رجل) قال ما في يدي من قليل وكثير  
 من عبيد وغيره او ما في حائطي لقول الله تعالى لا يملككم الله تعالى (وان) تدارط في  
 شيء أنه كان وقت الاقرار في يده او حائوته فقال المقل لا بل حدث بعلمه فالقول  
 للمقل (رجل) قال هذا البيت وما أغلق عليه باب لا مرا في فيه متاع فلها  
 البيت والمتاع (بخلاف) ما لو كان مكان الاقرار بيع فان المتاع لا يدخل  
 فيه لأنه يصير كأنه باع البيت بحقوقه (وفي المنتقى) لي عليك ألف فقال  
 آخر عني دعواك شهر او آخر الذي ادعيت به لا يكون اقرارا وكذا لو قال آخر  
 دعواك حتى يقدم ما لي فأعطيكها (ولو) قال لي فأعطيكها يكون اقرارا  
 عند محمد رجه الله تعالى (لي) عليك مائتان فقال قضيت مائة بعلمائة  
 فلاحق لك على لا يكون اقرارا (وكذا) لو قال قضيت خمسين لا يكون اقرارا  
 (لي) عليك ألف فقال حسبته لك أو قضيتك أو أحتلتها أو وهبتها أو  
 امرأتني أو أحتلتني قال الناطق كله اقرار (رجل) قال لا آخر اقرضتك  
 ألفا فقال ما الستة قرضت من أحد سواك لا يكون اقرارا ولو قال  
 اقرضت منك يكون اقرارا (وذكر) السرخسي ان قوله ما الستة قرضت  
 من أحد سواك اقرارا إذا كان محييا له لان معناه الستة قرضت منك لا من  
 غيرك ولو سرح بقوله الستة قرضت منك لا يكون اقرارا ثم قال هذا من  
 عجيب المسائل فان اقراره يفعل الغير أعني قوله اقرضتني اقرارا بفعل نفسه  
 أعني قوله الستة قرضت منك ابتداء لا يكون اقرارا (وفي) بعض الفتاوى  
 استقرضت منك فلم تقرضني صح اذا وصل والا لا (وذكر) شيخ الاسلام ان  
 بالشرط فاطل (وقوله) اذا جاء رأس الشهر واذا جاء

الاضحي او اذا افطار الناس او اذا مات ليس يتعلّق بل تأجيل الى هذه  
 الاوقات لصالحه للتأجيل فان الدين بالموت يحل ولا يصدق في دعوى  
 التأجيل بخلاف قوله اذا قدم فلان الا اذا ادعى كماله معلة بتقديم فلان  
 (الاشارة) تقوم مقام العبارة وان قدر على الكتابة (كتب) كتابا فيه اقرار  
 بين يدي الشهود فهدا على اقسام (الاول) ان يكتب ولا يقول شيئا فانه  
 لا يكون اقرارا فلا تصل الشهادة بانه اقرار (قال) القاضي النسي في رجه  
 الله تعالى ان كتب مصادرا مرسوما وعم الشاهد حل له الشهادة على اقراره  
 كما اقر كذلك وان لم يقل اشهد على به فعل هذا اذا كتب للغائب على  
 وجه الرسالة اتما به هـ فعلى لك كذا ويكون اقرارا لان الكتابة من  
 الغائب كالخطاب من المحاضر فيكون متكاه وعامة المشايخ على خلافه لان  
 الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الاخرى يشترط ان يكون معنونا  
 مصادرا وان لم يكن الى الغائب (الثاني) كتب وقرأ عند الشهود ولم ان  
 يشهدوا وان لم يقل اشهدوا على (الثالث) ان يقرأ عليه عندهم  
 غيره فيقول الكاتب هذا اشهدوا على به (الرابع) ان يكتب عندهم  
 ويقول اشهدوا على بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا (قال)  
 اعطاني الالف التي على عليك فقال امبرأوسوف تأخذها لا يكون  
 اقرارا (قال) مال نفيس او كريم او خط يراد رواية فيه وكان  
 الجرجاني رحمه الله تعالى يقول مائتان (ألف دراهم) ثلاثة آلاف  
 (ألف كثيرة) عشرة آلاف (شياء كثيرة) أربعون (ابل كثيرة)  
 خمسة وعشرون (قال) له أعطيتك مقدار كذا فقال يأبى سبب  
 أعطيتك يكون اقرارا بالدفع اليه لانه صرح بالدفع اليه وسأله عن السبب  
 (قال) لي عليك كذا فقال صدقت يلزمه اذا لم يقله على وجه الاستهزاء  
 ويعرف ذلك بالنعمة (اذا) اقر أنه قبض منه كذا قال شيخ الاسلام لا يلزمه  
 ما لم يقل قبضته بخير حق قبضا بوجب الرد والاشبه انه يلزم الرد لان القبض  
 المطلق سبب بوجب الرد والضمنان كالاخذ فانه نص في الاصل انه اذا قال  
 اخذت منك العاودية وقال المقر له بل غصبا فالقول للمقر له والمقرضان  
 مع ان المقرض على الاخذ وديعة فهذا أولى (طاب) الصبح والابراهيم

الدعوى لا يكون اقترارا وطلب الصلح والابراء عن المسال يكون اقترارا  
 (ادعى) الاقرار في الصغر وانكره المقر له فالقول للمقر لاستناده الى حالة  
 معه ودية منافية للضمن (أخذته) منك عارية وقال لا بل بيعا فالقول  
 لا أخذته لا تنكاه المبيع (وكذا) لو قال أخذت الذراهم منك ودية وقال  
 لا بل قرضا وكذا التوب لو قال أخذته منك عارية وقال بل أخذته بيعا  
 فلا يكون اقرارا وهذا اذا لم يلبسه فان كان لبسه وهلك ضمن (صحب) دهننا  
 لانا عندنا الشهود فادعى ما لكه ضمانه فقال كان نجسا لوقوع فأرة فيه  
 فالقول للصاب لا تنكاه الضمان والشهود يشهدون على الصب لا على عدم  
 النجاسة (وفي المنبع) اذا قال المقر في اقراره له على اوقبي ألف درهم  
 فقد أقر بالدين (ولو) قال عندي أوصى أوفى يتي أوفى صندوقي أوفى كيمى  
 فهو اقرار بالامانة في يده لان هذه المواضع انما تكون محلا لعين للدين  
 اذ هي الزمة (رجل) أقر لا خير بالعمد درهم مؤجلة الى شهر وقال المقر  
 له بل هي حالة فالقول قول المقر له عندنا (وقال) الشاقي وأحمد رجوما  
 الله تعالى لزمه مؤجلا (اذا) أقر بمائة على نفسه لرجل وأشهد شاهدين  
 ثم أقر في موضع آخر لذلك الرجل بمائة أو أقل أو أكثر وأشهد شاهدين  
 فعند أبي حنيفة رجسه الله تعالى ههما لان اذا ادعى الطالب المالكين  
 وعندهما مال واحد الا اذا تفاوتا فليزمه الاكثر (وهمل) الخلاف في  
 الاقرار المجرد عن السبب وعن الصك اذ في المقيد بالسبب المتحدين قال في  
 الكرتين ثمن هذه الحجارة الممل واحد متعدي على كل حال وفي المقيد بالسبب  
 المختلف بان قال ثمن هذه الحجارة في الكرة الاولى وثمن هذا العبد في  
 الكرة الاخرى المسال مختلف على كل حال (وكذا) اذا كان الاقرار مطلقا  
 عن السبب لم يكن مع الصك فان كان به صك واحد فالمال واحد سواء كان  
 الاقرار والاشهاد في موطن واحد أو موطنين وان كان صكان ههالا في  
 الوجهين (وكذا) اذا أقر بمائة مطلقا وكتب في صك ثم أقر وكتب في صك  
 فهم مالان (اذا) قال لفلان على ألف درهم بل ألف درهم يلزمه ألفا  
 درهم عندنا الثلاثة وقال زفر يلزمه ثلاثة آلاف لانه أقر بالف ثم  
 رجع وأقر بالغبين فصح الاقرار ولم يصح الرجوع كافي قوله أنت طالق

واحدة لابل ثنتين (رجل) قال غصبتان فلان ألف درهم ثم قال وكنت  
عشرة أنفس والمقر له يدعي أنه هو الغاصب منه الألف وحده لزمه الألف  
كاملا وقال زفر لا يلزمه الا عشرة الألف (وعلى) هذا الخلاف لو قال  
أقرضنا أو أودعنا أو أعارنا (رجل) ادعى على الميت ديننا لا يز يدعي  
تركته وله ابنان فصلة واحدة وكذا لا آخر فعندنا يؤخذ جميع الدين  
منافي بالمصدق ان كان وافي بالدين وقال الشافعي رحمه الله تعالى على  
المصدق نصف الدين لانه أبعد عن الضرر (ولنا) انه أقر بالدين وهو  
مقدم على الميراث فالمقرض جميع الدين لا نصير التركة فارغة عن الدين  
فلا يكون له منها شيء بالاث (وفي المحققات) قال المحمداوي قال مشايخنا  
رحمهم الله تعالى في عمار وينا في ظاهر رواية أصحابنا يحتاج الى زيادة شيء  
لم يشترط في الكتب وهو أن يقضى عليه القاضى بأقراره ومجبر بالاقرار  
لا يجبر الدين في نصيبه ثم قال صاحب المحققات حفظ هذه الزيادة انتهى  
(نوع في الاستثناء وما في معناه) الاستثناء في الاصل نوعان أحدهما ان يكون  
المستثنى من جنس المستثنى منه والثاني ان يكون من خلاف جنسه (فالأول)  
على ثلاثة أوجه استثناء القليل من الكثير واستثناء الكثير من القليل  
واستثناء الكل من الكل أما استثناء القليل من الكثير فانه جائز بالخلاف  
لان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثبوت فاذا قال فلان على عشرة الا ثلاثة  
يلزمه سبعة كانه قال فلان على سبعة لان السبعة اشهر من أحدهم سبعة  
والآخر عشرة الا ثلاثة (وفي الذخيرة) محال على المنتقى قال أبو حنيفة رحمه  
الله تعالى لو قال فلان على مائة درهم الا فلان فعليه أحد وخمسون درهما  
(وكذا) في نظائره فموقوف له الاشياء لان استثناء الشيء استثناء الاقل عرفا  
فأوجبنا النصف وزيادة درهم فقد استثنى الاقل (وعن) أبي يوسف رحمه الله  
تعالى لو قال على عشرة الا بعض ما فعله أكثر من النصف (ولو) قال فلان  
على ألف درهم الامانة أو خمسين قال أبو سليمان عليه تسعمائة وخمسون  
لانه ذكر كلمة الشك في الاستثناء فثبت أقلهما فكذلك في هذا (وفي رواية)  
أبي حنيفة يلزمه تسعمائة لان الشك في الاستثناء يوجب الشك في الاقرار  
فكانه قال على تسعمائة أو تسعمائة وخمسون فثبت الاقل قالوا والاول

أصح لأن الشك حصل في الاستثناء ظاهرا (وأما) استثناء الكثير من القليل  
 بأن قال لقنلان على تسعة الا عشرة فإثر في ظاهر الرواية وبإزمه درهم  
 الأما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يصح وعليه العشرة وهو  
 مستذهب الفسراء لأن العرب لم تتكلم به والصحيح ظاهر الرواية (وأما)  
 استثناء الكل من الكل فباطل بأن يقول لقنلان على عشرة الا عشرة  
 أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا فيلزم عشرة ويقع ثلاث لأنه لا يمكن فيه معنى  
 الاستثناء لأنه تكلم بالباقي بعد الثناء فما لم يسبق شيء بعد الاستثناء  
 لم يمكن جعله منه كما جاء في فلم يصح فبق كلامه الاول باقيا على حاله كما كان  
 (وفي) الفتاوى الظهيرية لوقال لقنلان على ألف درهم استغفر الله الامة  
 درهم كان الاستثناء باطلا (ولو) قال لقنلان على مائة درهم يا فلان الا  
 عشرة كان الاستثناء جائزا (إذا) قال لزيد على عشرة الا تسعة الا ثمانية  
 الا سبعة الاستثناء الخمسة الأربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحد يلزم خمسة  
 فلا حصل فيه ان يصرف كل استثناء الى ما يليه لكونه أقرب المذكور اليه  
 فيبدأ من الاستثناء الاخير فيستثنى الباقي مما يليه ثم ينظر الى الثاني هكذا  
 الى الاستثناء الاول ثم ينظر الباقي من الاستثناء الاول فيستثنى ذلك من الجملة  
 المفضولة سابقا منها فهو القدر المقرر به (فالحاصل) أن الاستثناءات اذا  
 تعددت لا تخلو من أن تكون متعاطفة أو لا تكون متعاطفة فان كانت  
 متعاطفة يعود الكل الى الجملة المذكورة في صدر الكلام وان لم تكن  
 متعاطفة فان استغرق الاستثناء الثاني الاول فيعود الكل الى الجملة  
 المذكورة في صدر الكلام أيضا وان لم يستغرق فيعود الاخر الى ما يليه  
 وهو لم جرا (وفيه) طريق آخر وهو أن يؤخذ المثبت في اليمين والمنفي في  
 اليسار ثم بعد الجمع وفراغ الاقرار يسقط المنفيات من المثبتات فباقي  
 يكون مقاربه كما في مثال لقنلان على عشرة الا تسعة الا ثمانية الى آخره  
 فالمثبتات عشرة قوائم ثمانية وستة وأربعة واثنان فالجميع ثلاثون والمنفيات  
 تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحد فالجميع خمسة وعشرون فاذا أسقطت  
 المنفيات من المثبتات يبقى خمسة وهو الجواب (قال) صاحب المنهاج ثم  
 اني سميت في ضبط اعراب هذه الاستثناءات هل تكون كلها واجبة النصب أو  
 ما وجب نصبه والمنفيات لا المثبتات فعرضت ذلك على محول الضميمة فخيروا

وما حصر أحد من علم على الرواية غير أن شيخنا قاضي القضاة ثقي الدين  
 السبكي الشافعي رحمه الله قد روى أن والده رحمه الله تعالى كان يلقبه بهذه  
 المسئلة بعضها منصوباً وبعضها غير منصوب اهـ (رجل) قال لفلان  
 على ألف درهم إن شاء الله تعالى بطل إقراره لأنه علقه بشرط وانما يصح  
 التعليق في الإنشآت لا الأخبارات والإقرار إخبار فلا يهتمل التعليق  
 بالشرط (ولو) قال أشهد وأعلى أن لفلان على ألف درهم إن مات فهي  
 عليه عايش أو مات لان هذا ليس باستثناء ولا مخاطرة فإن موته كائن لا محالة  
 (ثم) اختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في أن التعليق بمشيئة الله  
 تعالى إبطال أو تعليق فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله  
 تعالى إبطال (فعلى) هذا قوله إن شاء الله تعالى إن كان إبطال الإقراره فقد  
 بطل ولا يجب شيء وإن كان تعليقه لا إقراره لا يهتمل التعليق لما بينا ولأنه  
 شرط لا يوقف عليه وأثر الشرط في إعدام المحكم قبل وجوده وهذا لا يعلم  
 وجوده فيكون اعتماداً له من الأصل بخلاف قوله لفلان على مائة درهم إذا  
 مات أو إذا جاء رأس الشهر أو الفطر لأنه أجل بيان المسئلة فيكون تأجيلها  
 لا تعليقا لا ترى أنه لو كذبه في التأجيل يصير أجال حالاً

(نوع في الإقرار في المرض)

(مصحح) أقرب دين ثم مرض فاقرب دين يقدم دين الصحة على دين المرض  
 عندنا حتى لو مات من ذلك المرض يقضى دين غريم الصحة أولاً فان فضل  
 شيء يقضى به دين غريم المرض (وعنده) الشافعي رحمه الله تعالى  
 تقدم تركه على دين الصحة والمرض بالنسبة (وفي البدائع) إقرار  
 المريض في الأصل فوعان إقراره بالدين لغيره وإقراره باستيفاء الدين  
 من غيره (أما) إقراره بالدين فعلى وجهين لا جنبي وقتي بيناه أو لو ارت  
 بالعسين أو بالدين فلا يصح إلا بتصديق الباقي عندهنا وعنده الشافعي  
 رحمه الله تعالى يصح في أحدهما قوله (وأما) إقراره باستيفاء دين الصحة  
 أو دين المرض فإن أقصر باستيفاء دين وجب له في حال الصحة يصح  
 ويصدق في إقراره حتى يبرأ الغريم عن الدين أي دين كان وإن أقصر  
 المريض باستيفاء دين وجب له في حال المرض فإن وجب له بدلا مما هو

مال لم يصح اقراره ولا يصدق في حق غرماء الصحة ويجعل ذلك تبرعاً منه  
بالدين لانه لما مرض فقد تعلق حق الغرماء بالبدل وكذا لو اتلف رجل  
على المريض شيئاً في مرضه فأقر المريض بقبض القيمة منه لم يصدق في حق  
ذلك اذا كان عليه دين الصحة لانه اذا كرنا وان وجب له بدلا عما ليس بمال  
يصح اقراره لان المريض لا يتعلق حق غرماء الصحة بالبدل لانه لا يهتمل  
التعلق لانه ليس بمال فلا يتعلق بالبدل (وأما) اقرار المريض بالامارة  
بأن اقر أنه كان ابراً فـ الانا من الدين الذي كان عليه في صحته لا يجوز  
لانه اقر بقبض الدين وانه لا يملك انشاء الامارة للحال فـ لا يملك الاقرار به  
بخلاف الاقرار باستيفاء الدين لانه اقر بقبض الدين وانه يملك انشاء  
القبض فـ يملك الاخبار عنه بالقبض انتهى كلام السدائع (مريض)  
اقر بمال لاجتمية ثم تزوجها بعد الاقرار لم يبطل الاقرار عندنا (وقال)  
زفر رحمه الله تعالى يبطل لانه طرأ على الاقرار ما بطله (مريض)  
مرض مرض الموت اقر بالم درهم بعينها انما القطة عنده ولا مال له غيرها  
فلا يخلو اما أن تصدقه الورثة أو تكذبه فان صدقته الورثة تصدقوا بها  
اتفاقاً وان كذبه فهو محمل الخلف فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى  
ينصدقوا بثانها بعد موته والباقي ميراث لهم وقال محمد رحمه الله تعالى  
اذا كذبوه في ذلك كانت كلها ميراثهم (وفي) حيل الخصاص امرأة قالت  
في المرض لم يكن لي على زوجي مهر أو قال في المرض لم يكن لي على فلان  
شيء يبرأ عندنا خلافاً للشافعي (وفي النخبة) قولها في المرض لا مهر لي  
عليه أو لا شيء لي عليه أو لم يكن له عليه مهر قيل لا يصح وقيل يصح  
والصحيح انه لا يصح (وفي القمية) لو قال المجروح لم يجرحني فلان ثم مات  
ليس لورثة المجروح أن يدعوا على الجراح بهذا السبب قال برهان  
الدين صاحب المحيط وهذا المسألة على التفصيل ان كان المجروح معروفاً  
عند القافة أو الناس لم يقبل اقرار المريض (مريض) قال في حال  
مرضه ليس لي في الدنيا شيء ثم مات فلبعض الورثة أن يحتلفوا بوجه المتوفي  
وابنته على أنهم لا يعلمان شيئاً من تركه المتوفي انتهى



« (الفصل السابع في الوديعة) »

الوديعة أمانة تركت للحفظ فلا يضمنها المودع ان هلكت بالاعتداء منه  
في حفظها بنفسه ومن في عياله كزوجته ووالده وولده وعبد وأمته  
وأجره الخاص الذي استأجره مشاهرة أو مساهمة وكسوته وطعامه على  
المستأجر (ويجوز) للمودع أن يسافر بالوديعة قربت المسافة أو بعدت  
وان كانت الوديعة مما له حمل وموثة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
حتى لو هلك لم يضمن عند (وفي الجملانية) يجوز له السفر بالوديعة  
وان كان له حمل وموثة عنده الا في موضع واحد وهو أن تكون الوديعة  
طعاما كثيرا فإنه يضمن اذا سافر به نحو أن تستغرقه المؤنة فيكون  
في معنى الاتلاف (وقالا) ليس له ذلك اذا كان له حمل وموثة غير أن عند  
محمد رحمه الله تعالى هذا اذا بعدت المسافة أما اذا قربت فله ذلك وقال  
الشافعي رحمه الله تعالى ليس له أن يسافر بها مطلقا والخلاف فيما  
اذا كان الطريق آمنا بأن لا يقصده أحد غلبا ولو قصده يمكنه دفعه  
بنفسه ورفقة السفر ولم يضمنه المودع عن المسافة بها أما اذا لم يكن  
الطريق آمنا وكان الطريق آمنا لكان إنهاء عن السفر بها قبل السفر  
يضمن بالاتلاف (وفي البرزاني) وله أن يحفظها كما يحفظ مال نفسه  
في داره وحانوته (وفي النوازل) قال لا تضعها في حانوتك فوضعهما  
فضاعت ان كان الحانوت أحرم زمن الدار لم يجدها كانا آخرا لا يضمن والا  
ضمن ولو كانت مباحة في البيوت فقتال لا تدفعها الى زوجتك فدفع  
لا يضمن وقيل لو خاف من الدفع لبعض عياله فسدفع ان لم يجد بدامنه  
لا يضمن والا ضمن وضع كيس الوديعة في صندوقه وله فيه كيس  
فانشق واختلط لا يضمن واشتركا والملا والملا على قسما لهما ولو  
خاطما أجنبي أو بعض من في عياله لا يضمن المودع ويضمن الخصال  
صغيرا كان أو كبيرا ولا يضمن أبوه لا حمله دفن مال الوديعة في أرض ان علمه  
بعلامة لا يضمن والا ضمن وفي المفاز يضمن بكل حال وفي الكرم لو  
كان حصينا له باب مغلق لا يضمن وان وضعه بالدفن في موضع لا يدخل

أحد فيه بالاستئذان لا يصح (توجه) نحوه السراق فدفعها في الجبابة  
 خروفا وفرجها ولم يجد ما ان أمكنه أن يجعل علامة ولم يجعل ضمن والافان  
 جامع على قور ولا مكان لا يصح والاضمن (جعل) دراهم الوديعة في الخنف  
 الايمن فضاعت يضمن وان كانت في الايسر فضاعت لا يضمن لانها ان كانت  
 في اليمنى كانت على شرف المسقوط عند الركوب وقيل يضمن فيهما  
 (ربط) دراهم الوديعة بطرف الكم أو العمامة وضاعت لا يضمن وان  
 وضعها في داخل الكم يتأقل عند الفتوى (وفي العمادى) لو شئت  
 دراهم الوديعة في منديل ثم وضعها في كفه فسقطت لاضمان عليه وكذا  
 اذا جعلها في جيبه وحضر في مجلس القربى فسرقت منه لا يضمن وعن  
 بعض الأئمة لو وضع دراهم الوديعة في كفه ومالك يضمن ولو وضعها في  
 كفه أو شدتها على التكة فضاعت يضمن أن لا يضمن (المودع) اذا  
 مات ففسال ورثته قد رد الوديعة مورثا في حياته لم يقبل قولهم والضمان  
 واجب في مال الميت لانه مات مجهلا فان اقام الورثة البيعة على اقرار  
 الميت انه قال في حياته وردت الوديعة تقبل لان الثابت بالبيعة كالثابت  
 معاينة (الدابة) الوديعة اذا أصابها شيء فأمر المودع انساها أن يعالجها  
 فعمله متضمن ذلك فصاحب الدابة بالخيار يضمن أم لا شاء فان ضمن  
 المستودع لم يرجع هو على الذي عالجها لانه تبين أنه عالج دابته بأمره وان  
 ضمن لذي عالجها لم يرجع على المستودع ان علم انساها دابة المستودع  
 منه أو لم يعلم لكن لم يعلم انساها غيره يرجع لان الامر قد صح في الوجه الاول  
 فانه قبل الفعل اليه وفي الوجه الثاني كذلك لان اليد دليل المالك على  
 المنقول فصح الامر أيضا (القاضي) اذا قبض أموال اليتامى ومات ولم يبين  
 ان وضعها في بيته ولا يدري ان المال ضمن لانه هو المودع وقدمت  
 مجهلا وان دفع الى قوم ولا يدري لمن دفع له لا يضمن لان المودع غيره وهو لم  
 يمت مجهلا (المودع) اذا قال رب الوديعة قد رددت يضمن الوديعة ومات  
 فالقول قول رب الوديعة فيما أخذ مع يمينه لان الوديعة صارت ديننا ظاهرا

الابن قد مراد الى رب الوديعة وان كان الاخذ رب الوديعة فيكون القول  
قوله في مقداره المأخوذ ولو ان قاضيا اودع مالا لتيتم أو تاجر بغيره ذلك المودع  
أومات وتوى ذلك المال لم يكن على القاضي في ذلك شيء لان القاضي  
أمين في ماصنع والأمين لا ضمان عليه كذا في الوالو الجي (ربح) له على  
آخر دين فأرسل الدائن الى مديونه رجلا ليقبضه فقال المديون دفعته  
الدين الى الرسول وصدقه الرسول وقال دفعته الى الدائن وأنكره الدائن  
فالقول قول الرسول مع يمينه (دفع) الى دلال ثوبا للبيع فقال ضاع الثوب  
مني ولا أدري كيف ضاع لا يضمن ولو قال لا أدري في أي حانوت وضعته  
يضمن انتهى وسيجي تمام مسائل هذا الفصل في فصل أنواع الضمانات  
ان شاء الله تعالى

### «(الفصل الثامن في العارية)»

العارية بالتشديد كأنها منسوبة الى العار لان طابعها عار وعيب وهي  
أمانة كالوديعة الا أن العارية أمانة فيماتت عليك المنفعة ولهذا تعتقد  
بالقط الخليلك بأن يقول ما كنتك منفعة داري هذه شهرا أو جعلت  
لك سكني داري هذه شهرا والغير أن يفتح العدة في كل ساعة لكونها  
عقدا جائزا غير لازم (وفي البدائع) للعارية شرائط (منها) القبض من  
المستعير ما يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه (ومنها) العقل فلا  
تصح الاعارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط  
عندنا خلافا لشافعي رحمه الله تعالى حتى تصح عندنا اعارة الصبي المأذون  
وكذا الحريرة فلم يست بشرط فيما كها العبد المأذون لانها من قوامع  
التجارة فيما تلك التجارة (ولا) تضمن بالاعتدال ما كنت سواء هل كنت  
باستعماله أولا وبه قال مالك رحمه الله تعالى وعند الشافعي رحمه الله تعالى  
انها كنت من الاستعمال المعتاد لم يضمن وانها كنت لا في حال الاستعمال  
يضمن (وفي المحيط) ولو شرط الضمان في العارية قيل لا تصح العارية  
(وذكر) ابن رستم في نوادره رجل قال لا أعرف في ثوبك فان  
ضاع فأنا ضامن لا يضمن والشرط لغو (وكذا) لو رهن فقال

المرتهن آخذه رهنا على أنه ان ضاع ضاع بغير شيء جازا له من والشرط باطل  
 وان ضاع ضاع بالمسأل (ويجوز) للاستعير أن يعير ما استعاره عندنا اذا  
 كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل وقال الشافعي رحمه الله تعالى  
 ليس له أن يعير (وفي البرازي) العارية لا تؤاجر ولا تؤمن وهل تودع  
 قال مشايخ العسرا في نعم لانها دون الاعارة وبه أخذ الفقهاء واختاره  
 الصدر وقيل لا لانه لو أرساه على يد أجني فهو والوديعة لا تودع ولا تعار  
 ولا تؤاجر ولا تؤمن فان فعل شيئا منها ضمن (والمتأجر) يعار ويودع  
 ويؤاجر ويؤمن وليس للمرتهن أن يتصرف بشيء يبطل الرهن (برهن)  
 المستعير على ردها والعير على هلاكها عند التعمد في قيمة المعير أولى  
 (استعار) دابة من انسان فأعارها فنام المستعير في المفازة ومقودها في يده  
 فقطع السارق المقود وذهب بها لا يضمن وان جذب المقود من يده ولم يشعر  
 به وذهب بها يضمن قال الصدر هذا اذا نام مضطجعا وان نام  
 جالسا لا يضمن في الوجهين (ربط) الحمار استعار الى شجرة فوقع الحمل  
 في عنقه وانخفق لا يضمن لان الربط معتاد لا التمسك بالحبل (ولو)  
 استعار دابة وسلك بها في غير طريق الحماة وهما مكت يضمن اه كلام  
 البرازي وسند ~~ك~~ تمامه عقيب الفصل الذي يليه ان شاء الله تعالى  
 (الفصل التاسع في أنواع الضمانات الواجبة وكيفيةها وفي تضمين الامين)  
 (ذكر) في الصغرى اذا أمر انسانا بأخذ مال الغير فالضمان على  
 الاخذ لان الأمر لم يصح أمره وفي كل موضع لا يصح الأمر لا يجب الضمان  
 على الأمر (والسلطان) لو أمر رجلا بأخذ مال الغير هل يجب  
 الضمان على المأمور ذكر في أول دعوى الوجهين رجل ادعى على  
 رجل أنه أمر فلانا فأخذ منه كذا من المال فان كان المدعى عليه  
 الامر سلطانا فالدعوى عليه مجموعة وان كان غير سلطان فلا لان  
 أمر السلطان اكراه على ما يحب في فصل الاكراه ان شاء الله تعالى  
 (رجل) أمر عبد غيره بالابق او قال له اقتل نفسك ففعل تجب قيمة العبد ولو  
 قال اتلف مال مولاي فأتلف لا يضمن الأمر (من) استعمل عبد الغير كان

بمنزلة قبضه حتى لو هلك من ذلك العمل يصح (وكذا) لو أودع رجلا  
 عبدا فبعه المودع في حاجته صار غاصبا (عبد) بين اثنين استخدمه  
 أحدهما في غيبة صاحبه فبات في خدمته لا يضمن وفي الدابة يصح  
 (وفي) نواذر مشام أنه يضمن في العبد أيضا (وذكر) في بعض  
 أصول الفقه أن التصرف في الجارية المشتركة لا يوجب الضمان  
 كاستخدامه وإن كان لا يعمل له ووطؤها (إذا) قال لعبد الغير ارتقى  
 الشجرة وانثر ثمرة الشمس لتأكله أنت فسقط لاضمان على الأمر (ولو)  
 قال لتأكله أنت وأنا فستى القاضى الامام فخر الدين رحمه الله تعالى  
 أنه ينبغي أن يضمن قيمته كله لانه استعماله كله في منفعة (غلام) جل كوز  
 ماء لينقل الى بيت مولاه باذنه فدفع اليه رجل آخر كوزه ليحمل له ماء من  
 الخوض فغير اذن مولاه فهلك العبد في الطريق قال صاحب المحيط مرة  
 يضمن نصف قيمته ثم قال في المرة الاخرى يضمن كل قيمة العبد لان  
 فعله صار ناسفا لفعل المولى (غلام) جاء الى فصاد وقال افسدني  
 ففصده فصداه معتادا فبات من ذلك السبب قال يضمن قيمة العبد عاقلة  
 الفصاد (وكذلك) الصبي يجب دية على عاقلة الفصاد (رجل)  
 كان يكسر خطبا فجاء غلام انسان وقال اعطني القدوم حتى اكسر أنا فأبى  
 أن يعطيه فألح عليه في ذلك وأخذ منه القدوم وكسر بعض الخطب ثم قال  
 اقتربا آخر حتى اكسره فأبى فأبى الغلام بخطب وكسره فضرب بعض  
 المكسور من الخطب على عينه وذهبت عينه لا يكون على صاحب  
 الخطب شيء لانه لم يأم الغلام بكسر الخطب ولم يستعمله في شيء وإنما فعله  
 العبد باختيار نفسه فلا يكون الرجل ضامنا لشيء (وفي التجريد) إذا  
 استخدم عبد رجل بغير اذنه أو دابة ساقها أو جعل عليه شيئا أو ركبها بغير  
 اذنه فهو ضامن إن عطيت في ذلك الخدمة أو في غيرها (وفي الذخيرة)  
 وركب دابة غيره فتلفت ضمن ساقها أو لم يستعملها في شيء - الرواية (وفي)  
 رواية الحسن يضمن إذا ساقها (وفي النوازل) غصب عبيدا ثم رده وقد  
 عورث عينه عند يضمن الارش ثم باعه مولاه فأنجى البياض في يد المشتري

رجع الغاصب بما دفع من أرض العبيد إلى البائع (وفي فتاوى)  
الغضلي لو غصب من صبي شيئا ثم رده عليه إن كان الصبي من أهل الحفظ  
مع والافلا (ولو) غصب من عبد محجور شيئا ثم رده عليه يرى من ضمانه  
(وفي) فوائد الفقيه أبي جعفر من وضع سكيناً في يد صبي فقتل بها نفسه  
لا يضمن ولو عثر بها حتى مات يضمن (صبي) قائم على سطح أو حائط  
صاح فيه ورجل فغزع الصبي فوقع ومات يعمر الصابح ديتسه وثالث على  
حائطه وكذلك لو كان على الطريق فترت به دابة فصاح فيها رجل  
فوطئته الدابة فمات يضمن الصابح ديتسه وهي على عاقبته (ولو) بعث  
غلاماً صغيراً بغير إذن أهله إلى حاجنة فارتقى فوق بيت مع الصبيان فوقع  
ومات يضمن (وفي النوازل) قال أبو بكر رحمه الله تعالى لو رمى  
صبي بهما فأصاب امرأة فماتت على والده وانما يجب في ماله وإن لم يكن  
له مال فنظرة إلى ميسرة (قال) وانما يجب في ماله لأنه لا يرى للجسم  
عاقلة وهو يقول العاقلة للعرب لأنهم يتناصرون (وفي العيون) ولو  
أدخل صبياً أو مغمى عليه أو نائم في داره فسقط البيت قال محمد رحمه الله  
تعالى يضمن في الصبي والمغمى عليه ولا يضمن في النائم (سكران)  
ذاهب العقل وقع ثوبه في الطريق فأخذ الثوب برجله ليحفظه فهلك  
في يده لم يضمن (ولو) كان الثوب تحت رأسه والمسئلة بها لم يضمن  
(ولو) كانت الدراهم في كفه فرفعها والمسئلة بها لم يضمن أيضاً  
(وذكر) في العدة لو أخرج رجل خاتم رجل من أصبعه وهو نائم ثم أعاده  
في أصبعه في ذلك النوم يرى وفي نوم آخر لا يبرأ يعني إذا استيقظ ثم نام  
(وفي التيجيس) لو أخرج الخاتم من أصبع النائم ثم أعاده في هذا النوم  
يبرأ لأنه وجب الرد إلى هذا النوم وقد رده وإن استيقظ ثم نام فأعاده  
لا يبرأ (غصب) شيئاً من الصابح ثم رده عليه وهو سكران يبرأ وهو  
كالصاحي بخلاف ما لو أخذ منه وهو يقظان ثم رده عليه وهو نائم فإنه  
لا يبرأ (إذا) تعلق برجل وخاصة فسقط من المتعلق به شيء يضمن  
المتعلق (ومن) هدم بيت نفسه فانهدم من ذلك منزل جاره لا يضمن

لانه غير متعدي فيه (وفي العمود) لو ضرب رجل افسط المضر وب منسيا  
 عليه وسقط منه شيء وقوى قال محمد رحمه الله تعالى يضمن المضارب المال  
 الذي مع المضر وب لانه هو المضر به تلك وكذا يضمن ثيابه التي عليه لثالث  
 و يأتي في فصل النصب ما يحالفه هذا فانه نظرية (وفي فتاوى)  
 رشيد الدين رجل فر من الظالم فأخذته انسان حتى أدركه الظالم فأخذته  
 وخصره أو طاب ظالم رجل لم يقبض منه بجارية فـ ادله رجل عليه فأخذ منه  
 ما لا في قياس قول محمد رحمه الله تعالى يضمن الاخذة والادال عليه  
 لانه تسبب لاخذة ما له والفتوى على قول أبي خنيفة رحمه الله تعالى انه  
 لا يضمن (وكذا) لو تخاصم رجلان فـ ضرب أحدهما الآخر فـ ذهب  
 المذلول الى الوالي نفسه لا يضمن المظالم لانه طاب الثوث (وفي) فوائد  
 ظهير الدين المرغيناني ولو قال لغيره اسلك هذا الطريق فإنه آمن فـ سلكه  
 وأخذ الاصوص لا يضمن (ولو) قال ابن كان مخوفا وأخذ مالك فأنا  
 ضامن وباقى المسئلة بحالها من وصار الاصل ان المضر وراغب رجع  
 على الغار اذا حصل الغرور في ضمن عقد المعاوضة او ضمن الغار صفة  
 السلامة للغرور نصا (ولو) قال الطحان لصاحب الحنطة اجعل  
 الحنطة في الدلو فـ ملأ في الدلو فـ ذهبت من ثقب كان به الى الماء والطحان  
 كان عالما به يضمن لانه صار غاراً في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى  
 لان ثمة ما ضمن السلامة بكم العقد وههنا العقد يقتضي السلامة  
 فيصير مغروراً فيضمن (وفي) فتاوى ظهير الدين سأل هشام عمه  
 رحمه الله تعالى فيمن فتح باب قفص حتى خرج منه الطائر أو فتح الزق  
 واليمن جامد فـ ذاب وخرج منه السم قال يضمن (ولو) حل قيد  
 عبد فأبق العبد لا يضمن لان العبد له عزيمة فان كان العبد ذاهب العقل  
 يضمن (وقال) أبو خنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن في هذا كله (ولو)  
 شق زق دهن سائل حتى سال يضمن (وكذا) لو قطع جبل القنديل  
 يضمن (وفي) مختلفات المشايخ قال أبو خنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى  
 اذا فتح باب قفص أو اصطبل حتى طار الطائر أو خرج الحمار أو حل قيد



عند قهر بقاءه لا يضمن وقفوا أو لم يوقفوا (وقال) عجز ربه الله تعالى  
 يضمن وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان وقف ساعة ثم ذهب لا يضمن وان  
 ذهب من ساعته يضمن (ولو) فتح باب دار قسرق آخر منها متاعا لا يضمن  
 النافع سوا سرق عقيب الفتح أو بعده (وكذا) اذا حل رباط دابة  
 فسرقها انسان أو فتح باب قفص فأخذ الطائر انسان آخر لا ضمان على  
 الذي حل وفتح (والمودع) اذا فتح باب القفص أو حل قيد العبد أو فتح  
 باب الاصطبل حتى ذهب يضمن بالاتفاق لانه التزم الحفظ ألا ترى انه اذا  
 ذل الغاصب أو السارق على الرديعة فهو من غيره لا يضمن (ولو) نفر  
 رجل طيرا انسان لا يضمن ولو قصد تنفيره يضمن ولو دنا منه وقصد تنفيره يضمن  
 ولو دنا منه ولم يقصد تنفيره لا يضمن (وفي فتاوى) السمرقندي ولو نقب حائط  
 انسان بغسر اذنه ثم غاب الناقب فدخل انسان من ذلك النقب وسرق شيئا  
 لا ضمان على الناقب لانه متسبب والسارق مباشر (وكان) أبو نصر الديلمي  
 رحمه الله تعالى يقول يضمن الناقب لكن القموي بعدم الضمان (اذا) قضا  
 الرجل رجلا أو ألقاه في البحر وتركه حتى مات فان غرق من ساعته يضمن  
 دينه وان سجد ساعة ثم غرق لم يكن عليه شيء (وفي) شرح الطحاوي  
 ولو ألقى حية أو عقرا على قارعة الطريق فلدغ رجلا لا ضمان على الذي  
 ألقى الا اذا تحول من ذلك الموضع الى موضع آخر فحينئذ ترفع عنه ايته (ولو)  
 دخل رجل دار قوم فحرقه كاهنهم فلا ضمان عليه لانه لم يوجد الاغراء  
 والاشلاء منهم (وفي التجنيس) رجل له كلب عقور كلب امر عليه مار  
 بعضه فعض انسانا هل يجب عليه الضمان ان تقدموا الى صاحب  
 الكلب وعرفوه بذلك قبل العض يضمن وان لم يتقدموا اليه قبل العض  
 لا يضمن بمنزلة الحائط المائل (قال) قاضي خان رحمه الله تعالى وينبغي  
 ان لا يضمن اذا لم يكن من صاحبه اشلاء (ولو) أغرى كلبا حتى عقر  
 رجلا لا ضمان على المغري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما اذا أرسل  
 طائرا فأصاب في فوره ذلك لا يضمن بالاجتماع (رجل) أخذ نهره وألقاها  
 الى حمامة انسان أو دجاجة فأكلت النهر الحمامة قال ان أخذت النهر

برميء هو القافه اليها يضمن وان أخذت من باب الرمي والالقاء لا يضمن  
 قيل له ولو أشلى كلبه على انسان وأغراه عليه فحقره أيضم من المشلى  
 قال نعم لانه بالأغراء اكابه صار له لعقره كانه ضربه بحديد سيفه (وفي شرح  
 الطحاوي من ارسل بهيمة فأصاب في فورها شيئاً يضمن (وكذلك)  
 اذا ارسلها ولم يكن لها قائد ولا سائق ولا زاجر فأصابت شيئاً في ذلك  
 الطريق فإنه يضمن (ولو) عطفت عن ذلك الطريق وكان لها طريق  
 آخر فأصابت شيئاً فإنه لا يضمن (ولو) عطفت ولم يكن لها طريق  
 غيره فسد ذلك مضمون على المرسل (وفي المتن) ولا يجب الضمان  
 على صاحب المشاة اذا اتلفت شيئاً لئلا أو نهار اذا لم يكن لها سائق أو  
 قائد (وفي العدة) ولو أوقف الدابة في سوق الدواب لا ضمان على  
 صاحبها ان اتلفت شيئاً (وان) أوقفها على باب السلطان يضمن  
 ما أصابت (وكذا) لو أوقفها على باب المسجد الأعظم أو مسجد آخر الا اذا  
 جعل الامام للمسلمين موضعاً يوقفون دوابهم فيه فلا يضمن (وفي العيون  
 غنم دخلت بستاناً فأفسدتها وصاحبها معها يسوقها ضمن ما أفسدتها  
 واذا لم يسقها الا ضمان عليه وكذا الثور والحمار (ومن) وجد في  
 زرعه أو كرمه دابة وقد أفسدت الزرع فليس بها فله ان يكتل يضمن وان  
 أخرجهما المختار انه ان أخرجهما وساقها فله ان يكتل يضمن وان أخرجهما  
 ولم يسقها الا يضمن وكذا لو أخرج دابة الغير من زرع الغير (وفي التيجيس)  
 ولو ساقها الى مكان يأمن منها على زرعها لا يضمن كنه أخرجهما عن زرعها  
 قال أبو نصر وقال أكثر مشايخنا انه يضمن وعليه الفتوى (رجل)  
 بعث بقرته الى بقار على يد رجل فجاء الرجل الى البقار بها وقال ان  
 فلاناً بعث بقرته هذه اليك فقال البقار اذهب بها الى مالكها فاني  
 لا أقبلها فذهب بها فله ان يكتل البقار ضامن لانه اذا جاء بها الى البقار  
 فقد انتهى الامر فيصير البقار اميناً وليس للودع أن يودع (ولو) غنص  
 دابة انسان فألقت الراكب فسان ان كان باذن الراكب لا يضمن  
 الناحس وان كان بغير اذنه يضمن كمال الدية وان ضربت الناحس

قوله أشلى مثل آخرى فلهما بعثها بقرته

فما قد منه من (وان) أصابته رجلا آخر بالذنب أو بالرجل  
أو كیفها أصابته أن تخصها بأذن الراكب فالصمان علمهما والافضل  
(وفي) خلاصة المفتي ونما يجرب به القيمة إذا سئل عن أخذ حمار  
غيره بغير إذنه واستعمله وورده إلى الموضع الذي أخذه منه وكان معه حمار  
فأكله الذئب هل يضمن وإنما استعمل الاثنان خاصة (جوابه)  
ان لم يتعرض للحمار بشئ إلا أنه ساق الام فانساق الحمار معها ذاهبا  
وجائيا لم يضمن وان كان حين ساق الاثنان ساق الحمار معها أيضا ضمن  
(وفي فتاوى) ظاهر الدين رحمه الله تعالى لو وضع ثوبا في دار رجل  
فرماه صاحب الدار فأفسده ضمن (ولو) أدخل دابته في دار غيره  
فأخرجها صاحب الدار ان تلفت لا يضمن لان الدابة في الدار تضربها فله  
ان يدفع الضرر بالخراج وأما الثوب في الدار فلا يضربها فكأن اخرجها  
اتلاف (ولو) وجد دابة في مربي فأخرجها فهاكت يضمن (وفي) الجامع  
الصغير غصب مربيها وشد فيه دابته فأخرجها مالك المربي وهذا مكت  
صار ضامنا (وفي فوائده) أبي الحسن الرضا عفى غصب  
عجلا فاستهلكه ويسل بن أمه يضمن الغاصب قيمة العجل  
ونقصان الام وان لم يفعل الغاصب في الام فعلا لم يكن التسبب (وفي)  
فتاوى) ظاهر الدين ولو أرسل دابته في مربي فباع آخر فأرسل اليه  
دابته فعضت الثانية الاولى ان عضتها على الفور ضمن والافسلا وان كان  
ذلك في مربي لا حمله الاضمان على صاحب المربي (وذكر) في العيون  
قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا استهلك رجل حمار غيره أو بعه بقطع  
يده أو بذبحه ان شاء صاحبه ضمنه وسلمه اليه وان شاء حبسه ولا يضمن شيئا  
وعليه الفتوى (ولو) ضرب رجل الدابة حتى صار شرجاء فهو  
كالقطع (ومن) ذبح شاة غيره في السكها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها  
وسلمه اليه وان شاء أخذها ضمنه النقصان وكذا الحمار وكذا اذا  
قطع يدها (وفي الهداية) ولو كانت الدابة غير مأكولة اللحم فقطع  
الغاصب طرفها فلما لك ان يضمنه جميع قيمته بالوجود والاستهلاك من كل

قوله الرضا عفى غصب  
عجلا فاستهلكه ويسل بن أمه يضمن الغاصب قيمة العجل  
ونقصان الام وان لم يفعل الغاصب في الام فعلا لم يكن التسبب (وفي)  
فتاوى) ظاهر الدين ولو أرسل دابته في مربي فباع آخر فأرسل اليه  
دابته فعضت الثانية الاولى ان عضتها على الفور ضمن والافسلا وان كان  
ذلك في مربي لا حمله الاضمان على صاحب المربي (وذكر) في العيون  
قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا استهلك رجل حمار غيره أو بعه بقطع  
يده أو بذبحه ان شاء صاحبه ضمنه وسلمه اليه وان شاء حبسه ولا يضمن شيئا  
وعليه الفتوى (ولو) ضرب رجل الدابة حتى صار شرجاء فهو  
كالقطع (ومن) ذبح شاة غيره في السكها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها  
وسلمه اليه وان شاء أخذها ضمنه النقصان وكذا الحمار وكذا اذا  
قطع يدها (وفي الهداية) ولو كانت الدابة غير مأكولة اللحم فقطع  
الغاصب طرفها فلما لك ان يضمنه جميع قيمته بالوجود والاستهلاك من كل

وجهه بخلاف قطع طرف العبد المملوك حيث يأخذ منه مع ارض المقطوع  
 لان الا دمي يبقى منتفعا به بعد قطع الطرف (ولو) ذبح حمار غيره  
 فليس له ان يضمه النقصان ولكنه يضمه جميع القيمة عند أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله له ان يضمه ويضمن النقصان  
 وان شاء ضم منه كل القيمة ولا يمسك المذبح (ذبح) شاة انسان بهيت  
 لا يرجى حياته الا يضمن استمسكنا الاجنبي والراعي في ذلك سواء (وفي)  
 الفرس والبغل يفتي بالضم في الاجنبي والراعي (والبقار) ولو ذبح  
 البقرة أو الحمار وكان لا يرجى حياته ما لا يضمن واذا ذبح شاة يرجى حياته  
 يضمن قيمتها يوم الذبح (رجل) مري شاة الغير وقد اشرفت على الهلاك  
 فذبحها يكون ضامنا (وذكر) في النوازل انه لا يضمن استمسكنا لانه  
 مأذون فيه دلالة (وفي المحيط) ولو ذبح شاة وعلقها لاجل السخ فسلخها  
 انسان ضمن لان الناس يتفاوتون في السخ دون الذبح (ولو) القى قشور  
 الرمان أو البطيخ على قارعة الطريق فزلقت به اداة انسان فتلفت يضمن  
 لانه غير مأذون في هذا الفعل ومن فعل فعلا هو غير مأذون فيه فاقول  
 منه يكون مضمونا عليه (مر) رجل في طريق المسلمين فتهلق ثوبه  
 بفعل حائض رجل فتخرق قال أبو القاسم الصنفار رحمه الله تعالى ان كان  
 القفل في ملكه لا يضمن وان كان في غير ملكه يضمن (وههنا) زيادة  
 لا بد منها وهي انه اذا تعلق ثوبه بذلك فخر ثوبه فتخرق بغيره لا يضمن  
 صاحب القفل لانه اذا جرت الثوب فهو الذي خرقه (رجل) جالس على  
 ثوب انسان وهو لا يعلم حتى قام صاحبه فانشق ثوبه من جالوسه ضمن  
 النقصان (ولو) عض رجل يدا آخر فأخرج يده من فم العاض فكسر  
 اسنان العاض وسقط من لحم يده المعضوض شيء وجرح يده لا يجيبه وجب  
 السن لانه مضطرب في نزاع اليد ويجب على العاض ارض اليد لانه جان  
 (وفي) فوائد صمد الاسلام طاهر بن محمد رحمه الله تعالى الحائل اذا  
 عمل انسان ثوبا فأراد ما لكة أخذه منه فأبي الحائل ان يدفعه حتى يأخذ  
 الاجرة فقد صاحب الثوب فتخرق من ماله صاحبه لا يضمن الحائل

شيئا وان تحرق من ماله ما عمن الحائل نصف قيمة النقصان (ولو) أخذ  
 يد رجل فذلك الرجل يده فثبت ان أخذ يده لاجل التهمة لا يجب  
 الضمان وان أخذ لاجل العض تحب دية الدعي الا أخذ لانه مضطر  
 في ماله (رجل) تشبث بثوب آخر فذهب المتشبه من يده صاحبه حتى  
 تحرق يمين جميع القيمة فان حذبه صاحبه من يد المتشبه ضمن المتشبه  
 نصف القيمة (وفي البسوط) غصب ثوبا انسان ولبسه ثم جاء صاحب  
 الثوب فادّعى له والغاصب لا يعلم انه صاحب الثوب فتحرق الثوب لاضمان  
 على الغاصب لانه تحرق من ماله (ولو) قال صاحب الثوب ردّ علي  
 ثوبي فغصه فماتت يده لانه لم يملكه من شدة فحرق الثوب لاضمان على  
 الغاصب ايضا ولو لم يملكه كما عتد الناس مائة فحرق من ماله ضمن الغاصب  
 نصف القيمة لانه من جنائمه لان امساكه ومنعه ثوب غيره جنسية  
 (وفي) فتاوى النفس في رجسه الله تعالى سئل عن اوقد ناراً في ملك غيره  
 فتمعدت الى كدس خنطة او شيء آخر من الاموال فأحرقته هل يضمن  
 قال لا ولو لم يرق شيئا في المكان الذي اوقد فيه ضمن (قلت) وقرى  
 احباب النار جهنم الله تعالى بين السماء والنار قالوا لو اوقد النار في أرض نفسه  
 فتمعدت الى أرض غيره فأحرق شيئا لا يضمن ولو اسال المساء الى أرض نفسه  
 فسال الى أرض غيره وأتلف شيئا ضمن لان من طبع النار الخمود  
 والتعدي انما يكون بفعل الريح ونحوه فلم يضاف الى فعل الموقد فلم يضمن  
 ومن طبع المساء السيلان فالأتلاف يضاف الى فعله (وسئل) صاحب  
 المحيط عن مزارع اوقد ناراً في الأرض المملوكة في يوم ريح فأحترق  
 الحشيش ومعدت النار الى الاكداس فأحترقت هل يضمن الموقد (أجاب)  
 رحمه الله تعالى ان كانت الريح وقت الايقاد ريحا يذهب منها ما يمثل  
 تلك النار الى تلك الاكداس يضمن والله تعالى أعلم (وفي) فتاوى  
 ظهير الدين رجل اوقد في تنوره ناراً وألقى فيه من الخطب ما لا يحتمله التنور  
 فأحترق بيته وتمعدت الى دار جارة فأحترقتا يضمن صاحب التنور (ولو)  
 مربي نار في ملكه او في ملك غيره فوقعت شرارة من ساعه على ثوب انسان  
 فأحترق قال محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يضمن وهكذا ذكر في النوادر

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى (وقال) بعض العلماء ان من مر بالنار  
 في موضع له حق المرور فيه فوقعت منه شرارة في ملك انسان أو ألقته  
 الریح لا يضمن فان لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع فالجواب على  
 التفصيل ان وقعت منه شرارة يضمن وان هبت به الریح لا يضمن وهذا  
 أظهر وعالمه الفتوى (خداد) ضرب حديد على حديد أخرى فجاء  
 فطارت شرارة من ضرب به فوقعت على ثوب انسان فاحترق ثوبه ضمن  
 الخداد (وذکر) الناطق رحمه الله تعالى اذا جلس الخداد في مكانه  
 والتخذ في طاقه كوراء يعمل به والحانوت الى جانب طريق العامة  
 فأخرج حديد من كوره وضربها بمطرقة فطارت شرارها فقتلت رجلاً  
 أو قتلت عين انسان أو أحرقت شيئاً أو قتلت دابة كان ضمن ما تلف بذلك  
 من المال على الخداد ودية القتل والعين تكون على عاقبته ولو لم يبق  
 الخداد ولكن استعملت الریح بعض النار من كوره أو الحديدة الحسنة  
 فأخرجتها الى طريق العامة فقتلت انساناً أو أحرقت ثوب انسان أو قتلت  
 دابة كان هدر (وفي فتاوى) رشيد الدين رحمه الله تعالى ولورش  
 المساء في الطريق فسقطت به دابة أو انسان ذكر في الكتاب انه يضمن  
 مطلقاً (قلت) وهذا الجواب في الدابة يجري على إطلاقه أما في الآدمي  
 فإنه اذا رشح كل الطريق بحيث لا يجسد طر يقاير فيه فإنه يضمن الراس  
 والأفلا (وبما) يؤيد ما قلناه ما ذكره أبو الحسن الرستغني في فوائده  
 انه لو لم يتعد في الرش ورش ككبرش الناس عادة لدفع الغبار لا ضمان  
 عليه لان ذلك ليس بجناية وان تعدى بالرش ضمن (وفي المحيط) من  
 حفر بئراً واسترأسها ففتح آخر رأسها فإنه ينظر ان كان الاول كبسه  
 بالتراب أو الطين بما يكبس به مثله من أجزاء الارض ثم حفرها الثاني  
 فالضمان على الثاني وان كان الاول كبسها بما لا يكبس به البئر عادة  
 كالديق والمنطقة ونحوهما فالضمان على الاول (وفي فتاوى)  
 ظهير الدين من حفر بئراً فغطى رأسها فرفع آخر الفطاء فتلف به سائر  
 ضمن الاول (ومن) حفر في أرض غيره بئراً ضمن النقصان (وقال)

بعض العلماء يؤمر بالسكس ولا يضمن النقصان (ولو) هدم جدار  
 غيره لا يجبر على بنائه والمالك بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص  
 للضامن وان شاء أخذ النقص وقيمة النقصان (وفي فتاوى) قاضي خان  
 من حفر بئر في فناء مسجد أو هدم حائط المسجد فإنه يؤمر بالتسوية  
 ولا يقضى بالنقصان (وكذا) من حفر بئر في فناء قوم يؤمر بالتسوية  
 (الغاصب) اذا حفر بئر في الدار المغصوبة ورضي به المالك فأراد  
 الغاصب طمها ليس له ذلك عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى له ذلك  
 سواء ينفع بها أولي ينتفع بها (وفي) بعض الفتاوى رجل نزع ماء بئر انسان  
 حتى صارت باسنة ثلاثي عليه لان صاحب البئر غير مالك الماء (ولو)  
 صب ماء انسان من الحب يقال له املا لانه ملكه والماء من ذوات  
 الامثال (وفي فتاوى) ظهير الدين قطع اشجار كرم انسان يضمن  
 القيمة لانه أتلف غير المثل ومطريق معرفة ذلك أن يرقم الكرم مع  
 الاشجار النابتة ويقوم مقطوع الاشجار ففضل ما بينهما قيمة  
 الاشجار وبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار ان شاء دفع الاشجار  
 المقطوعة الى القاطع وضمنه تلك القيمة وان شاء أمسك الاشجار ودفع  
 من تلك القيمة قيمة الاشجار المقطوعة ويضمنه الباقي (وذكر)  
 الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى مسألة قطع الاشجار هكذا ثم قال وان كانت  
 قيمة الاشجار مقطوعة وغير مقطوعة سواء فلا شيء عليه (وفي فتاوى)  
 قاضي خان رجل أتلف على رجل احد مصراحي باب أو احد زوحي خف  
 أو مكعب كان للمالك أن يسلم اليه المصراع الآخر أو الزوحي الآخر  
 ويضمنه قيمتهما (وفي الايضاح) المغصوب اذا كان قائما في يد الغاصب  
 فالمغصوب منه يأخذه مثليا كان المغصوب أو غير مثلي في الوجوه كلها  
 الا اذا كانت قيمته في البلدة المحصومة أقل من قيمته في البلدة الغصب فيها نئذ  
 يثبت للمغصوب منه خيارات ثلاثة ان شاء انتظر وان شاء رضى به وان  
 شاء أخذ قيمة المغصوب في البلدة المحصومة (وفي المثلي)  
 الجواب على التفصيل ان تساوت القيمة في البلدين يطالب به المثل وان

(قوله) الحب بالقيم الخاصة له



كانت القيمة في بلدة الخصومة أكثر فللمالك خياران ثلاثة إن شاء  
 رضي بالمثل وإن شاء طالبه بقيمته في بلدة الغصب يوم الخصومة وإن شاء  
 انتظر وإن كانت قيمته في بلدة الغصب أقل فالغاصب بالخيار إن شاء  
 أعطاه المثل وإن شاء أعطاه القيمة في بلدة الغصب أو في مكان الغصب يوم  
 الخصومة إلا إذا رضي المسالك بالتأخير فيكون له ذلك (فعلى) هذا ينبغي  
 أن يذكر في دعوى غصب المكيل والموزون سوى الدراهم والنانير  
 مكان الغصب حتى يعلم أنه هل له ولاية المطالبة أولاً وهكذا ذكر في الذخيرة  
 (لو) ادعى أنه غصب منه كذا فغير حنطة وبين الشرائط لابد وأن  
 يذكر مكان الغصب (وذكر) في جملة المفتين إذا ادعى الودعية  
 لابد من ذكر موضع الابداع أنه في أي مصر سواء كان له حمل وموئنة أو لم  
 يكن (وذكر) في موضع آخر أنه إذا لم يكن له حمل وموئنة لا يشترط  
 بيان موضع الغصب (وذكر) في العدة من غصب منقولا فعليه مثله  
 إن كان مثلياً وإن كان من ذوات القيم فعليه قيمته يوم الغصب (وفي فتاوى)  
 ظهير الدين غصب شاة فسميت في يده ثم ذبحها من قيمته يوم الغصب  
 لا يوم الذبح (غاصب) الغاصب إذا رد على الغاصب الأول برأ عن  
 الضمان (ولو) هلك المغصوب في يد غاصب الغاصب فأدى القيمة  
 إلى الغاصب الأول برأ أيضاً حتى لا يكون للمسالك بعده أن يضمن الإنسان  
 لقيام القيمة مقام العين وهذا إذا كان قبض الأول معروفاً بقضاء القاضي  
 أو بنهر قضائه وانما يصير معروفاً بإقامة البينة أو بتصديق المسالك فأما  
 إذا أقر الغاصب بذلك فإنه لا يصدق في حق المسالك ويصدق في حق نفسه  
 والمسالك بالخيار في تضمين أيهما شاء (وذكر) وشيد الذين رجسهم الله  
 تعالى في فتاويه لو باع غاصب الغاصب وأخذ الثمن لا يكون للغاصب  
 الأول أن يأخذ الثمن منه لأنه ليس بمالك وليس بنائب عنه ولا يكون  
 له إجازة البيع (وللمغصوب) منه الخيار في تضمين الغاصب أو غاصب  
 الغاصب (رجل) غصب عبداً فغصبه منه آخر فمات عنه فامولى  
 بالخيار إن شاء ضمن الأول ويتبع الأول الآخر وإن شاء أبرأ الأول



فدفع الشريك الحاضر نصيبه ونصيب الآخر الى الزاعي فها كنت  
 هل يضمن نصيب صاحبه (أجاب) بأنه يضمن لانه مودع يمكنه أن  
 يحفظها بيد أحده فلا يصير مودعا غيره (رجلان) يدين بما دار غاب  
 أحدهما فللمحاضر أن يسكن الدار كلها وكذا الخادم بخلاف  
 الدابة (وفي الذخيرة) بيت أو طابوت بين شر يكتن سكنه أصحابهما  
 لا تجب عليه الاجرة وان كان معن الدار من غلال لانه سكن بقاويل الملك (وفي  
 القنية) رجل له سفينة فاشترك مع أربعة على أن يعملوا في سفينته  
 ولا تهاوا الخمس لصاحب السفينة والباقي بينهم بالعموية فهي فاسدة  
 والحاصل لصاحب السفينة وعليه أجر مثلهم لهم (وعن) عيين الانبيسة  
 الكرايدي رجل أقرض لصاحبه مائة درهم ودفعها اليه ثم أخرج مائة  
 أخرى وخاطب المسائتين وقال لانه تقرض خذوها واتجر بها على الشراكة  
 فهنا محتمل لانهم لم يمينوا الربح فليس بشراكة (وفي) أجناس الناطق  
 والروضة قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى اذا كان دور القر من واحد  
 وورق التوت منه أيضا والعمل من آخر على أن القر يدينهما نصفين  
 أو أقل أو أكثر لم يجز وكذلك كان العمل منهما (وأما) يجوز  
 أن لو كان البيض منهما والعمل عليهما وان لم يعمل صاحب الأوراق  
 لا يصير (زرع) أرضا مشتركة بينه وبين غيره هل لا فرق أن  
 يطلبه بالربح أو بالثلث بحصة نفسه من الأرض كما هو عرف ذلك الموضع  
 (أجيب) بأنه لا يملك ذلك ولا يكن يغرر به نقصان نصيبه من الأرض ان  
 دخل فيها النقصان (المكيل) أو الموزون اذا كان بين حاضر وغائب  
 أو بين صبي وبال فأخذ الحاضر أو البالغ نصيبه قائما بمقداره من  
 غير خهم اذا سلم نصيب الغائب والصبي حتى لو هلك ما بقي قبل أن يصل الى  
 الغائب أو الى الصبي كان الهلاك عليهما

«(فمن المأمور والدلال وما يتصل بذلك)»

(رجل) دفع الى آخر غلاما مقيدا بالسلسلة وقال اذهب به الى بيتي لشمع  
 هبته بالسلسلة فذهب به بدون السلسلة فأبقى العبد لا يضمن لانه أمره

بشئيين وقد اتى بأحدهما (ولو) بعث انسانا الى ماشية غيره فأخذ  
 المبعوث دابة البعث وركبها فهلكت ان كان بين الامر والمبعوث  
 انسياط في مثل ذلك فلا ضمان والا فهو ضمان (رجل) أعطى رجلا  
 قوسا فذهبه فانكسر ان امره بالمد لا يضمن لانه فعله بأمره وان لم يأمره بذلك  
 ضمن لانه فعله بغير امره (وفي) واقعات الناطق في رجل قال لا تخرب بيت  
 منكم دمي بغيري أو بألف فقتله الآخر وقتله فانه يجب عليه القصاص  
 ولو قال اقتل فقتله لا قصاص عليه ويجب الدية في ماله لانه اطلق  
 فلهذا شبهه (وروي) الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا شيء  
 عليه (وقال) ركن الاسلام أبو الفضل الكرماني رحمه الله تعالى لا يجب  
 الدية في أصح الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف ما لو قال اقطع  
 يدي أو رجلي أو اقتل عبيدي ففعل لا شيء عليه بالاجماع لان الاطراف  
 لا يملك بها ممتلك الاموال فصنع الامر (قال) العمداني وقد وقعت  
 بختار واقعة وهي رجل قال لا تخرب ارم السهم الى حتى آخذ  
 فرمى اليه بأمره فأصاب عينه فذهبت قال الامام نضر الدين قاضي خان  
 رحمه الله تعالى لا يضمن وهكذا أفق بعض المشايخ وقاسوا ذلك على  
 مسئلة القطع بأن قال اقطع يدي أو رجلي وقد مرت (وفي التجريد)  
 رجل دفع الى دلال ثوبا بالبيع فدفعه الدلال الى رجل على سوم الشراء  
 باذن الدافع ثم نسيه لا يضمن لانه اذا أذن صاحب الثوب بالدفع للسوم  
 لم يكن الدفع تعديا (وفي) فتساوى الناس في رجل دفع ثوبا الى دلال  
 لبيعه فعرضه الدلال على صاحب دكان وثركه عنده فهو بامساج  
 الدكان وذهب به لا ضمان على الدلال وهو الصحيح لان هذا امر لا بد منه  
 في البيع (وفي فتاوى قاضي خان) الدلال اذا دفع الثوب الى من  
 استامه لينظر فيه ثم يشتريه فأخذه الرجل وذهب ولم يظفر به الدلال  
 قالوا لا يضمن الدلال لانه مأذون في هذا الدفع ثم قال رحمه الله تعالى  
 وعندى انه انما يضمن اذا دفع الثوب اليه ولم يفارقه أما اذا فارقه ضمن  
 كالأودعه الدلال عنده صاحب الدكان فهو بامتساع يضمن الدلال

لأنه مودع وليس للمودع أن يودع (وفي فتاوى) ظهير الدين الوكيل  
 بالمبيع إذا دفع المبيع إلى رجل ليعرضه على من أحب فهرب ذلك الرجل  
 بالمبيع أو هلك في يده أجاب بنجم الدين رحمه الله تعالى أنه لا يضمن الوكيل  
 والصحيح أنه يضمن (وقال) بعض المشايخ إن كان الذي دفع إليه ثقة  
 أميناً لا يضمن (الوكيل) بالمبيع إذا قال بعته من رجل لا أعرفه  
 وسلمته إليه ولم أقدر عليه أفق ظهير الدين رحمه الله تعالى أنه يضمن الوكيل  
 (قال) ومثله الفقهية بخلاف هذا الجواب وهي إذا دفع ثمة ثمة إلى  
 آخر وقال له ادفعها إلى من يصلحها فدفعها إلى من يصلحها ولا يعلم إلى من  
 دفع إليه لا ضمان عليه كما لو وضع الوديعة في داره ونسيها وقد هلكت لا ضمان  
 عليه (وفي العدة) رجل غاب وأمر بتيذه أن يبيع الساعة ويسلم ثمنها  
 إلى فلان فباع التليذ الساعة وأمسك الثمن حتى هلك لا يضمن لأن الوكيل  
 لا يلزمه اتمام ما تبرع به

\*(نوع في بيان ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق)\*

(إذا) ادعى المودع أنه دفع الوديعة إلى أجنبي للضرورة كوقوع الحريق  
 ونحوه لا يصدق إلا بينة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى  
 (وذكر) في العدة إن علم أنه وقع الحريق في بيته قبل الإفلا (وذكر)  
 القاضي أبو اليسر رحمه الله تعالى إذا قال المودع أودعتها عند أجنبي  
 ثم ردها على نفسه كت عندى والمودع يكذب في ذلك فالقول قول المودع  
 ويضمن المودع لأنه أقر بوجوب الضمان عليه ثم ادعى الإبراء فلا  
 يصدق إلا بينة يقيمها على ما ادعى وحينئذ لا يضمن لأنه أثبت بالبينة  
 ارتفاع سبب وجوب الضمان (وكذلك) لو قال بعته إليك على يد أجنبي  
 والمودع ينكر ذلك فالقول قول المودع (وكذلك) إذا دفعها إلى رسول  
 المودع فأنتكر المودع الرسالة فمن المودع والقول قول المودع ولم يرجع  
 المودع على الرسول إن صدقه أنه رسول المودع ولم يضمن له ضمان الدرك  
 إلا أن يكون المدفوع قائماً فيرجع (ولو) قال ردتها إليك على يدي  
 أو على يد من في عيالي وكذبه المودع فالقول قول المودع مع يمينه لأن حاصله

الاختلاف في وجوب الضمان وهو ينكر فيكون القول قوله (ولو) أقروا المودع أنه استعملها ثم ردها إلى مكانها فهذا كذا لا يصح في الرد إلا بيمينه لأنه أقرب من وجوب الضمان ثم ادعى البراءة فلا يصدق إلا بيمينه (فالمحصل) أن المودع إذا خالف في الوديعة ثم عاد إلى الوفاق انما يبرأ عن الضمان إذا صدقه المسالك في العود وان كذبه لا يبرأ إلا أن يقيم اليمين على العود إلى الوفاق (وفي المتن) إذا قال المودع ضاعت الوديعة منذ عشرة أيام وأقام المودع يمينها كانت عنه مسند يومين فقال المودع وجدتها فضاقت يمينه هذا منه ولا يضمن (ولو) قال أولا ليست عندي ثم قال وجدت فضاقت يمين (العقار) هل يضمن بالجود أولا وذكر شمس الأئمة السرخسي إذا جحد الوديعة في العقار لا يضمن عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى ومن الشايخ من قال العقار يضمن بالجود بخلاف (وقال) شمس الأئمة الجاهلي في ضمان العقار بالجود عند أبي حنيفة رجه الله روايتان (رفع في ضمان المستعير)

(ذكر) في الذخيرة رجل استعار دابة واستأجرها ليشبع جنازة فركبها ثم نزل ودفنها إلى انسان ليصلي صلاة الجنازة فمسرقت لاضمان على المستعير ولا على المستأجر فصار الحفظ في هذا الوقت مستثنى (وفي فتاوى) ظهير الدين لو كان يصلي في الصعاء ونزل عن الدابة وأمسكها فأنقذت منه لاضمان عليه (قلت) وهذه المسئلة دليل على أن المعتبر أن لا يغيرها عن بصره (وذكر) في فتاوى الفضلي عن محمد رجه الله تعالى فيمن استعار دابة فضررت الصلاة قد دفعها إلى غيره ليمسكها فضاقت قال أن كان شرط في العارية ركب نفسه فهو ضامن والا فلا ضمان عليه (ولو) سلم الدابة إلى رجل ليسلمها إلى مالكها فضاقت يمينه (وقال) الفقيه أبو الليث رجه الله تعالى هذا إذا كان شرط أن يحمل أو يركب بنفسه أما إذا أطلق ولم يبين فلا ضمان عليه لأن العارية تودع (وفي القعدة) لو استعار قرسا حاملا ليركبها إلى موضع كذا فركبها وأردفها مع آخر

فأستعملت جنينا فلا فحسان عليه في الجنين ولا كن إذا نقصت الام بسبب  
ذلك فعليه نصف النقصان لان النقصان سبب كونه ورو كونه غيره  
ور كونه ما دون فيه فلم يمتنع سببا نقصان ورو كونه غير ليس بما دون  
فمه فأوجبنا عليه نصف النقصان لاسدا وهذا اذا كان الغرس محال  
يمكن أن ير كبه انسان فأما اذا كان لا يمكن فهو تلاف فيض من المستعير  
جميع النقصان (ولو) استعار دابة وفي بطنها ولد فزالت من غير منعه  
وأستعملت الولد لا يضمن المستعير ولو فضعه ابدا للحيات أو فضعه غيرا يضمن (وفي)  
خلاصة المفتي رجل استعار دابة فقال مالكها اعطيكها غدا ثم جاء المستعير  
في الغد وأخذها بغير إذن مالكها واستعملها وردها فأنبت لا يضمن  
(وفي الذخيرة) المستعير اذا قضى حاجته من الدابة ثم ردها على يد بعض  
من في عياله فلا فحسان عليه ان عطش هذا هو العرف فيما بين الناس  
بخلاف الوديعة (ولو) ردها على يد عبد صاحب الدابة وهو عبد يقوم  
عليه الا يضمن (وكذلك) اذا ردها على يد عبد لا يقوم عليه ساير أياضا  
في الصحيح (وكذلك) لو لم يجد صاحب الدابة ولا خادمه فربطها على معاقها  
في دار صاحبها لا يضمن (وفي الوديعة) اذا ردها على يد عبد صاحبها  
الوديعة وضاعت من يده يضمن المودع سواء كان العبد ممن يقوم عليه  
أو لا يقوم هو الصحيح (وفي العدة) اذا كانت العازقة عتق جوهرا أو شيئا  
نفسا فقد فم ذلك الى عبد الغير أو الى أجير يضمن (والمستأجر) في ردة  
المستأجر كما المستعير والمرئ من بمنزلة المودع (وفي) فتاوى فقهير الدين  
امراة استعارت مالا ووضعت ما داخل البيت والسبب مفتوح ففقدت  
السطح فهل كفت المالا قليل يضمن وقيل لا يضمن (ولو) استعارت  
سراويل لتلبسه فلبسه وهدى ثوبا فزلقته ورجعها ففترق السراويل  
لا ضمان عليه لانه لا يضمن لها فيه (وفي) فتاوى الدين اريد اذا  
نقصت الثوب المستعارة في حالة الاستعمال لا يضمن النقصان بسبب  
النقصان اذا استعملها المستعير الا انه ودا (رجل) دخل منزل انسان  
بأذنه وأخذ ثوبا لينقل اليه فوقه وان كسر لا يضمن وان أخذ منه بغير إذنه

الاستعارة في حق المالك



بمختلف ما اذا دخل في السوق الذي يساع فيه الا انه فأنخذ انا بغير اذن  
مال كره فمقط وان كسر يضمن (رجل) ساوم قد حال يستتر به من  
مداخله فقال أرى قد حدث هذا فدفعه اليه لينظر فيه فوق منه على  
الاقداح فان كسر القديح واقداح آخر لا ضمان عليه في القديح الذي  
ساومه ويضمن الاقداح (وفي) النوازل لو استعمل قديح الجحام  
فمقطت قصعة من يده وان كسرت أو أخذت كوز ففقاغ يشرب فمقط  
أو أخذ قديحا فوقع من يده لا يضمن لانه عارية (وفي) قهر يداني الغض  
وجه الله تعالى اذا اختلف المغير والمستعير في الايام أو في المكان أو فيما  
يحمل على الدابة العارية فالقول قول رب الدابة مع عينه

«(ضمان المرتهن)»

(المرتهن) اذا ركب الدابة الموهونة فليرد ما على السائل فهاك في  
الطريق لا يضمن ان سلمت من ركوبه وان كان لا يصدق الا بينة على  
سلامتها (ولو) رهن عبدا فأبق سقط الرهن فان وجد مصادره رهن  
ويستقط من الدين بحسب ذلك ان كان أول اباق وان كان ابق قبل ذلك  
فلا ينقص من الدين شيء وسيأتي تفاسيه في فصل الرهن ان شاء الله تعالى

«(ضمان المستأجر)»

(ذكر) في شرح الطحاوي ان في كل موضع يضمن في الاجارة يضمن  
في الاجارة ولا يجب الاجر وفي كل موضع لا يضمن في الاجارة لا يضمن  
في الاجارة ويجب الاجر انتهى (وفي العدة) الجمار المستأجر اذا عمى  
أو عجز عن المشي فباعه المستأجر وأخذ ثمنه وهلك في الطريق ان كان  
في موضع لا يصل الى الحياكم حتى يأمره ببيعه لا ضمان عليه في الجمار ولا في  
ثمنه وان كان في موضع يقدر على ذلك أو يستطيع امساكه أو رده  
أعفى فهو ضمان لقيمته (رجل) استأجر حمارا فحمل عليه وله حمار  
آخر حمل عليه أيضا فلما سار بعض الطريق سقط حماره واشتغل به  
فذهب الحمار المستأجر وهلك هل يضمن قيل ان كان بحاله لاتباع الجمار  
المستأجر يهلك حماره أو مئاعه لا يضمن والا فيضمن (وفي الذخيرة) اذا

كان المستاجر استأجر حمارين فاشتغل بحمل أحدهما ففزع الآخر  
 أن غاب عن بصره فهو ضامن (قلت) فقد لي هذا ينبغي أن ينظر في  
 المسئلة التي مرت أن غاب الحمار عن بصره ثم هلك (رجل) استأجر  
 حمارا لينذهب به إلى موضع معلوم فأعبر أن في الطريق لصوصا فلم يلتفت  
 إلى ذلك فآخذ هذه اللصوص وذهبوا بالحمار إن كان الناس يسلمون ذلك  
 الطريق مع هذا الخبر بدواهم وأموالهم فلا ضمان والأفهم ضمان (وفي  
 فتاوى) فاضى خان استأجر دابة أو عبدا فان مؤنة الرد بعد الفراغ على  
 صاحب العبد والدابة (وكذا) مؤنة رد المهر من تكون على الرهن ومؤنة  
 رد الوديعة تكون على صاحبها ومؤنة رد المستعار تكون على المستعير ومؤنة  
 رد المنة صوب تكون على الغاصب (وكذا) مؤنة رد المبيع بيعا فاسدا بعد  
 الفسخ على القايض (استأجر) مكاريا أو جمالا يصح له طعنا ما في طريق كذا  
 فأخذ طريقا آخر يسلكه الناس فلهذا المتاع لا يضمن قالوا هذا إذا  
 كان الطريقان متقاربين أما إذا كان بينهما تفاوت فاحش في الطول  
 والقصر والسهولة والصعوبة فيمنعهن (وذكر) في الهدية بقار لا سهل  
 قوية ولم يرضى مائة في بالاشجار لا يمكنه النظر إلى كل بقرة فضاعت بقرة  
 لا يضمن (ولو) مرت بقرة على قنطرة فدخلت رجلها في ثقب القنطرة  
 فأكسرت أو دخلت في ماء عميق والبقار لا يعلم فلم يسهقها شئ إذا أمكنه  
 سوقها (وفي الدخيرة) أهل موضع جرت العادة بينهم أن البقار إذا دخل  
 السرج في السكك أرسل كل بقرة في سكة صاحبها ففزع الراعي كذلك  
 فضاعت بقرة أو شاة قبل أن تصل إلى صاحبها لا ضمان عليه لأن المعروف

كما مشروط

« ضمان الحمارين »

(رجل) استأجر محفظا خان فسرقت من الخان شئ لا ضمان عليه لأنه  
 يحفظ الأبواب فقط أما الأموال فهي في يد أربابها في البيوت (وروي)  
 عن أحمد بن محمد القاضي في طائفة يحرس الحوانيم في السوق فنقب  
 حانوت وسرق منه أنه ضامن لأنه في معنى الجير المشترك لأن لكل واحد

حاشا على حسنة فيه سار بمنزلة من ربح غفيرا لكل انسان شاة وهو ذلك  
 (وقال) الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو جعفر ربهما الله تعالى  
 الحارس آخر خاص فلا يصح من اذاعة سائر ما توت لان الاموال محفوظة في  
 السيد وفي يد ملاكها وهو الصحيح وعليه التمسك واختار الفقيه أبو جعفر  
 انه يضمن ما كان خارج السوق ولا يضمن ما كان داخل السوق (وذكر)  
 في الخبر يدل الال بالقبض احيى مشترك حتى لو ضاع شيء من يدهما من  
 غيرهما فلا ضمان عليه ما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 (فهمان الجمال)

(ولو) استأجر جمالا يعمل له ذن عمل فغير وانكسر يضمن لانه تولد  
 من عمله وهذا اذا انكسر في وجه الطريق اما اذا سقط من رأسه  
 أو زلق من جملته بعد ما انتهى الى المكان المشروط ثم انكسر الدن فلا  
 الاجر ولا ضمان عليه لانه حين انتهى الى المكان المشروط لم يبق العمل  
 مقصودا عليه (وفي) المنتقى ولو استأجر جمالا يعمل له زقمان من عمله  
 صاحبه والجمال ليضعه على رأس الجمال فوقع وتخرق الزق لا يضمن  
 الجمال لانه لم يمس اليه السمن فان السمن في يد صاحبه بعد ولا ضمان على  
 الجمال بدون التسليم (وذكر) في نوازل ابن سبابة رحمه الله تعالى  
 ولو جله ثم وضعه في بعض الطريق ثم اراد رفعه فاستعان بر ب الزق  
 فرفعاه ليضعاه على رأس الجمال فوقع وتخرق فالجمال ضامن لانه صار  
 في ضمانه حين جله ولم يبرأ منه بعد لانه لم يسله الى صاحبه (وفي) الذخيرة  
 اذا سرق المتاع من رأس الجمال ورب المتاع معه لا يضمن وان لم يكن صاحبه  
 معه لا يضمن أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما (واذا) انقطع  
 جبل الجمال وسقط الجمل ضمن الجمال بالاتفاق

(فهمان المسكارى)

(ذكر) في الذخيرة لو عثر على الدابة المستأجرة من سوق المسكارى فسقط  
 الجمل وفسد المتاع وصاحب المتاع راكب على الدابة لا يضمن الا جبر  
 بخلاف ما اذا عثر على الدابة المستأجرة وسقط المتاع وهلك وصاحب المتاع

يسير معه خلفه الدابة فان الاجير يضمن لان الملاك حصل من جناية يديه  
وعمل العمل مسلم اليه (وفي) فتساوى ابي الليث رحمه الله تعالى مكار  
جمل كرايس انسان فاستقبله الصوص فطرح الكرايس وذهب  
بالجار قال ان كان يعلم انه لم يطرح الكرايس اخذوا الكرايس  
والجار جميعا فلا ضمان دايه لانه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه  
(ضمنان النساخ) \*

(وفي) فتساوى الفضل رحمه الله تعالى اذا دفع الى نساخ غزلا لم يضمنه  
مكر يا سافد دفعه النساخ الى آخره يضمنه فسرقة من بيت الآخر ان  
كان اجير الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن اجير الاول وكان  
اجنبي يضمن بالاحول لا يضمن الا آخره أي خفيقة رحمه الله تعالى  
وعندهما رحمه الله تعالى يضمن وهو نظير المودع اذا دفع الوديعة الى  
اجنبي بغير اذن مالكها فعندهما صاحب الوديعة يضمن ايها اشاء وعند  
ابي خنيفة رحمه الله تعالى يضمن الاول وليس له أن يضمن الثاني (قال)  
صاحب الذخيرة وعلى قياس ما ذكره القدوري ان كل صانع اشترط عليه  
العمل بنفسه ليس له أن يستعمل غيره وانما لا يضمن اذا كان الآخر اجير  
الاول فيما اذا كان اطاق له العمل أما اذا اشترط عليه التسليم بنفسه يضمن  
بالدفع الى الآخر وان كان اجيره (اذا) قال صاحب الثوب للنساخ  
اذهب بالثوب الى منزلك حتى اذا رجعت امن الجمعية مررت الى منزلي فأوفى لك  
اجرك فاختلف الثوب من يد الحائك في التوجه قال الفقيه أبو بكر  
البخاري رحمه الله تعالى ان كان الحائك دفع الثوب الى صاحبه او مكنه  
من الاخذ ثم دفعه صاحبه الى الحائك ليوفى له الاجر يكون الثوب رهنا  
فاذا هلك هلك بالاجر وان كان صاحب الثوب دفع الثوب اليه على وجه  
الوديعة لا يضمن الحائك وتكون اجرة على صاحب الثوب ولو  
صنعه الحائك بالاجر قبل الدفع اختلف العلماء فيه فان اصطفا على شيء  
مكان حسنا كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى (وفي الهادي)  
للكائك والقصار والصباغ ولا بكل صانع لعمله أثر في العين احسب

ما استوجبوا على العمل فيه حتى يأخذوا الاجرة ولو لهلك في يده بعد  
الحديث لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا أجر له بهلاك المعقود  
عليه قبل التسليم (حاشاك) عمل بالاجر فتعلق الاجر به ليأخذه وأبى  
الحاشاك أن يدفع حتى يأخذ الاجرة فتخرق من ماله صاحبها لا ضمان على  
الحاشاك وان تخرق من ماله فله الحاشاك نصف الضمان (إذا) خالف  
الحاشاك في التسليم بأن أمره ان يسلم له ثوباً يسعف أو يبيع أو يستأجر في أربع  
أو أمره ان يسفه رقيقاً فسبحه نخينا أو على العكس ففي الفصول كلها  
صاحب الغزل بالخيار ان شاء ترك الثوب على الساج وضعه غزلاً مثل  
غزله وان شاء أخذ الثوب وأعطاه الاجر المسمى لا يترادف الزيادة ولا ينقص  
في النقصان لانه متبرع في الزيادة وفي النقصان نقصان العمل (وذكر)  
صاحب الذخيرة هذه المسئلة هكذا ثم قال اختلف المشايخ هل  
يعطيه المسمى أو أجر المثل قال بعضهم يعطيه أجر المثل على كل حال  
لا يجاوز به ماسي وقال بعضهم يعطيه ماسي اذا أخذ الثوب ورضي  
بالعيب وان أخذ الثوب ولم يرض بالعيب يعطيه أجر المثل على كل حال  
لا يجاوز به المسمى

\*(ضمان الخياط)\*

(درجل) قال للخياط انظر الى هذا الثوب فان كفاك قمه مصافقه  
بدرهم وخطه فقال الخياط نعم وقطعه ثم قال بمصافقه انه لا يكفك  
ضمن الخياط قيمة الثوب لانه انما اذن له بالقطع بشرط الكفاية (ولو)  
قال للخياط انظر ايكفني قمه مصافقه قال الخياط نعم يكفك فقال صاحب  
الثوب اقطعه فقطعه فاذا هو لا يكفيه لا يضمن الخياط شيئاً لانه اذن  
بالقطع مطلقاً (وان) قال الخياط نعم فقال صاحب الثوب اقطعه  
أو قال اقطعه اذن فقطعه كان ضامناً اذا كان لا يكفيه لانه عاق ذلك الاذن  
بالشرط (وفي) الذخيرة درجل دفع الى خياط كريباً ليخيطه له قمه مصافقه  
نقاطه له قمه مصافقه وسلم صاحب الثوب بالفساد وليس له ان  
يضمنه لان اللبس يكون رضاه بالافساد (قال) ويعلم من هذه المسئلة

كثير من المسائل (وفي المنتقى) اذا دفع الى خياط ثوبا وقال  
اقطعه حتى يصيب القدم او اجعل كفه خمسة اشبار وعرضه كذا فجاء به  
ناقصا قال ان كان قدرا اصبع ونحوه فليس بشئ وان كان اكثر منه فله  
أن يضعه

«(في القصار)»

(القصار) اذا لبس ثوب القصار ثم نزع فضاع به ولا يصح (وفي)  
العيون ولدفع الى قصار ثوبا ليقصه له بدائق فجعل القصار يدقه  
فاستعان برب الثوب على دقه فدقه فتخرق الثوب قال محمد رحمه الله  
تعالى اذا لم يعلم من ايها تخرق فالضمان على القصار لانه في يده وقال  
ابو يوسف رحمه الله تعالى يضع القصار نصف القيمة (وروى) ابن  
سليمان عن محمد رحمه الله تعالى انه يجب لكل الضمان على القصار حتى  
يعلم انه تخرق من دق صاحبه وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي  
أن لا يضع القصار أصلا ما لم يعلم انه تخرق من دقه بناء على ان يد الاجير  
المشترى يد امانة عنده يد ضمان عندهما واذا لم يتخرق الثوب هل يسقط  
من الاجير مقدار ما يخصه من عمل السالك ذكر في المحيط من شمس  
الاتقان الاجير ان استعان بالمستأجر لم ينقل فعل المستأجر الى الاجير حتى  
يتوجب الاجر وكذلك لو جاء صاحب الثوب وخطا بعض الثوب في يد  
الخياط او سبج بعض ثوبه في يد النساج فانه يسقط من الاجير حصته لان  
الامانة لا تجري في الاجارة بخلاف المضاربة فان الامانة تجري فيها (وفي)  
الذخير) لو جفف القصار الثوب فرتبه جولة فتخرق لاضمان عليه  
عند ابي يوسف رحمه الله تعالى لان الهلاك لم يكن من فعله وعمله وعندهما  
يضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه (تليذ) القصار أو اجيره الخاص  
اذا اوقدنا را بأمر الأستاذ والسراج فوقعت شرارة على ثوب القصار  
فلا ضمان على الاجير وانما الضمان على استاذه وان لم يكن من ثياب  
القصار ضمن الاجير (وعن) محمد رحمه الله تعالى اذا أدخل القصار  
سراجا في طوفه فاحترق به ثوب غيره بنيرانه ضمن لان هذا مما يمكن

الاختراز عنه في الجملة وانما الايض من في المحرق الغالب الذي لا يمكن المطاؤه  
وهذا قولهم افا ما عدا ما في حنيفة ورجحه الله تعالى فلا يضمن اهلك بخير  
منه (استفتيت) ائمة فمنا عن القصار اذا شرط طابسه أن يفرغ  
اليوم من العمل فلم يفرغ وذلك في الغد هل يضمن أولا أجازوا نعم يضمن  
(ولو) اختار في الشرط ووجهه فينبغي أن يكون القول للقصار لانه منكر  
للشرط (ثم) اذا شرط عليه أن يفرغ اليوم أو نحو من العمل ولم يفرغ  
فيه وقصره بعد ايام هل يجب الاجرة قال صاحب الفصول كانت واقعة  
القنوحا وينبغي أن لا تجب الاجرة لانه لم يبق عقد الاجارة بديل ووجب  
الضمان على تدبير الهالك اه

«ضمنان الصباغ»

(رجل) دفع الى صباغ ابريه صالحه بغيره يكدان ثم قال للصباغ لا تصبغ  
ابريه حتى وردته على كذلك فلم يدفعه ثم هلك البض من الصباغ لان الاجارة  
مستأجرة والمستاجر لا يضمن من فسخ الاجارة بغير رضا صاحبه الا بعد  
فيبقى حكم العقد بعد فسخ المستاجر ومن حكم هذا العقد ان تكون  
العين امانة في يد الاجير فلا يضمنه بالاسلاك في كونه الا بالقتصير ولم يوجب  
(وفي فتاوى) قاضي خان أمر رجلا يصبغ ثوبه بالزعفران أو بالبنفسج  
فصبغه بصبغ من جنس آخر كان لب الثوب أن يضمنه بغيره ثوبه أي يضمن  
ويترك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاها مثل أجره لا يضمن  
ما بهي (واذا) اختلاف الصباغ وريب الثوب فقال رب الثوب أمرتك  
أن تصبغه بعصفر وقال الصباغ أمرني أن أصبغه بزعفران قال قول رب  
الثوب مع عينه اه

«ضمنان الغلاف والوراق»

(في) الذخير رجل دفع الى رجل غلافه جعل فيه ودفع الغلاف  
أو دفع سيفه الى صب قل ليحمله ودفع الغلاف اليه أيضا فمرق لا يضمن  
الغلاف لانه في الغلاف مودع الاجير والمودع لا يضمن الا ما يضمنه يده (وفي)  
شرح التدويري عن محمد رحمه الله تعالى انه قال يضمن المودع والغلاف



والسيف والعمدان السيف لا يستغنى عن العمدة والمهحف عن الفسلاف  
فصارا كشي واحد (وان) اعطاء المهحف ليعمل له غلافا أو سكاكنا  
ليعمل لها انصافا فضاع المهحف أو السكاكين لم يضمن لانه استأجره على ايقاع  
العمل في غيرهما الا فيهما وما هما ليسا بتدفع في ذلك العين (قال)  
الجمادى صاحب الفصول وفي فوائده جئني رحمه الله تعالى دفع مهحفا الى  
وراق ليجلده فساخر به واخذ له الصوص هل يضمن اجاب نعم (قال) هي  
نظام الدين رحمه الله تعالى وقد اجبت انه لا يضمن معتمدا على ظاهر الفقه  
ان المودع اذا سافر بالوديعة لا يضمن ولا يقال انه مودع بأجر فيضمن لانه  
ليس ثمة عقد حتى يتعين عليه مكان العقد للحفظ وفي الوديعة باجر انما  
يضمن لانه تعين مكان العقد بالحفظ وهم نأما امره بالحفظ مقصودا وانما  
أمره بالحفظ ضمنيا في الاستيجار وفي الاجارة يعتبر مكان العقد فكذا  
ما في ضمنيا

#### « (ضمنان الفصاد) »

(في فتاوى) فلهي الدين رحمه الله تعالى ليس على الفصاد والبزاع والحجام  
ضمنان السرقة اذ لم يقرهوا ز ياد على القدر المعهود المأذون فيه فان  
شرط على هؤلاء العمل السليم دون الساري لا يصح الشرط لانه ليس  
في وسعهم ذلك ولو شرط على الفصاد العمل على ان لا يسرى يصح  
لانه في وسعهم (وسئل) صاحب المحيط عن رجل فهدى ثوبا وتركه  
حتى مات من عيوان الدم قال يجب عليه الفصا

#### « (ضمنان الحمام) »

(في الذخيرة) رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب فلما  
خرج لم يجد ثيابه فان قال صاحب الحمام ان غيره رفعها وهو يراه ويؤمن  
انه رفع ثيابه نفسه فهو ضامن لانه ترك الحفظ بحيث لم يمنع القاصد وهو  
يراه وان قال اني رايت شخصا قد رفع ثيابك الا اني ظننت ان الرفع انت  
فلا ضمان عليه لانه لم يصرتا كالحفظ لما ظن ان الرفع هو (وان) سرق  
وهو لا يعلم به فلا ضمان عليه ان لم يذهب عن ذلك الموضع ولم يضيع (رجل)

دخل جهنما وقال للجمامي أين أضع نيسابني فأشار الجمامي الى موضع فوضع  
نجمته ودخل الحمام ثم خرج رجل ورفع النيساب ولم يمنعه الجمامي لمساته  
فأثبته صاحب النيساب ضمن الجمامي لانه استحقها وقد قصر في الحفظ وهذا  
قول أبي سلفة وأبي نصر الدبوسي رحمه الله تعالى وكان أبو القاسم رحمه الله  
تعالى يقول لأخيه علي الجمامي والاول أصح (رجل) دخل بدابته  
خانا وقال للخاني أين أربطها فقال هناك فربطها وذهب فلما رجع  
لم يجد دابته فقال له صاحب الخان ان صاحبك قد أخرج الدابة ليسبقها  
ولم يكن له صاحب ضمن الخاني لان قوله أين أربطها استغفط منه  
فاذا أشار له الى موضع الربط فقد أجابه الى الحفظ فصار مودعا وقد قصر  
في الحفظ فيضمن (الجملة) منتخبة من العمادي  
(الفصل العاشر في الوقف)

(قال) ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يزول ملك الوقف عن الوقف الا ان  
يحكم به الحاكم أو يعلقه بجهنم فيقول اذا مات فقد وقفت دارى على كذا  
(وقال) أبو يوسف رحمه الله يزول الملك بمجرد القول (وقال) محمد  
رحمه الله تعالى لا يزول حتى يجعل للوقف وليا أو يسلم اليه كذا في الهداية  
(وفي) جامع الفتاوى الوقف عند الامام رحمه الله تعالى على ثلاثة أوجه  
(في) وجه لا يلزم وهو ما اذا وقف في همة وذ كر شرائط الهمة (وفي) وجه  
لا يلزم في ظاهر الرواية وهو ما اذا وقف في مرض موته فهو كالوقف حال الهمة  
(وروى) الطحاوي رحمه الله تعالى انه كلما ضاف الى ما بعد موته  
(والثالث) ان يذ كر شرائط همة الوقف في حياته ويجعله وصية بعد  
ماتنه بل ان يقول أو وصيت بعتلة دارى هذه أو أرضى هذه أو يقول جعلت  
ملكى هذا وقفا فتصدقوا به بعد وفاتي على كذا أو يقول يوقفه ملكى  
هذا الى كذا فيجوز من الثلث ويلزم (وعندهما) الوقف جائز لازم  
في همة ومرضه بدون هذه التكفئات (قال) صاحب المنبج وفي التهمة  
والعيون والحقائق الفتوى على قولهما والناس لم يأخذوا بقول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى في هذا لا نار المنبر ورقة عن النبي صلى الله عليه

وسلم والصحابة وتعامل الناس وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول  
 أو لا يقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لكنه لما حج مع هارون الرشيد و رأى  
 أوقاف الصحابة بالمدينة ونواحيها رجع وأفتى بلزوم الوقف وقال بلغني  
 حديث عمر وهو ما روى ابن عمر أن عمر رضي الله تعالى عنه كانت له أرض  
 تسمى تمنع فقال عمر يا رسول الله اني استفتيت مالا وهو عندي نفيس  
 أفأصدق به فقال عليه الصلاة والسلام تصدق بأصلها لا بإبباع ولا يوهب  
 ولا يورث ولكن توفه ثم ربه على المساكين قال أبو يوسف رحمه الله  
 تعالى فلهذا رجعتم فلو بلغ هذا أيا حنيفة رحمه الله تعالى رجع (قلت)  
 ذكر البرازي في جامعهم انه لا جهة لهم في ذلك على الامام رحمه الله تعالى فانه نفى  
 اللزوم لا الجهة في المذهب الصحيح والوجود لا يدل على اللزوم ولئن سلم انه  
 لا يصح عنده فعدم الجهة غير مستغرق لافراد بل يصح المضاف والمحكوم  
 يجوز فلم لا يجوز أن يكون الوقف الموقوف من تلك الافراد صحيفا كيف  
 يصح الطعن على سيرة التابعين بأنه لم يشاهد الا اوقاف في الحرمين مع انه حج  
 خمساً وخمسين جهة وافي بها الصحابة وبذلك حكمنا بأنه من التابعين الذين  
 اتبعوهم باحسان الى يوم الدين رضي الله تعالى عنهم ورضوا عنه فأني سأخ  
 الطعن بعدم الوقوف مع ذلك العكوف انتهى (ولو) وقف في مرض  
 موته قال الطحاوي رحمه الله تعالى هو بمنزلة الوصية بعد الموت والصحيح انه  
 لا يلزم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه في المرض كالوصية وهي لا تجوز  
 لو ارت دون وارث وعندهما يلزم الا أنه يعتبر من الثلث والوقف في الجهة  
 يعمد من جميع المال (ووقف) المشاع جائز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز (ولا يجوز) وقف ما ينقل ويجوز  
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى انه  
 يجوز وقف ما فيه تعامل الناس من المنقولات كالنأس والمر والقدوم  
 والمشار والمجازة وثيابها والقدور والمراحل والمصاحف ونحو ذلك (وعن)  
 نصير بن يحيى رحمه الله تعالى انه يجوز وقف الكتب المحاطة بالمصاحف  
 وهذا الصحيح لأن كل واحد منكم الذين تعلموا وتعالوا قرابة واكثر فقهاء

مع نوزاد من كذا المزمع والمصاحف الموقوفة بها والجناب الكسرة اللبس والقدر بالفتح مخففاً مثلاً اهـ

الامصار على قول محمد بن محمد بن الله (وفي البرازي) وقف البناء بدون  
 الارض لم يجوزه هلال رحمه الله تعالى وهو الصحيح قال وجعل أئمة خوارزم  
 على خلافه (وقف) السكر دار بدون الارض لا يجوز كوقف البناء بالأرض  
 (والسكر دار) فارسي معرب وهو كالبنيان والاشجار (واذا) كان أصل  
 القرية وقفا على جهة قرية ففيها علماء رجل بناء وقف بنساء على جهة  
 قرية أخرى اختلغا فيه فاة اذا وقف البناء على جهة القرية التي كانت  
 البقعة وقفا عليها فيجوز بالاجماع ويصير وقفا للقرية ههنا والذي  
 استقر عليه فتاوى أئمة خوارزم (غرس) شجرة وقفا ان غرسها  
 في أرض مملوكة له يجوز وقفها تبعاً للأرض وان وقفها بدون أحداها  
 لا يجوز وان كانت في أرض موقوفة ان وقفها على تلك الجهة تجاز كما في  
 البناء وان وقفها على جهة أخرى فعلى الخلاف المذكور في وقف البنساء  
 ولا يجوز وقف البناء في أرض عارية أو اجارة اهـ (وفي البدائع) ولو  
 وقف أشجاراً قائمة فالقياس أن لا يجوز لانه وقف الموقوف وفي  
 الاستحسان يجوز لتعامل الناس به في ذلك وما رآه المسلمون حسناً فهو  
 عند الله حسن (وقال) العلامة الشيخ شرف الدين قاسم رحمه الله تعالى  
 فهي هذا اذا جرى التعامل بوقف البنساء يثبت في أن يجوز ولو كان  
 في أرض نفسه كما تقدم أمّا على الأرض المستأجرة فلا يصح لانه لا يملك  
 استتباع ما تحت الجذر فيبقى العقد لا بدوارداً على التناهي فلا يصح  
 (وفي) قنينة المنيعة استأجر أرضاً وقفا وغرس فيها وبني ثم مضت  
 مدة الاجارة فلما استأجر ان يبيعها بأجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر قيل  
 لهم ما فلو أبيع الموقوف عليهم الا القطع فهل لهم ذلك فقال لا انتهى (وفي)  
 النخبة ذكر الصدر الشهيد في واقعاته رجل مات وترك ابنين في يد  
 أحدهما صنعة يدعي انها وقف عليه من أبيه والابن الآخر يقول هي وقف  
 عليهما كان القول قوله وهي وقف عليهما هو المنتسبان لهما تصادقا على  
 انهما سكنا في يديهما فلا ينفرد أحدهما باستحقاقها الا بجمعة اهـ  
 (واذا) صح الوقف لم يجز به ولا تأجيله وهل تجوز قسمته فعند أبي يوسف

رحمه الله تعالى يجوز بناء على ان الشيوع في الوقف غير مانع من حصة الوقف  
 عنده فتجوز القسمة لانهما تميز وافراز (ثم) ان وقف نصيبه من عقار  
 مشترك بينهم وبين غيره فالواقف هو الذي يقاسم شريكه لا القاضي عند  
 من يقول بجواز القسمة لان الولاية في الوقف الى الواقف فان مات الواقف  
 فلو صيغ ان يقاسم شريكه ويفرز حصة الوقف لانه قائم مقامه (وان)  
 كانت الارض كلها له فوقف بعضها ثم اراد القسمة فوجهه ان يبيع  
 ما بقى من رجل ثم يقسمان ثم يشتري منه ذلك ان شاء لان القسمة انما  
 تجري بين اثنين فلا يصلح الواحد مقاسمهما ومقاسمهما وان لم يبيع رفع الامر  
 الى القاضي ليامر انسانا بالقسمة معه لتجري القسمة بين اثنين (وفي) الحيط  
 والكا في اذ قضى القاضي بجواز وقف المشاع ونفذ قضاؤه صار متعقبا  
 عليه كسائر المقتضات اذا اتصل به قضاء القاضي ولا تجوز قسمة فلو  
 طالب بعضهم القسمة قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقسم ويتأيدون  
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يفرز واجزوا على ان الكل لو كان  
 وقفا على الارباب فأرادوا القسمة لا يقسم (لما) ان القسمة تميز وافراز  
 لا يبيع وتلك فيجوز (ولا يجز) حنيفة رحمه الله تعالى ان القسمة يبيع  
 معنى لاشتمالها على الافراز والمبادلة وجه المبادلة راجعة في غير المبادلات  
 (والواجب) على من يتولى امر الوقف ان يمسك أمن غلة الوقف بعسمارته  
 بشرط ذلك الواقف أو لم يشرط لان المقصود من اوقف التمسك بالغلة  
 على وجه التأبير ولا يتأبد الا بالعجارة (وعما) توسع فيه أبو يوسف  
 رحمه الله تعالى انه لا يشترط التأبير حتى لو وقف على جهة يتوهم انقطاعها  
 بأن وقف على أولاده وأولاد أولاده ولم يجعل آخره لفقره لا يصح الوقف  
 عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يشترط ذلك  
 وإذا انقرضوا يعود الى ملكه أو ملك ورثته والصحيح ان التأبير بشرط على  
 قول الكل وإن كان ذلك التأبير ليس بشرط عند أبي يوسف حتى اذا مات  
 أولاده وانقرضوا تصرف الغلة حينئذ الى الفقراء وان لم يسمهم (وإذا) بنى  
 مسجد لم ينزل ملكه عنه حتى يفرز عن ملكه بطريقه الشرعي وإذا بنى الخاسر

بالصلاة فيه فاذا صلى فيه واحد زال عن ملكه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومن محمد رحمه الله تعالى انه يشترط الصلوة فيه بالجماعة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يزول ملكه بقوله جماعة من عباده لان التسليم عنده ليس بشرط (واذا) جعل الواقف غلة الوقف لنفسه أو جعل الولاية اليه جاز عند أبي يوسف ولا يجوز على قياس قول محمد وهو قول هلال الرازي (وفي النزاي) وقف على أمهات أولاده فلا شيء لمن يتزوج منهن فان طلقها زوجهما فلا يبردها الساقط الا اذا كان الواقف استثنى وقال من ملقت فلها أيضا سقط من الوقف (ولو) وقف وجعل البعض أو الكل لامهات أولاده ومبيري ما داموا أحياء فاذا ماتوا فهو لله قراء والمساكين فقه قليل يجوز بالاتفاق وقد قيل هو على الخلاف أيضا وهو الصحيح كذا في الهداية (قلت) وقد وقعت بالقاهرة مسألة سئل عنها جدي شيخ الاسلام محمد بن الدين الشنقة متع الله تعالى بحياته الكريمة (صورتها) ما تقول السادة العلماء أئمة الدين رضي الله تعالى عنهم أجمعين في رجل وقف وقفا بشرط فيه شروطا من جعلتها أن يصرف لأم ولده شكرا بآي من ربيع الوقف المذكور في كل سنة تقضى مبلغ عشرة آلاف درهم مادامت عذبة فهل اذا تزوجت تستحق المبلغ المذكور أم لا واذا قلتم أيدكم الله تعالى لا تستحق فهل اذا مات عنها زوجهما أو طلقها واستمرت عذبة يعود الدوام وتستحق المبلغ المذكور أم لا وما الحكم في ذلك (أجاب) بجدي شيخ مشايخ الاسلام الموصي اليه بدون مكتابة بل بالكلام لا تستحق شكرا بآي المبلغ المذكور لان الدوام قد انقطع بالتزويج فلا يعود (وأجاب) الشيخ محي الدين الكافيني بأنها تستحق المبلغ المذكور ويعود الدوام كما كان بالفراق بموت أو طلاق ووقع الكلام في ذلك بين يدي السلطان الملك الناصر خشمه قدم بخصمته القاضي القضاة والعلماء والأمرأ وأركان الدولة الشريفة وأظهر سيدي الحمد عدة نقول من كتب جمعة ناطقة بما أفتى به فراجع الحاضرون إلى فتوى سيدي الجسد بعضهم بالحكاية والساقون بالأدعان فله الحمد وبه المستعان (ومنها) واقعة

الفتوى عن وقف بكتهم المحاجب وشرط فيه على أن من مات منهم ولم يترك  
 ولدا ولا ولد ولد انتقل نصيبه إلى أخوته وأخواته فمات عبد الرحيم عن ولده  
 عبد الرحمن (فأجاب) بعض المفتين باستحقاق عبد الرحمن نصيب أبيه  
 مما لا يخفى من الخلاف (وأجاب) العلامة الشيخ قاسم بأن هذا باطل  
 نقلا وحقا لأن ما نقله قال الإمام أبو بكر الخصاصي لو قال جعلت أرضي  
 هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على فلان بن فلان وفلان بن فلان ومن  
 بعدهما على من بعدهما من مات منهم ما لم يترك ولدا كان نصيبه من ذلك  
 للباقي من مات أحدهما وترك ولدا قال يرجع نصيبه إلى المساكين  
 ولا يكون ذلك للباقي منهما من قبل أن الواقف إنما اشترط أن يرجع نصيب  
 الذي يموت منهما إلى الباقي إذا لم يترك الميت وارثا وهذا قد ترك وارثا  
 وهو ولده (قلت) فلم لا يجعل نصيب الميت منهما الولد (قال) من قبل  
 أن الواقف لم يجعل ذلك لولد الميت إنما قال من مات منهما ما لم يترك وارثا  
 كان ذلك للباقي فلهذه العلة لم يكن للباقي ولا لولد الميت من ذلك شيء (وأما)  
 عقلا فلأن المفهوم ليس من المدلول اللغوي وإنما يكون باعتبار التفات  
 النفس إليه وهذا لا يعلم من الواقف فلا يصح العمل به (ومنها) واقعة  
 الفتوى في وظيفة ابن العطار تقر فيها بعض القضاة برسوم من السلطان  
 وبعض الطلبة بتقرير النساطر بشرط الواقف (فأجاب) في ذلك بعض  
 المفتين بأن لا إمام النظر العام (وأجاب) العلامة الشيخ قاسم فيها  
 بأنه فيما لا نظره يخصه فقد قال في مساوي الثوري لا تدخل ولاية  
 السلطان على ولاية المتولي في الوقف اهـ (وفي الملحقات) رجل له ضيعة  
 تساوي عشرين ألف درهم وعليه ديون ووقف الضيعة وشرط صرف ثلثها  
 إلى نفسه قصدا منه إلى المماطلة وشهدت الشهود على إفلاسها جاز الوقف  
 والشهادة أما جواز الوقف فلما صدقته ملكه وأما جواز الشهادة فلائنها  
 صدق لأن بالوقف خرجت الضيعة عن ملكه فان فضل من قوته شيء من  
 هذه الغلات فلا غرماء أن يأخذوا ذلك منه لأن الغلات ما ملكه (ولو) وقف  
 أرضا وقبيلها زرع لا يدخل الزرع في الوقف سواء كان له قيمة أو لم يكن



لان ان ربح لا يدخل تحت البيع الا بالشرط فكذا لا يدخل تحت الوقف  
 الا بالشرط على ما يجي في فصل البيوع ان شاء الله تعالى (وفي المنبيع)  
 اذا خرب ما حول المسجد واستغنى اهل المحلة عن الصلاة فيه ربح مسجد  
 عند ابي يوسف وهو قول ابي حنيفة ربه قال الشافعي ومالك ولا يعود الى  
 ملكه بانه ان كان حيا ولا الى ملك ورثته ان كان ميتا وعند محمد يعود الى  
 ملك الباني لو كان حيا والى ملك ورثته لو كان ميتا وقال احمد حازن قضاة  
 وصرف آفته الى مسجد آخر وعند ابي يوسف يتحول الى اقرب المساجد  
 من ذلك المسجد ولا يعود الى ملك الباني (وفي الفتاوى الظاهرية  
 سئل المحلاني عن اوقاف المساجد اذا تعطلت وتعذر استعمالها هل للتولي  
 ان يبيعها ويشترى مكانها اخرى قال نعم قيل ان لم تعطل ولو كان يوجه  
 بتمها ما هو خير منها هل له ان يبيعها قل لا (ومن) المشايخ من لم يجوز  
 بيع الوقف تعطل او لم يتعمل وبه قال الشافعي ومالك رحمه الله تعالى  
 (وكذا) لم يجوزوا الاستبدال بما هو خير منها (وفي) السير الكبير  
 قال ابو يوسف يجوز الاستبدال بالاوقاف (وفي) المنتقى قال هشام  
 سمعت محمد بن ابي قول الوقف اذا صار بحيث لا ينفع به المساكين فلا قاضي  
 ان يبيعه ويشترى بتمه غيره وليس ذلك الا للقاضي (وذكر) في المنبيع  
 عن ابي يوسف انه يجوز استبدال الارض الموقوفة اذا تعطلت لان الارض  
 قد خرب فلا تفل الا بجزئة تربو على قيمتها وغلتها (وفي البرازي) ما هو  
 اعلى من هذا وهو ما روى عن محمد بن ارض الوقف لو قل تربوها فلقيم  
 ان يبيعه ويشترى بتمها ارضا اخرى ريعها اسكت ثمنه لانه قراه  
 بقول الاستبدال الارض بالارض اه (واذا) شرط ان يستبدل  
 بالوقف متى شاء اوقف فمثل ذلك ويكون وقفه كما كانها له ذلك والوقف  
 والشرط جائزان عند ابي يوسف رحمه الله تعالى (وكذا) اذا شرط  
 ان يبيعه ويشترى بتمه ما يكون وقفا (وعند) محمد وهلال رحمه الله  
 تعالى جاز الوقف بالشرط (وفي) وقف الخصاص قلت ارايت الرجل  
 يوقف الارض على قوم ثم من بعدهم على المساكين ربي شرط في الوقف

أن له أن يزيد من رأى زيادته من أهل هذا الوقف وله أن ينقص من رأى  
 نقصانه منهم وأن يدخل فيهم من رأى ادخاله وأن يخرج منهم من رأى  
 اخراجه قال الوقف جائز على ما اشترطه (قلت) فان زادوا واحدا منهم شيئا  
 سمي له أو نقصوا واحدا منهم سمي له أو أخرجوا واحدا أو أدخلوا فيهم  
 أحدا هل بعد ذلك أن ينقص من كان زاده أو يزيد من كان نقصه أو يخرج  
 من كان أدخله في الوقف أو يدخل من كان أخرجه منهم قال إذا فعل ذلك مرة  
 فليس له أن يغير ذلك لأن الرأى إنما هو على فعل يراه فإذا رآه أو مضاه فليس  
 له بعد ذلك أن يغيره (قلت) فإذا أراد أن يكون له ذلك أبدا ما كان حيا يزيد  
 وينقص ويدخل ويخرج مرة بعد مرة قال يشترط فيقول على أن فلان بن  
 فلان أن يزيد من رأى زيادته من أهل هذا الوقف وينقص منهم من رأى  
 نقصانه مما جعل إليه ويدخل فيهم من رأى ادخاله ويسمي له من الاجرة  
 ما يرى ويخرج منهم من يرى اخراجه ويجزئه مما كان جعل له من غلة هذه  
 الصدقة ومن زاده فلان شيئا من غلة هذه الصدقة على ما جعل له فله أن  
 ينقصه بعد ذلك ومن نقصه فلان شيئا مما كان جعل له فله بعد ذلك زيادته  
 متى رأى ومن أخرجه فلان من هذه الصدقة فله بعد ذلك اعادته فيها  
 ومن أدخله فلان في هذه الصدقة فله بعد ذلك اخراجه متى رأى فلان  
 أن يفعل ذلك فعل في جميع ذلك كله برأى غرضه على مشيئته أبدا ما كان  
 حيا رأيا بعد رأى ومشيئة بعد مشيئة مطلقا له ذلك غير محظور عليه فيه  
 فيكون له تغيير ذلك أبدا كما رأى فإذا فعل هذا كان ذلك طلاقا له ويكون  
 الوقف جائزا (قلت) فها تقول إذا اشترط الواقف هذا ثم مات وقد  
 أحدث فيه شيئا مما كان اشترطه قال يكون جاريا على الحالة التي يكون  
 عليها يوم يحدث عليه حدث الموت وكذلك إن لم يحدث فيه شيئا مما كان  
 اشترطه متى مات قال هو جار على ما سببه عليه (قلت) فهل لو وصيه  
 أو وليه في هذه الصدقة شيء من ذلك قال لا يكون أولى هذه الصدقة شيء  
 مما كان اشترطه الواقف (قلت) فها تقول ان كان الواقف اشترط هذه  
 الاشياء لانسان ما كان حيا قال اشترطه ذلك جائز والشروط نافذة

ان اشترط له ذلك (قلت) أرايت الواقف اذا اشترط في الوقف أن له  
 أن يقضى من غلته دينه قال ذلك جائز وكذلك ان حدث  
 على حادث الموت وعلى دين بدئ من غلة هذا الوقف بقضاء ما على من  
 الدين فاذا قضى ديني كانت غلة هذا الوقف جارية على ما سبيلها قال ذلك  
 جائز (وفي البرازي) رجل وقف مائة دينار ثم باعه وكتب القاضي شهادته  
 في صك البيع وكتب في الصك باع فلان بن فلان منزل كذا أو كان  
 كتيب وأقر البائع بالبيع لا يكون حكما بحصة البيع ونقض الوقف (ولو)  
 كتيب باع به ما يجب جائزا كان حكما بحصة البيع وبطلان الوقف (واذا)  
 أطلق المحاكم وأجاز بيع وقف غير صحيح ان أطلق ذلك للوارث كان حكما  
 بحصة بيع الوقف وان أطلقه لغير الوارث لا يكون ذلك نقضا للوقف (أما)  
 اذا بيع الوقف وحكم بحصته فامس كان حكما ببطلان الوقف (وفي العمادي)  
 رجل هيا موضع البناء مدرسة وقبل أن يبنى وقف على هذه المدرسة قري  
 بشرائط وجعل آخره للفقراء وحكم قاض بحصته أفق القاضي الامام صدر  
 الدين السمرقاني ان هذا الوقف غير صحيح معللا بأن هذا الوقف قبل وجود  
 الموقوف عليه أو أفق غيره من أهل زمانه بحصة هذا الوقف وهو الصحيح فانه  
 ذكر في النوازل رجل وقف أرضا له على أولاد فلان وجعل آخره للفقراء  
 وليس لفلان أولاد فالوقف جائز وتكون الغلة للفقراء فان حدث لفلان  
 أولاد يصرف ما يحدث من الغلة من المستأنف الى أولاد فلان وإذا كان هذا  
 في الوقف على الأولاد فهاهنا يكون كذلك بالطريق الأولى وتصرف الغلة  
 الى الفقراء فاذا بنيت المدرسة يصرف اليها في المستقبل (وفي) المهمات  
 عن محمد رحمه الله تعالى اذا خاف الواقف ابطاله ولم يتيسر له التحكيم بأن لم  
 يصادف حاكما يجوز أن يكتب في صك الوقف انه قضى به قاض من قضاة  
 المسلمين وان لم يكن قضى بذلك قاض لان التصرف وقع صحيحا لكان للقاضي  
 أن يبطله والسكاتب بهذه الكتابة يمنع القاضي عن الابطال فلم يكن به بأس  
 (وفي الولواتي) رجل وقف ضيعة على أولاده وأولاد أولاده أبدا ما تناسلوا  
 وله أولاد أولاد يقسم بينهم بالسوية لا تفضل الذكور على الاناث لانه أوجب

الحق لهم على السواء وأولاد البنات هل يدخلون في ذلك ذكر الخصاص  
 انهم يدخلون وذكر في ظاهر الرواية انهم لا يدخلون (وكذا) لو كان  
 مكان الوقف وصية والفتوى على ظاهر الرواية لان أولاد البنات ليسوا  
 بأولاد أولاد لانهم منسوبون الى الاب لا الى الام (وفي القنية) الاوقاف  
 بخلاف اهل العلم لا يعرف من الوقف شيء غير ذلك للقيم أن يفضل البعض  
 ويحرم البعض ان لم يكن الوقف على قوم مخصوص (وكذا) الوقف  
 على الذين يختلفون الى هذه المدرسة أو على فئة على هذه المدرسة أو على  
 علمائها يجوز للقيم أن يفضل البعض ويحرم البعض ان لم يكن الوقف  
 قد رما على كل واحد (الاوقاف) المطابقة على الفقهاء التراجع فيها  
 بالحاجة أم بالفضل قال أبو بريد رحمه الله تعالى التراجع فيها بالحاجة وقال  
 الباقر رحمه الله تعالى بالفضل (قال) العلماء التراجعاني ويقول الباقر  
 تأخذ قال وكان أبو بكر رضي الله تعالى عنه يسوي بين الناس في العطاء  
 من بيت المال وكان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يعطيهم على قدر  
 الحاجة والعفة والفضل والاخذ بما فعله عمر في زماننا أحسن فتعتبر الامور  
 الثلاثة وان كان في احد ما فضل مع أصل حاجته وعفته يرجح على من هو  
 أقل فضلا وان كان ذلك أحوج واعف فهو المعلوم من غرض الوقفين  
 في زماننا (استخلف) الامام في المسند خليفة ليوم فيه زمان غيبته  
 لا يستحق الخليفة من أوقاف الامامة شيئا ان كان الامام أم أكثر السنة  
 (وفي) فتاوى قاضي خان اذا عرض للامام أو للوذن عند منعه عن  
 المباشرة مدة ستة أشهر فلا يتولى أن يعزله ويولي غيره وان كان لا يزول  
 نائب (وفي القنية) قال العلماء التراجعاني للامام الغني أخذ غلة الامامة  
 (وقال) شرف الأئمة امام أخذ غلة السنة ثم مات قبل تمام السنة وهي  
 في يده فهي لورثته (امام) أم شهرا واستوفى غلة السنة ثم نصيب  
 أهل المحلة اما ما آتاه ليس لهم أن يستردوا ما أخذ (وكذا) لو أفتقر  
 بنفسه (وفي المحيطة) أخذ الامام الغلة وقت الادراك ثم انتقل لا تسترد  
 منه حصته ما بقي من السنة كالفاضي اذا مات وقد أخذ رزق السنة

ويجعل للإمام أكل حصة ما بقي من السنة إن كان فقيرا وهكذا الحكم  
 في طلبة العلم في المدارس يعني إذا كان العطاء مسانمة فأخذته المتعلم  
 وقت القسمة ثم ترك المدرسة (رجل) قال أرى هذه صدقة عوقوفة  
 لله عز وجل أبدأ على وجوه سما على أن ولا يتم في حياتي وبعد وفاتي  
 إلى أفضل ولدي قال ذلك جائز (قلت) فإن كان أولاده في الفضل سواء  
 قال يكون أكبرهم سنا (قلت) فإن قال علي أن تكون ولاية هذا  
 الوقف إلى الأفضل فلا فضل من ولدي فأبي أفضلهم أن يتبذل ذلك قال  
 تكون الولاية إلى الذي يليه (قلت) وكذلك إن تولى ذلك أفضلهم  
 ثم مات قال تكون الولاية إلى الذي يليه (قلت) فإن كان أفضلهم  
 غير موضع لولاية هذه الصدقة قال يجعل القاضي رجلا يقوم به (قلت)  
 فإن صار بعد ذلك فيهم من يصلح للقيام به قال ترد ولاية هذا الوقف إليه  
 (قلت) فإن قال علي أن ولاية هذه الصدقة إلى الأفضل فلا فضل من  
 ولدي وتولاها أفضلهم ثم صار في ولده من هو أفضل من الذي تولاها  
 قال تكون ولاية إلى الذي صار أفضل من الذي تولاها الأول أم  
 هكذا في وقف الخصاص (وفي البرزقي) إذا مات المتولي والواقف  
 حي فالأرى في النصيب إلى الواقف لا إلى الحساكم وبعد موت الواقف إلى  
 وصيه لا إلى الحساكم وإن لم يكن له وصي فالأرى الآن إلى الحساكم لأن  
 العين وإن زالت باو ترفع عن ملكه حقيقة فقهية باقية على ملكه حكما  
 لقوله عليه الصلاة والسلام وصدقة جارية إلى يوم القيامة (وفي الأصل)  
 الحساكم لا يجعل القيم من الأجانب مادام في أهل بيت الواقف من يصلح  
 لذلك فإذا لم يجد فيهم من يصلح وانصب من غيرهم ثم وجد فيهم من يصلح  
 صرفه عنه إلى من يصلح من أهل بيت الواقف (وقف) ولم يشترط الولاية  
 لنفسه ولا غيره قال هلال رحمه الله تعالى الولاية إليه وقال قوم لا تثبت  
 الولاية بلا شرط لنفسه (قال) مشايخنا الأشبه أن يكون هذا قول محمد رحمه  
 الله تعالى لأن التمسيم لما كان شرطا عنده وبه تنقطع ولايته قال أبو الليث  
 بالتمسيم إلى المتولي تنقطع ولايته عند محمد فلا يملك عزل المتولي إذا لم يشترط

يقال الوقف ولاية العزل لنفسه (وقال) أبو يوسف عما ذكره شرط أول شرط  
 (وإذا) كان الوقف غيره مأمون وقد شرط الولاية لنفسه يخرجها كما  
 عن الولاية وينزع منه (وكذا) لو استمتع عنه من غيره الوقف ما يكفي  
 للمارة والوقف محتاج إليها وامتنع الوقف عنها يأمره المحاكم بالعامة  
 فان فعل ولا ينزع منه (وان) كان شرط أن لا ينزع منه أحد فالشرط  
 باطل لمخالفة الشرع إذا المحاكم تأنظر لصحة الوقف فان كان في نزعه  
 مصلحة يجب عليه ان يراجع دفع الضرر عن الوقف (وقف) وأشهره  
 وكتب الصك وقرئ عليه وقفه وقفاً صحيحاً ثم قال وقفت بشرط أن لا  
 ولاية بعده متى شئت لكن الكاتب لم يكتبه ولم أعلم به ان كان فصيحاً  
 يعرف اللغة التي كتب بها الصك وقرئ عليه لا يقبل قوله وان كان  
 أجهلاً لا يعرف اللغة التي كتب بها الصك يقبل قوله وان شهدوا أنه  
 قرئ عليه بلغته وفهم كل ما فيه لا يقبل قوله أيضاً (وكذا) في البيع  
 والجاراة إذا قال البائع والابتر لم أعلم المكتوب في صك البائع والجاراة  
 (شرط) أن لا يؤجره وإليه فان أجزه فهو خارج عن الولاية ولا يدفعها  
 مسافة فان فعل فهو خارج عن الولاية وفلان يكون وإيها أو شرطاً  
 وقال من نازع في هذه الصدقة متوليها أو قال من نازع متوليها في ابطال  
 هذه الصدقة فهو خارج عن هذه الصدقة يجوز شرطه ويصح على  
 حسب ما شرطه الواقف (قيم) الوقف أنفق من ماله في الوقف ليرجع  
 في غلته له الرجوع ان شرطه والا فلا (وكذا) الوصي في مال الميت  
 لكن لو ادعى ذلك لا يكون القول قوله (الشرطي) بمال الوقف داراً  
 ثم باعها يجوز (ان) وجدت نسائي فله على أن تصدق بأرضي هذه  
 على ابن السليل فوجدها يجوز أن يقف أرضه على من يجوز له وضع الزكاة  
 فيه ولا يجوز على من لا يجوز له دفع زكاة ماله لان هذا قد روي عن أبي حنيفة  
 الله تعالى وان وقف على ولده جاز ونذر به باقي (ان) متسان مرضي  
 هذا فأرضي وقف فبراً من مرضه وباع أرضه جاز وان مات من مرضه  
 هذا لا تكون وقفاً وتعلق الوقف بالشرط لا يصح (ولو) قال إذا مات

فاجعلوا أرضي هذه وقفاً يجوز كما لو قال ان دخلت الدار فأرضي وقف  
لا يجوز ولو قال ان دخلت فاجعلوا أرضي وقفاً يجوز (وقال) السرخسي  
والقندوري تعليق الوقف بالشرط جائز (وذكر) في وقف الخصاص  
قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى على الناس أو على بني آدم أو على  
أهل بغداد أبداً فإذا انقرضوا فعلى المساكين أو العسكانيين أو الزماني  
فالوقف باطل (وذكر) في موضع آخر قال الغلاة للمساكين لا لغيرهم  
(ولو) وقف على قرأ القرآن والفقراء فالوقف باطل (وذكر) هلال  
الوقف على الزماني والمنقطعين صحيح (وقال) المشايخ الوقف على معلم  
المسجد الذي يعلم الصبيان غير صحيح وقيل يصح لان الفسق غالب فيهم  
(قال) شمس الأئمة فعلى هذا اذا وقف على طلب علم بلدي يجوز لان الفقير  
غالب فيهم فكان الاسم مبنياً على الحاجة (فالحاصل) انه متى ذكر  
مصرفاً فيه نص على الفقراء والحاجة فالوقف صحيح يحصون ام لا (وقوله)  
يحصون اشارة الى أن التأيد ليس بشرط ومتى ذكر مصرفاً يستوى فيه  
الغني والفقير ان كانوا يحصون صح بطريق التسمي وان كانوا لا يحصون  
فهو باطل إلا أن يكون في لفظه ما يدل على الحاجة كالتأني فحينئذ ان كانوا  
يحصون فالأغنياء والفسقراء سواء وان كانوا لا يحصون فالوقف صحيح  
ويصرف الى فقرائهم لا الى أغنيائهم (وكذا) لو وقف على الزماني فهو  
على فقرائهم (ولو) وقف على أصحاب الحديث لا يدخل فيهم شافعي  
المذهب اذا لم يكن في طاب المحدث ويدخل الحنفي كان في طابيه أو لا  
(وذكر) بذكر ان الوقف على أقرباء سيدنا رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وعلى أهل بيته يجوز وان كان لا تجوز الصدقة عليهم (وفي)  
الفتاوى انه لا يجوز ولا يصير وقفاً لعدم جواز صرف الصدقة لبني هاشم  
لكن في جواز الوقف وصدقة النفل عليهم روايتان (الوقف) على  
الصوفية لا يجوز وقال شمس الأئمة يجوز (وأخرج) الامام على  
السغدي رواية من وقف الخصاص انه لا يجوز على الصوفية والعسكانيين  
فراجع السجل المجوابه اه كلام البرازي (وفي) وقف الخصاص



ينعزل النظار بالجنون المطبق اذا دام سنة لان دام أقل ولو زاد اليه عقله  
وبرأ من عاتيه عادله النظر

«(نوع في اجارة الوقف والدعوى فيه والشهادة عليه)»

(وفي) المنبع المتسولي اذا اجر الوقف سنين معلومة بأجرة مثله ينظر  
ان كان الواقف اشترط أن لا يؤجرا أكثر من سنة لا يجوز لان شرط  
الواقف يجب مراعاته ولا يتجاوز عما شرطه وان لم يشترط ذلك  
قال المتقدمون من مشايخنا انه يجوز ذلك لان الواقف قد من  
الامر الى المتسولي فنزل المتسولي منزلة الواقف والواقف ان يؤجر سنين  
كثيرة فكذا من يقوم مقامه (وقال) المتأخرون من مشايخنا  
لا يجوز أكثر من سنة واحدة لانه لو جاز ذلك يخاف على الوقف  
أن يتخذ مالا لانه بمضى مدة مديدة تدرس سنة الوقف ويسمى سنة  
الملكية خصوصاً في زماننا لان الظلمة المتعلبة مستحيلة متأكدة (وكان)  
الشيخ الامام ابو حفص الكبير رحمه الله تعالى يجيز الاجارة في الضياع  
ثلاث سنين لانه لا يرغب في أقل من ذلك ولا يميز في غير الضياع أكثر من  
سنة واحدة الا اذا كانت المصلحة في الضياع في عدم جواز اجارتها ثلاث  
سنين أو في غير الضياع جواز اجارتها أكثر من سنة واحدة فهو أمر  
يختلف باختلاف الموضع والزمان وهو المختار للفتوى وكذلك المزارعة  
والمعاملة (والوجه) في نهج الاجارة الطويلة في الوقف ان يعقد  
عقوداً مترادفة كل عقد على سنة بأن استأجر ثلاثين سنة بثلاثين عقداً كل  
عقد على سنة من غير أن يكون بعضهم شرطاً في العقد فيكون العقد الاول  
لازمًا لثانيه وآخر والثاني غير لازم لانه مضاف الى المستقبل (وذكر)  
شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ان الاجارة المضافة لازمة في إحدى  
الروايتين وهو الصحيح وذكر هذه الحيلة في الذخيرة ثم قال ولا تكن هذه  
الحيلة عندى ضعيفه لأن من لم يجوز الاجارة الطويلة في الوقف انما  
لم يجوز صيانة الوقف عن البطلان فان الوقف اذا بقي في يد المستأجر مدة  
طويلة والناس يرؤونه يتصرف فيه تصرف المالك يقع في قلوبهم انه ماله

فيشهدون له بالملك واذا جاء يوم امن الدهر فيمطل الوقف وفي حق هذا  
 المعنى لا فرق بين أن تكون الاجارة معقودة بعقد واحد وبين أن تكون  
 معقودة بمعقودتين متفرقتين (هذا) هو المحكم في الاجارة الطويلة في الاوقاف  
 فأما الاجارة الطويلة في الاقطاع والاملاك فمستأنى في فصل الاجارات  
 ان شاء الله تعالى (ولا) يجوز اجارة الوقف الا بأجر المثل ولا تنقض  
 ان زادت الاجرة لكثرة الرغبات لان المعتبر في أجر المثل وقت العقد ووقت  
 العقد كان المعنى أجر المثل ولا ممتد بهما بعد لان تلك حالات لا تضبط  
 (وفي العمادى) استأجر عرصه موقوفة من المتولى مدة بأجر المثل وبني  
 عليها باذن المتولى فلما مضت المدة زاد آخر على أجر تلك المدة للمدة المستقبلة  
 فرضي صاحب السكك بتلك الزيادة هل هو أولى قال كانت واقعة  
 القتوى أجيب نعم انه أولى والله أعلم (وفي) شرح الطحاوى اذا كانت  
 الارض وقفا استأجرها من المتولى مدة طويلا فانه ينظر ان كان السعر  
 به المثل لم يزد ولم ينقص عما كان وقت العقد فانه يجوز ان غلا أجر مثله فانه  
 يفتخ ذلك العقد ويحتاج الى عقد جديد ويحددان العقد على ما زاد  
 ثانيا (وصك ذلك) لو استأجرها بأجرة معلومة الى سنة فلما مضى  
 من المدة نصف السنة غلا سعرها وازداد أجر مثله فانه يفتخ ذلك العقد فيما  
 بقى من المدة وفيما مضى من المدة يوجب المسامحة به بعد ذلك يجسد  
 العقد ثانيا على أجرة معلومة (وليس) للوقوف عليه اذ لم يكن متوليا  
 على الوقف ولا نائباً من جهة القاضى أن يؤجره لانه لا يملك ذلك وانما يملك  
 الغلة دون العين والتصرف بالاجارة الى من له الولاية في ذلك (اذا) أجر  
 المتولى أو نائبه ثم مات لم تنسخ الاجارة بموته لانه كالوكيل عن الموقوف  
 عليه وموت الوكيل لا يوجب فسخ عقوده (وفي) وقف الخصاص  
 اذا أجرة الواقف الارض سنة ولم يعط من الاجر شيئا قال فلا اجارة جائزة  
 (قلت) فله أن يقبض من الاجر ويقرقه في الوحيه التي سبل ذلك فيها قال نعم  
 (قلت) فان قال قد قبضت الاجر من المستأجر ودفعته الى هؤلاء القوم  
 الذين وقفوا ذلك عليهم وجعل القوم قبض ذلك قال فالقول قوله ولا شيء عليه

(قالت) وكذلك ان قال تبضه مضاع منى أو سرق قال فالة قول قوله  
 في ذلك (وفي) القيمة هي الاعلى وقف النماحي اذا اجر الواقف أو قيمه  
 أو وصى الواقف أو القاضى أو أمينه ثم قال قد قبضت الغلة فضاغت  
 أو فرقتها على الموقوف عليهم وأنكروا فالقول قوله مع يمينه (الواقف)  
 اذا اجر الارض الموقوفة من أبيه أو من ابنه أو من عبده أو من مكاتبه  
 قال أبو بكر الخصاصف أما في مذهب أبي حنيفة رجحه الله تعالى فان  
 الاجارة لا تجوز من أحد هؤلاء وأما مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 فان الاجارة من أبيه وابنه جائزة وأما من عبده ومكاتبه فان الاجارة  
 لا تجوز (وفي العمادى) الدعوى في دار الوقف على متولى الوقف تجوز  
 أما القاضى لو أمرنا سانا بأن يؤجر دار الوقف مشاهرة فهو ليس بخمس  
 لانه وكيل من القاضى بالاستغلال وليس بمأذون في الخصومة فلا تصح  
 خصومته الا اذا كان مأذونا فيها من جهة القاضى والمأذون في الاستغلال  
 ليس بمأذون والمتولى من يلى التصرف في الوقف (وكذا) لا تصح الدعوى  
 على أكل الوقف وغير الوقف (وكذا) على غلبة دار الوقف وغير الوقف  
 اذا ثبت انه أكل أو غلب دار (ادعى) المدعى لنفسه ثم ادعى انه وقف  
 الصحيح من الجواب ان كانت دعوى الوقفية بسبب التولية يثبت التوفيق  
 لانه في العادة يضاف اليه باعتبار ولاية التصرف والخصومة كما في  
 الوكيل اذا ادعى لنفسه ثم ادعى انه لفلان وكله في الخصومة فيسهل تقبل  
 ولا يكون متناقضا (ولو) ادعى الدار لمالك نفسه ثم ادعى انها وقف  
 وقفها فلان على من جحد كذا لا تصح دعوى الوقف للتناقض  
 (رجل) باع دارا ثم ادعى اني كنت وقفها أو قال وقف على  
 لا تصح هذه الدعوى وليس له أن يجلف المشتري أما الوقامة به  
 المدينة قبلت كالمشهدوا على عتق الامة تقبل من غير الدعوى (وذكر)  
 في النوازل اذا أقام بيعة على انه وقفها قبل البيع تقبل ويبطل القاضى  
 البيع وليس للمشتري أن يعبس الارض بالثمن وان لم تكن بيعة فالقول

الأكابر كلزاع وزنا ومعنى اه

قول المشتري (ولو) أقام المشتري البيعة ان هذه الدار كانت وقفاً على  
أولاد فلان أو على مسجد كذا أو على الفـ قراء وان فلانا وقفها واسمها الى  
المتولى فسد دعوى الوقف لا تصح من المشتري لانه ساع في نقض ما تم ولانه  
ليس بخصم في دعوى الوقفية عن الموقوف عليه (ادعى) المتولى على المشتري  
ان هذه الدار وقف على أولاد فلان وأثبت الاستحقاق على المشتري فأراد  
المشتري أن يرجع بالثمن على بائعه فقال البائع بلى كانت وقف فلان  
على أولاد فلان لكن لماسات الواقف رفع ورثته الامر الى القاضى حتى  
قضى بطلان الوقف وكنت وارثا للواقف فقم من التركة ووقعت  
الدار في نصيبي وبيعي وقع صحيحاً قال صاحب الفصول ينبغي دفع هذا  
دعوى الوقفية ويبقى في يد المشتري (ادعى) المتولى ان هذه الدار وقف  
على مسجد كذا ولم يذ كر الواقف قال شايخ الخ كافي بغيره وغيره  
رحمهم الله تسع وقال غيرهم لا تسع ما لم يذ كر الواقف عند ابي حنيفة  
ومحمد رحمهم الله تعالى (وفي) فتاوى ظهير الدين ادعى وقفاً وشهدوا  
على وقفه ولم يذ كروا الواقف ذكرا لم يضاف رحمه الله تعالى ان دعوى  
الوقف والشهادة على الوقف يجهان من غير بيان الواقف (وذكر)  
رشيد الدين ان الشهادة على الوقف لا تقبل ما لم يبينوا الواقف (وذكر)  
في العمدة ولو شهدوا ان هذا وقف على كذا ولم يبينوا الواقف ينبغي  
أن تقبل اذا كان قديماً (وتقبل) الشهادة على الشهادة في الوقف  
(وكذا) شهادة الرجال مع النساء وكذا الشهادة بالتسليم وان صرح به  
(ولو) شهد أحدهما انه وقف نصفهما شهد الآخر انه وقف  
نصفهما فروزا ميرا فالشهادة باطلة (ولو) شهد أحدهما انه وقفها  
يوم الخميس وشهد الآخر انه وقفها يوم الجمعة قبلت الشهادة قيل هذا على  
قول أبي يوسف أقام على قول محمد فلا تقبل هذه الشهادة (ولو) شهد  
أحدهما انه وقفها ووقفها في صحته وشهد الآخر انه وقفها ووقفها مضافا  
الى ما بعد الموت فلا تقبل هذه الشهادة (ولو) شهد أحدهما انه وقفها  
وقفها في صحته وشهد الآخر انه وقفها في المرض قبلت الشهادة

فتكون جميع الارض وقفا ان كانت تخرج من الثلث وان كانت لا تخرج  
من الثلث يصير ثلثها وقفا (ولو) شهد أحدهما انه جعلها صدقة موقوفة  
على الفقراء وشهد الآخر انه جعلها صدقة موقوفة على المساكين قيات  
لانهم اتفقا على الفقراء فان من قال ارضي هذه صدقة موقوفة كانت  
موقوفة على الفقراء فهذا معنى قولنا لانهم اتفقا على الفقراء اه (وان)  
جحد الواقف الوقف بجماعت بينة يشهدون عليه بالوقف وبمقدار حصته  
من الارض أو من الدار وسعوا ذلك قبل القاضى ذلك وحكم بالوقف وان  
شهدوا على الواقف باقراره ولم يعرفوا ماله من الارض أو من الدار يأمره  
القاضى بأن يسمى ماله من ذلك فسامى من شئ فالقول قوله فيه ويحكم  
بوقفية ذلك وان كان الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك  
(وان) شهدوا على اقرار الواقف انه وقف جميع حصته من هذه الارض  
وذلك الثلث من ماله كانت حصته النصف أو أكثر من الثلث قال تكون  
حصته كلها نصفاً كانت أو أكثر وقفا

هـ (نوع في غصب الوقف وحكمه وفق اجراءه وفي بيان حكم وقف  
المرهون والمؤاجر)

(متولى) الوقف اذا سكن رجلا دار الوقف بغير اجرة كره لال رحمه  
الله تعالى انه لا يئى على الساكن وطاعة المتأخرين على ان عليه اجرا مثل  
صواه كانت الدار معبدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن أيدي  
الظلمة وقطاعا لا طماع الفاسدة وعليه الفتوى (وكذا) الرجل اذا  
سكن دار الوقف بغير امر الواقف وبغير امر القيم كان عليه اجرا مثل بالغنا  
ما بلغ (وفي) فتاوى قاضى خان رجل غصب أرض الوقف أو أرضا  
لصغير قال بعضهم يضمن الغاصب اجرا مثل للوقف ولا صغير (وفي)  
ظاهر الرواية لا يضمن فلو أن هذا الغاصب آجر الارض المعصوبة من  
غيره يجب على المستأجر الاجر المسمى (وذكر) في التجنيس ان الفتوى  
في غصب العقار والدور الموقوفة بالضمان حكمها ان الفتوى في غصب  
منافع الوقف بالضمان (رجل) رهن ضيعة من رجل على مال أخذه

منه ثم انه وقف هذه الضيعة وقفاً صحيحاً هل يجوز هذا الوقف (قال)  
 المحصاف رحمه الله تعالى ان افتركهها من الرهن فالوقف جائز وان لم  
 يفتكها فالرهن صحيح لا يبطل ولا تخرج هذه الضيعة من الرهن بايقاف  
 مالها كما لا ترى ان رجلاً لو رهن ضيعة له ثم باعها ان من قول أصحابنا  
 ان افتركهها فالبيع صحيح نافذ وان أجاز أيضاً الميراث من البيع فالبيع  
 جائز وكذلك المحكم أيضاً في الرهن (رجل) آجر ضيعة له سنين  
 ثم أنه جعلها بعد ذلك صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على سبيل سمسار ثم بعد  
 ذلك تكون غلتها للساكنين أبداً حتى يرث الله الأرض ومن عليها (قال)  
 الامام أبو بكر المحصاف رحمه الله تعالى ليس لصاحب الأرض أن يبطل  
 ما عقد من الاجارة فاذا انقضت مدة الاجارة كانت الضيعة وقفاً (قلت)  
 ولم أجز هذه الصدقة وهي الساعة لا تكون وقفاً قال هي الساعة وقف  
 وان كانت مشغولة بالاجارة لا ترى انه لو قال كنت وقفته هذه الضيعة  
 على كذا وكذا قبل ان أؤجرها وانما آجرتها للوقف وأجرها مصروف  
 في سبيل الوقف انا نلزمه اقراره بالوقف ويكون الاجر الذي آجرها به  
 مصروفاً في السبيل الذي وقفها فيها وانما قلنا انها تكون وقفاً بعد  
 انقضاء الاجارة لانها هي وقف الآن في هذا الوقت ليس له أن يبطل  
 اجارة المستأجر الا ترى انه لو آجرها ثم باعها من رجل فإنه يشال للمشتري  
 ان شئت فاصبر حتى تنقضي الاجارة فتأخذها بالثمن وان شئت فأبطل  
 شرائك فان اختار الثمن صبر قال وليس له أن يبطل الثمن الا عند  
 القاضي أو عند السلطان وهذا قول الحسن بن زياد رحمه  
 الله تعالى

هـ (الفصل الحادي عشر في الغصب والشفعة والقبعة)

حكم الغصب نوعان (أحدهما) ما يرجع الى الآخرة وهو اللام  
 واستحقاق المؤاخذه (والثاني) ما يرجع الى الدنيا وهو أنواع (بعضها)  
 يرجع الى حال قيام العين (وبعضها) يرجع الى حال هلاكها  
 (وبعضها) يرجع الى حال نقصانها (وبعضها) يرجع الى حال

زيادتها (أما) الذي يرجع الى حال قيسام العين فهو وجوب رد العين  
الى مالكها في مكان غصبه (لقوله) عليه الصلاة والسلام على السيد  
ما اخذت حتى ترد (ثم) الوده هو الموجب الاصل على ما قالوا ورد القيمة  
مخلص خلفا عنه لانها قاصرة والسكال في رد الصورة والمعنى (وقيل)  
الموجب الاصل على القيمة ورد العين بدل عنها ولهذا يمتنع في غير ذوات  
الامثال قيسة المغصوب يوم غصبه (ويظهر) ذلك في بعض الاحكام  
(منها) اذا غصب جارية قيمتها ألف وله ألف درهم وقد حال عليه الحول  
فانه لا تجب عليه الزكاة عن الالف لانه مدينون والزكاة غير واجبة عليه  
(ومنها) اذا أبرأ الغاصب عن الضمان مع قيام العين يصح حتى لو هلك  
بعد ذلك لا يجب الضمان فلو لان الموجب الاصل هو القيمة والا ما صح  
الابراء لان الابراء عن الاعيان لا يصح (ومنها) صحة الرهن والكفالة  
بالمغصوب حال قيسام العين اذ لو كان رد العين أصلا لما صح الرهن  
والكفالة لان الرهن والكفالة بالاعيان لا يصح (وفي) الجارية وعلى  
قول من يقول الموجب الاصل رد العين لا يصح الابراء والرهن والكفالة  
حال قيسام العين (وفي) المحيط ولو غصب دراهم أو دنانير فالمالك  
ياخذها منه حيث وجده وليس له أن يطالب به بالقيمة وان اختلف السعر  
لانها ائتمان ومعنى الثمنية لا يختلف باختلاف المالك (واذا) هلك  
المغصوب يجب ضمان مثله ان كان مثليا كالكيلات والموزونات  
والمعدودات المتقاربة وان لم يكن مثليا كالمزدوعات والمعدودات  
الغير المتقاربة والتميمونات يجب ضمان قيمته يوم الغصب لان ضمان  
الغصب ضمان اعتداء وضمان الاعتداء لم يشرع الا بالمثل قال الله تعالى  
فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم والمثل المطلق  
هو المثل صورة ومعنى (ولو) كانت القيمة في مكان الخصومة أكثر  
فالغاصب بالخيار ان شاء أعطى مثله حيث خاصم وان شاء أعطى قيمته  
حيث غصب منه الا أن يرضى المغصوب منه بالتأخير لان الغاصب لا يلزمه  
دفع الضمان في مكان الغصب بل أينما القيمة أخذه وان كانت القيمة



في المالكين سواء فاما لك أن يطالبه بالمثل لانه لا يتضرر به واحد منـ ما  
 اهـ (واذا) نقص المصوب في يد الغاصب ضمن النقصان لان الواجب  
 عليه أن يردده على الوصف الذي خص به به بخلاف المبيع فانه اذا نقص  
 في يد البائع لا يجب في مقابلة شيء ولا كن يخرى اشترى بين أن يأخذه بكل  
 الثمن أو يتركه لانه ضمن العقد والعقد يرتفع على الايمان لا على الاوصاف  
 اما ضمن الغصب فتعلق بالفعل على ما ينشأ (اذا) غصب رجل ثوب  
 انسان فصبغه الغاصب بصبغ نفسه اجرا وأصرفه صاحب الثوب  
 بالخيار ان شاء أخذ الثوب من الغاصب وأعطاه ما زاد الصبغ فيه  
 وان شاء فحمله قيمة ثوب أبيض يوم الغصب (وقيل) له خيار ثالث  
 وهو قول ابي همام ان شاء رب الثوب باع الثوب على حاله ويقسم الثمن  
 على قدر حصتهما كما اذا انصبغ لا بفعل أحد لان الثوب ملك  
 المصوب منه والصبغ ملك الغاصب والقيس يزمعذر فصارا شريكين  
 في الثوب فيبيع الثوب ويقسم الثمن بينهما على قدر حصتهما وهذا  
 حسن لانه طريق لا يصلح حق كل واحد منهما الى صاحبه معنى (وانما)  
 غيرنا صاحب الثوب دون الغاصب مع ان كل واحد منهما صاحب حق  
 لان صاحب الثوب صاحب أصل والغاصب صاحب وصف فكان  
 اثبات الخيار لصاحب الأصل أولى (وفي النزاع) رجل غصب  
 حائطا وتجرفه ويرج يطيب له الرج لانه حصل بالتجارة (المرور)  
 في أرض الغير اذا وجد طريقا مائة لا يحل وان لم يجد طريقا له ذلك ما لم  
 يمنع صاحب الأرض فاذا منع جرم عليه المرور لان المصير يجب يبطل  
 الدلالة وهذا اذا كان المسار واحدا فان كانوا جماعة فلا يباح  
 (والمرور) في الطريق المحاذ ان كان مالكه جعله طريقا يجوز  
 وان لم يعلم او علم انه غصب فهذا بناء على ان المرور في أرض الغير  
 بغير اذنه هل يباح اختلفوا فيه (قال) الفقيه ان علم ان المسالك احده  
 حل وان علم انه غصب جرم (وعن) الامام الاعظم رحمه الله تعالى انه  
 اذا كان له حائط أو حائل لا يحل المرور ولا النزول فيه وان لم يكن فلا بأس

به (وعن) أبي القاسم رحمه الله تعالى إذا خفي عليه الطريق يمشي  
 في الأرض المزروعة ولا يطاء الزرع (وفي المنبيع) رجل غصب جارية  
 فبليت في يده إن كان الحمل من المولى أو الزوج فلا شيء على الغاصب وإن  
 كان الحمل من زنا أخذها المولى وضمنه النقصان (والكلام) في قدر  
 الضمان (قال) أبو يوسف رحمه الله ينظر إلى ما نقصها الحمل وإلى أرش  
 عيب الزنا فيضمن الأكثر ويدخل الأقل فيه وهذا استحصان وفي القياس  
 أن يضمن الأمرين جميعاً (وروى) عن محمد أنه أخذ به لأن الحمل  
 والزنا كل واحد منهما عيب على حدة فكان النقصان الحاصل بكل واحد  
 منهما نقصاناً على حدة فيقرض ضمان على حدة (ومن) غصب أمة فزنى  
 بها هو أو غيره فبليت عنده فردمها إلى المالك فهذا كذا بالولادة أو في  
 النفاس ضمن الغاصب قيمتها يوم علقت (ولا) ضمان عليه في الحرمة  
 اتفاقاً وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يضمن في الأمة شيئاً أيضاً (والصحيح)  
 أن عليه ضمان نقصان الحمل عندهما وهل يجب على الغاصب حديد الزنا  
 أم لا لم يتعرض لهذا الحكم في المداينة ولا في شرح الجامع الصغير لكن  
 ذكر الشيخ حسام الدين السعفاقي رحمه الله تعالى في نهايته أنه يجب  
 الحد لأن ضمان الغصب يوجب المالك دون ضمان الجنابة ولهذا لو زنى  
 بجارية ثم قتلها يحد عندهم لأنه لا يملكها بالضمأن حتى يصير شهية  
 بخلاف ما لو غصب جارية فزنى بها فقتلها ثم ضمن قيمتها لم يحد لأن ضمان  
 الغصب يوجب المالك (ولو) غصب أمة فزنى بها فسألت قال محمد  
 رحمه الله تعالى الأصح أنه يجب القيمة ولا يجب الحد (فعلى) هذا إن  
 وجوب ضمان الجنابة مع وجوب الحد يجمعهم وإن وجوب ضمان  
 الغصب مع وجوب الحد فلا يجمعهم (وفي العمادى) إذا حبس رجلاً  
 حتى ضاع ماله لا يضمن ولو حبس المال من المالك وضاع يضمن  
 (إذا) حال بين رجل وأملاكه حتى تلفت لأضمان عليه ولو فعل ذلك  
 في المنقول ضمن (رجل) وقف يبيع دابة إنسان ومنع صاحبها عنها  
 حتى هلك لا يضمن (وأوضح) من هذا إذا قاتل صاحب المال

وقتها ولا يأخذهم حتى تالف المال لا يضمن وقد مر في فصل أنواع الصعوبات  
 ما يخالف هذه المسئلة (وسئل) مولانا الشيخ علاء الدين والشيخ نظام  
 الدين عن صاحب العلم الذي تعمد بهم الله برحمته عن رجل ختم مائة رزاقه  
 حتى هلك الارزاهل يضمن (أجاب) مولانا الشيخ علاء الدين انه يضمن  
 (وفي) التجنيس رجل أراد أن يسقى زرعاً فغرسه انسان حتى فسده  
 زرعاً لا يضمن (قلت) وهذه المسئلة تخالف ما قبلها والله أعلم (وفي)  
 القنية اذا منع الايجار وصاحب الارض المستأجر من نقل متاعه الى أن  
 يعطى ماله من الخراج فهل من مضر أو غير لا يضمن (اذا) اختلاف  
 الغاصب والغصب منه في القيمة فالقول في قيمة المغصوب قول الغاصب  
 مع اليمين الا ان يقيم المالك البينة بأن القيمة أكثر مما قاله الغاصب فينبذ  
 بعمل بيئته لانه توردها بما يحجة المزمة (وفي الذخيرة) وان لم يكن رب  
 الثوب بيئته وجاء الغاصب ببيئته ان قيمة ثوبه كذا او كذا به رب الثوب  
 وسأل يمين الغاصب فانه يحلف على دعواه ولا تقبل بيئته لان بيئته لنفي  
 الزيادة والبيئته على النفي لا تقبل (قال) بعض مشايخنا رحمه الله تعالى  
 ينبغي أن تقبل بيئته الغاصب لاسقاط اليمين عن نفسه وقد تقبل البيئته  
 لاسقاط اليمين الا ترى ان المودع اذا ادعى رد الوديعة يقبل قوله ولو اقام  
 البيئته على ذلك قبلت بيئته وطريقه ما قلناه (وبعض) مشايخنا قالوا  
 ينبغي أن يكون في كل فصل روايتان وكان القاضي ابو علي النسفي رحمه  
 الله تعالى يقول هذه المسئلة مشككة (ومن) المشايخ من فرق بين  
 مسئلة الوديعة وبين هذه المسئلة (واعلم) ان ذكر الجنس والصفة  
 والقيمة ليس بشرط في دعوى الغصب بخلاف سائر الدعاوى لان محجداً  
 ذكر في الاصل اذا ادعى على رجل انه غصب منه جارية واقام على ذلك  
 بيئته يحبس المذمى عليه حتى يعي بها ويردها على مالها (قال) شمس  
 الأئمة ينبغي أن تحفظ هذه المسئلة لانه قال اقام بيئته انه غصب جارية  
 ولم يبين جنسها وصفها وقيمتها (ومن) المشايخ من شرط بيان الجنس  
 والصفة والقيمة وأول كلام محمد على هذا (وقال) ابو بكر الأعمش

رحمه الله تعالى تأويلها ان الشهود شهدوا على اقرار الغاصب انه غصب  
 منه جارية فثبت غصب الجارية باقراره في حق الخنس والقيمة فأما  
 الشهادة على فعل الغصب فلا تقبل مع جهالة المغصوب لان القضاء بالمجهول  
 غير ممكن (والصحيح) ان هذه الدعوى والشهادة مقبولة يدون ذكر  
 الخنس والصفة والقيمة للضرورة فان الغاصب يكون ممتنعاً عن احضار  
 المغصوب عادة وحين غصب انما يتأني من الشهود مع انيسة فعلى الغاصب  
 دون العلم بأوصاف المغصوب وسقط اعتبار علمهم بالأوصاف لا يحمل  
 التعمير وثبت بشهادتهم فعل الغاصب فيما هو مال متقوم فصار ثبوت  
 ذلك بالبيينة كنبوته بالاقرار فيجب كذا في المنبيع (رجل) اشترى  
 بالنقد المغصوب جارية او ثوباً او تزوج به امرأة حمل له وطء المرأة ولدس  
 الثوب (ولو) اشترى بالثوب المغصوب لا يحل له (ولو) تزوج  
 على الثوب المغصوب يحمل (غصب) ألفا واشترى بها جارية فباعها  
 بألفين تصدق بالبيع (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يتصدق به  
 أصله المودع اذ ربح في الوديعة بالتصرف يطيب له الربح وعند الامام  
 الاعظم ومحمد رحمه الله تعالى لا يطيب له ذلك (ولو) غصب ألفا  
 واشترى بها طعنا ايساوى ألفين فأكله أو وهبه لا يتصدق بالربح اجابا  
 (رجل) وجه جارية له الى نخاس للمبيع فبعثت امرأة النخاس الجارية  
 الى حاجتها فهربت فالضمان على امرأة النخاس لا غير لان النخاس أجير  
 مشترك ومن مذهب الامام رحمه الله تعالى ان الاجير اشترى لا يضمن  
 ما تلف في يده بغير فعله (وقالا) يجبر صاحب الجارية بين تضمن  
 النخاس وزوجته (جاء) الغاصب بثوب وقال المغصوب هذا وقال  
 المسالك لا بل غيره فالقول للغاصب وتسام هذا الفصل تقدم شرحه في فصل  
 أنواع الضمانات في نظريته

« (نوع في الشفعة) »

(دار) بيعت بجانب دار الوقف لاشفعة للوقف حتى لا يأخذها القيم لان  
 الشفعة تجب بحق المالك والوقوفه ليست بمملوك لا بد في الحقيقة

(قلت) وفي البرازي ما يجانف هذه المسئلة فانه قال ثبتت الشفعة بحوار  
 دار الوقت اه (رجل) اشترى دارا لابنه الصغير والاب شفعها  
 فأراد أن يأخذها بالشفعة كان له ذلك لان الاب لو اشترى دار ابنه يجوز  
 فكذا هذا واذا أخذ كيف يأخذ يقول اشتريت فأخذت بالشفعة  
 (ولو) كان مكان الاب وصي يجب أن يكون الجواب فيه كالجواب في شراء  
 الوصي مال اليتيم على قول من يملك الشراء فهو كلاب وعلى قول من لا يملك  
 له الشفعة أيضا لكن يقول اشتريت وطلبت الشفعة ثم رفع الامر الى  
 القاضي حتى ينصب قيسا عن الصبي فيأخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم  
 الثمن اليه ثم هو يسلم الثمن الى الوصي كذا في اللؤلؤ المحي (وفي البرازي)  
 المسلم والذقي والمكاتب والمأذون ومعتق البعض سواء فيها (ولا) شفعة  
 في المنة ولات (واذا) ملك العقار بلا عوض كالهبة والصدقة والوصية  
 والميراث أو بعوض ليس بمالك كالمهر وبذل الخلع والصلح عن دم وهذا  
 وجعله أجرة فلا شفعة فيها (ولا) شفعة في البناء والاشجار اذا  
 بيعت بدون العرصه لانه نقلي (ولو) كان البناء بمكة جاز أن يؤخذ  
 بالشفعة وتؤخذ الشفعة به كذا روى عن أبي يوسف وهي رواية الحسن عن  
 أبي حنيفة كذا ذكره ابن وهبان في شرحه (وهي) لثلاثة الشريك  
 في المبيع وهو الذي لم يقاسم والمخلط وهو المقاسم الذي بقي له خاصة  
 في الطريق أو الثرب والجوار الملاصق (ولا) شفعة للجوار المقابل اذا  
 كانت المصلحة نافذة وتجب الشفعة اذا كانت غير نافذة (والشفيع)  
 في الطريق أحق من الجوار قال مشايخنا لانه لم يرد به طريقا مطلقا لانه غير  
 مملوك لاحد وانما أراد به ما يكون في سكة غير نافذة وان لم تكن نافذة  
 حتى كان الطريق مشتركا بين أهلها فان كان في أسفل السكة ما يتعلق به  
 حق العامة كالسبيل ونحوه فليس لاحد من أهل السكة شفعة بالشركة  
 في الطريق وان كان المجد وسط السكة فن بيته في وسطها أو مدخلها  
 فليس له شفعة (وان) بيته دار في الاسفل فاشركه الاسفل في الطريق

قال في المصنفين في المال (١٣٨)

حق الشفعة (والجوار) مع الشريك شفع حتى ان سلم الشريك يأخذها  
 الجوار في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه لا يأخذ (والجوار) اذا سلم  
 مع الشريك صحيح حتى اذا سلمها الشريك لا يأخذها الجوار وبمسئلتهم  
 الشريك انما يأخذها الجوار اذا كان بأحد الطالبين بأن يقول اني قد سلمتها  
 ان لم يأخذها الشريك أخذها ولم يذكر في الكتب ان من لا يرى  
 الشفعة بالجوار اذا جاء الى حاكم يرى الشفعة بالجوار وطالبها قيل  
 لا يقضى له بها لانه يزعم بطه لان دعواه وقيل يقضى به لان الحاكم يرى  
 وجوبها وقيل يقال له هل تعتقد وجوبها ان قال نعم حكم له بها وان  
 قال لا لا يصح الى كلامه (قال) المحلواني رحمه الله تعالى وهوذا  
 أحسن الاقوال (ويحلف) في دعوى الشفعة على من لا يراها بالله  
 ما لهذا قبل الشفعة في هذه المدار وعلى قول من يراها بالجوار لا يحلف  
 بالله ما لهذا قبل الشفعة في هذه المدار لانه لو حلف على هذا الوجه يحلف  
 بناء على مذهبه فيتوهم حقه (ولو) قضى حنفي لشافعي بالجوار هل  
 يحل باطنا فيه وجهان ذكرهما في الوسيط (وفي) أدب القضاء لقاضي  
 القضاة شمس الدين السرخسي اذا بلغ الشفع الخبر وليس بمضرتة من  
 يشهده فانه يقول انما طالب بالشفعة حتى لا يسقط طلبه فيها بينه وبين الله  
 تعالى والغائب اذا علم بالشفعة هو بمنزلة الحاضر في الطلب وبعد ما يشهد  
 له من الاجل مقدار المسافة فان لم يقدم ولم يؤخر كل من يأخذ له بالشفعة  
 بطالت شفعته (قال) طالب الشفعة لا تبطل (ولو) قال طالبها أو أنا  
 طالبها تبطل والصحيح لا تبطل (وفي المحيط) اذا طالب بأى لفظ كان  
 ماضيا أو مستقبلا جاز (سمع) اليهودي بالبيع يوم السبت فلم يشهد بطالت  
 (الشفيع) بالجوار اذا خاف انه لو طالب الشفعة عند قاض لا يرى الشفعة  
 بالجوار فلم يطالب فهو على شفعته لانه ترك لعذر (واذا) لم يكن للصبي من  
 يأخذ شفعته وقف على بلوغه لقوله صلى الله عليه وسلم ينتظر الشفع  
 اذا كان غائبا (وتسلم) الاب والوصي على الصبي جائز خلافا لمحمد وزفر  
 ورحمهما الله تعالى (اكره) على إسقاط الشفعة أو الإبراء عن دين لم يجر

ولم تبطل شفعته (ولو) يصح تسليم الشفعة مع الهزل (ولو) سده  
مكرها ولم يتركه ينطق لم تبطل شفعته (وفي البرازي) الحيلة بعد تبطلها  
فيكرهه لا اتفاق في أن يقول المشتري للشفيع اشتريه مني وإن كان قبل  
الثبوت لأبأس به عسلا كان أو فاسقا في المختار لأنه ليس بإبطال وعلى  
هذا حيلة الزكاة ودفع الربا (والحيلة) على وجوه أما أن يبيع بيتا  
من دار من رجل ثم يبيع بقيتها منه أو يكون داران متلاصقتان تصدق  
صاحب إحدى الدارين بالحقايط الذي يلي جاره على رجل وقبضه ثم يبيع  
منه ما بقي من الدار أو يشتري عشرة بمن كثير أو سهم مائة سهم  
والباقى بمن قليل فلا شفيع الشفعة في الأول لاقى الباقى (ولو) خاف  
البائع أن يبيع المشتري البيع يبيع الباقى على خيار ثلاثة أيام (ولو)  
خاف المشتري أنه إذا اشتري القليل بالثمن الكثير لا يبيع منه الباقى  
بالثمن يشتري السهم الواحد على خيار ثلاثة أيام (فالو) أراد الشفيع  
أن يملكه بالله ما ردت إبطال الشفعة لم يكن له ذلك لأنه لو أقر به لا يلزمه  
شيء (ولو) خافه أن يبيع الأقل لم يكن تلجئة له ذلك لأنه ادعى سهمي  
لو أقر به لازمه فيكون خصما (وفي) الكروم والأشجار إن أراد الحيلة  
بإعاشة الأشجار أو وهبها بأصلها ثم يشتري الأرض لأنه صار شريكا قبل  
الشراء فيقسم على الجار أو يقول المشتري له أنا أبيعها منك بالماخوذ  
ولا فائدة لك في طلبها فإذا قال الشفيع نعم أو اشتريت بطلت وأنه مكره  
اجتماعا قاله بكر وقال شمس الأئمة رحمه الله تعالى أنه لا يكره لأنه لم يقصد به  
الاضرار بالشفيع وقيل إن كان الجار فاسقا يتأذى به فلا يكره ولا يكره  
في الأحوال كلها أو يبيع البنية بمن قليل ولا شفيع فيه ثم يبيع  
الساحة بمن كثير فلا يرغب في الساحة لكثرة ثمنها (الحيلة) المستحبة  
من البرازي والله الموفق لطريق الرشاد

\*(نوع في القسمة)\*

لا يقسم حمام وحائط وبيت ودكان صغير لأنه لو قسم لا يبق لاسكل  
فائدة وانتفاع فيعيايخصه وإن بقي فائدة يقسم بينهما (والحوض) لا يقسم



عشر في عشر أو أقل (وكذا) الخشبة الواحدة لو كان في قطعها ضرر  
(ولا) يقسم بئر ونهر وقناة الا اذا كانت مع ارض فتقسم وتترك البئر  
والقناة على الشركة (الثوب) الواحد لا يقسم الا بالتراضي (وفي)  
الولو الحجي دار بين اثنين انهدمت فقال احدهما ابني وأبي الآخر قسمت  
بينهما (وفي الملتقطات) دار بين اثنين لاحدهما القليل والآخر الكثير  
وصاحب القليل لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة فطالب صاحب الكثير  
القسمة وأبي صاحب القليل قسمت بالاتفاق واذا كان على العكس  
قال أبو الحسن الكرخي في مختصره لا تقسم واليه ذهب الاسديجاني والفقهاء  
أبو الليث وأبو بكر ومحمد بن أبي سهل السرخسي وجعلوا هذا قول أصحابنا  
(وذكر) الحاكم الشهيد انها تقسم واليه ذهب خواهر زادته وعليه  
الفتوى لان الطالب رضى بالقسمة وهذه القسمة لا تتضمن الضرر على الآتي  
(صبره) مشتركة بين الدهقان والمزارع قال الدهقان اقسما واقرز  
حصى قسمها المزارع في غيبة الدهقان وحمل حصته اليه فلما رجع  
وجد حصته المزارع قد تلفت فالحلاك عليه ما وان ترك حصته الدهقان مفردة  
وحمل حصته الى منزله فلما رجع وجد حصته الدهقان قد تلفت فالحلاك  
على الدهقان (وفي) واقعات السمرقندي اذا تلفت حصته الدهقان قبل  
قبضه ينتقضها ويرجع على الكار بنصف المقبوض وان تلفت حصته  
الا كار لا تنقض لان تلفها بعد قبضه والغلة كلها في يده والاصل ان هلاك  
حصته من المكمل في يده قبل قبض الآخر نصيبه لا يوجب انتقاض  
القسمة وهلاك حصته من لم يكن المكمل في يده قبل قبض حصته يوجب  
انتقاضها (وذكر) شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان المكمل والموزون  
لو كان بين اثنين فاقسمت ما وقبض أحدهما حصته لا يخرج حتى تلف  
نصيب الآخر تنقض القسمة ويكون التلف والباقي على الشركة وتأويله  
اذا لم يكن المقسوم في يد أحدهما والمقبوض بالقسمة الفاسدة تثبت يد  
المالك فيه (وفي المنبع) اذا طالب أحد الشرى بيمين القسمة وأجبه  
الآخر فأمر القاضي قاسم اليه يمينها بالاجرة على الطالب كذا روى

الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف وعبد الجبر عليم ما  
 (وفي الذخيرة) سئل أبو جعفر عن سلطان فرم أهل قرية فأرادوا قهمة  
 تلك الغرامة واختافوا فيما بينهم (فقال) قال بعضهم يقسم على قدر الاملاك  
 (وقال) بعضهم يقسم ذلك على عدد الرؤوس (وقال) بعضهم ان كانت  
 الغرامة لخمسين أملا كههم تقسم على قدر الاملاك وان كانت الغرامة  
 لخمسين الابدان يقسم ذلك على عدد الرؤوس ولا شيء على النساء والصبيان  
 في ذلك لانه لا يتعرض لهم (وارثان) في يدهما عقار ومعهما غائب  
 أو صبي وبرهنا على الوفاة وعدد الورثة قسم العقار بينهما ونصيب القاضي  
 عن الغائب وكذا عن الصبي وصيا يقبض نصيبهما ولا يضمن إقامة البينة  
 في هذه الصورة (ثم) اعلم ان ههنا مسئلة لا بد من معرفتها وهي ان  
 القاضي انما ينصب وصيا عن الصغير اذا كان الصغير حاضرا أما اذا كان  
 غائبا فلا ينصب عنه وصيا (والفرق) ان الصغير اذا كان حاضرا  
 تتوجه الدعوى عليه فالجهة الدعوى ينصب عنه من يجيب عنه وأما اذا  
 كان الصغير غائبا لم تصح الدعوى عليه فلا يجتمع الى نصب من يجيب عنه  
 فلم تقع الضرورة على نصب الوصي فاستترقا ~~صك~~ كذا في المنبيع (وفي)  
 البرازي انه لا يشترط حضرة الصغير بل يشترط أن يكون في ولايته وأن  
 يكون الحاكم الناصب عالما بوجوده وطالاه اه

«(الفصل الثاني عشر في الاكراه)»

وهو عبارة عن تهديد القادر غيره على ما هتده بمكروه على أمر بحيث ينتفي  
 به الرضاء (وفي) المنبيع الاكراه نوعان نوع يرجع الى المكروه ونوع  
 يرجع الى الماكروه (أما) الذي يرجع الى الماكروه فهو أن يكون المكروه  
 قادرا على تحقيق ما هتده به لان الضرورة لا تحقق الا عند القدرة على  
 الايقاع فانه اذا لم يكن قادرا على الاكراه يكون هذيانا وفي هذا المعنى  
 لا فرق بين السلطان وغيره ههنا على مذهبهم ما ظاهر لتحقيق الاكراه من  
 السلطان وغيره وأما على مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقد قيل انه  
 لا يقق الاكراه الا من السلطان أي من السلطان الاعظم لان القدرة

لا يتحقق الا من السلطان وقيل انه يتحقق من ذلك المبدأ ودواهي ان  
الاختلاف في ذلك اختلاف عصر وزمان لا جهة وبرهان لان زمان أي حقيقة  
ربه الله تعالى لم يكن لغير السلطان من القوة ما يتحقق به الا كراه فاقى على  
حسب ما عاين وفي زمانها ظهر الفساد وصار الامر الى كل متغلب فتحقق  
الا كراه من الكل (وفي التنازع) نفس الامر من السلطان بالتهديد  
ا كراه لانه لو لم يمثل يعاقبه وقال ان كان المأمور يعلم انه لو لم يفعل  
ما قاله السلطان يعاقبه كان امره له بالفعل ا كراهها (وفي البدائع)  
البلوغ والعقل والتمييز المطلق ليس بشرط لتحقيق الا كراه حتى يتحقق  
من الصبي العاقل اذا كان مطاعا مسلطا ومن البالغ المختلط العقل اذا كان  
مطاعا مسلطا للقدرة على الاتباع (وأما) النوع الذي يرجع الى المكره  
فهو ان يكون في غالب رأيه انه لو لم يجب الى ما دعي اليه يتحقق ما أوعده به لان  
غالب الرأي جهة يعمل به خصوصاً عند تعذر الوصول الى اليقين حتى لو كان  
في أكبر رأيه ان المكره لا يتحقق ما أوعده به لا يثبت حكم الا كراه شرعا  
وان وجدت ضرورة لا يعاد لان الضرورة لم تتحقق (ومثله) لو أمره بفعل  
لم يوعده عليه ولا يكن في أكبر رأيه المكره انه لو لم يفعل يتحقق  
ما أوعده به ثبت حكم الا كراه لتحقيق الضرورة ولهذا لو كان في أكبر  
رأيه انه لو امتنع عن تناول الميتة وصبر الى ان يلحقه الجوع المهلك  
لا يزال عنه الا كراه لا يباح له تناول في الحال وان كان في أكبر رأيه  
انه لو صبر الى تلك الحالة لا يزول عنه الا كراه يباح له تناول في الحال  
فدل ان العبرة لغالب الرأي وأكبر الظن دون ضرورة الاعداد (وفي)  
الهداية واذا أكره على بيع ماله أو شراء سلعة أو على أن يقر له رجل  
بالف أو يؤجر داره فأكره على ذلك بالقتل أو بالضرب الشديد أو بالحبس  
فباع أو اشترى فهو بالخيار ان شاء أمضى البيع وان شاء فسخه ورجع  
بالمبيع لان من شرط صحة هذه العقود التراضي قال الله تعالى الا أن تكون  
تجارة عن تراض منكم والا كراه بهذه الاشياء بعدم الرضى فتفسد

بمخلاف ما اذا اكره بضر بسوط أو حبس يوم أو قيد يوم لا يمس إلى بها  
بالنظر إلى العادة فلا يتحقق به الا كراه الا اذا كان رجلا صاحب منصب  
يعلم انه يتضرر به فانه يغوث الرضى (وفي الولو المجي) اذا كان الرجل  
من الاشراف أو من الاجلاء أو من كبراء العلماء أو الرؤساء بحيث يستنكف عن  
ضرب سوط أو حبس ساعة لم يميز اقراره لان مثل هذا الرجل يؤثر ألف  
درهم على ما يلحقه من الهوان بهذا القدر من الحبس والتقييد فكان مكرها  
وكذا الاقرار بهبة اترجح جانب الصديق فيه على جانب الكذب  
وعند الاكره يتحمل انه يكذب لدفع المضرة (وفي الذخيرة) ولو هدد  
بضرب سوط أو سوطين فهو لا يعتبر الا أن يقول لا ضرر بك على عينيك  
أو على المذاكير (وفي البدائع) الا كراه يمنع صحة الاقرار سواء كان  
المقر به مما يحتل الفسخ أو لا يحتل من وسواء كان مما يسقط بالشبهات  
كالحدود والنصاص أولا (ولو) أكره على الاقرار بذلك ثم خلى سبيله  
فهذا على وجهين إما أن يتوارى عن بصر المكره حينها خلى سبيله وإما أن  
لا يتوارى عن بصره حتى يبعث من أخذه وردّه إليه (فان) كان قد توارى  
عن بصره ثم أخذه فأقر اقرارا مستأنا فجاز اقراره لانه لما خلى سبيله  
حتى توارى عن بصره فقد زال الاكره عنه فاذا أقر به من غير اكره  
جديد فقد أقر طائعا فصح (وان) كان لم يتوارى عن بصره بعد حتى ردّه إليه  
فأقر به من غير تجدد الاكره لم يصح الاقرار لانه لما لم يتوارى عن بصره  
فهو على الاكره الاول (ولو) أكره على الاقرار بالنصاص  
فأقر به فقتله حيثما أقر به من غير بينة فان كان المقر معروفا بالدعارة  
يدركه القصاص استقسانا وان لم يكن معروفا به لا يجب القصاص  
والقياس ان يجب القصاص على المستكره كيفما كان لان الاقرار  
بالاكره المصحح شرعا كان وجوده وندمه بمنزلة واحدة فصار كالوقته  
ابتداء (وقطيره) ما اذا دخل رجل على آخر في منزله نفاق صاحب  
المنزل انه دافع دخل عليه لئلا يقتله ويأخذ ماله فبادره وقتله فان كان الداخل  
معروفا بالدعارة لا يجب القصاص على صاحب المنزل وان لم يكن معروفا

بالبغية والاشهاد اه  
(البحار)

بالدخالة يجب القصاص على صاحب المنزل كذا هذا وإذا لم يجب  
القصاص يجب الارش لان سقوط القصاص للشبهة وانها لا تمنع وجوب  
المال (وروي) الحسن عن أبي حنيفة انه لا يجب الارش أيضا اذا  
كان معروفا بالدخالة انتهى كلام البدائع (وفي البرازي) ولو  
أكره على شرب الخمر باكره يخاف منه التلف أو تلف عضو أو قال  
لا حبسك أولاً ضربك بالسياط يجعل له شربه ولو امتنع يأثم (أكره)  
على الهبة فوهب وسلم طائعا لا يكون ماله كاللوهوب له (والأكره) على  
الهبة أكرهه على التسليم بخلاف البيع فان أكرهه على البيع لا يكون  
أكرهه على التسليم (أكره) على البيع بألف فباعه بأقل لا يجوز  
في الاستحسان (أكره) على البيع فوهب بخاز (أكره) على البيع  
ولم يسم المشتري فباعه من انسان لا يجوز (طالبوه) بمال باطل وأكره  
على ادائه فباع جاريته بالأكره على البيع جاز البيع لانه غير متعين  
لادائه وهذا مادة الظلمة اذا صادف وار جلا أن يتحكم وأبالمال ولا يذكروا  
بيع شيء من ماله (والحملة) له فيه أن يقول من أين أعطى ولا مال لي  
فاذا قال الظالم له بيع جاريته فقد صار مكرها على بيع الجارية فلا ينعقد  
بيعهما (أكره) على الأبرار من المحقوق أو الكفالة بالنفس أو تسليم الشفعة  
أو ترك طلبها كان باطلا (وجل) ضرب زوجته حتى أقرت باستيفاء مهرها  
جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الأكره لا يثبت الا من الساطان  
(قال) أي البرازي والزواج ساطان زوجته فيحقق منه الأكره ولم  
يذكر الخلاف (قلت) وسياق اللفظ يدل على الوفاق والله سبحانه وتعالى  
أعلم (وفي المنبيع) اذا أكره انسان رجلا بالأكره التام على أن يطلق  
امراته أو يعتق عبده ففعل وقع الطلاق والعتق عندنا خلافا للشافعي  
واذا أكره على التوكيل بالطلاق والعتاق ففعل الوكيل فالتوكيل  
جائز استحسانا وقد تصرف الوكيل والقياس أن لا تصح الوكالة مع  
الأكره لان كل عقد يؤثر فيه الهزل يؤثر فيه الأكره وما لا يؤثر فيه  
الهزل لا يؤثر فيه الأكره لانهم ما ينفقان الرضا والوكالة تبطل بالهزل

قوله صادر (كطالبوا وزنا ومعنى أه)

فكذباً بالاكراه (وفي) بجامع الغشوى أكرهه على أن يكتب على  
 فوطيس امرأته طالق أو أمر ما يبدى له المصالح الاذنى (ولو) أكرهه على  
 أن يقر بالطلاق فأقر لا يقع كذا ذكره الشيخ ربه الله تعالى في أدب  
 القضاء (أكره) على نذر أو حنأ أو قطع أو نسب فأقر لا يلزمه شيء (وفي  
 المحیط) من المشايخ من قال بجملة الاقرار بالسرقة مكرها (وعن الحسن  
 ابن زباد ربه الله تعالى أنه يحل ضرب السارق حتى يقر وقال ما لم يقطع  
 اللهم أو يظهر العظم (أمره) يقتل رجل ولم يقل ان لم تقتله لا تقتل  
 لكن يعلم انه ان لم يقتله يقع ما يستدبه كان مكرها (الكافر) اذا  
 أكره مسلماً على الكفر وله امرأة مسلمة فارتكب وقايه مطعون بالايمن  
 لم تبين امرأته لانه لا يحكم بكفره بإجراء الحكامة على لسانه (فان) قالت  
 المرأة قد كفرت وقد بنت منك وقال الزوج أظهرت ذلك بعذر الاكراه  
 وقلبي مطمئن بالايمن فالقول قوله استحسننا والقياس أن يكون القول  
 قولها ويحكم بالفرقة (أكره) على الاسلام فاسلم مع ولو ارتد  
 يجلس ولا يقتل استحسننا (وفي السمادي) رجل سبي الى سلطان  
 ظالم حتى غرمه رجلاً لاجلة من المال ان كانت السعاية بحق بأن كان  
 يؤذيه ولا يمكنه دفع الاذى عن نفسه الا بالدفع اليه أو كان فاسقاً لا يمنع  
 بالامر بالمعروف وفي مثل هذا الموضع لا يضمن الساعي (ولو) قال  
 ان فلانا وجد كنزاً أو قطعة وقد ظهر انه كاذب ضمن الا اذا كان السلطان  
 عادلاً لا يغرم بمثل هذه السعاية أو قد يغرم وقد لا يغرم فلا يضمن  
 الساعي (وفي القنية) سبي رجل الى السلطان فأخذ منه مالا فلما  
 يضمن الساعي وروى هذا عن زفر وبه قال كثير من مشايخ المصلحة العامة  
 (وفي) شرح الصباني ان كانت السعاية بحق كما لو أذاه أو دام على  
 النفس لا يتعطل بالعطية فأخبر السلطان فغرمه مالا لا يضمن (وفي)  
 فتاوى قاضي خان رجل ادعى على آخر سرقة وقدمه الى السلطان وطلب  
 منه أن يضرب به حتى يقر فضربه مرة أو مرتين أو حبسه نفاد الحبوس من  
 التعذيب والضرب فصعد السلط ليشتاق فسبقه عن السلط فأت

وقد كانت محقة غرامة في هذه الحادثة فظهرت السرقة على يد غيره  
 مكان للورثة أن يأخذوا صاحب السرقة بدية أبيهم وبالغرامة التي  
 أذاها إلى السلطان (وفي الذخيرة) المضروب إذا شكا إلى السلطان  
 وأخذها من المضارب لأخيهما على المضروب (وفي القنية) رجل  
 أخبر الظلمة أن لفلان خنطة في مطمورة فأخذوها منه فله أن يرجع بها  
 على الخبز وكذا إذا علمها الظالم لكن أمره الساعي بالأخذ يضمن ولو قال  
 الإمام لا ظالم لفلان فبرس جيد فأخذ الظالم منه فالنمام هنا ضامن له  
 \* (نوع في الحجر) \*

وسببه الصخر والجنون والرق فلم يصح طلاق صبي ومجنون غلب على عقله  
 وعتهما وافرارهما (وصح) طلاق العبد وافراره في حق نفسه لا في حق  
 سيده فلو أقرت بمال آخر إلى عتقه وبهت وقد عجل (ومن) عتقه منهم  
 وهو يعقله أجاز وليه أورد وإن أتلفوا شيئا فمضوا كذا في الوقاية (وفي)  
 الهداية قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا أحجر عاقل إلى الحر العاقل البالغ  
 المسفيه وتصرفه في ماله جائز وإن كان مبدرا مغسدا أتلف ماله فيما  
 لا غرض له فيه ولا مصلحة (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
 وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى يحجر عليه ويمنع من التصرف في ماله  
 (وإذا) حجر القاضي عليه ثم رفع إلى قاض آخر فأبطل حجه وأطاع  
 عنه جاز لأن الحجر منه فتوى وليس بقضاء ألا ترى أنه لم يوجد المقتضى  
 له والمقتضى عليه ولو كان قضاء فنفس القضاء مختلف فيه فلا بد من  
 الإمضاء حتى لو رفع تصرفه بعد الحجر إلى القاضي الحاجر أو إلى غيره فقتضى  
 بطلان تصرفه ثم رفع إلى قاض آخر فبطلان اتصال الامضاء به  
 فلا يقبل النقض بعد ذلك (ثم) عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا بلغ  
 الثلام غير رشيد لم يسلم إليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة فإن تصرف  
 فيه قبل ذلك نفذ تصرفه فإذا بلغ خمساً وعشرين سنة سلم إليه ماله وإن لم  
 يؤنس منه الرشيد (وقالا) لا يدفع إليه ماله أبداً حتى يؤنس منه الرشيد  
 ولا يجوز تصرفه فيه لأن علة المنع السفة فيه في ما بقيت العلة وصار كالصبي

كل من أخر وعجل فعل مبتلي للجهول اه



(ولا) يحجر على الفاسق المصلح لماله خلافا للشافعي لأن الحجر عليه زجر وعقوبة كما في السفيه ولهذا لم يجعل أهلا للتمهدة والولاية عنده (وانسا) انه مصلح لماله فيكون الرشاه أنوسا منه فيدفع ماله اليه لقوله تعالى فان آمنتم منهم رشد أفادفعوا اليهم أموالهم وقد علق الرشديا بناس رشدا واحدا لانه ذكر في الاثبات والرشد في المال مراد بقول ابن عباس رضي الله عنهما فلا يكون الرشدي الدين مرادا لانه حينئذ يكون معلقا برشدين (وتخرج) الزكاة من مال السفيه لانه واجب عليه وينفق على أولاده وزوجته ومن يجب عليه نفقته من ذوى أرطامه لان احياء ولده وزوجته من خوائمه والاتفاق على ذوى الرحم واجب عليه حقا لقرينه والسفيه لا يبطل حق الناس الا أن القاضى يدفع قدر الزكاة اليه ليصرفها الى مصرفها لانه لا يمتنع من نيتها لكونها عبادة لكان بيعها أمينا معه كي لا يصرفها في غير وجهها وفي النفقة تدفع الى أمينة ليصرفها لانه ليس بعبادة فلا يحتاج الى نيتها وان أراد حجة الاسلام لم يمنع منها لانه واجب عليه بإيجاب الله تعالى من غير صنعه ولا يسلم القاضى النفقة اليه ويسلمها الى ثقة من الحاج ينفقها عليه في طريق الحج كيلا يتلفها في غير هذا الوجه اه كلام الهيداية (وفي) نصاب الذرائع ولا يحجر على المدين عنده ولا يكن يجلس بالدين ان كان له مال حتى يقضى دينه (والقاضى) يقضى دينه بدراهمه وديناره بغير أمر لانها معتدة لقضاء الدين (وقالا) يحجر عليه بطلب الغرماء الحجر ويبيع ماله لقضاء دينه بدراهمه ويقسم ثمن ما باع من ماله بين غرمائه بالخصص وينفق عليه من ماله كما ينفق من مال السفيه لان الاتفاق لا بد منه دفعه لاله لاله

(قوله وقد علق الرشديا بناس رشدا واحدا)

«(نوع في معرفة حد البلوغ)»

(وفي العمادى) البلوغ يكون تارة بالسن وتارة يكون بالعلامة والعلامة في التجارية الحيض والاحتلام والحبل وأدنى المدة تسع سنين هو المختار والعلامة في الغلام الاحتلام والاحبال وأدنى المدة اثنتا عشرة سنة وأما السن في الغلام فهو اذا دخل في التاسعة عشر وفي التجارية اذا دخلت في السابعة عشر

(وفي) بعض الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه اعتبر نيات  
الشعور وهو قول مالك رحمه الله تعالى (وفي الهداية) وإذا راق القلام  
أو الجارية وأشـكل أمره ما في البلوغ فقال لا قبل بلغنا فالقول قوله ما  
وأحكامهما أحكام البالغين لأنه معنى لا يعرف إلا من جهتهما فظاهرهما فإذا  
أخبر به ولم يكن بهما الظاهر قبل قوله ما كما يقبل قول المرأة في الحيض  
(وفي) فتاوى قاضي خان امرأة وهبت مهرها من زوجها وقالت أنا  
مدركة ثم قالت لم أكن مدركة وكذبت فيما قلت قالوا إن كانت تشبه  
المدركات في ذلك الوقت أو كانت بهاء لامة المدركات لا تصدق أنها  
لم تكن مدركة وإن لم تكن كذلك فإن القول قولها (وفي) فتاوى النسفي  
سئل عن قوم اصطلموا على شيء وفيهم مراهق وأقر المراهق عند الصلح أنه  
بالغ ثم قال بعض الورثة بعد ذلك أنه لم يكن بالغاً ولم يصح هذا الصلح قال  
القول قول الصبي بالبلوغ بشرط أن يكون ابن ثلاثة عشر سنة لأن الأقل  
من ذلك نادر

### « (الفصل الثالث عشر في النكاح) »

اختلف أصحابنا رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم أنه مندوب ومستحب  
واليه ذهب الكرخي (وقال) بعضهم فرض كفاية إذا قام به البعض  
سقط عن الباقي كالجهد وصلاة الجنساة (وقال) بعضهم أنه واجب  
على سبيل الكفاية كرد السلام (وقال) بعضهم أنه واجب عيناً  
لكن عملاً لا اعتقاداً على طريق التعيين كصدقة الفطر والوتر والاضحية  
(وفي الجمع) قال يسن حالة الاعتدال ويجب في التوقان ويكره مخوف  
الجور (وفي الهداية) وينعقد بالایجاب والقبول بلفظين يعبر بهما عن  
الماضي لأن الصيغة وإن كانت للاخبار وضعافاً قد جعلت للانشاء  
شراً دفعاً للحاجة وينعقد بلفظين يعبر بأحدهما عن الماضي  
وبالآخر عن المستقبل مثل أن يقول زوجتي فيقول زوجتك لأن هذا  
توكيد بالنكاح والواحد يؤول في النكاح (وينعقد) باللفظ النكاح  
والتزويج والمهبة والمليك والصدقة والبيع ولا ينعقد باللفظ الإجارة

في الصحيح ولا ينفك الاخلال والاباحة والاحارة والوصية (ولا) ينقض  
 النكاح المسلمين الا بحضور شاهدين حزين عاقلين بالغين مسلمين أو رجل  
 وامرأتين عدولاً لا يهتكوا أو غير عدول أو عهدودين في قذف (وينقض)  
 النكاح بشهادة الاعميين عندنا خلافاً للشافعي لان البصر شرط لاطهار  
 النكاح عنده وعندنا بصر الشاهد ليس بشرط (وفي الذخيرة)  
 ولا ينقض النكاح بشهادة النساء الا الذين لا يسمعان كلام المتعاقدين  
 والاعميين (وذكر) القاضيان الاسيحيان والسفندي ان النكاح  
 ينقض بشهادة الاعميين (ونص) القدوري على ان سماع الشهود كلام  
 المتعاقدين هل هو شرط لان عقاد النكاح فقد اختلف فيه  
 فقال بعضهم ليس بشرط وانما الشرط حضرتهما فبنيته عند النكاح  
 بشهادة الاعميين وقال بعضهم لا بد من السماع فلا ينقض بشهادة  
 الاعميين (وفي المحيط) رجل تزوج امرأة بحضور السكارى  
 وهم يعرفون أمر النكاح غير أنهم لا يدرون به سمعوا به وانقض  
 النكاح لان هذا نكاح بحضور الشهود (وفي البرازي) لقبت  
 امرأة بالعبسية تزوجت نفسها من فلان ولا تعرف ذلك وقال فلان قبلت  
 والشهود يسمون اولاً يسمون مع النكاح (قال) في النصاب وعليه  
 الفتوى (وفي الزاوية) رجل وامرأة اقرايا النكاح بين يدي شاهدين  
 عدلين فقال الرجل هذه امرأتى وقالت المرأة هذا زوجي فانه يصح النكاح  
 وعليه الفتوى (وفي) فتاوى قاضي خان رجل له بنت واحدة  
 اسمها عائشة فقال الاب وقت العقد زوجت بنتي فاطمة لا ينقض  
 النكاح بينهما ولو كانت المرأة حاضرة فقال الاب زوجت لبنتي  
 فاطمة هذه وأشار الى عائشة وغلط في اسمها فقال الزوج قبالتجار  
 (وفي الخلاصة) أبو الصغيرة اذا قال زوجت بنتي فلانة من ابن فلان بكذا  
 وقال فلان قبالت لا بنتي ولم يسم الاب الابن ان كان له ابنان أو أكثر  
 لا يجوز وان كان له ابن واحد صح (ولو) ذكر أبو البنت اسم الابن

وقال زوجه بنتي من ابنك فلان فقال أبو الين قبالت صح وان لم يقل  
 قبالت لابن ولو قال قبالت لاجل ابني ان سماء جاز أيضا وان لم  
 يسمه ان كان له ابن واحد جاز وان كان أكثر لا يجوز (وفي المحيط)  
 لو قال زوجه بنتي منك ولم يزد على هذا وله بنت واحد جاز ولو  
 كان له بنتان اسم الكبرى عائشة واسم الصغرى فاطمة فقال  
 زوجه بنتي فاطمة منك ينعتك النكاح على الصغرى وان كان يريد  
 تزويج الكبرى ولو قال زوجه بنتي الكبرى فاطمة يجب أن لا ينعتك  
 النكاح على احدهما (امراة) لها اسمان اسم سميت به في الصغر  
 واسم سميت به في الكبر وصارت معروفة بهذا الاسم تزوج  
 بالاسم الذي سميت به في الكبر (وقال) الامام طه بن الدين الاصح  
 اجمع بين الاسمين ويهتفي (وفي البرزى) رجل له بنتان متزوجتان  
 وغير متزوجتان وقال عند الشهود زوجه بنتي منك ولم يسم اسم البنت  
 وقال مخاطب قبالت صح وانصرف الى الفارغة (اجاب) صاحب  
 الهداية في امراة تزوجت نفسها بالاسم من رجل عند الشهود فلم يقل الزوج  
 شيئا لكن اعطاها المهر في المجلس انه يكون قبولا (قال) البرزى  
 وانكره صاحب المحيط وقال لا ما لم يقل بلسانه قبالت بخلاف البيهقي  
 ينعتك بالتعاطي والنكاح مخاره لا ينعتك حتى يتوقف على الشهود وبخلاف  
 اجازة نكاح الفضولي بالفعل لوجود القول ثمة (واذا) تزوج مسلم  
 ذمية بشهادة ذميين جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى  
 وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز (ويحرم) على الرجل نكاح أمه  
 أي الام والاب والاحداد والجدات وان علوا وفروعه أي الولد وولد الولد  
 وولد ولد الولد وان سفلوا وفروع أصوله أي الاخوة والاخوات وأولادهم  
 وأولاد أولادهم وان نزلوا والاعمام والعمات والاخوال والخالات ونكاح  
 أم امراته دخل بها أم لا وزوجة أبيه وأجداده وكذلك يحرم عليه نكاح  
 امرأته وبني أولاده ويحرم عليه نكاح أمه من الرضاة واخته من  
 الرضاة ولا يعمل له أن يجتمع بين اثنين بنكاح ولا يعمل بين اثنين

(ولا) بالنسبة إلى جميع بين امرأة وابنة تزوج كان لها من قبل لانه لا قرابة  
 بينهما ولا رضاع (وقال) زفر رحمه الله تعالى لا يجوز لان ابنة الزوج  
 لو تزوجت بها كرا لا يجوز له التزوج بامرأة أبيه (قلنا) امرأة الاب  
 لو تزوجت بها كرا جاز له التزوج به هذه والنسب أن يصور ذلك من كل  
 جانب (ومن) زنى بامرأة حرمت عليه أمها وابنتها وقال الشافعي رحمه الله  
 تعالى الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة (واجمعوا) على انه لا يجوز للام  
 أن تتزوج ابنها من الزنا (ومن) مسه امرأة بشهوة حرمت عليه أمها  
 وابنتها وقال الشافعي لا تحرم (ثم) المس بشهوة أن تنكح أمه أو تزداد  
 انتشارا هو الصحيح والمعتبر النظر إلى الفرج الداخل ولا يتحقق ذلك  
 الا عند انكحائها (ولو) مس فانزل فقد قيل يوجب الحرمة والصحيح  
 انه لا يوجبها لانه بالانزال تبين انه غير مقص إلى الوطء وعلى هذا اتى  
 المرأة في دبرها لا يوجبها (واذا) طلق الرجل امرأته مطلقا بشا أو رجعا  
 لم يجز له أن يتزوج بأختها حتى تنقضي عتقها (ولا) يتزوج المولى أمته  
 ولا المرأة عبدها ويجوز تزوج المكنتيات لا المجوسيات ويجوز تزوج  
 الصبايات أن كانوا يؤمنون بنبي ويقررون بكتاب (ويجوز) للمحرم  
 والحرمة أن يتزوجا في حالة الأسرام (وقال) الشافعي لا يجوز لقوله  
 عليه السلام لا ينكح المحرم ولا ينكح (وانما) ما روى انه صلى الله عليه وسلم  
 تزوج ميمونة رضي الله عنها وهو محرم وما رواه مجمل على الوطء (ولا) يتزوج  
 أمة على حرة ويجوز تزوج الحرمة عليها فان تزوج أمة على حرة في عتق  
 من طلاق بائن لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما (والحر)  
 أن يتزوج أربعا من الحرائر والاماء وليس له أن يتزوج أكثر من ذلك  
 لقوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع  
 والتمتع يصح على العمدين مع الزيادة عليه (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى  
 لا يتزوج الأمة واحدة لانه ضروري عنده والنكح عليه ما لو نكح الأمة  
 المنكوحه يتضمنا اسم النساء كما في الظهار (ولا) يجوز للعبد أن يتزوج  
 أكثر من اثنتين (وقال) مالك رحمه الله تعالى يجوز لأنه في حق النكاح

بمئة زلة المحرم عنه حتى ما كنه به غير اذن المولى (وانما) أن الرق منصف  
 في تزوج العبد اثنتين والمحرم أربعاً اظهرها راشراف المحرمية فان طلق المحرم  
 احدى الاربع طلاقاً بائناً لم يجز له أن يتزوج رابعة حتى تنقضي عدتها  
 خلافاً للشافعي وهو نكاح الاخت في عدة الاخت (فان) تزوج  
 قبل من زنا جاز النكاح ولا يطأها حتى تضع حملها وهذا عند أبي حنيفة  
 ومحمد رحمه الله تعالى (وقال) أبو يوسف رحمه الله النكاح فاسد  
 (وان) كان الحمل ثابتاً بالنسب فالنكاح باطل بالاجماع (ونكاح)  
 المتعة باطل وهو أن يقول لامرأة أمتع بك كذا مدة كذا من المال  
 وقال مالك هو جائز (والنكاح) الموقت باطل مثل أن يتزوج امرأة  
 بشهادة شاهدين عشرة أيام وقال زفره - وصحح لازم ويبطال  
 التوقيت

\*(نوع في الاولياء والا كفاء)\*

وينعقد نكاح المحرمة العاقلة البالغة برضاها وان لم يعقد عليها ولي بكرة  
 كانت أو ثيباً عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر  
 الرواية (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا ينعقد الابوي (وعن)  
 محمد رحمه الله تعالى ينعقد موقفاً (وقال) مالك والشافعي رحمه الله  
 تعالى لا ينعقد النكاح بعبارة النساء أصلاً (ثم) في ظاهر الرواية  
 لا فرق بين الكفو وغير الكفو لان المولى حق الاعتراض في غير الكفو  
 (وعن) أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز في غير الكفو  
 لانه كم من واقع لا يرفع (وفي) الحقائق المطلقة ثلاثاً اذا زوجت  
 نفسها من غير كفؤ ودخل بها الزوج ثم طلقها الانفصال للزوج الاول على  
 ما هو المختار (قلت) وهذا مما يجب حفظه (ولا) يجوز للمولى اجبار  
 البكر البالغ على النكاح خلافاً للشافعي (واذا) استأذنها فسكتت  
 أو ضحكته فهو اذن وقيل اذا ضحكته كالمهرضة بما سمعت لا يكون  
 رضياً واذا بكته بلا صوت لم يكن ردّاً وقيل هذا اذا خرج الدمع بلا صوت  
 كالعويل لانها تعزى على مفارقة بيت أبيها فأما اذا كان ليكاتها

قوله منصف) كسر الصاد المشددة من النصف) وقوله وقال ما إن هو جائز) هو غلط كما ينبغي عليه ابن طابدين اهـ (وقوله وعن أبي يوسف الخ)

صوت كالعويل فانه يكون رداً (وفي) فتساوى قاضى خان انه يفتحن الدمع  
 فان كان باردا فهو رضى وان كان حاراً فليس برضى (ويجوز) نكاح  
 الصغير والصغيرة اذا زوجهما الولي بكره كانت الصغيرة أو ثيباً (والولي)  
 هو العصبه فان زوجهما الاب والجد فلاختيار لهما بعد بلوغهما الا انهما  
 كامل الرأى وافرا الشقة فيلزم العقد بمشاورتهما (وان) زوجهما  
 غير الاب والجد فلاكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء اقام على النكاح  
 وان شاء فسخ وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى (وقال) أبو  
 يوسف رحمه الله تعالى لا خيار لهما اعتباراً بالاب والجد (وذكر)  
 الناطقى في روضته اذا عضل الاب بنته الصغيرة عن التزويج فزوجهما  
 القاضى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ولا يلتفت الى الاب  
 (القاضى) اذا زوجهما الصغيرة من نفسه فهو نكاح بلاولى لان القاضى  
 رعية في حق نفسه وكذا اذا زوجهما من ابنته لايجوز لانه بمنزلة المحكم  
 وحكم القاضى لابنه باطل بخلاف غيره من الاولياء حيث يجوز لابن العم  
 أن يزوجه بنته من نفسه أو ابنته (واذا) خاب الولي الاقرب غيبة  
 منقطعة جاز أن هو أبعد منه في الولاية أن يزوجه ويلزم تزويجه حتى  
 لو جاء الاقرب لا يبطل ما عقده الا بعد (والغيبه) المنقطعة أن يكون  
 في بلد لا تصل القوافل اليه في السنة الواحدة وهو اختيار القمى ودورى  
 وقيل أدنى مدة السفر وهو اختيار بعض المتأخرين وقيل اذا كان به حال  
 يفتقر الكفو الخاطب استطلاع رأيه وهذا أقرب الى الفقه لانه  
 لا نظر في ابقاء ولا يتهجد

» (نوع في الكفاءة) »

(وفي الهداية) الكفاءة تعتبر في النسب لانه يقع به التفاوت فقر يش بعضهم  
 اكفاء لبعض والعرب بعضهم اكفاء لبعض (وأما) الموالى فن كان له  
 أبوان في الاسلام فصاعداً فهو من الاكفاء يعنى ان كان له أباء فيه (ومن)  
 أسلم بنفسه أو له أب واحد في الاسلام لا يكون كفواً لمن له أبوان في الاسلام  
 لان تمام النسب بالاب والجد (ومن) أسلم بنفسه لا يكون كفواً لمن



له أب واحد في الاسلام (وتعتبر) ايضاً في الدين أي الديانة وتعتبر في المال  
 وموان يكون مال كالأهر والنفقة وهذا هو المعتبر في ظاهر الرواية حتى  
 ان من لا علم كهما أو لا علم أحدهما لا يكون كفواً (وفي البرزخي)  
 الجهل العالم كفواً للعربي الجاهل لان شرف العلم أقوى وأرفع (وكذا)  
 العالم الفقير كفواً للعربي الجاهل وكذا العالم الذي ليس بقرشي كفواً للجاهل  
 القرشي والعلمى المجهول النسب لا يكون كفواً للمعروف النسب (أمرأة)  
 زوجت نفسها من رجل ولم تعرف انه حر أو عبد فاذا هو عبد ماذن  
 بالنكاح ليس لها الفسخ ولا وليا لها طلبه ولا يفسخ بلاقح القاضي  
 ويكون فرقة من غير طلاق حتى انه لو لم يدخل بها الا بزمه شيء (تزوج)  
 الفضولي وموقوف ينفذ بالاجازة ويبطل بالردة لصدور الركن من الاهل  
 مضاهي المحل ولم ينفذ قبل الاجازة لعلم الولاية (وكذا) نكاح  
 العبد والامة بغير اذن المولى (وان) تزوج العبد باذن مولاه فالمردين  
 في رقبته يتباع فيه لانه دين وجب عليه لو جود سيده من أهله فقد ظهر  
 في حق مولاه لادنيه فيتعاقب رقبته كديون التجارة (أو نكحة) الكفار  
 بعضهم من بعض جائزة (وقال) مالك فاسدة (لنسا) قوله عليه السلام  
 ولدت من نكاح لا من سفاح (ويجوز) للنصراني أن يتزوج بالمجوسية  
 لان الكفر كلمة واحدة (دعي) تزوج مسلمة يفرق بينهما ويعزران  
 لانها عسيرة ويعزر المزدوج أيضاً (واذا) أسلم الذمي لم يترك على  
 النكاح لانه وقع فاسداً كذا ذكره السروجي في آداب القضاء

هـ (نوع في المهر)

يصح عقد النكاح بغير تهمة المهر لان النكاح عقد انضمام وازدواج  
 لغة فيتم بالزوجين (ثم) المهر واجب شرعاً ابانة لشرف المحل فلا  
 يحتاج الى ذكره لصحة النكاح (وأقل) المهر عشرة دراهم (ولو) سمي  
 أقل من عشرة فلها العشرة (وقال) زفر رجه الله طاهر المثل لان  
 تهمة ما لا يصلح مهرًا كانه دامه (ولو) طاعة قبل الدخول بها يجب  
 خمسة عند ما نسا الثلاثة وعنده يجب المتعة كما اذا لم يسم شيئاً (ومن) سمي

مهرها غير فساد فعليه المسمى ان يدخل بها أو مات عنها (وان)  
 طلقها قبل الدخول بها والخلاوة فلها نصف المسمى لقوله تعالى وان  
 طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الاية وشروطه أن يكون قبل  
 الخلاوة لانها كالدخل بها عندنا (وان) تزوجها ولم يمسها مهرها  
 أو تزوجها على أن لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها أو مات عنها  
 (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى لا يجب شيء في الموت وأكثرهم على أنه  
 يجب في الدخول (ولو) طلقها قبل الدخول بها فلها الممتعة لقوله تعالى  
 ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره الآية (ثم) هذه الممتعة  
 واجبة رجوعا الى الامر وفيه خلاف مالك رحمه الله تعالى والممتعة لا تزيد  
 على نصف مهر مثلها ولا تنقص عن خمسة دراهم وتعتبر بماله في الصحيح  
 (وهي) درع وخمار ولحفة (واذا) زوج الرجل بنته على أن  
 يزوجه الآخر بنته أو اخته ليكون أحدا العقدین عوضا عن الآخر  
 فالعقدان جائزان ولكل واحد منهما مهر مثلها (وقال) الشافعي  
 رحمه الله تعالى يبطل العقدان (وان) تزوج امرأة على خدمتها  
 سنة أو على تعليم القرآن فلها مهر مثلها (وقال) محمد بن مسleme بن عبد  
 (ومهر) مثلها يعتبر بأخواتها وعماتها وبنات عماتها فان لم يوجد  
 منهم أحد فن الأجنبي أي يعتبر به مهر مثلها من قبيلة مثل قبيلة أبيها  
 ولا يعتبر بأمتها وأخاتها إذا لم يكونا من قبيلتها فان كانت الام من قوم أبيها  
 بأن كانت بنت عمه فينثني يعتبر به مهرها (ويعتبر) في مهر المثل أن  
 تنسأوى المرأة في السن والجسم والمال والعقل والدين والبلد  
 والعصر والعفة (قالوا) ويعتبر النسأوى أيضا في البكارة والحيوة  
 (والمرأة) أن تمنع نفسها حتى تأخذ المهر المجهل (وتمنعه) أن يخرجها  
 أي يسافر بها (وليس) للسزوج أن يمنعها من السفر  
 والخروج من منزله وزيارة أهلها حتى يوفيه المهر كله أي  
 المجهل (ولو) كان المهر كله مؤجلا فلا يسألان تمنع نفسها الا سقاط  
 حقها بالتأجيل كما في المنبيع (ولو) كان المهر حالا فأنكرته

مهر فليس لها أن تمنع نفقتهما عندهما وعند أبي يوسف لما ذاك لان هذا  
 تأجيل طارفي كان حكمه حكم التأجيل المقارن (ولو) قال نصفه  
 مجهول ونصفه مؤجل ولم يذكروا وقت التأجيل لاختلاف المشايخ رحمهم الله  
 تعالى فيه (قال) بعضهم لا يجوز الاجل ويجب حالا كما اذا قال  
 تزوجتك على الفنام مؤجلا (وقال) بعضهم يجوز ويقع ذلك على وقت  
 وقوع الفرقة بالموت أو بالطلاق (وروي) عن أبي يوسف ما يؤيد  
 هذا القول وهو أن رجلا كفلا لامرأة عن زوجها نفقة كل شهر يلزمه  
 نفقة شهر واحد في الاستحسان (وذكر) عن أبي يوسف أنه يلزمه  
 نفقة كل شهر مادام النكاح بينهما قائما كذلك ههنا (ومن) تزوج  
 امرأة ثم اختلفا في المهر فالقول قول المرأة في مهر مثلها والقول قول الزوج  
 فيما زاد على مهر المثل (وان) طلقها قبل الدخول به فالقول قوله  
 في نصف المهر وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف  
 رحمه الله القول قوله قبل الطلاق وبعده إلا أن يأتي بشيء قليل ومعناه  
 ما لا يتعارف مهر لها وهو الصحيح (ولو) كان الاختلاف في أصل  
 المسمى فيجب مهر المثل بالاجماع (ومن) بعث إلى امرأته شيئا فقالت  
 هو مديونة وقال الزوج هو مهر فالقول قوله لأنه هو المالك فكان أعرف  
 بجهة التملك كيف وان الظاهر أنه يسمى في اسقاط الواجب (قال)  
 الأفيمناهي لئلا كل كالحملوي والخبز والغاكة مما لا يعمل في المهر  
 عادة فان القول فيه قولها ولا يكون مهرها بحال لان الظاهر يكذبها وأما  
 سائر الاموال فقد يكون مهرها وقد يكون مديونة فاليه البيان ولولم  
 يكن مهيا لئلا كل نحو شاة أو حنطة أو لوز مما يبق مثلها مهرها فالقول  
 قوله مع عينه (وفي الذخيرة) رجل زوج ابنته وجعلها بجبهان  
 فأتت ثم زعم ان الذي دفعه اليها أمانة وأنه لم يهبه لها وانما هو عارية  
 فالقول قول الزوج انه ملك الزوجية وعلى الأب البينة انه عارية لان  
 العارية لا تثبت بمجرد دعواه لما لم يبرهن هو لان الظاهر شاة للزوج  
 (وحكي) عن القاضي الامام علي السعدي رحمه الله تعالى ان القول قول

الاب لان اليد استقيمت من جهته فيكون القول قوله بأي جهة أثبتت  
 وبه أخذ بعض مشايخنا (وذكر) شمس الأئمة السرخسي في السير  
 الكبير هكذا ان القول قول الاب وقال لان العارية تبرع والهبة تبرع  
 والعارية ادناها فحمل على الادنى (قال) الصدر الشهيد والمختار  
 للفتوى انه ان كان العرف مستمرا ان الاب يدفع اليها جهازا عارية  
 كما في ديوانه القول قول الزوج وان كان العرف مشتملا كقول الاب  
 (قال) قاضي خان رحمه الله ان الجواب فيسة دل على التفصيل ان كان  
 الاب من الاشراف والكرام لا يقبل قوله ان الجهاز هاربة وان كان من  
 لا يجهز البنات بمثل ذلك قبل قوله (وفي العمادي) رجل غر رجلا وقال  
 أزواج بنتي منك وأجهزها جهازا عظيما وما تدفع الي من المجهل أردته اليك  
 مع ثلاثة أمثاله فتزوج الرجل ودفع النقد الى أبي المرأة بقدر وسعه ثم ان  
 أبا البنت لم يجهمزها ولم يدفع الى الزوج شيئا هل للزوج أن يرجع عليه بما  
 زاد على نقد مثلها لا راية فيه الا أن صدر الاسلام البردوي وعماد الدين  
 النسفي وجمال الاسلام الشريف والصدر الكبير برهان الدين  
 ومشايخ بخارا رحمه الله تعالى أفتوا ان الزوج يطالب أبا المرأة  
 بالتجهيز فان جهز ولا يسترد ما زاد على نقد مثلها (وقد) قدروا الجهاز  
 بالنقد فالقاضي الامام صدر الاسلام البردوي وعماد الدين النسفي رجما  
 الله تعالى قدر الكل دينار من النقد ثلاثة دنانير من الجهاز أو أربعة  
 دنانير فالزوج يطالب به هذا القدر ولا يسترد ما زاد على نقد مثلها (قال)  
 رحمه الله وقد استفتيت من بعض من مشايخ بخارا كالقاضي جلال الدين  
 والشيخ الاجل برهان الدين فاجابوا كما كتبنا وقالوا ان اختيار مشايخ  
 بخارا هكذا (وفي) فتاوى ظهير الدين المرغينة اني الصحيح انه لا يرجع  
 على أبي المرأة بشئ لان المألية في باب النكاح ليست بمقصود أصلي (وفي)  
 فوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود تزوج امرأة ودفع اليها النقد ولم تأت  
 بالجهاز الى بيت زوجها هل يجب بر على ذلك قال القاضي الامام جلال  
 الدين رحمه الله تعالى للزوج أن يطالب أبا الجهاز بقدر ما أعطاه من

النقص على عرف الناس وعاداتهم (تزوج) امرأة على أنها بكر فاذا هي  
 غير بكر وقد أعطاها المجهل هل له أن يرجع عليها بما زاد على نقدتها  
 فعلى قياس ما اختاره صدر الاسلام البردوي ومن وافقه من مشايخ بهار  
 في مسئلة المجهل ينبغي أن يصحكون له ذلك (وفي) فتساوى ظاهر  
 الدين المرغيناني انه لا رجوع له بشئ لان ما دفعه اليها ليس هو في مقابلة  
 البضع وانما هو للاستمتاع بها (وذكر) شمس الانسنة السرخسي  
 رحمه الله تعالى اذا نهي الى امرأة بموت زوجها فاعتدت وتزوجت بآخر  
 وولدت ثم جاء الاول حيا فعند أبي حنيفة رحمه الله الولد للزوج الاول  
 سواء جاء به لاقل من ستة اشهر أو لاقل من سنتين أو أكثر لانه صاحب  
 الفراش الصحيح والثاني صاحب الفراش الفاسد فصارت زوج امته  
 بفساد بولده فانه يثبت النسب من الزوج دون المولى ولو ادعى انه ذكر  
 الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في حجة أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان اتفاقا  
 ان الاول لو كان حاضرا أو كان متغيما مطلقا فالولد الاول هكذا ذكر  
 أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالي في هذا الفصل اتفاقا وان في الاول  
 والاخير الولد أو نفاه أحدهما فهو للاول على كل حال ولا حجة عليه  
 ولا لعان (وروى) عبد الله بن محمد بن الجرجاني عن أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى انه رجع عن هذا القول وقال يثبت النسب من الزوج  
 الثاني (وقال) أبو يوسف ان جاءت به لاقل من ستة اشهر منسذ  
 تزوجها الثاني فهو للاول وان جاءت به لستة اشهر فمساعد منسذ  
 تزوجها فهو للثاني سواء ادعى انه أو نفاه (وقال) محمد رحمه الله ان جاءت  
 به لاقل من سنتين منسذ دخل بها الثاني فهو للاول وان جاءت به لاكثر من  
 سنتين منسذ دخل بها الثاني فهو للثاني (قال) الفقيه أبو الليث وقول  
 محمد أصح وبه نأخذ (ولو) سميت المرأة وتزوجها رجل من أهل الحرب  
 وولدت فعلى هذا الخلاف (وفي) مجموع النوازل سئل فبم الدين  
 النسب في من تزوج امرأة صغيرة بتزوج أبيها ثم مات الأب والزوج غائب  
 فكبرت البنت وتزوجت رجلا فبم النسب الغائب والدعاها فأجابته

ولم يكن له بنت فلم يقض له بها وقضى بها الثاني فولدت منه بنتا وللزوج  
الاول ابن من امرأة له أخرى هل يجوز له ان يكاح من هذا الابن بهذه البنت  
قال رحمه الله ان كان في حال صغر الابن لا يجوز لان في زعم ابيهم ان ام  
البنت زوجته والبنت ولدت على فراشه فهي بنته فأما اذا كبر الابن  
وأراد ان يتزوج البنت بنفسه فينبغي أن يجوز لان اقرار الاب لم ينفسد  
على غيره (قال) صاحب العمدى وسئل جدي شيخ الاسلام عن  
صغيرة تزوجها ابوها من صغير قبل عنه أبوه فسات الابوان ثم باعوا ولم يعسا  
به يعنى النكاح وتزوجت المرأة بآخر وولدت منه أولادا ثم ان الرجل  
علم بذلك وادعى النكاح ولم يمكنه اثباته ثم أراد أن يزوجه ولدها من  
ولده هل يحل ذلك فأجاب رحمه الله تعالى لا يحل والله اعلم (وفي) فتاوى  
قاضى خان ولو تزوج امرأة لسا زوج ووطئها لا يجب المحرم عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وان لم يرفع الحمل

«(فروع في القسم والرضاع)»

(وفي) الهداية واذا كان للرجل امرأتان حرتان فعليه أن يعدل بينهما  
في القسم بكرين كانتا أو ثيبين أو كانت احدهما بكرًا والاخرى ثيبا  
(لقوله) صلى الله عليه وسلم من كان له امرأتان ومال الى احدهما  
في القسم جاء يوم القيامة وشقه مائل أى مفلوج (وعن) عائشة رضي الله  
عنها قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعدل بين نسائه في القسم  
وكان يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تؤخذني فيما أملك يعني زيادة  
المحبة ولا فصل فيما رويناه والقديسة والمحيثة والمسلمة والسكانية  
سواء لطلاق ما رويناه ولان القسم من حقوق النكاح ولا تفاوت بينهن  
في ذلك (والاختيار) في مقدار الدور الى الزوج لان المستحق هو  
التسوية دون طهره ونسوية المستحقة في البيت وتلافي الجماعه لانها  
تنبني على النشاط (وقال) الشافعي رحمه الله يقيم الزوج عند البكر  
المجيدة سبعة والثيب اثنا عشر سنة (لقوله) صلى الله عليه وسلم

من تزوج بكر ا على امرأته عند يقيم معها سبعة ايام وان تزوج ثانيا يقيم  
عندها ثلاثة ايام (ومعنى) ما رواه الدور على السبع والثلاث في القسم  
بالتسوية بين جميع المؤمنين (وان) كانت احداهما حرة  
والاخرى امه فالحرة الثلثان من القسم والامه الثلث فاما في المأكل  
والشراب والملبس فانه يسوي بينهما لان ذلك من الحاجات اللازمة  
فتستوي فيه الحرة والامه والمكاتبه والمديرة وام الولد كلامه لقيام الرق  
فيهن (ولا) قسم للوكة بملك اليمين اى لا يملكها وان كثرت (وفي القنية)  
رجل له زوجة وجارية يبيت عند الزوجة خمس ليل من الاسبوع  
وليته عند الجارية اوفى المطالبة فله ذلك اذا لم يقصد الاضرار بها  
(ولا) قسم في السفر فيسافر بمن شاء منهن والقرعة اولى بمعنى يستحب  
ان يقرع بينهما ليسافر بمن خرجت قرعتهما تطيب بالقلوبهن وان تركت  
قسمها البضرتها اصح وان رجعت جازاه (وفي المنبع) الرضاع قليله  
وكثيره سواء في اثبات الحرمة عندنا (وقال) الشافعي لا تثبت الحرمة  
بمطلق الرضاع بل ببعض رضعات قيل في تفسير النجاشي ان يكتفى بالصبي  
بكل واحدة منها (ثم) مدة الرضاع عند ابي حنيفة رجحه الله تعالى  
ثلاثون شهرا وعندهما رجحه الله تعالى سنتان وبه قال الشافعي واحمد  
رجحه الله تعالى (وعند) زفر رجحه الله تعالى ثلاث سنين (وقال)  
بعضهم اربع سنين (وقال) بعضهم عشر سنين (وقال) بعضهم  
خمس عشرة سنة (وقال) بعضهم عشرون سنة (وقال) بعضهم  
اربعون سنة (وقال) بعضهم مدة الرضاع جميع العمر (وفي الذخيرة)  
مدة الرضاع ثلاث اوقات ادنى واوسط واقصى فالادنى حول ونصف حول  
والاوسط حولان والاقصى حولان ونصف حول (فلا) كان الولد  
يستغنى دون الحولين فقط متمه امة في حول ونصف يحل بالاجماع ولا اثم  
ولو لم يستغن عن الجولين يحل لها ان ترضعه بعد ذلك عند طاعة العلماء  
الا عند خلاف بن ايوب (فالحاصل) ان مدة الرضاع اذا مضت لا يتعلق  
بها التحريم ولكن ذلك على حسب اختم لافهم في مدة الرضاع كما مر



فلان يرضع ثانيا (وقال) بعض الناس تثبت الحرمة بالرضاع الكبير  
 (ولا) يعتبر الطعام قبل المدة حتى لو فطم الصغير قبل الحولين ثم ارضع  
 في مدة ثلاثين شهرا عنده وحولين عندهما فهو رضاع يوجب الحرمة  
 لوجود الارضاع في المدة (وذكر) الخصاص رحمه الله انه ينظر ان كان  
 الصبي يستغنى بالطعام عن اللبن لا تثبت الحرمة وان كان لا يستغنى تثبت  
 الحرمة وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله (قلت) وهذه الرواية  
 لا تخالف الرواية الاولى من حيث المعنى لانه اذا لم يوجد الاستغناء لم يكن  
 الطعام معتبرا وفي الغاية وعليه الفتوى (وردى) الحسن عن أبي  
 حنيفة وأبي يوسف رحمه الله انه اذا فطم الصغير وكان يكتفى بالطعام  
 فأرضعته امرأة لم يكن رضاعا وان كان لا يكتفى بالطعام عن اللبن فان كان  
 اكثر الذي يتناول هو اللبن دون الطعام يكون رضاعا وان كان الاكثر  
 هو الطعام لا يكون رضاعا (وفي الهداية) قيل لا يباح الارضاع بعد  
 مدة الرضاع لان اباحت ضرورة لكونه زواجا (ويحرم) من  
 الرضاع ما يحرم من النسب للعديد المشهور الا أم أخته من الرضاع فانه  
 يجوز أن يتزوجها ولا يجوز أن يتزوج أم أخته من النسب لانها تكون  
 أمه أو موطوءة أيه بخلاف الرضاع (ويجوز) أن يتزوج أخته ابنة  
 من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لانه لا يوطئ أمه أو بنته ولم  
 يوجد هذا المعنى في الرضاع (ولبن) الفحل يتعلق به التحريم وهو أن ترضع  
 المرأة صبية فتحرم هذه الصبية على زوجها وعلى آباءه وأبنائه ويصير  
 الزوج الذي نزل له أمه اللبن أبا للرضعة وفي احمد قولي الشافعي لبن  
 الفحل لا يحرم (وفي المحيط) ولو زني بامرأة فولدت منه فأرضعته صبيا هذا  
 اللبن صبية تحرم على الزاني وفروعها وأصولها لانها بنت الزاني رضاعا  
 وكما لا يجوز للزاني أن يتزوجها فكذلك هؤلاء (ولعسم) الزاني وخاله  
 أن يتزوج بهذه الصبية كما يجوز له أن يتزوج بالمولودة من الزنا لانه لم يثبت  
 نسب ولد الزنا من الزاني فلم تثبت بينهما القرابة المحرمة للزوجية  
 \* (فروع) \* ذكرت في الغاية ولو أن امرأة طابتون وأخرى لها بنات

فأرضعت التي لها بنات ابنان بنى الأخرى فإن بناتها تحرم على ذلك الابن  
بعينه ولا تحرم واحدة من بناتها على سائر بنى المرأة لعدم اجتماعهم  
على ثدى امرأة واحدة (فالو) كانت أرضعت بنتا حرمت على جميع  
بناتها وغيرهما من بناتها يحل لابن المرضعة (فالو) كانت أم البنات أرضعت  
أحد البنين وأم البنين أرضعت إحدى البنات لم يكن لابن المرأة من  
أم البنات أن يتزوج واحدة منهم ولا خوته أن يتزوجوا بنات الأخرى  
إلا البنات التي أرضعت من أمهم وحدها لأنها أختهم من الرضاع (وفي  
المبسوط) إذا أرضعت بنتا لم يكن لاحد من أولاد المرضعة ممن كان قبل  
الرضاع وبعده أن يتزوج تلك المرضعة (وعند) بعض العلماء لا تنبت  
الحرة فيمن انفطمتها قبل الرضاع وانما تنبت فيمن حدثت بعد انتهت  
(ولا) يثبت الرضاع إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين (وهل)  
يثبت الرضاع بشهادة النساء منفردات فعندنا لا يثبت خلافها لمالك  
والشافعي وأحمد رحمهم الله (وفي) الرافعي يثبت الرضاع بشهادة رجلين  
أو رجل وامرأتين وكذا بشهادة أربع نسوة (وقبل) أحمد شهادة  
المرضعة وحدها كذا في المنبع

#### «(الفصل الرابع عشر في الطلاق)»

(اعلم) أن الطلاق ينقسم إلى أحسن الطلاق وإلى طلاق السنة وإلى طلاق  
البدعة (فأحسنه) أن يطلق الرجل امرأته طليقة واحدة في طهر  
لم يجامعها فيه ويتركة حتى تنقضي عدتها (وأما) طلاق البدعة فهو أن  
يوقع ثنتين أو ثلاث دفعات واحدة في طهر واحدة فإذا فعل ذلك وقع الطلاق  
وكان عاصيا عنه بخلاف الشافعي (وأما) طلاق السنة فهو أن يطلق  
المدخول بها ثلاثا في ثلاثة أطهار (وقال) مالك هذا بدعي وليس طلاق  
السنة إلا أن يطلقها واحدة ويصبر حتى تنقضي عدتها (ثم) طلاق السنة  
على نوعين سنة من حيث العدد وسنة من حيث الوقت (فالاول) يستمر  
فيه المدخول بها وغير المدخول بها (والثاني) يختص بالمدخول بها وهو  
أن يطلقها واحدة في طهر لم يجامعها فيه وهذا لا يتصور إلا في المدخول بها

ومن البدعي أيضا أن يوقع الثلاث متفرقة أو اثنين مرتين أو واحدة في طهر وطقت فيها واحدة في حين موطئة اه

خاصة كذا ذكره قاضي القضاة بدر الدين العيني رحمه الله تعالى في شرحه  
 على المجموع (وفي الهداية) ويقع طلاق كل زوج اذا كان بالغاً عاقل  
 فلا يقع طلاق الصبي والمجنون والنائم (وفي العماديين) طلاق المعتوه غير  
 واقع كطلاق المجنون (وتكلموا) في الفاسد من المجنون والمعتوه  
 قالوا المجنون من لا يستقيم كلامه وفعاله الا نادراً والعاقل ضد المعتوه  
 من يختلط كلامه وفعاله فيكون ذلك غالباً او ههنا غالباً او كلنا سواء  
 (وقال) بعضهم المجنون من يفعل الافعال القبيحة لاعتقاده قصده والعاقل  
 من يفعل ما يفعله المجانين في الاحايين لكن يفعل ذلك عن قصد وانما يفعل  
 ما يفعله المجانين في الاحايين على ظن الصلاح والمعتوه من يفعل ما يفعله  
 المجانين في الاحايين لكن يفعل ذلك عن قصد مع ظهور الفساد  
 (المصروع) اذا طلق امرأته في حالة الصرع لا يقع طلاقه كذا اجاب  
 صاحب المصطط رحمه الله (طاق) امرأته وهو صاحب برسام فلما سمع  
 قال طلقت امرأتى ثم قال اني لست اظن ان الطلاق في تلك الحالة كان  
 واقعاً قال مشايخنا رحمه الله حينئذ اقر بالطلاق ان رثه الى حالة البرسام  
 وقال قد طلقت امرأتى في حالة البرسام فالطلاق غير واقع وان لم يرد الى  
 حالة البرسام فهو مؤخذ بذلك في القضاء (وطلاق) المكره واقع خلافاً  
 للشافعي رحمه الله (وطلاق) السكران واقع (واغتار) الكرخي والطحاوي  
 انه لا يقع وهو واحد قولي الشافعي (وطلاق) الانحس واقع بالاشارة لانها  
 صارت معهودة فأقيمت مقام العبارة دفعا للحاجة (وطلاق) الامة  
 ثنتان حرا كان زوجها أو عبداً (وطلاق) الحرة ثلاث حرا كان زوجها  
 أو عبداً (وقال) الشافعي عدد الطلاق يعتبر بحال الرجال دون النساء  
 وكذلك عند الامام مالك رحمه الله تعالى (واذا) تزوج العبد امرأة وطلق  
 وقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على امرأته لان ملك الله كساح حق العبد  
 فيكون الاسقاط اليه دون المولى

«(نوع في الصريح والكناية)»

الطلاق على ضربين صريح وكناية (فالصريح) قوله انت طالق

ومطابقة ومطابقة فهذا يقع به الطلاق الرجعي لان هذه الالفاظ مستعملة  
 في الطلاق ولا تستعمل في غيره فكان صريحاً وانتهى به الرجعة بالنص  
 ولا يفتقر الى النية لانه صريح فيه لغاية الاستعمال وكذا اذا نوى الابانة  
 لانه قصد تمييز ما علقه الشرع بانقضاء العدة فيرد عليه (ولو) نوى الطلاق  
 من وثاق لا يدين في القضاء لانه خلاف الظاهر ويدين فيما بينه وبين الله  
 تعالى لانه يحلفه (ولو) نوى به الطلاق عن العمل لم يدين في القضاء ولا فيما بينه  
 وبين الله تعالى (وعن) ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه يدين فيما بينه وبين  
 الله تعالى (ولو) قال انت مطابقة بتسكين الطاء لا يكون طلاقاً الا بالنية  
 (واذا) قال انت الطالق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقاً فان لم  
 يكن له نية أو نوى واحدة أو اثنتين فهي واحدة رجعية وان نوى ثلاثاً  
 ثلاث (ولو) قال يدك طالق أو رجلك طالق لم يقع الطلاق (وقال)  
 زفر والشايفي رحمه الله تعالى يقع وكذا الخلاف في كل يزعمه لا يعبر به  
 عن جميع البدن (وان) طلقها نصف طليقة او ثلثها كانت طليقة واحدة  
 لان الطلاق لا يجزأ (ولو) قال انت طالق ثلاث أنصاف طليقتين  
 فهي طالق ثلاث لان نصف الطليقتين طليقة فاذا جمع بين ثلاث أنصاف  
 طليقة يكون ثلاث طليقات ضرورية (ولو) قال انت طالق ثلاث  
 أنصاف طليقة قيل يقع طليقتان لانها مطابقة ونصف فتتـكامل وقيل  
 يقع ثلاث طليقات لان كل نصف يتكامل في نفسه فيصير ثلاثاً (ولو) قال  
 انت طالق من واحدة الى اثنتين او ما بين واحدة الى اثنتين فهي واحدة (ولو)  
 قال من واحدة الى ثلاث او ما بين واحدة الى ثلاث فهي ثلثان وهذا عند  
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى (وقال) يقع في الاول ثلثان وفي الثاني ثلاث  
 (وقال) زفر رحمه الله في الاولى لا يقع شيء وفي الثانية يقع واحدة وهو  
 القياس (ولو) قال انت طالق واحدة في اثنتين ونوى الضرر بالمحاسب  
 او لم يكن له نية فهي واحدة (وقال) زفر رحمه الله تعالى يقع ثلثان  
 لعرف المحاسب وهو قول الحسن بن زياد رحمه الله تعالى (وان) نوى  
 واحدة وثنتين فهي ثلاث (وعلى) هذا الخلاف اذا قال لفلان على عشرة

دراهم في عشرة دراهم يلزمه عشرة عملاتنا الثلاثة رجهم الله تعالى وعند  
 زفر يلزمه مائة درهم وبه قال مالك والشافعي رجهم الله (ولو) قال انت  
 طالق من مئة الى الشام فهي واحدة يملك الرجعة وقال زفر هي بائنة  
 (ولو) قال انت طالق بمكة او في مكة فهي طالق في الحال في كل البلاد  
 (وكذا) قوله انت طالق في الدار لان الطلاق لا يتخصص بمكان دون  
 مكان (وان) عني به اذا دخلت مكة يصدق ديانة (ولو) قال انت  
 طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة لانه علقه بالدخول  
 (وفي المنبج) ولو قال انت طالق غدا وقع الطلاق عليها بطولوع الفجر  
 ولا يقع في الحال الا ان يكون القول قبل طلوع الفجر انتهى (رجل)  
 قال على طلاق امرأتي لا يقع (وفي) أدب القضاء للمبروجي رجل قال  
 لامرأته طلاقك على فرض لازم او قال طلاقك على حتم لازم الصحيح انه  
 يقع الطلاق في الكل بخلاف العتق لانه مما يجب بغير اخبار (وفي  
 الولواجي) رجل قال لامرأته الطلاق عليك لا يقع الطلاق الا ان يريد  
 الايقاع لان هذا اللفظ لا يستعمله الناس للايقاع (رجل) قال لامرأته  
 ثلاث تطليقات عليك تطلق ثلاثا لانه اوقع ثلاثا عليها (ولو) قال لا كاخ  
 بيننا فانه يقع اجماعا (وقال) في المنبج هو والد كاخ لا يكون طلاقا والله اعلم  
 (قال) جميع نساء اهل الدنيا طالق طلاق امرأته لانها من حساب العالم  
 (قال) لامرأته ان لم أشبعك من الجماع فأنت طالق قال بعضهم  
 لا يعرف شبعها حتى تقول بلسانها وقيل ان جامعها ولم يفارقها حتى  
 أنزلت فقد أشبعها ولم يقع الطلاق (وفي الولواجي) رجل له اربع نساء  
 فقال انت ثم انت ثم انت ثم انت طالق طلاق الرابعة لا غير لانه لم يذكر  
 الجزء الا للارابعة (ولو) قال لا اربع نساء له يذنب كن تطليقة بطلاق  
 كل واحدة منهن تطليقة لانها تقسم عليهن فيصيب كل واحدة من ربعها  
 وانه لا يتجزأ فيكمل (ولو) قال لامرأته كوفي طالق عن محمد رحمه  
 الله تعالى انه قال اراه واقعا (وكذا) لو قال لامرأته كوفي حرة لانه صريح  
 في الطلاق والعتاق (رجل) قال لامرأته انت طالق عند ما في الخوض

من السمك وليس في الحوض سمك يقع واحدة (وكذلك) لو قال أنت طالق بعدد كل شعرة على جسمه أبليس لعنه الله تعالى يقع واحدة لا غير (رجل) قالت له امرأته لست لي بزواج فقال الزوج صدقت وهو ينوي بذلك طلاقها هذا وما لو قال الرجل لامرأته لست لي بامرأة ونوى الطلاق سواء وثمة يقع الطلاق عند أي خنيفة رجمه الله كذاها (رجل) قال لامرأته لا حاجة لي فيك أوف قال ما أريدك وهو ينوي الطلاق لم يكن طلاقا لأن اللفظ لا يحتمله (وفي المنبع) رجل قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا ثم طلقها ثلاثا فخرجت ثم عادت اليه بعد زوج آخر فدخلت الدار لم يقع شيء عند علمائنا الثلاثة رجمهم الله تعالى وهو قول مالك ذكره في المدونة والشافعي في المجديد واجمدين حنبل رجمهم الله تعالى (وقال) زفر يقع الطلاق الثلاث (رجل) قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق ثم ارتدت والعياذ بالله تعالى وتحق بدار الحرب ثم عاد مسلما وتزوجها فدخلت الدار لم تطلق عند أبي حنيفة رجمه الله تعالى وعند من سواهم ما تطلق (البائن) لا يلحق البائن الا اذا تقدم سببه بأن قال لها ان دخلت الدار فأنت بائن ونوى به الطلاق ثم أبانها ثم دخلت الدار وهي في العدة فيمتد بلحقه (وقال) زفر رجمه الله البائن لا يلحق البائن مطلقا (والصريح) يلحقه الصريح والبائن حتى ان المطلقة الرجعية لو طلقها زوجها وأبأنها يقع بالاجماع لقيام الزوجية والوصلة (والبائن) يلحقه الصريح ولا يلحقه البائن حتى ان المبتوتة المختلعة لو أبأنها لا يقع لان محلهما الوصلة والوصلة قد انقطعت بالخلع والابانة (ولو) طلقها في العدة يقع عندنا خلافا للشافعي رجمه الله تعالى (قلت) وقد نظم بيتا في هذا المعنى شيخنا العلامة قاضي القضاة سعد الدين الديلمي الحنفي نغمه الله تعالى برحمته وهو

وكل طلاق بعد آخر واقع « سوى بائن مع مثله لم يعاق  
(وفي الذخيرة) لو قال لمختلعة اعتسدي ينوي به الطلاق أو قال استبرئي  
رجمك أو قال لها أنت واحدة يقع عليها طلاقية عند أبي حنيفة وشيخه

وجهه الله تعالى (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقع بها شيء لانها  
من جملة السكنات ولهذا يحتاج فيها الى النية كسائر السكنات  
(ولها) ان هذه الالفاظ في حكم الصريح على معنى ان الواقع بهار جنى  
(ولو) قال كذا تزوجت فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات  
ودخل بها في كل مرة فعند محمد رحمه الله طالق ثلاثا وعليه ان بعة مهور  
ونصف مهر (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قياس قول أبي  
حنيفة تطلق ثنتين وعليه مهر ونصف مهر (واذا) اختلف الزوجان  
في وجود الشرط فقال الزوج عقلت طلاقك بدخول الدار فلم يوجد  
الدخول وقالت المرأة بل دخلت ووقع الطلاق فالقول قول الزوج لانه  
متمسك بالاصل اذ الاصل عدم الشرط والقول لمن يتمسك بالاصل لان  
الظاهر شاهد له ولانه ينكر وقوع الطلاق والمرأة تدعيه والقول للمكر  
الآن تقيم المرأة بيعة لانها تورث دعواها بالجمعة (وفي البزاري) قال  
لغيره بل قلها ان شاهد لا يكون توكيلا ما لم تشأ ولمال المشيئة في مجلس علمها  
وبعد المشيئة يصبر وكذا فلو طلقها الآن يقع ولو قام الوكيل عن مجلسه  
بطالت الوكالة فلا يقع الطلاق بعده (قال) الامام الحارثي رحمه  
الله تعالى وهذا يحفظ فان الزوج يكتب الى من يثق به انها اذا شاعت  
الطلاق فطلقها والوكلاء يؤثرون الايقاع عن مجلس المشيئة  
ولا يدرون انه لا يقع

« (نوع في الاستثناء والشرط) »

انما يصح لو اتصل ولو تنفس بين التصرف والاستثناء ووجد من التنفس  
بدا أولا واسكنه وصلاه يصح الاستثناء كذا عن أبي يوسف رحمه الله (وفي  
الاجناس) سكنت سكنت قبيل التنفس ثم استثنى لا يصح الاستثناء الا ان  
تكون سكنت التنفس (ويبطل) الاستثناء بأربعة السكينة وبالزادة على  
المستثنى منه مثل أنت طالق ثلاثا الا اربعا وبالمساواة وباستثناء بعض  
الطلاق مثل أنت طالق طلاقا لا نصفها (ولو) قال كل امرأة لي طالق الا  
هذه وليس له سواها لا يطلق لان المساواة في الوجود لا تمنع صحته ان عموضها



قوله تصرف صيفي اي يتصرف فيه للصنف فان كل امرأة تعم في الوضع هذه وغيرها اه

لانه تصرف صيفي (قال) لما أنت طالق واحدة وثنتين وثلاثا وأربعا  
ان كنت فلانا تعاق السكك بكلمة فلان حتى لا يقع في الحال شيء (ولو)  
قال لما أنت طالق بخبري على لسانه الاستثناء بالاقصد الاستثناء لا يقع  
(ولو) قال أنت طالق بخبري على لسانه أو غير طالق لا يقع (قال) ان  
شاء الله تعالى فانت طالق لا يقع (قال) والله لا أكلم فلانا استغفر الله ان  
شاء الله تعالى كان استثناء ديانة لا قضاء (أراد) ان يخاف رجلا ويخاف  
ان يستثنى عقبه سرا يأمره بأن يقول عقب خافه متصلا سبحانه الله  
أو كلاما آخر لان اليمين حقه فله المنع عن ابطاله (قال) أنت طالق ان  
شاء الله انت طالق فالاستثناء ينصرف الى الاول ويقع الثاني عندنا  
خلافًا لفرجه الله فانه ينصرف اليهما عنده ولا يقع شيء (كتب)  
الطلاق واستثنى بلسانه أو طلق بلسانه واستثنى بالكتابة يصح (ادعى)  
الاستثناء أو الشرط فالقول قوله (ولو) شهد والله طالق أو خالف بالاستثناء  
أو شهد وأبأنه لم يستثن تقبل (وهذه) المسئلة مما تقبل فيها البينة على  
النفى لانه في المعنى أمر وجوذي ولانه عبارة عن ضم الشفقتين عقيب  
التكلم بالوجوب (ولو) قالوا طالق ولم تسمع منه غير كلمة الخلع والزواج  
يُدعى الاستثناء فالقول قوله مجواز انه قاله ولم يسمعه والشرط سماعه  
لا سماعهم (وفي الصغرى) اذا ذكر البديل في الخلع لا تسمع دعوى الاستثناء  
(وذكر) الا وزججه الله تعالى انما تصح دعوى الاستثناء  
ان ثبت الطلاق باقراره ولو ثبت بالبينة لا تقبل وان ظهر منه ما يدل على  
صدقه الخلع كقبض البديل وفخوره لا تصح دعوى الاستثناء (ولو) قال  
لعبدته أعتقتك أمس وقلت ان شاء الله أو لا امرأته طلقتك أمس وقلت  
ان شاء الله وأنكرت فالقول قوله (وذكر) النسي رحمه الله تعالى ادعى  
الزوج الاستثناء وأنكرت فالقول قوله لا يصح الزوج الا بينة  
وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول قوله (وفي  
الهداية) واذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقا بائنا فسات وهي

في العدة ورثته وان مات بعد انقضاء عدتها فاميراثها وقال الشافعي  
لا ترث في الوجهين

« (نوع في الرجعة) »

(اذا) طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية أو تطليقتين فله أن يراجعها  
في عدتها رضيت بذلك أو لم ترض لقوله تعالى فاميراثها وهو من المعروف الآية  
من غير فصل ولا بد من قيام العدة لان الرجعة استدانة الملك (والرجعة)  
ان يقول راجعتك أو راجعت امرأتى وهذا صريح في الرجعة ولا خلاف  
فيه بين الامة أو يطأها أو يقبلها أو يمسها بشهوة أو ينظر الى فرجها بشهوة  
وهذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا تصبح الرجعة الا بالقول مع القدرة  
عليه (ويستحب) ان يشهد على الرجعة شاهدين وان لم  
يشهدت الرجعة (واذا) انقضت العدة فقال قد كنت راجعتك في العدة  
فصدقتها فهي رجعة وان كذبت فالحق قولها (واذا) قال الزوج  
قد راجعتك فقالت بحبيبة له قد انقضت عدتي لم تصبح الرجعة عندنا  
خليفة وفا لا تصبح الرجعة (والطالقة) الرجعية تنشوق اي تترين  
بأن تجلو وجهها وتصل خديها لانها حلال للزوج اذ النكاح قائم بينهما  
(ويستحب) للزوج أن لا يدخل عليها حتى يؤذنها او يسمعها خفق  
عليه وليس له أن يسافر بها حتى يشهد على رجعتها (والطلاق) الرجعي  
لا يجزئ الوطء (وقال) الشافعي رحمه الله يجزئ مهام (واذا) كان الطلاق  
بأثنا دون الثلاث فله ان يتزوجها في العدة وبعد انقضائها لان حل المحل  
باق (وان) كان الطلاق ثلاثا في المحررة أو ثنتين في الامة لم تحلل له حتى  
تسكن زوجا غيره فكما صححنا ويدخل بها ثم يطلقها أو يموت عنها  
والشرط الايلاج دون الانزال (وفي المشكالات) من طلق امرأته الغير  
المدخول بها ثلاثا فله ان يتزوجها بالتحليل واما قوله تعالى فان طلقها  
فلا تحلل له من بعد حتى تسكن زوجا غيره ففي حق المدخول بها (والصبي)  
لما راق في التحليل كالبالغ لوجود المدخول في نكاح صحيح وهو الشرط  
بالنص ومالك يخالفنا فيه واجبة عليه (واذا) تزوجها بشرط التحليل

هذا مردود باطل محض مخالف للمذهب انظر ابن عابد

فإنه كالحكماء مكرهه لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله المحلل والمحلل له  
وهذا هو محله (المرأة) إذا أرادت أن تزوج زوجا قبل الأول  
وخافت أن لا يطأها ينبغي أن تتبذري بالإيجاب فتقول تزوجتك على  
أن يكون أمرى بيدي بعد يوم أو شهر فإذا قبل الزوج على ذلك كانت  
متممة كمنه من تطليق نفسها في ذلك الوقت (وفي) الفتاوى الظهيرية  
الاطلاق ثلاثا إذا زوجت نفسها من غير كفؤ ودخل بها حلت للزوج  
الأول عند أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى (وذكر) ابن فرشته  
في شرحه على الوقاية لو ادعت دخول المحلل صدقت وإن أنكر هو وكذا  
على العكس (وإن) تزوجت بمحبوب ينزل فبالت منه قبل الأول  
وإن لم ينزل لا قبل (ولو) كانت المرأة مفضاة لا قبل للأول إلا إذا حبلت  
من الثاني لوجود الوقاع من قبلها (ولو) وطئها في الحيض حلت  
للأول (ولو) أفضى به بغير فراق فحرامها وهي لا تمتنع من وصول حرارة  
فرجها إلى ذكره قبل الأول (وفي) فتاوى الوري الشيخ الكبير  
الذي لا يقدر على الجماع لو أوج ذكره بماء عذيقه لا قبل للأول انتهى  
(نوع في الخلع)

(ذكر) في المنبع إذا تشاق الزوجان وتخالفا وخافا أن لا يقيما حدود  
الله تعالى فلا بأس أن تقتديا بنفسهما بما لا يخلها به فإذا فعل ذلك  
وقع تطليقة بائنة وزمها المال لقوله تعالى فان خفتم أن لا يقيما حدود  
الله الآية أي ان خفتم أن لا يقيما ما يلزمهما من موجب الزوجية  
بالنشوز فلا جناح على الزوج فيما أخذ ولا على المرأة فيما أعطت (والخلع)  
معاوضة في حقها لأن الخلع من جانبها ليس مال بعوض فيصح رجوعها  
قبل قبول الزوج ولو شرط الخيار لها بأن قال خالعتك بألف على أنك  
بالخيار ثلاثة أيام فقبلت صح فان ردت الطلاق بطل وإن اختارته وقع  
ووجب الالف للزوج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الطلاق  
واقع والمسال لازم والخيار باطل لأن الخلع من جانبها في معنى تعليق الطلاق  
بقبول المسال وهو بين واليمين لا يقبل الفسخ فمكده شرطها وهو القبول

قوله فإن ردت الطلاق (نوع في الخلع) أو فيه في شرح الكوكب فقال فان ردت الخلع في أيام الحيض حلت للأول

من زوجها (ويقتصر) على المجلس اذا كان الايجاب من قبلها  
 فلا بد من قبول الزوج في المجلس واذا كان الايجاب من جهته لا يصح  
 رجوعه قبل قبول المرأة فيصح قبولا له بعده بشرط الخيار أيضا  
 ولا يقتصر على المجلس (ويستقط) الخلع والمباراة كل حق لكل منهما  
 على الآخر بأن يقول هو لا مراة برئت من نكاحك بكذا وتقبل مني  
 ولا يبقى لاحدهما دعوى في المهر مقبوضا كان أو غير مقبوض قبل الدخول  
 أو بعده ولا في النفقة المساضية أما نفقة العدة فلا تستقط الا بالذكر وهذا  
 كله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يستقط  
 بهما شيء الا ما سمي به أبو يوسف رحمه الله تعالى وافق ابا حنيفة في المباشرة  
 ومحمد في الخلع (ولو) خالها على نفقة العدة مع ولا تجب النفقة  
 (ولو) أبرأت الزوج عن النفقة حال قيام النكاح لا يصح الابراء  
 وتجيب النفقة لان النفقة في النكاح تجب شيئا فشيئا على حسب حدوث  
 الزمان يوما فيوما فـ كان الابراء عنها ابراء قبل الوجوب فلم يصح وأما نفقة  
 العدة فانها تجب عند الخلع واسقاط النفقة مانع من وجوبها ويصح  
 الخلع على مؤنة السكنى بلا خلاف ولا يصح الخلع على السكنى والبراء عنه  
 لان السكنى في البيت حال العدة حق الله تعالى قال الله تعالى  
 لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الاية فلا يملك العدة اسقاطه (ولا)  
 يصح الابراء عن نفقة الولد والرضاع بالشرط لانها لم تجب لها فان شرط  
 البراءة منها في الخلع ووقت وقتا بأن قال الى سنة أو سنتين سقطت فان مات  
 الولد قبل تمام الوقت يرجع الاب عليها بما بقي من أبر مثل الرضاع الى تمام  
 المدة (والحمالة) في أن لا يرجع عليها أن يقول الزوج خالعتك على اني  
 برئ من نفقة ولدك الى سنتين فان مات في بعض المدة فلا رجوع على  
 عليك (وان) خلع صغيرته بماله لم يجب عليها شيء وبقي مهرها وتطلق  
 في الاصح لانه عاق الطلاق بقبول الاب ووجوب الشرط فيقع الطلاق  
 ولا يكن لا يجب البسمل لان بدل الخلع تبرع ومال الصبي لا يقبل التبرع  
 (وفي) رواية لا يقع الطلاق والاول أصح (فان) خلعها أي أم الصغير

فان مات في بعض المدة فلا رجوع على  
 عليك (وان) خلع صغيرته بماله لم يجب عليها شيء وبقي مهرها وتطلق  
 في الاصح لانه عاق الطلاق بقبول الاب ووجوب الشرط فيقع الطلاق  
 ولا يكن لا يجب البسمل لان بدل الخلع تبرع ومال الصبي لا يقبل التبرع  
 (وفي) رواية لا يقع الطلاق والاول أصح (فان) خلعها أي أم الصغير

على ألف على أنه ضامن له الألف صح وعليه المال لأن الأب لا يكون أدنى  
حالا من الأجنبي واشترط بدل المخرج على الأجنبي صحيح فعلى الأب أولى  
(وان) شرط المال عليه انطلق بالاشئ ان قبلت أي ان كانت من أهل  
القبول بأن كانت تعقل العقد ولا يجب عليه المال لأنها ليست من أهل  
الغرامة والله أعلم

\*(نوع في العنين)\*

وهو من لا يقدر على الجماع لمرض أو كبر سن أو لغيره أو يصل إلى الثيب  
دون البكر أو لا يصل إلى امرأة بعينها ثم ان أقر أنه لم يصل إلى زوجته  
أجله الحاکم سنة قهرية في الصحيح وهو ظاهر المذهب وهي ثلثمائة  
وأربعة وخمسون يوما (وفي الذخيرة) يؤجل سنة شمسية وهي زائدة  
على القهرية بأحد عشر يوما وخمسة مائة وعشرين جزءا من اليوم فيجوز  
أن يوافق طبعه بهذه الزيادة وهو واثقة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
ومختار بعض المتأخرين (وومضان) وأيام خيفها منها أي معدودة من  
السنة لأن السنة لا تحذف عنها الامدة مرضه ومرضها فان لم يصل إليها أي  
في السنة فترق القاضى بينهما ما ان طلعت أي المرأة التفريق لأنه حقها  
(ولو) وطهر امرأة ثم عجز لا خيار لها (ولو) سأل الزوج القاضى أن يؤجل  
سنة أخرى أو شهرا أو أكثر لا يفعله الا برضاها فان رضيت ثم رجعت  
فله اذلك (وان) كان الزوج عنيها والمرأة رتقا لم يكن لها حق الفرقة  
لو جود المانع من قبائها وتبين بطلقة يعني تكون الفرقة طلاقه بئنسة  
لأن فعل القاضى أضيف إلى الزوج فكأنه طلقها بنفسه (ولها) كل  
المهر ان خلا بها لأن خلوة العنين صحيحة وتجب العدة (وان) اختلفا  
أي الزوج والمرأة في الوصول إليها وكانت ثيبا أو بكرا فنظرن النساء  
فقلن ثيب حلف الزوج لأنه ينسكرك حق الفرقة فان حلف بطل حقها  
وان نكل أو قلن بكرا أجل سنة أخرى لظهور كذبه (ولو) أجل  
العنين سنة ثم اختلفا أي قال الزوج جامعتها في السنة وأنكرت فالتقسيم  
هنا كالمكر (والخصى) كالعنين فيه أي في التأجيل بالسنة وفي المجهوب

(قوله على أنه ضامن) أي ما لم يمار به الكفاية لها الضامن لأن المال لا يرد لها فان التزمه جاز له

يفرق بينهما في الحال لانه لا فائدة في الانتظار بطلب أي بطلب زوجته  
(وفي القنية) رجل له آلة قصيرة لا يمكنه ادخالها داخل الفرج ليس  
لزوجته حق المطالبة بالتفريق (ولا) يتخير أحدهما ببيع الآخر يعني  
إذا كان بالزوج حصة عيب لا خيار للزوج لأن المستحق بالعقد الوطء  
والعيوب كالحج ذمام وغيره لا يفوت المستحق بالعقد غير أنها توجب نفقة  
الطبع وإذا لم يوجب الرد كالفرج الفاحشة (وإذا) كان بالزوج  
جنون أو جذام أو برص فلا خيار لها لأن عدم الرضاء انما يوجب الرد  
في عقد شرط فيه الرضاء وزوم النكاح لا يمتد بمقتضى الرضاء انتهى  
(المجملة) من شرح الوقاية

«(نوع في العدة)»

(وإذا) طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً أو رجعيًا أو وقتت الفرق بينهما  
بغير طلاق وهي حرة من تحيض فعدتها ثلاثة أشهر لقوله تعالى  
والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء (والفرقة) إذا كانت بغير  
طلاق فهي في حكم الطلاق لأن العدة وجبت للتعريف من براءة الرحم  
في الفرقة الطارئة على النكاح وهذا يفتق فيها (والأقراء) الحيض عندنا  
(وإل) الشاوي رحمه الله تعالى الاطهار (وان) كانت لا تحيض  
من صغرها أو كبر فعدتها ثلاثة أشهر لقوله تعالى وللأئي ثلثين من  
الحيض الآية (وفي المنبع) الياض في شهر وايتان في رواية انه غير  
مقدر بمدة وهو ظاهر الرواية وفي رواية مقدر بمدة (قال) محمد  
رحمه الله في الروميات خمس وخمسون سنة وفي المولدات ستون سنة لأن  
الروميات أسرع تكسرا (وعنه) سبعون سنة (وعن) أبي حنيفة من  
خمس وخمسين سنة إلى ستين سنة (وقال) ابن المبارك وسفيان الثوري  
وابن مقاتل والزهري أني حديث الياض خمسون سنة (إل) روى عن  
ماتشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت إذا بلغت المرأة خمسين سنة لا ترى  
قررة عين أي لا تلد وهو رواية الحسن وبه أخذ نصر بن يحيى وأبو الليث  
وعليه الفتوى (وفي الفتاوى) الظاهرية المختار في مدة الياض

خمس وخمسون سنة رومية كانت او تركية ام (وان) كانت نظاملا  
فعلتها ان تضع جملها (وان) كانت امة فعلتها خيستان (وان)  
كانت لا تحيض فعلتها شهر ونصف (وعدة) الحرة في الوفاة أربعة  
أشهر وعشرة أيام (وعدة) الامة شهران وخمسة أيام لان الرق منصف  
(وفي البراري) طلقها ثلاثا ومطهرها في العدة مع العلم بالحكمة لا تستأنف  
العدة وتنفذ في العدة ثلاث حيض ورجان اذا علمت بالحكمة ووجدت  
شرائط الاحسان (ولو) كان قابضا فطلق او مات من وقت الطلاق  
او الموت وان لم تعلم (وللعدة) ان تشبه بالاسنان المفلوجة  
لا بالطرف الاخر

\*(نوع في ثبوت النسب والحضانة)\*

(وفي المنهج) أقل مدة الحمل ستة أشهر يا جماع العلماء سلقا وخلقا  
لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا جعل الله تعالى ثلاثين شهرا مدة  
الحمل والفصال جميعا ثم جعل الفصال وهو الغطام عامين بقوله وفصاله  
في عامين فيبقى الحمل ستة أشهر (وهذا) الاستدلال منقول عن حبيب  
الامة عبيد الله بن عباس رضي الله عنهما (وقيل) ان عبيد الله بن  
مروان ولد لستة أشهر (وأما) أكثر مدة الحمل فقد اختلفوا فيه  
فقال علماء نازي الله تعالى عنهم سنتان (وقال) الشافعي أربع سنين  
وهو المشهور من مذهب مالك واجد (وقال) حنابلة بن العواد خمس  
سنين (وقال) الزهري ست سنين (وقال) ربيعة بن أبي عبد الرحمن  
سبع سنين (وقال) ابو عبيدة لا حسد لا قصاء (ومن) قال ان  
تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها فولدت ولدا لستة أشهر من يوم  
تزوجها فهو ابنه وعليه المهر ويثبت نسبه (ولد) المطلقة الرجعية  
اذا جاءت به اسنتين أو أكثر يثبت نسبه ما لم تنقر بانقصاء عتبتها (فان)  
جاءت به لاق من سنتين بانه من زوجها لانقصاء العدة ويثبت نسبه  
لوجود العلق به في النكاح وفي العدة ولا يصير مراحا لانه يثبت العلق  
قبل الطلاق ويثبت بعد فلا يصير مراحا بالشك (وان) جاءته



لا يثبت من سنتين كانت رجسية (والمبتوتة) يثبت نسب ولدها  
 اذا جاءت به لاقل من سنتين (وان) جاءت به اتمام سنتين من وقت  
 الفرقة لم يثبت لان الحمل حادث بعد الطلاق (واذا) تزوج الزوج امرأه  
 بغاة بولدها لاقل من ستة أشهر من يوم تزوجها لم يثبت نسبه لان العلوق  
 سابق على النكاح فلا يكون منه فان جهدا لم يثبت نسبه لان الشهادة امرأه  
 وأخرى وقيل يثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة حتى لو نفاه الزوج  
 يلاعن لان النسب يثبت بالفراش القائم واللعان انما يجب بالقذف وليس  
 من ضرورته وجود الولد فانه يصح بدونه (فان) ولدت ثم اختلفا فقال  
 الزوج تزوجتك منذ أربعة أشهر وقالت من منذ ستة أشهر فالقول  
 قولها لان الظاهر شاهد لها لانها تلد ظاهرا من نكاح لا من سفاح ولم  
 يذكر الاستحلاف وهو على الخلاف المذكور في الاشياء الستة المفصلة  
 في المنبيع فلتنظر ثمة (وفي المنبيع) وان تصادقا على أنه تزوجها من  
 هذا أربعة أشهر لم يثبت النسب منه وان قامت البيينة بعد التصديق على  
 تزوجها اياها من ستة أشهر قبلت (قلت) وهذا الجواب صحيح  
 مستقيم فيما اذا اقام الولد البينة بعد ما كبر (أما) اذا كان قيام البينة حال  
 صغر الولد فاختلاف المشايخ فيه (قال) بعضهم لا تقبل البينة ما لم ينصب  
 القاضي خصما عن الصغير لان النسب حق الصغير فينصب عنه خصما  
 لتكوين البينة قائمة من هو خصم (وقال) بعضهم لا حاجة الى هذا  
 التكلف فالقاضي يسمع البينة من غير أن ينصب عنه خصما بناء على ان  
 الشهادة على النسب تقبل حسبية بدون الدعوى اهـ (ومن) قال لامرأته  
 اذا ولدت فأنت طالق فشهدت امرأه على الولادة لم تطاق عندي حنيفة  
 رحمه الله تعالى وقال لا يطلق لان شهادتها حجة في ذلك (وان) كان الزوج  
 قد أقر بالمجمل طلقت من غير شهادة عنسد أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وعندهما يشترط شهادة القابلة لانه لا بد من حجة لدعواها المأثرت وشهادتها  
 حجة فيه على ما بيناه (ومن) قال لا مئة ان كان في بطنه ولد فهو مني فشهدت  
 على الولادة امرأه فهي أم ولده (ومن) قال لغيرها ما بيني ثم مات وجاءت

أم الغلام وقالت أنا امرأته فهي امرأته وهو ابنه ويرثه (وفي الفتاوى الظهيرية رجل زنى بامرأة فعلمت منه فلما تبين حملها تزوجها الذي زنى بها قال: كاح جائز فان جاءت بولد بعد النكاح لستة أشهر فصاعدا ثبت النسب منه وان جاءت به لاقل من ستة أشهر لا يثبت النسب منه الا أن يقول هذا الولد مني ولم يقل من الزنا انتهت المحضانة) \*

(وفي المنبج) احق النساء بمحضنة الولد الصغير حال قيام النكاح أو بعد الفرقة الام الا أن تكون مريدة أو فاجرة غير مأمونة (لما) روى عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء ونبي له سقاء وزعم أبوه أنه ينزعه مني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت أحق به ما لم تنكحي رواه أبو داود (وروى) أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ملق جيلة بنت عامر بن ثابت بن أبي الاقلح فتزوجت فاخذ عمر ابنه عامرا فادركته الشهوس ابنة ابي عامر الانصارية وهي ام جيلة فأخذته فتراها الى أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وأنه حكم على عمر بن الخطاب وقضى بعاصم لأمه وقال هي أعطف وألطف وأرق وأحب وأرحم (وفي) المبسوط قال له أبو بكر ربيكها خير له من من وعنك عندك يا عمر فدفعه عندها حتى يشب (ولان) الاطفال المسجونين والنظر لا تفهم والقيام بحوائجهم جعل المشرع الولاية اليه من هو مشفق عليهم فجعل حق التصرف في الاموال ثم في العقود الى الآباء لقوة رأيهم مع الشفقة والتصرف يستدعي قوة الرأي وجعل حق المحضانة الى الامهات رفقهن في ذلك مع الشفقة وقدرتهن على ذلك بلزوم البيوت والظاهران الام أرفق وأشفق على الولد من الاب فتجعل من المشاق ما لا يتحمله الاب انتهى (وفي الهداية) ولا تجبر الام عليها الا ان تأسى ان تهجر عن المحضانة (فان) لم تكن ام فأما الام اولى وان بعدت لان هذه الولاية

ان يكون من طائفة عاقله اهـ فانه قد روي عن زواج اجني اهـ (وقوله ولا تجبر) اي ما لم تبين بعذر قبول الولد لدى غيرها ولم يكن

تستفاد من قبل الامهات (فان) لم تكن فام الاب أولى من الاخوات لانها  
 من الامهات (فان) لم تكن جدة فالاخوات أولى من العمات والخالات  
 الا من بنات الابوين (وفي رواية) الخالة أولى من الاخت لاب (وتقدم)  
 الاخت لاب وام على الاخت لاب لانها اشفق (ثم) الاخت من الام (ثم)  
 الاخت من الاب (ثم) قرابة الام (ثم) العمات (وكل) من تزوجت من  
 هؤلاء سقط حقها الا الجدة اذا سكنت زوجها المجتد لانه قام مقام ابيه  
 (وكذا) كل زوج هو ذورحم محرم منه لقيام الشفقة نظر الى القرابة  
 القرابية (ومن) سقط حقها بالتزويج ويهودا اذا ارتفعت الزوجة لان  
 المانع قد زال (وان) لم يكن للصبي امرأة من أهله واختهم فيه الرجال  
 فاولاهم به اقربهم تصميما لان الولاية للاقرب وقد عرف الترتيب في  
 موضعه غير ان الصغيرة لا تدفع الى عصبة غير محرم كولي العتاقة وابن العم  
 فهو زاعن الفتنة (والام) والمجدة احق بالسلام حتى يا كل وحده  
 ويشرب وحده ويلبس وحده ويستحب وحده (وفي) الجميع  
 الصغير حتى يستغنى واذا استغنى يحتاج الى التأديب والتفريق بالآداب  
 الرجال واخلاقهم والاب اقدر على التأديب والتفريق (والخصاف)  
 قدر الاستغناء ببيع سنين اعتبارا بالنسب (والام) والمجدة احق  
 بالمجارية حتى تفيض لان بعد الاستغناء يحتاج الى معرفة آداب النساء  
 والمرأة على ذلك اقدر وبعد البلوغ يحتاج الى التخصيص والحفظ والاب  
 فيه اقوى وأهدى (وعن) محمد رحمه الله تعالى انها تدفع الى الاب  
 اذا بلغت حد الشهوة لانه تحققت الحاجة الى الصيانة (ومن) سوى  
 الام والمجدة احق بالمجارية حتى تبلغ حدا تشتهي فيه (وفي) الجميع  
 الصغير حتى تستغنى (والامة) اذا اعتقها مولاها وام الولد اذا عتقت  
 كالحرة في حق الولد وليس لها قبل العتق حق في الولد (والذمية) احق  
 بولدها المسلم ما لم يعقل الا ديان ويضاف عليه ان يألف الكفر والنظر قبل  
 ذلك واحتمال الضرب بسننه (ولا) خيار للسلام والمجارية عندنا  
 (وقال) الشافعي لها الخيار لان النبي صلى الله عليه وسلم خير (ولنا)

انه اقصور عقله يختار من هذه الذمة لخاتمته بنفسه وبين اللاعب  
فلا يتحقق النظر وقد صح ان الهداية رضى الله تعالى عنهم ما خيروا  
(واذا) ارادت المطلقة ان تخرج بولدها من المهر فليس لها ذلك الا فيه  
من الاضرار بالاب الا ان تخرج به الى وطنها وقد كان الاب  
تزوجها فيه لانه التزم المقام فيه عرفا وشرا (قال) صلى الله عليه  
وسلم من تأهل ببلدة فهو منهم ولهذا يصير المحرم في به ذميا (واذا)  
ارادت الخروج به الى مهر غير وطنها وقد كان التزوج فيه في اشياء  
صاحب الهداية الى انه ليس لها ذلك (وذكر) في الجامع الصغير  
ان لها ذلك والاقل اصح (هذا) اذا كانت المسافة بين البلدين  
بعيدة واما اذا كانت قريبة بحيث يقدرا الاب ان يزور الولد ويعود  
الى منزله قبل الليل فلها ذلك لانه لا يلحق الاب ضرر كثير بالنقل  
كالنقل الى اطراف البلد (واما) اهل السواد فالحكم في السواد  
كالحكم في المهر في جميع الفصول الا في فصل واحد (وبيانه) ان  
النكاح اذا وقع في الرستاق فارادت المرأة ان تنقل ولدها الى قريتها  
فان كان النكاح وقع فيها فلها ذلك كما في المصروان وقع  
في غيرها فليس لها ان تنقل ولدها الى قريتها ولا الى القرية التي وقع  
النكاح فيها اذا كانت بعيدة كما في المهر واذا كانت على التفسير  
الذي ذكرناه فلها ذلك كما في المهر (وان) كان الاب مستوطنا  
في المهر وارادت نقل الولد الى القرية فان كان تزوجها فيها وهي  
قريتها فلها ذلك وان كانت بعيدة عن المهر لما ذكرناه في المهر  
وان لم تكن قريتها فان كانت قريبة ووقع اصل النكاح فيها  
فلها ذلك كما في المهر وان لم يقع النكاح فيها فليس لها ذلك وان  
كانت قريبة من المهر بخلاف المهرين لان اخلاق اهل السواد  
لا تكون مثل اخلاق اهل المهر بل تكون اجفى فيحتاج الهوى  
بأخلاقهم فيضرب به ولم يوجد من الاب دليل الرضا بهذا الضرر  
اذا لم يقع اصل النكاح في القرية (وليس) لارادة ايضا ان تنقل بولدها

(قوله ان لا) المهر المسمى من النكاح والدمه كالسعة وزنا وفيه اه

الى دار الحرب وان كان قد تزوجها هذا لو كانت بحرية بعد ان يكون  
زوجها مسلما او ذميا (وان) كان كلاهما حريين فلها ذلك بان كانا  
مستأمنين لان الصبي تباع لهما ومما من اهل دار الحرب كذا في المنبع  
(وفيه) أيضا اذا اراد أحد الابوين السفر غير سفر نقلة واقامة فالولد  
يكون عند المقيم منهما حتى يعود من سفره (واذا) مرض أحد الابوين  
لا يمنع الصغير من عيادته وحضوره عند موته والذكر والانثى في ذلك  
سواء (وان) مرض الصغير عند الاب فالام احق بقمر نفسه في بيتها انتهى  
«(نوع في النفقة)»

النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلمة كانت او كافرة اذا سلمت  
نفسها في منزله فعليه نفقةتها وكسوتها وسكنائها ويعتبر  
في ذلك حالهما جميعا (قال) صاحب الهداية وهذا اختيار الخصاصي  
وعليه الفتوى (وتفسيره) انهما ان كانا موسرين تجب نفقة اليسار  
وان كانا معسرين تجب نفقة الاعسار وان كان معسرا وهي موسرة  
فنفقة الاعسار وان كانت معسرة والزوج موسر فنفقة دون نفقة  
الموسرات وفوق نفقة المعسرات (وقال) الكرخي يعتبر حال الزوج  
وهو قول الشافعي رحمه الله (وان) امتنعت من تسليم نفسها حتى  
يعطيها مهرها فلها النفقة (وان) نشزت فلا نفقة لها حتى تعود الى منزلها  
(وان) كانت صغيرة لا يستمتع بها فلا نفقة لها وان سلمت اليه نفسها  
(وان) كان الزوج من غيرا لا يشترط على الجماع وهي كبيرة فلها النفقة  
في ماله (وفي المنبع) ولو كانا صغيرين لا يطيقان الجماع او كان محبوب  
تزوج صغيرة لا تجامع لان نفقة لها لان المنع لمعنى من جهتها (واذا) حبست  
المرأة في دين فلا نفقة لها (قال) الحسام الشهيد رحمه الله تعالى هذا اذا  
كان الحبس من قبل المرأة وان كان الحبس من قبله فعليه النفقة (وكذا)  
اذا حبسها رجل كرها فذهب بها (وعن) أبي يوسف ان لها النفقة  
والفتوى على الاول (وكذا) اذا حبست مع محرما لان فوق الاحتباس  
منها (وعن) أبي يوسف ايضا ان لها النفقة ولو كان يجب عليه نفقة

قوله وان كان معسرا الخ في ابن عابد بن ابي علي ظاهر الرواية ان كان معسرا وهي معسرة فنفقة الموسرين وبالحكمس نفقة البصيرة

الحضر دون السفر (ولو) سافر معها الزوج تجب النفقة بالاجماع  
 لان الاحتباس قائم لقيامه عليها وتجب نفقة الحضر دون السفر ولا يجب  
 الكراه (وان) مرضت في منزل الزوج فلهما النفقة والقياس ان النفقة  
 لها اذا كان مرضا يمنع من الجماع (وعن) أبي يوسف وجهه الله انها  
 اذا سلمت نفسها ثم مرضت تجب النفقة لتحقيق التمسك كذا في الهداية  
 (وفي البرزاني) اذا كان الزوج ذا طعام ومائدة تمكن من الاكل  
 فكفايتها ليس لها المطالبة بفرض النفقة وان لم يكن فيفرض لها  
 اذا طلقت النفقة (والكسوة) ما يصلح لفساء في الشتاء والصيف  
 فبقائه النفس بالما كقول والمسا بوس وذا يختلف باختلاف الاوقات  
 والامكنة والزوج هو الذي يلي الاتفاق الا اذا ظهر مطالبه فينفذ بفرض  
 القساضي النفقة ويأمره ان يعطيه ما تنفق على نفسها نظرا اليها فان  
 أبي حنبله (وذكر) الحسام التميمي في شرحه على ادب القضاء  
 واذا فرض لها نفقة يعطيها في كل شهر بقدر ما تحتاج اليه على قدر مائة  
 الرجل على قدر يسره وعسره فينظر الى قدر ما يكفيها من الدقيق  
 والادم والدهن وحوادث المرأة التي تكون لمثلها فيقوم ذلك بدراهم  
 ويفرض عليه ذلك في كل شهر ويأمره القاضي بدفع ذلك اليها  
 (وذكر) عن شريك رحمه الله تعالى قال شاهد ابن أبي ليلى حين  
 فرض على ليث ابن أبي سليم لامرأته ستة دراهم ونحوها ثلاثه  
 دراهم في الشهر (قلت) وهذا يدل على ان نفقة المحاكم دون نفقة  
 المرأة والله اعلم (ولا) تسقط وتؤثر بالاستمانة حتى ترجع عليه  
 بالثمن وتحيل البائع على الزوج بالارضاء (وان) طلعت نفقة كل  
 يوم كان اها ذلك عند المساء (وفي المجموع) ويقبل قوله في اعساره  
 عنها أي عن النفقة وهذا كذا ذكر الحنفية لان العسر اصل  
 واليسار طارئ والقول قول من يتمسك بالاصل (وذكر) عسر  
 رحمه الله تعالى في الزيادات ان القول قول المرأة مع عيها لان الاقدام  
 على الدخول بها والعقد عليها دليل على اليسار ومنهم من ينظر الى زى

المطلوب (وان) قامت البيعة فلا يخفى لو فان قامت من جهتها على  
 اليسار قبلت يمينها وان قامت البيعة من جهته على الاعسار فيه روايتان  
 (وفي) المحيط وهل تسمع البيعة على الاعسار قبل المحبس فيه روايتان  
 على ما مر في فصل القضاء (وان) اقاما جميعا البيعة فالبيعة بينهما  
 لانها مثبتة وبيعة الزوج لا تثبت شيئا (فالمحصل) ان القول  
 قوله والبيعة بينهما (ولو) اخبر القاضى عدلان انه موسى يقبل  
 ولو لم يتلفظ بالشهادة لانها مثبتة بالصلة فكانت حسيمة من وجه  
 وليست من حقوق العباد المحضة فشرطنا فيها العبد دون لفظ الشهادة  
 كما في امور الدين المترددة بين حق الله تعالى وحق العباد (وان)  
 قالوا معناه موسى لا تقبل لانهم اقدس من ان يكذب كما يسهان  
 الصدق فلا يحصل لهم العلم بالمشهود به وهذا مما يطالع عليه الله ودفلا  
 يؤخذ فيه بالاستفاضة والشهرة (وتقرض) نفقة الخادم لئلا تبلغ  
 نفقة الخدم ومقابل بقدر الكفاية كما يفرض على الزوج المعسر بقدر  
 الكفاية (وفي المنيع) المرأة اذا كانت من بنات الاشراف ولما  
 خدم يهر الزوج على نفقة خادمين (وعن) ابي يوسف رحمه الله تعالى  
 انها اذا كانت فائقة بنت فائق زفت الى زوجها مع جوار كثيرة استتمعت  
 نفقة الخدم كما هو به اخذنا الطحاوي رحمه الله تعالى (وان) قال لارائه  
 لا اتفق على احدهم من خدمك ولا يكن اعطى خادما من خدمي لخدمك  
 فابت يجبر على نفقة خادم من عداها فربما لا يتيها لها استخدام خدمه  
 وان لم يكن لها خادم لا يفرض لها نفقة الخادم في ظاهر الرواية (وهذا)  
 كله اذا كان الزوج مومرا فان كان الزوج معسرا لا يفرض عليه نفقة  
 الخادم في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان له خادم  
 خلافا لمدرسه الله تعالى (وفي) الفتاوى الظهيرية النفقة الواجبة  
 المأكول والملبوس والمسكن اما المأكول فالدقيق والمساء والمخ والمطبخ  
 والدهن (فان) قالت لا يطبخ ولا اخبز يعني بأن تطبخ وتخبز ولا كنها  
 لا يجبر على ذلك ان ايت ويحب على الزوج ان ياتيها بطعام مهيا (ولو)



استأجرها للطبخ والخبز لم يجز ولا يهوى زها أخذ الاجرة على ذلك لانها  
لو أخذت الاجرة على ذلك لآخذتها على مهل واجب عليها في الفتوى فكان  
في معنى الرشوة والرشوة حرام (وذكر) الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى  
انما يجب على الزوج ان يأتيها بطعام مهيا اذا كانت من بنات الاشراف  
ولا يتخدم بنفسها في أهلها او لم تكن من بنات الاشراف لكن بها علة  
تتمنع عن الطبخ والخبز اما اذا لم تكن كذلك فلا يجب على الزوج ان يأتيها  
بطعام مهيا (وفي البرازي) الزوج اذا كان من المحترفة يفرض عليه نفقة  
كل يوم لانه لا يقدر على الزيادة وان كان من التجار فمهر وان كان  
من المزارعين فسنة فينظر الى ما هو ايسر عليه (ويفرض) الادام واعلاه  
اللحم وأوسطه الزيت وادناه اللبن وقيل الادام يفرض الخبز الشعير  
ولا تفرض الفاكهة (ولم) يذكروا الخف والازار في كسوة المرأة  
وذكروا في كسوة المخدم وذلك في ديارهم بحكم العرف وفي ديارنا  
يفرض الازار والمسكب وما تنام عليه ولا يجب عليه الملاءة والخف  
(وفي) الثمروخ لا يجب عليه خفها لانها منية عن الخروج بخلاف خف  
امتها (المطبخ) والصابون والاشنان عليه وماء الوضوء عليها ان  
كانت غنية وان كانت فقيرة لا اما ان ينقل الزوج اليها او يدها تنقل  
بنفسها وان كانت غنية تستأجر من ينقل ولا تنقل بنفسها ومن ماء  
الاعتصال عليه غنية كانت او فقيرة (وفي) الخلاصة جعله عليها  
ان طهرت من حيضها وایامها عشرة فان كانت أقل من عشرة  
فحينئذ تكون على الزوج وكذا لو كان الفسل عن المجنابة واجرة القابلة  
عليها ان تستأجرها ولو استأجرها الزوج فعليه وان حضرت بلا اجارة  
فلقائل ان يقول على الزوج لانه من مؤنة الوطء واقائل ان يقول على  
المرأة لانه بمنزلة اجرة الطبيب (للزوجة) طلب النفقة من الزوج  
قبل الزفاف اذا لم يطالب الزوج بالزفاف وعليه الفتوى وكذا  
لو منعته نفسها بمق (وفي) شرح آداب القضاء للحسام الشيباني  
و يفرض القاضي الكسوة على الزوج للمرأة ان كان فقيرا قهرا ومقنعة

ومنفقة على قدر ما يحتاجه له مثله وان كانه وسرا فرض لها الجود من ذلك  
 على حمله مثله أيضا لان الكسوة مثل النفقة (ثم) في النفقة يعتبر  
 حاله ما وقيل حال الزوج وهو اختيار الكرخي وقدمت ذلك قريبا  
 (قلت) وهذه المسئلة انما تأتي على قول الكرخي والله اعلم (قال)  
 وهذا لها في الصيف وأما في الشتاء فإنه يفرض لها مع ذلك جبة  
 وسراويل ولم يذكر الخصاص في جملة كسوة الصيف السراويل  
 وذكره في جملة كسوة الشتاء وهذا في عرف ديارهم بالعراق فانهم  
 لا يتمكنون من لبس السراويل لشدة الحر في زمان الصيف ويتمكنون  
 منه في زمان الشتاء (وأما) في عرف ديارنا فان القاضي يقضى لها  
 بالسراويل وبشباب الحر وبما يحتاج اليه في الشتاء (قال) وان طلبت محافا  
 في الشتاء أو قطعة ان لم يحصل محافا وطلبت فراشا تنام عليه ألزمه  
 القاضي من ذلك ما يلزم مثله لان النوم على الارض ربحا يؤذيها ويرضاها  
 وهو منهي عن المحاق الضرر والاذى بها (وفي المنبج) ويفرض  
 لها الكسوة كل ستة أشهر مرة لتجدد الحاجة اليها في كل حروب  
 (وفي الذخيرة) ولو وفرت كسوتها وكانت تلبسها يوما دون يوم يفرض  
 لها كسوة أخرى وكذا النفقة (ولو) ضاعت الكسوة والنفقة أو سرق  
 لم يجاد غيرهما حتى يمضي الفصل بخلاف المعزم اذا فرض لها النفقة  
 تمسرت فلها نفقة أخرى والفرق ان نفقة المحارم مقدرة بالحاجة  
 والحاجة بعد ضياع النفقة قائمة باقية بخلاف الزوجة ولهذا لا يفرض  
 للمحارم مع غناهم بخلاف الزوجة فانها لا تجب بسبب الحاجة بل  
 لا حبسها بالزوج فتكون كالابنة ولهذا تجب وان كانت موسرة  
 بخلاف ان لا تفرض وان بقيت الحاجة (وفي البرازي) فرض لها الكسوة  
 فتعزفت قبل نصف العام ان لبست لبسا معتادا وعلم ان ذالم يكفها فيجدد  
 لها الكسوة لانه تبين خطأؤه في التقدير وان تعزفت بخرق استعملها  
 لا يفرض أخرى (ومدة) كسوة الصبيان أربعة أشهر (رجل) دفع الى  
 زوجته دراهم الكسوة له ان يجبرها على شراء الكسوة لان الزينة حقها

(وإفني) بعضهم يانه ليس له ذلك لان الدرهم صار حقا لها فتم عمل  
 بها ما شئت (وفي) الهداية ومن اعسر بنفقة امرأته لم يفرق بينهما  
 ويقال لها الشديني عليه (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى يفرق بينهما  
 (واذا) قضى القاضي لها بنفقة الاغسار ثم ايسر فاصحته تم لها نفقة الموسر  
 (واذا) مضت مدة لم ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء لها الا ان  
 يكون القاضي فرض لها النفقة او صاغت الزوج على مقدارها فاقضى  
 لها بنفقة ما مضى (واذا) مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهر  
 سقطت النفقة (وكذا) اذا مات الزوج لان النفقة مسئلة والصله تسقط  
 بالموت كالمدة تبطل بالموت قبل القبض (وفي الولوالجسي) قال ابو يوسف يجبر  
 الزوج على كفن زوجته (والأصل) فيه ان من يجبر على نفقته في حال  
 حياته يجبر على كفنه بعد موته كدفن الارحام والعبد مع المولى والزواج  
 مع الزوجة (وقال) محمد لا يجبر الزوج على كفنها والصحيح قول أبي  
 يوسف (وأجبروا) على أن من لا يجبر على نفقته في حال حياته لا يجبر على  
 كفنه بعده وبه كالأولاد والاعمام والعلمات والاخوان والخالات (وان)  
 وسلفها نفقة السنة أي يحلها ثم مات قبل تمام السنة لم يسترجع منها شيء  
 أهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله  
 يستحب لها بنفقة ما مضى وما بقي للزوج وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى  
 وعلى هذا الخلاف الكسوة (وعن) محمد رحمه الله تعالى انها اذا قبضت نفقة  
 الشهر أو ما دونه لا تسترجع منها شيء لانها يسير فصار في حكم المال (واذا)  
 تزوج العبد حرقة نفقة ثم ادين عايشه يباع فيه عاده معناه اذا تزوج باذن  
 المولى لانه دين وجب في ذمته لو جرد بدينه وقد ناهى وجوبه في حق المولى  
 فيتعلم بقرنته كدين التجارة في حق العبد التسليم وله أن يفديه لان  
 حقها في النفقة لا في عين الرقبة فلو مات العبد سقطت وكذا اذا قتل  
 في الصحيح لانه مسئلة (واذا) تزوج الحر أمة فبأهلهام ولاهامه منزلا  
 فعليه النفقة لانه تحقق الاحتباس وان لم يبيوها فلا نفقة له العدم  
 الاحتباس (والتبوة) ان يحتل بيها ويبيئها في منزله ولا يستخدمها

ولما استخدمها بعد التبوثة سقطت النفقة لانه فان الاختباس (وهو)   
 الزوج ان يسكنها في دار مفردة ليس فيها أحد من أهله الا أن تختار ذلك   
 لان السكنى من كفايتها فتجب لها كالنفقة واذا وجبت حقها فليس له   
 أن يشرك غيرها فيه لانها تنضرب به فانها لا تأمن على متاعها ويمنعها ذلك   
 من المعاشرة مع زوجها ومن الاستمتاع الا ان تختار ذلك لانها رضيت   
 باسقاط حقها (وان) ~~حكما~~ كان له ولد من غيرها فليس له أن يسكنه   
 معها (ولو) أسكنها في بيت مفرد من دار لها غلق كفاها لان المقصود   
 قد حصل (وله) أن يمنع والديها وولدها من غيره وأهلها من الدخول   
 عليها ولا يمنعهم من النظر اليها وكلامها في أي وقت اختار والمافيه   
 من قطيعة الرحم وليس عليه في ذلك ضرر (وقيل) لا يمنعهم من الدخول   
 والكلام ويمنعهم من القرار لان الفتنة في البث وتطويل الكلام   
 (وقيل) لا يمنعهم من الخروج الى الوالدين ولا يمنعهم من الدخول عليها   
 في كل جمعة وفي غيرها من المصارم التقدير بسنة وهو الصحيح (وفي المذهب)   
 امرأة لها أب زمن وليس له من يقوم عليه غير البنت ومنعها الزوج من   
 تعهدهم بخلاف أن تعصى زوجها وتطيع أباهام ومنسا كان الأب أو كافرا   
 لان القيام عليه فرض عليها في هذه الجملة (وفي اللؤلؤ المحي) امرأة أبت   
 أن تسكن مع ضرتها أو مع أقارب زوجها من أمه أو غيرها فان كان   
 في الدار بيوت وفرغ لها بيتا منسارا جعل لبيتها غلقا على حدة لم يكن لها   
 ان تطلب من الزوج بيتا على حدة وان لم يكن فيها الا بيت واحد كان لها   
 المطالبة ببيت آخر لانه يكره أن يجامعها أو معه أحد في البيت ولهذا   
 قالوا لو جامعها وهنالك نائم أو صبي أو مجنون أو مغمى عليه يكره ولهذا   
 لو أخذ بيدها يكره وأدخلها في بيت وأغلق الباب والناس يعلمون انه   
 يريد جماعها يكره ولهذا كره أهل بخارا النوم على السطوح   
 من غير حصن (امرأة) قالت لزوجه الا أسكن مع أمك وأرادت بيتا   
 آخر ليس لها ذلك لان الامة بمنزلة متاع البيت ودوابه (وكذا) لو قالت   
 لا أسكن مع أم ولدك اه (واذا) غاب الرجل وله مال في يدر رجل معترف

به وباز وجية فرض القاضى في ذلك المال نفقة زوجته أى زوجة  
 الغائب وحشمة وأولاده الصغار والديه (وكذا) إذا علم القاضى ذلك  
 ولم يعترف به لانه لما أقر بالزوجية والوديعة فقد أقر أن حق الأخذ  
 لها أن لها أن تأخذ من مال الزوج حقها من غير رضا واقرار صاحب  
 المال مقبول في حق نفسه لاسيما ههنا فإنه لو أنكر أحد الأمرين لا تقبل  
 بينة المرأة فيه لان المودع ليس بخصم في حق اثبات الزوجية عليه  
 ولا المرأة خصم في اثبات حقوق الغائب وإذا ثبت في حقها تعدى الى الغائب  
 (وكذا) إذا كان المال في يد مضارب (وكذا) الجواب في الدين  
 (وهذا) كله إذا كان المال من جنس حقها ذراهم أو دنائرا أو طعاما  
 أو كسوة من جنس حقها أما إذا كان من خلاف جنسه فلا نفقته في النفقة  
 فيه لانه يحتاج الى البيع (ولا يباع مال الغائب بالاتفاق) (ويأخذ) منها  
 كفيلا به نظرا للغائب لاشتهار بما يستوفى النفقة أو طلقها الزوج  
 وانقضت عتقها (فرق) بين هذا وبين الميراث إذا قسم بين ورثة حضور  
 بالبينة ولم يقولوا لا نعلم له وارثا آخر حيث لا يؤخذ منهم الكفيل عند أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى لان هناك الميكفول له مجهول وما هنا معلوم  
 وهو الزوج (ويحلفها) بالله ما أعطاهم النفقة نظر الى الغائب (ولا) يقضى  
 بنفقة في مال الغائب الأمولاء (ولو لم) يعلم القاضى بذلك ولم يكن مقرابه  
 فأقامت البينة على الزوجية أو انه لم يخلف مالا فأقامت البينة لي فرض  
 القاضى نفقة على الغائب ويأمرها بالاستدانة لا يقضى القاضى بذلك  
 لان في ذلك قضاء على الغائب (وقال) زفر رحمه الله تعالى يقضى لها  
 لان فيه نظرا لها ولا ضرر فيه على الغائب لانه لو حضر وصدقها فقد  
 أخذت حقها وان جحد يخلف فإن نكل فقد صدق وان أقامت بينة فقد  
 ثبت حقها وان جحدت يضمن الكفيل أو المرأة وعمل القضاء اليوم على  
 هذا انه يقضى بالنفقة على الغائب لحاجة الناس وهو محتج به فيه  
 (وفي الوقاية) لأطلة الرجعي والباثن والفرقة بلامعصية كخيار  
 العتق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاية النفقة والكسوة والسكنى للمعتدة

الموت والعكس فقط معتدة الفرقة بمصيبة كالردة وتقبل ابن الزوج (قال)  
 ابن فرشته ولو خاعها على أن لا سكنى لها ولا نفقة تسقط النفقة دون السكنى  
 ولو كانت الفرقة بمصيبة من قبل الزوج فلهما النفقة ان كانت مدخولا بها  
 (ونفقة) الابن الصغير فقير اعلى ابيه لا يشره أحد كنفقة أبويه  
 وعرضه (وليس) على أمه ارضاعه الا اذا تعينت ويستأجر الاب  
 من ترضعه عندها (ولو) استأجرها من كروحة أو معتدة من رجعي  
 لترضعه لم يجز وفي المدة وقت روايتان وهي أحق من الأجنبية الا اذا  
 طلبت زيادة أجرة (وفي المنبع) اذا استأجر امرأته أو معتدة لترضع  
 ولدها لم يجز (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى يجوز له (وعلى)  
 الرجل أن ينفق على أبويه وأجداده وجداته اذا كانوا فقراء وان خالفوه  
 في دينه (وفي الذخيرة) ولا فرق بين أن يكون الاب قادرا على الكسب  
 أو لم يكن فانه يجب نفقته على الولد بعد أن يكون محتاجا (وذكر)  
 شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ان الاب اذا كان كسوبا والابن  
 أيضا كسوبا يجبر الابن على الكسب والنفقة على الاب (وذكر)  
 شمس الأئمة المحلواني رحمه الله انه لا يجبر الابن على نفقة الاب اذا كان الاب  
 كسوبا قادرا بكسبه واعتبره بذى الرحم المحرم فانه لا يستحق النفقة  
 في كسب قريبه ولا على قريبه المومر اذا كان كسوبا (ونفقة) كل  
 ذى رحم محرم سوى الوالدين والولد واجبة على قدر الميراث كالاخوة  
 والاعوان والاعمام والعلمات والاخوان والمخالات اذا كان صغيرا فقيرا  
 أو كانت امرأة بالغة فقيرة أو كان ذكرا فقيرا زنيا أو أعمى وهذا عندنا  
 (وقال) مالك والشافعي رحمه الله تعالى لا تجب نفقة هؤلاء غير أن  
 ما السكا قال لا تجب الا نفقة الاب الأدنى والام الدانية والولد الصلي فلا تجب  
 نفقة ولد الولد ولا نفقة الجد ولا نفقة الجد عند (وفي المنبع) وتجب  
 نفقة البنت البالغة والابن الزمن على الابوين اثلاثا على الاب الثلثان  
 وعلى الام الثلث لان ميراثها على هذا القدر (قال) صاحب المداينة  
 رحمه الله تعالى هذا الذي ذكره رواية الخفاف والحسن وفي ظاهر

الرواية كل النفقة على الأب لقوله تعالى وعلى المولود له ورزقه وكسوته  
 بالمعروف فصارا كالولد الصغير اهـ (هذا) اذا كان الأب موسرا فان كان  
 معسرا والام موسرة أمرت بأن تنفق من المال على الولد ويكون ذلك ديناً  
 على الأب اذا أيسر (ويجب) على الأب نفقة زوجته ابنته اذا كان صغيراً  
 فقيراً أو كبيراً زماناً لان ذلك من كفايته (وفي المحيط) ويحبر الابن على  
 نفقة زوجته ايضاً ذكره هشام عن أبي يوسف (وفي البرزاري) قال المحلواني  
 واذا كان الابن من أبناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا  
 طلبة العلم اذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يهتمون اليه لا تسقط نفقاتهم  
 عن آباءهم اذا كانوا مشغولين بالعلوم الشرعية لا بالمخلافات ~~الركبية~~  
 وهذا يات الفلاسفة ويهم رشدهم والالتجيب (ولا) تجب نفقة مع اختلاف  
 الدين بطلان أهلية الارث فلا بد من اعتباره (ولا) تجب على الفقير لانها  
 صلة وهو يستحقها على غيره فكيف تستحق عليه بخلاف نفقة الزوجة  
 وولده الصغير لانه التزمها بالاقدام على العقد اذا المصالح لا تنتظم دونها  
 ولا يعمل في مثلها الاعسار (ثم) اليسار مقدّر بالنصاب فيساروى عن  
 أبي يوسف رحمه الله وعن محمد رحمه الله انه مقدّر بما يفضل عن نفقة  
 نفسه وعياله شهراً أو بما يفضل عن ذلك من كسبه الدائم كل يوم لان  
 المعتبر في حقوق العباد انما هو القدرة دون النصاب فانه للتيسير والقوتوى  
 على الاول لكن النصاب نصاب حرمان الصدقة (واذا) كان للابن  
 الغائب مال قضى فيه بنفقة أبويه (واذا) باع أبوه متاعه في نفقته جاز عند  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا استحسان وان باع العقار لم يجز وفي  
 قولهم لا يجوز ذلك كله (واذا) قضى القاضى للولد والوالدين وذوى  
 الارحام بالنفقة فضت مبدئية سقطت لان نفقة هؤلاء تجب كفاية للحاجة  
 ولا تجب مع اليسار وقد سقطت بمضى المدة بخلاف نفقة الزوجة اذا قضى  
 بها القاضى فانها تجب مع يسارها كما مر فلا تسقط بمحصول الاستغناء  
 عنها فبما مضى الا أن يأذن القاضى في الاستئذنة عليه لان للقاضى ولاية  
 عامة فصار اذنه ~~كأمر~~ الغائب فيصير ديناً في ذمته فلا يسقط بمضى المدة



(وعلى) المولى أن يتحقق على عبده وأمة (لقوله) صلى الله عليه وسلم  
 في المال كإنهم أخوانكم جعلهم الله تعالى تحت أيديكم أطعموهم مما  
 نأكلون وألبسوهم مما تلبسون ولا تعذبوا عباد الله (فإن) امتنع وكان  
 لهما كسبنا ككسبنا وإنفقنا لا فيه نظر المجانبين وإن لم يكن لهما كسب  
 بأن كان عبدا منا أو جارية لا يؤاجر مثلها أجبر المولى على بيعه ما لا ينه  
 من أهل الاستحقاق وفي البيع ابقاء حقه ما وابقاء حق المولى بالخلاف  
 بخلاف نفقة الزوجة لأنها تصير ديناف كان تأخيرها على ما ذكرناه ونفقة  
 المملوك لا تصير ديناف كان أباطالا وبخلاف سائر الحيوانات لأنها  
 ليست من أهل الاستحقاق فلا يجب بر على نفقتها إلا أنه يؤمر بها فيماليته  
 وبين الله تعالى لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن تعذيب الحيوان وفيه  
 ذلك ونهى عن اضاعة المال وفيه اضاعة (وعن) أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى أنه يجبر على الانفاق في البهائم وهو قول الأئمة الثلاثة رضي الله  
 تعالى عنهم أجمعين (والأصح) ما قلناه أولا لأن اجبار القاضى على الانفاق  
 يكون عند الطالب والمخصوصة من صاحب الحق ولا خصم فلا جبر لفوات شرط  
 القضاء ولو كان يجب فيماليته وبين الله تعالى كما قاله أبو يوسف رحمه الله  
 تعالى (وفي المنبيع) ولو كانت دابة بين رجلين فطلب أحدهما من  
 القاضى أن يأمره بالنفقة حتى لا يكون متطوفا للقاضى يقول لا بأسى إنا  
 نبيع نصيبك منها أو تنفق عليها هكذا ذكر الخصاص (وذكر) شمس  
 الأئمة المرخصى أنه لا يجبر والله سبحانه وتعالى أعلم

❦ (الفصل الخامس عشر في الاعتناق) ❦

(الاعتناق) تصرف مندوب اليه (قال) صلى الله عليه وسلم أيما مسلم  
 اعتق مؤمنا اعتق الله بكل عضو منه عضوا منه من النار (ولهذا)  
 استحسنوا أن يعتق الرجل العبد والمرأة الأمة لتحقيق مقابلة الأعضاء  
 بالأعضاء (العتق) يصح من الحر الماقل البالغ في ملكه (شرط)  
 الحرية لأن العتق لا يصح إلا في المالك ولا ملك للمملوك (والباعث) لأن  
 الصبي ليس من أهله لكونه ضرا ظاهرا ولهذا لا يعتقه المولى عليه

أه  
 قوله المولى يتشبه بالأم

(والعقل) لان المجنون ليس بأهل للتصرف (ولهذا) لو قال البالغ أعتقت  
 وأنا صبي فالف - ول قوله ~~وكذا~~ لو قال المعتق أعتقت وأنا مجنون  
 وجنونه كان ظاهرا لوجود الاسناد الى حالة منافية (وكذا) اذا قال  
 الصبي كل عساو ك أمك - كما حر اذا احتملت لا يصح لانه ليس بأهل لقول  
 ما لم (ولا) بد أن يكون العبد في ما كره حتى لو أعتق عبدا غيره لا ينفذ  
 (لقوله) صلى الله عليه وسلم لا تعتق فيما لا يملك ابن آدم (واذا) قال  
 لعبده أو أمة أنت حر أو معتق أو عتيق أو محرر أو حررتك أو أعتقتك  
 فله عتق نوي به العتق أو لم ينو لان هذه الالفاظ صريحة فيه (ولو) قال  
 عتيت به الانبصار الباطل أو أنه حر من العمل صدق ديانته لانه يمتد له  
 ولا يدين قضاء لانه نوى خلاف الظاهر (ولو) قال لاملاك لي عليك  
 ونوي به الحر يعتق وان لم ينو لم يعتق كذا في الهداية (وفي المنبج)  
 اذا قال لعبده أنت لله أو أنت لله أو أنت خالص لله لم يعتق عند أبي حنيفة  
 مطلقا في رواية (وفي) رواية أخرى ان نوى به العتق عتق (وقال)  
 أبو يوسف وشيخه أنه يعتق مطلقا (وفي) رواية عنه ما يتوقف العتق  
 على النية (ولو) قال أنت عبد الله لا يعتق (اذا) قال لعبده هذا  
 مولاي أو يامولاي أو قال لأمة هذه مولاي أو يامولاي عتق وان لم يكن له  
 فيه نية (وقالت) الأئمة الثلاثة أنها كناية فلا يضمن النية (وفي  
 الواقعة) رجل قال لعبده ياسيدي أو ياسيدان نوى به العتق عتق  
 وان لم ينو قيل يعتق وقيل لا يعتق وقيل يعتق في ياسيدي ولا يعتق  
 في ياسيد وقال نصير رحمه الله تعالى لا يعتق فيهما الا بالنية (ولو)  
 قال لعبده يا أبي أو يا بني أو يا أخي أو يا عمي أو يا خالي أو لأمة يا أمي أو  
 يا بنتي أو يا أخي أو يا عمي أو يا خالي لا يعتق في هذه الفصول كلها من غير نية  
 (وفي الهداية) زهير عن أبي حنيفة شاذ انه يعتق فيهما ما أي في  
 يا بني أو يا أخي وهو رواية الحسن عنه (وفي اللؤلؤ الحبي) رجل قال  
 عبدي أهلك أسرار ولم ينو عبدة أو قال كل عبد يهلك أسرار أو قال كل عبد  
 يبعث أسرار أو قال كل عبد أهلك أسرار ولم ينو عبده أو قال كل عبد

في الارض اوقال كل عبيد اهل الدنيا او كان مكان الاعتاق طلاق  
 اختلص فيه المتقدمون والمتأخرون (أما) المتقدمون فقال ابو يوسف  
 في نوادره لا يعتق وقال محمد يعقبي (وأما) المتأخرون فقال عصام بن  
 يوسف لا يعتق (ولو) قال ولدا آدم كلهم احوار لا يعتق عبده بالاتفاق  
 (ولو) قال كل عبد في هذه الدار حر عتق عبده والفتوى على قول ابي  
 يوسف وعصام الدين (رجل) قال لعبده ان شئت فانت حر ثم قال  
 له لا يابوك الله فيك لا يعتق لانه ليس بشتم بل دماء عليه (وفي القنية)  
 قرعت الباب فقالت أمتها من أنت فقالت أمة الفاعلة عتقت (أعتق)  
 المحجور عليه عبد لا يعتق عليه وسهي العبد عند ابي يوسف آخر لانه لو سهي  
 انما يسهى لمعتقه (ولو) قال ان مات من مرضى هذا فغلامي حر فقتل لا يعتق  
 لانه مات بل قتل (ولو) قال ان مات في مرضى هذا فغلامي حر فقتل يعتق  
 لانه مات في مرضه (قال) لعبده وعبيد غيره احسد كما حر يعتق عبده  
 (ولو) قال لعبد وحر أحد كما حر عتق العبد عند ابي حنيفة خذ لافا لها  
 (ولو) عن ابي يوسف ان الاب اذا ولى بارية ولده فجاءت بولد فادماه  
 لا يثبت نسب به كجارية مكاتبه (قال) لولاه يعني نفسه فباعه عتق  
 ولزمه الثمن والولاء لولاه (قال) لعبده اذا سقيت الحمار فانت حر فاسقاه  
 ولم يشرب فالعبد حر (وكذا) اذا قال ان شرب الماء كله من السكوز  
 فانت حر فشربه فالعبد حر (وفي الهداية) ومن ملك ذا رحم محرم منه  
 عتق عليه ولا فرق بين ما اذا كان المالك مسلما او كافرا في دار الاسلام  
 (وعتق) المكره والسكران واقع لصندور رار كن من الاهل في المحل  
 كما في الطلاق وقد بيناه من قبل في فصل الملاق (وان) اعتق حاملة عتقت  
 وعتق حملها تبعها لهما اذ هو متصل بها (وان) اعتق الحمل خاصة  
 عتق دونها (وولد) الامة من مولاها حر لانه مخلوق من مائه فيعتق  
 عليه (واذا) أعتق المولى بعض عبده عتق ذلك القدر ويسمى  
 في بنية قيمته لولاه عند ابي حنيفة (وقالا) يعتق كله وأصله ان الاعتاق  
 يتجزأ عند مبيعة تصر على ما أعتق وعند مالا يتجزأ وهو قول الشافعي رحمه

الله تعالى (واذا) كان العبد بين شر يكتن فاعتق أحدهما فصبيبه عتق  
فان كان موسرا فشر يكتن بالخيار ان شاء أعتق وان شاء من شر يكتن  
قيمة نصيبه وان شاء استسعى العبد فان ضمنه رجع المعتق على العبد والولاء  
للمعتق وان أعتق واستسعى فالولاء بينهما في الوجهين جميعا (وان) كان  
المعتق معسرا فالشر يك بالخيار ان شاء أعتق وان شاء استسعى والولاء بينهما  
في الوجهين وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وقالا) ليس له الا لضمان  
مع اليسار أو السعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد والولاء للمعتق  
(ومن) أعتق عبده على مال فقبل العبد عتق وذلك مثل أن يقول أنت حر  
على ألف درهم أو ألف درهم وانما يعتق بقبوله لانه معاوضة المال بغير  
المال اذ العبد لا يملك نفسه ومن قضية المعاوضة ثبوت الحكم وثبوت  
الحكم بقبول العوض في الحال كما في البيع فاذا قبل صار حرا او ما شرط دين  
عليه حتى تصح الكفالة به (ومن) قال لعبده أنت حر بعد موتى على ألف  
درهم فالقبول بعد الموت لاضافة الايجاب الى ما بعد الموت فصار كالموت  
أنت حر عند اعلی ألف درهم بخلاف ما اذا قال أنت مدبر على ألف درهم حيث  
يكون القبول اليه في الحال لان ايجاب التدبير في الحال لانه لا يجب المسأل  
لقيام الرق قالوا لا يعتق في مسألة الكتاب وان قبل بعد الموت ما لم يعتقه  
الوارث لان الميت ليس باهل للعتق وهذا هو الصحيح (اذا) قال المولى لمأوكة  
اذا مت فأنت حرة أو أنت حرة عن درهمي أو أنت مدبر او قد مدبرتك فقد صار  
مدبرا لا يباع ولا يوهب ولا يستخدم ويستقر والامة توطأ وتكبح (واذا)  
مات المولى عتق المدبر من ثلث ماله لان التدبير وصية فتتقدم الثلث  
حتى لو لم يكن له مال غيره سعى في ثلثيه (وان) كان على المولى دين سعى في كل  
قيمة لتقدم الدين على الوصية ولا يمكن نقض العتق فيجب رد قيمة (وولد)  
المدبرة مدبر (وان) علق التدبير بموته على صفة مثل ان يقول ان مت من  
مرضى او سقرى او من مرض كذا فليس بمدبر ويجوز نفيه لان السبب لم  
ينعقد في الحال لتردده في تلك الصفة بخلاف المدبر المطلق لانه تعلق عتقه  
بمطلق الموت وهو كائن لا محالة (وان) مات المولى على الصفة التي ذكرها عتق

كما يفتق المذنب ومعه من الثلث لانه ثبتت حكم التذبير في آخر جزء من أجزاء  
حياته لتحقيق تلك الصفة فلهذا يعتبر من الثلث (ومن) المقيد أن يقول أن  
مات إلى سنة أو إلى عشر سنين لما ذكرنا (بخلاف) ما إذا قال إلى مائة سنة  
ومثله لا يعيش اليها في الغالب لانه كالكائن لا محالة (وإذا) ولدت الأمة من  
مولاهما فقد صارت أم ولد له لا يجوز بيعها ولا تملكها (لقوله) صلى الله عليه  
وسلم اعتقها ولدها (وله) وطؤها واستخدمها وأجارتها وتزويجها لأن  
المالك قائم فيها فأشبهت المذنب (ولا) يثبت نسب ولدها إلا أن يعترف به  
(وقال) الشافعي رحمه الله يثبت نسب به منه وإن لم يدعه لانه لما ثبت  
النسب بالعقد فلا ن يثبت بالوطء أولى (ولنا) أن وطء الأمة يقصد  
به قضاء الشهوة دون الولد لو جرد المسامحة فلا بد من الدعوى بمنزلة  
مالك اليمن من غير وطء بخلاف العقد لأن الولد يتعين مقصودا منه فلا حاجة  
إلى الدعوى (فإن) جاءت بعد ذلك بولد ثبتت نسبته بغير إقرار ومعهنا بعد  
اعتراف منه بالولد الأول لانه بدعوى الأول تعين الولد مقصودا منها فصارت  
فراشا كالمعقود وعليها إلا أنه إذا انفاه ينتفى بقوله لأن فراشا ضعيف حتى  
علاك نقله بالتزويج بخلاف المنكوحه حيث لا ينتفى الولد بنفيه إلا باللعان  
لأن كد الفراش حتى لا يملك إيماله بالتزويج (وهذا) الذي ذكرناه حكم  
القضاء فاما الدبابة فإن كان وطؤها وحدها ولم يعزل عنها يلزمه أن يعترف  
به ويدعيه لأن الظاهر أن الولد منه وإن عزل عنها ولم يخصصها جازله أن ينفيه  
لأن هذا الظاهر يتقاه ظاهرا آخره كذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى (وفيه) روايتان أخرتان عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
ذكرهما صاحب الهداية في كفاية المنتهي فليمنظر ثمة (وإذا) وطئ جارية  
ابنه فخامت بولدها فادعاه ثبتت نسبته منه وصارت أم ولد له وعليه قيمتها وليس  
عليه عقرها ولا قيمة ولدها (وان) وطئها أب الأب مع بقاء الأب لا يثبت  
النسب منه لانه لا ولاية للجد حال قيام الأب (ولو) كان الأب ميتا ثبت  
النسب من الجد كما ثبت من الأب لظهور ولايته عند فقد الأب (وكفر)  
الأب ورقه بمنزلة موته لانه قاطع للولاية (وفي العسمادي) وقد يكون الولد

حي من زوجين رقيقين فيعتق من غير اعتاق ولا وصية وصورة إذا كان  
للحر ولد وهو عبد لا جنبي يتزوج الاب جارية من ولده برضاها مولاه فولدت  
الجارية ولدا فهو حر لأنه ولد للمولى (وفي المحيط) لا تقبل البينة على عتق  
العبد بدون الدعوى عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما (وتقبل) البينة  
على عتق الامة وطلاق المرأة حسبة بدون الدعوى (ولا) يحلف على عتق  
العبد حسبة بدون الدعوى بالاتفاق وهل يحلف على عتق الامة وطلاق  
المرأة حسبة بدون الدعوى أشار محمد رحمه الله تعالى في آخر كتاب التحرير  
الى انه يحلف وقال شمس الائمة لا يحلف في تأمل عند الفتوى (وذكر) رشيد  
الدين في فتاويه ان الشهادة على حرية الاصل في العبد تقبل بدون دعوى  
العبد اذا كانت ام العبد خيرة لانها شهادة على تحرير الفرج وقهر ريم الفرج  
حق الله تعالى تقبل الشهادة فيه حسبة بدون الدعوى وان كانت الامة ميتة  
لا تقبل لان في الميتة لا يتصور تحرير الفرج وقيل تقبل الشهادة على حرية  
الاصل من غير الدعوى من غير هذا التفصيل اهـ وقد كتبنا جنسا من هذا  
الفصل في فصل انواع الدعاوى واليمينات فليست غرامة (واذا) كانت الجارية  
بين شر يكتن بقاءت بولدها دعاه احد من نسبه ما ثبت نسبه منه وصارت ام ولد  
له وان ادعيه ما ثبت نسبه منها وصارت ام ولد لها معناه اذا جعلت على  
مالكهما (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى يرجع الى قول انقافة لان  
اثبات النسب من شخصين مع علمنا ان الولد لا يتخلق من ماء ذكر وانثى الا ترى ان  
الكسبة تعلق من كلاب جسة لان الرحم يجوز انه لم يستد بوصول ماء  
احدهما الا بعد مدة ثم يحصل ماء الاخر اليه اشير اليه في أدب  
القضاء لا سراج

هـ (الفصل السادس عشر في الايمان)

(اليمين) بالله تعالى تنقسم على ثلاثة اضراب غيوس ولغو ومنعقدة  
(فالغوس) هو الحلف على اثبات شيء أو نفيه في الماضي أو في الحال بتعمد  
المكذب فيه وانما يسمى غيوسا لانها من صاحبها في الاثم ثم في النار وليس

عليه التوبة والاستغفار ولم يجب فيه الكفارة عندنا وبه قال مالك وأحمد  
 رحمهما الله وقال الشافعي رحمه الله فيه الكفارة (وأما) يمين اللغو فهو  
 الخلف على أمر في الماضي أو في الحال وهو يظن أنه كما قال والامر بخلافه فالغو  
 في الماضي أن يقول والله ما دخلت الدار أو والله لقد دخلت الدار وهو  
 يظن أنه لم يدخلها أو دخلها والامر بخلاف ذلك وفي الحال كن رأي شخص ما من  
 بعيد فقال والله أنه زيد يظنه زيداً وهو عمرو أو رأي طائفة فقال والله أنه  
 لغراب فظنه غراباً وهو حدة فهذا تفسير اللغو عندنا (وقال) الشافعي رحمه  
 الله تعالى هو ما يجزى بين الناس من قوله لا والله وبلى والله لا على قصده  
 اليمين سواء كان في الماضي أو في الحال أو في المستقبل أما عندنا فلا لغو  
 في المستقبل بل اليمين على أمر في المستقبل عين منعقدة وفيها الكفارة إذا  
 حنث فسد اليمين أولاً وإنما اللغو في الماضي والحال فقط (وأما) اليمين المنعقدة  
 فهو أن يخلف الإنسان على أمر في المستقبل نفياً أو اثباتاً وذلك إما أن  
 يكون على فعل واجب وإما أن يكون على ترك فعل واجب وإما أن يكون  
 على ترك منسوب وإما أن يكون على فعل مباح أو تركه (فإن) كانت اليمين  
 على فعل واجب بان قال والله لا أصلي الظهر اليوم ولا صوم رمضان  
 فإنه يجب عليه الوفاء به ولا يجوز زله الامتناع ولو امتنع بآثم ويحتمل وتزمره  
 الكفارة (وإن) كان على ترك واجب بان قال والله لا أصلي صلاة الظهر  
 أولاً أو صوم رمضان أو والله لا شرب الخمر أو لا زني أو لا قتل فلاناً أولاً أو كلف  
 والذي أو نحو ذلك فإنه يجب عليه في الحال الكفارة بالتوبة والاستغفار  
 كسائر الجنائيات ثم يجب عليه أن يمضت نفسه بذلك ويكفر بالمسأل لأن عقده  
 هذه اليمين معصية فيجب تكفيرها بالتوبة والاستغفار كسائر الجنائيات  
 التي ليس لها كفارة معهودة (وإن) كان اليمين على ترك منسوب بان قال  
 والله لا أصلي نافلة أولاً أو لا أصوم تطوعاً أولاً أو لا أشبع جنازة أو نحو  
 ذلك فلا فضل له أن يفعل ويكفر عن يمينه (والقسم) الرابع أن يكون على  
 مباح فعلاً أو تركاً كدخول الدار ونحوه فلا فضل له البر قال الله تعالى  
 واحفظوا أيمانكم أي عن الحنث وله أن يمضت ويكفر ويجب بالحنث الكفارة



قوله في الحديث ثلاث الخ قال الغني لفظ الغني غير معروف وإنما العروف الرجع بدل السمين وفي رواية العتاق اه فليعرف

ان شاء اعتق رقبة أو كسب عشرة مساكين كلاً منهم ثواباً شاملاً لبدنه فما زاد هو وما تجوز فيه الصلاة أو إطعمهم كالفطرة ولو أطعم مسكيناً واحداً عشرة أيام جاز عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز الا عن يوم واحد اعتباراً بالصورة العدد ونحن اعتبرنا المعنى لانه صار في كل يوم مصرفاً فصاح ما صرف اليه عن كفارته كما لو صرف الى شخص آخر عن الكفارة لان صيرورته مصرفاً باعتبار حاجته والحواشي تتعدد بتعدد الايام والمقصود بالاحساب دفع عشر حاجات لا دفع عشرة أشخاص (وان) يجوز عن أداء الكفارة باحدى الخصال الثلاث الاطعام والكسوة والتحرير صام ثلاثة أيام متتابعات عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى هو غير ان شاء تابع وان شاء فرق (وقد) أجمع العلماء على أن الباطل والعقل وفهم الخطاب في الحالف شرط لصحة كونه حالفاً فلا يصح اليمين من الصبي والمجنون والنائم (وهل) يشترط اسلام الحالف فهو محل الخلاف فعندنا يشترط فلا يصح يمين الكافر حتى لو حلف كافر بالله تعالى ثم حنث في حال كفره أو بعد اسلامه لم يكن عليه كفارة عندنا (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى الاسلام ليس بشرط حتى يجب الكفارة عليه اذا حنث في حال الكفر لكنه بالمسال لا بالصوم (ويستوي) العامد والناسي والمكره في اليمين وفي فعل الحالف عليه (لقوله) صلى الله عليه وسلم ثلاث حنث جنة وهن جنة النكاح والطلاق واليمين فعلم ان الرضى والغصه ليس بشرط (والامام) الشافعي رحمه الله تعالى يخالفنا في ذلك في أحد قوله ويقول لا تنعقد يمين المكره والناسي والخاطيء ولا يحنث بفعل المخالف عليه ناسياً أو مكرهاً كذا في المنبع (وفي الهداية) واليمين بالله تعالى أو باسم من أسمائه تعالى كالرحمن والرحيم أو بصفة من صفاته التي يحلف بها عرفاً كعزة الله وجلاله وكبريائه لان الحلف بهامة تعارف الاقوله وعلم الله فانه لا يكون يميناً لانه غير متعارف (ولو) قال وغضب الله وسخطه لم يكن حالفاً وكذا ورجة الله لان الحلف بها غير متعارف (ومن) حلف بغير الله تعالى لم يكن حالفاً كالنبي والكعبة لقوله صلى الله عليه وسلم

من كان منكم خالفا فليحلف بالله أوليه نذر (وكذا) لو حلف بالقرآن لانه  
غير متعارف (قال) رحمه الله تعالى معناه ان يقول والنبي والكتب  
والقرآن (وأما) قوله أنا بري منه يكون يمينا على ما ينبغي معقبا ان شاه  
الله تعالى (وذکر) البرازي في جامعه لوقال ووجه الله يكون يمينا الا اذا  
قصد به الحارسة فلا يكون يمينا الا اذا نوى لانه لم يذكر اسم الله تعالى الا  
اذا عر بها بالكسر (وقصد) اليمين بالله بالنصب والرفع والتسكين سواء  
وكذا يدون حرف القسم (ولله) ان عني به يمينا فيمين ومن المشايخ من قال  
هذا اذا جاز اما اذا سكن أو رفع أو نصب لا يكون يمينا لانه لم يأت بحرف اليمين  
ولا اعرابه ومنهم من أجراه على الاطلاق (وحق الله) لا يكون يمينا في الصحيح  
(لا اله الا الله) لا يفعل كذا أو سبحانه الله لا يكون يمينا إلا أن ينويه  
(وكذا) بيسم الله لا يكون يمينا الا اذا نوى به وعن محمد رحمه الله تعالى  
انه يمين فليتناقل عند الفتوى (وفي الولو الجي) اذا استخلف الرجل  
وهو مطلق فليمين على ما نوى وان كان ظاهرا فاليمين على نية  
من استخلفه وبه أخذ ابو حنيفة وعمره رحمه الله تعالى (وهذا)  
اذا كان اليمين بالله تعالى اما اذا كان بالطلاق أو بالعقاق فاليمين  
على نية الخالف سواء كان الخالف ظاهرا أو مطلقا لان الخالف هو (رجل)  
قال ان فعلت كذا فأنابري من الله تعالى أو من هذه القبيلة أو من صوم  
رمضان أو من الصلاة فهذا كله يمين لان البراءة من هذه الاشياء كفره كذا  
ذكره ابو الليث في نوازل (ولو) قال ان فعلت كذا فأنابري من الكتاب  
الاربعة ففعله كفارة واحدة لانها يمين واحدة (ولو) قال أنا بري من  
التوراة وبري من الانجيل وبري من الزبور وبري من القرآن فعليه  
اربعة كفارات لانها اربعة ايمان (ولو) قال أنا بري من الله ورسوله فعليه  
كفارة واحدة ان حنث لانها يمين واحدة (ولو) قال أنا بري من الله وبري  
من رسوله فعليه كفارتان ان حنث لانها ايمانان (ولو) قال أنا بري من  
في المصحف فحنث فعليه كفارة واحدة لانها يمين واحدة لان في المصحف قرآن  
(ولو) قال أنا بري من كلامه في المصحف فحنث فعليه كفارة واحدة لانها يمين

قوله وكذا حلف بالقرآن الخ لا يخفى ان القرآن الآن متعارف فيكون يمينا انظر العيني

واحدة (ولو) قال أنا بريء من كل آية في المصحف فحنت فعله كفارة واحدة  
 لأنها بمن واحدة (رجل) قال الطالب الغالب إن فعلت كذا ففعل  
 فعله كفارة واحدة لأن هذا بمن وقد تعارف أهل بغداد بالخلف بهذا  
 (رجل) قال إن فعلت كذا فأنا بريء من الله وبري من رسوله والله  
 ورسوله بريءان منه ففعل فعله أربع كفارات لأنها أربعة أيمان  
 (رجل) رفع كتابا من كتب الفقه أو دفتر حساب ~~مكتوب~~ فيه بسم الله  
 الرحمن الرحيم فقال أنا بريء مما فيه إن دخلت الدار فدخل تلزمه الكفارة  
 لأنه بمن بالله تعالى (رجل) قال إن فعلت كذا فأنا بريء من الجنة التي  
 سميت أو من الصلاة التي صليت ثم فعل لا يلزمه شيء بخلاف البراءة من  
 القرآن لأنه كفر (ولو) قال أنا بريء من شهر رمضان إن أراد به البراءة  
 من فرضه يكون كالبراءة من الإيمان وإن أراد به البراءة من أجره لا يكون  
 عينا وإن لم يكن له نية فلا يكون عينا في المحكم وفي الاحتياط يكون  
 عينا (وفي البرازي) لو قال بعت عني الصلاة والسلام لا يكون عينا ~~لكن~~  
 حقه عظيم (بحرمة) شهد الله وآمن الرسول ولا إله إلا الله  
 لا يكون عينا (وفي النهاية) لو قال برئت أو يعني بحق رأسك إن اعتقد أنه  
 حلف وإن البرية واجب يكفر أنتهي (والله) يعلم أني ما فعلت كذا وقد  
 فعل فالعامة على أنه يكفر (هو) يهودي إن فعل كذا فإن اعتقد  
 أنه بمن فبمن لا غير وإن اعتقد أنه كفر يكون كفرا (وكذا) هو بريء  
 من الله تعالى (مر) على رجل فأراد أن يقوم فقال والله لا تقم فقام لا يلزم  
 المارة شيء لكن عليه تعظيم اسم الله تعالى (رجل) قال هذا الثوب على حرام  
 يحنت بلبسه (ولو) قال إن أكلت الطعام فهو على حرام لا يحنت بأكله  
 (وكذا) لو قال لقوم إن أكلت عندكم طعاما فهو على حرام لا يحنت بالأكل  
 (وفي المنتقى) قال كل طعام آكله في منزلك فهو على حرام فالقياس لا يحنت  
 وفي الاستحسان يحنت (امرأة) قالت لزوجها أنا عليك حرام أو حرمتك حرام  
 عينا حتى لو جامعها طاهرة أو مكرهة تحنت (بخلاف) ما لو حلف لا يدخل  
 هذه الدار فدخل فيها ~~مكرها~~ لا يحنت ومعناه أدخل محولا (ولو)

أكره على الدخول فدخل مكرها حثت (قال) لما لا تخرجني من الدار إلا بأذني  
 فاني حلفت بالطلاق فخرجت. لا يقع لعدم ذكره حائمه بطلاقها فيحتمل الخلف  
 بطلاقها ويحتمل الخلف بطلاق غيرها فالقول له (وفي القنية) قال صاحب  
 المحيط رجل دعه جاعة لشرب الخمر فقال اني حلفت بالطلاق اني لا أشرب  
 الخمر وكان كاذبا فيه ثم شرب طلق (وقال) يعني صاحب القنية لا تطاق  
 ديانة (وفي الولو المجي) اذا قال ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة  
 ففعل والرجل لا يملك الامم قد ارما اثمة درهم لم تلزمه الصدقة الا بما يملك وهو  
 المائة (ويجوز) قال ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة لكل مسكين  
 درهم حثت وتصدق بذلك كله على مسكين واحد جائز لان ايجاب العبد  
 يعتبر بايجاب الله تعالى ويتم يجوز الصرف الى صنف واحد من ذلك الصنف  
 فكذا هنا (رجل) قال ان فعلت هذا ونجوت من هذا النعم فله على أن  
 أتصدق بهذه الدراهم خبزاً ثم أراد أن يتصدق بثمنه ولا يتصدق بالخبز جائز  
 لان دفع القيمة في حقوق الله تعالى جائز (رجل) قال لله على ثلاثون بخمسة  
 عليه بقدر عمره لانه يصير بمنزلة من قال لله على أن أبيع عشرة من ثيابي  
 قبل ذلك لا يلزمه شيء لان ايجاب الفعل يعد الموت لا يصرور (ان) جعل لله  
 تعالى على نفسه هبة او عمرة او صدقة او صوما او صلاة او ما أشبه ذلك فيما  
 هو طاعة لله تعالى ان فعل كذا ففعل لزمه ذلك الذي جعل لله على نفسه  
 ولم تجز كفاية اليمين (هذا) جواب ظاهر الرواية (لغوله) عليه الصلاة  
 والسلام من نذر وصي فعله الوفاء بما صهي (يروي) عن أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى انه رجع عن هذا وقال هو بالخيار ان شاء اخرج عنه بعين ما صهي  
 وان شاء اخرج عنه بالكفارة (ومشايخ) يلحقهم الله تعالى يقتضون بهذا  
 وكذا بعض مشايخ بخيار او هو اختار شمس الائمة السرخسي واختار الامام  
 الاجل برهان الدين (وهذا) اذا كان النذر معلقا بشرط لا يريد كونه  
 أمّا اذا كان معلقا بشرط ما يريد كونه أمّا الجلب منفعلة او لدفع مضرة  
 بأن قال ان شفي الله تعالى مريضى أو رد الله تعالى غائبى أو مات عبدوى  
 فعلى صوم سنة فاذا وجد لزمه الوفاء قال ولا يخرج عنه بالكفارة

هذا  
 في  
 كونه  
 لا  
 بد  
 كونه

(وجه) هذه الرواية قوله عليه الصلاة والسلام النذرين وكفارة كفارة  
يعين فيجعل هذا الحديث على التعليق بشرط لا يريد كونه والحديث الاول  
على التعليق بشرط لا يريد كونه ام يكون جميعا بين الحديثين هكذا اوردته الصدر  
الشميد في ايمان الكافي (وكذا) او قال على المشي الى بيت الله تعالى او الى  
الكعبة او الى مكة فيلزمه احرام وهو بالخيار ان شاء احرم بالجمع وان شاء  
احرم بالعمرة لان هذه اللفظة صارت كناية عن استحباب الاحرام عرفا كما لو  
قال لله على ان اضرب بشوي حطيم الكعبة فانه يكون نذرا بالعمرة  
يجازان حيث العرف فكذلك هذا (ولو) قال على المشي الى مدينة الرسول  
صلى الله عليه وسلم او الى المسجد الاقصى لا يلزمه شيء لان العرف المتعقد  
في المشي الى بيت الله سبحانه وتعالى لا يدل على الانتماء في المشي الى مدينة  
الرسول عليه الصلاة والسلام والى المسجد الاقصى لان حرمتهما دون حرمته  
بيت الله تعالى حتى حل دخولهما من غير احرام (ثم) اذ لزمه حجة او عمرة فان  
شاء اعتمر او حج ماشيا وان شاء ركب وذبح لركوبه شاة (ولو) قال على  
المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه  
شيء قط (وقالا) يلزمه (رجل) حلف ان لا يتزوج امرأة فزوجه ابوه امرأة  
لا يحنث (رجل) حلف ان لا يتزوج امرأة فزوجه رجل امرأة غير اذنه فبلغه  
فأبناز بالقول او بالفعول كسوق المدي وغيره اختلف المشايخ فيه  
فهم من قال يحنث في الوجهين ومنهم من قال يحنث في الوجه الاول  
ولا يحنث في الوجه الثاني (رجل) حلف ان لا يتزوج امرأة كان لها زوج  
ثم طلق امرأته ثم تزوجها لا يحنث لان الحبس على غيرها لا ترى انه لو حلف  
ان لا يطأ امرأة وطأها رجل كان له ان يطأ نساءه وجواريه (حلف)  
لا يتزوج بن سرافا شهد شاهدين سرا يحنث لانه لا يتصور بدون الشاهدين فان  
أشهد ثلاثة فهو علانية (رجل) وكل رجل لا يزوج امرأة أو يعتق عبده  
أو يطلق امرأته ثم حلف الموكل أن لا يتزوج ولا يعتق ولا يطلق ثم فعل  
الموكل ما وكاه به حنث الموكل في يمينه لان الموكل في هذه العقود نائب  
من كل وجه ففعل عبادته كعبادة الموكل بنفسه بخلاف البيع والشراء

لان حقوق العقد تتعلق به دون الموكل فلا يصح للمخالف بفعل وكيله بائعا  
 ولا مشتريا (هذا) اذا كان المخالف من يلى البيع والشراء بنفسه ولو كان ممن  
 يفوض امره الى غيره كالسلطان ونحوه يحنث في يمينه وان كان ممن يفوض مرة  
 وبماتر أخرى فانكم للغالب (وفي الخلاصة) رجل اراد ان يتزوج امرأة  
 وله امرأة أخرى فأتى أهل المرأة ان يتزوجها لمكان تلك المرأة فاحتبسها  
 في المقبرة ثم قال كل امرأة لي سوى المرأة التي في هذه المقبرة فهي طالق فحسبوا  
 أنه ليس له امرأة في الاحياء لا يحنث وهي الحية في العتاق أيضا (وفي  
 البرازي) رجل قال لاجنبية مادمث في نكاحي فبكل امرأة أتزوجها فهي  
 طالق ثم أتزوجها وتزوج هليها امرأة لا يقع (ولو) قال ان تزوجتك مادمت  
 في نكاحي فبكل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوجها ثم تزوج غيرها تطابق  
 لخصم التعاق هنا في الاول ففرض المسئلة في الاجنبية (وكلمة) مادام  
 وما زال وما كان غاية تنتهى اليمين بها فاذا حلف لا يفعل كذا مادام ببخارا  
 انتهى اليمين بالخروج فلو فعل بعد العود لا يحنث وكذلك اذا حلف لا يشرب  
 النبيذ مادام ببخارا فخرج وطاد وشرب لا يحنث (والغنية) ابو الليث شرط  
 الخروج باهله ومتاعه كما في قوله والله لا كلمك مادمت في هذه الدار ولم  
 يشربه الا امام الفضلى رحمه الله تعالى (قلت) وهذا يؤيد ما افق به جدي  
 شيخ مشايخ الاسلام في المسئلة التي مرت في فصل الوقف فانظر رحمك الله تعالى  
 في ذلك وعليك بالتأمل الصحيح (وفي الولو الجي) رجلان حلف كل واحد منهما  
 أن لا يدخل على صاحبه فدخل في المنزل مع اليمينتان (ولو) حلف لا يدخل  
 من باب هذه الدار فدخل من غير الباب لا يحنث (وان) نقب بابا آخر فدخل  
 حنث لانه دخل من بابه وان نوى ذلك الباب بيمينه لم يدين في القضاء (رجل)  
 حلف بطلاق امراته ان لا يخرج امراته بغير علمه فخرجت وهو يراها فنعها  
 أو لم يمنعها لا يحنث لانها خرجت بعلمه (رجل) قال لامرأته ان خرجت من باب  
 هذه الدار فأنت طالق فصعدت السطح ونزلت في دار الجوار قيل ذلك من  
 الحيل وانه لا يحنث والصحيح انه يحنث (رجل) اخذ لقمه فوضعه في فمه فقال  
 له رجل امرأته طالق ان اكلتها قال آخرا امرأته طالق ان اخرجتها من فيك

فأكل البعض واخرج البعض لم يحنث لأن شرط الحنث أكل الكل (رجل)  
 قال لا مرأته إن لم تنهني الليلة فعمدي حرقا كانت لثمة واحدة يحنث لأن  
 اللثمة الواحدة لا تكون عيشا (ولو) قال لا مرأته إن لم يطبخني في قدر فيه  
 منوان من الملح ولا ملح في المطبوخ فأنططاني يطبخ بيضه في منوان من  
 الملح (رجل) حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكن فحنث عليه التحويل  
 من الامتعة فإنه يبيع المتاع من غيره ويخرج بنفسه فلا يحنث (ولو) حلف  
 بطلاق امرأته لا يصوم شهر رمضان فالحيلة فيه أن يسافر ولا يصوم  
 (حلف) ليغديني باليوم بالف درهم فاشتري له رغيفا بالف درهم فغداه  
 لا يحنث لأنه تحقق شرط البر (وكذا) لو قال إن لم اعتق عموكا بالف درهم  
 فعل كذا فاشتري عموكا بالف درهم يساوي شيئا قليلا فأعتقه بر لأنه تحقق  
 شرط البر (حلف) لا يقر بامرأته فاستاق على قغاه بغاوت المرأة فقضت  
 حاجته لا يحنث لأن شرط الحنث الرطو وهو في هذه الحالة لا يحنث وأما كذا  
 قال بعض المشايخ (وذكر) بعضهم أنه يحنث وعليه الفتوى (ولو) حلف  
 لا يكلم فلانا فكتب إليه أو أرسل لم يحنث لأن الكلام على المشافهة (رجل)  
 هرب ودخل في دار رجل فحلف صاحب الدار أنه لا يدرى أين هو إن أراد به  
 أنه لا يدرى في أي مكان هو من الدار لا يحنث لأنه يأتى كلام الزور المحسوس  
 « (الفصل السابع عشر في البيوع) »

(البيع) ينعقد بالإيجاب والقبول إذا كانا باللفظ الماضي مثل أن يقول  
 أحدهما بعته ويقول الآخر اشتريته لأن البيع انشاء تصرف والانشاء  
 يعرف بالشرع والموضوع للإخبار قبل استعمال فيه فينعتقه به (ولا) ينعتقه  
 بالظن أحدهما اللفظ المستقبل بخلاف الآخر كاح (وقوله) رضىت أو  
 أعطيت بكذا أو خذ بكذا في معنى قوله بعته واشتريته لأنه يؤدى معناه  
 والمعنى هو المعبر في هذه العقود (وفي القنية) رجل دفع إلى بائع الخنطة  
 خمسة دنانير ليأخذ بها منه خنطة وقال له بم تبيعها فقال كل مائة من دينار  
 فسكت المشتري ثم طالب منه الخنطة ليأخذها فقال البائع غدا أدفعها إليك  
 ولم يجز بينهما بيع وذهب المشتري وجاء في غدا ليأخذ الخنطة وقد تغير



السعر فليس للبائع أن يمنعها منه بل عليه أن يدفعها بالسعر الاول (قال)  
 رحمه الله تعالى وله - إذ لا ينعقد بالتعاطي في النفيس والخسيس وهو الصحيح  
 (وفي المبيع) انعقاد البيع تارة يكون بالقول وتارة يكون بالفعل من غير قول  
 بأن يكون بالإعطاء والاختذ وهذا يسمى بيع التعاطي (وفي الذخيرة) اختلاف  
 المشايخ رحمهم الله تعالى في أن الإعطاء من البائعين شرط في بيع التعاطي أو  
 من أحدهما يكفي فاشأ رحمهم الله تعالى في الجامع الصغير أن تسليم المبيع  
 يكفي (وفي المجتبى) قال بكم تباع قفيز خنطة قال بذرههم فقال أعزله فعزله  
 فبيعه (وكذا) لو قال مثله لأقصاب فوزنه وهو ساكت ثم امتنع من دفع  
 الثمن وأخذ اللحم أو دفع الدراهم وامتنع القصاب من وزن اللحم أجبرهما  
 القاضي عليه فثبت بهذا أن بيع التعاطي كما ثبت بتقاضي البائعين ثبت  
 بتقبض أحدهما أيهما كان على وجه الشراء (واتفق) صدر القضاة وغيره  
 على أن بيع التعاطي بيع وإن لم يوجد تسليم الثمن له (وإذا) أوجب أحد  
 المتعاطين البيع فلا آخر بالخيار أن شاء قبل في المجلس وأن شاء رد  
 وليس له أن يقبل في بعض المبيع ولا أن يقبل المشتري ببعض الثمن لعدم  
 رضى الآخر ثم تغرق الصفقة إلا إذا بين ثمن كل واحد لأنه صفقةتان معنى  
 وأيهما قام عن المجلس قبل القول بطل الإيجاب لأن القيام دليل الاعراض  
 والرجوع فله ذلك على ما ذكرناه (وإذا) حصل الإيجاب والقبول لزم البيع  
 ولا خيار لأحدهما إلا من عيب أو من عدم رؤية (وقال) الشافعي رحمه  
 الله تعالى ثبت لكل واحد منهما خيار المجلس (ويجوز) البيع بثمن  
 حال ومؤجل إذا كان الاجل معلوما (رجل) باع شيئا معينا لا آخر بثمن  
 مؤجل إلى سنة ولم يسلم المبيع حتى انقضت السنة ثم سلم المبيع فله المشتري  
 سنة أخرى بعد تسليم المبيع (وقال) ليس له إلا السنة الماضية (ومن)  
 أطاق الثمن في البيع كان على غالب ثقب البلد لأنه المتعارف (فإن) كانت  
 النقود مختلفة فالبيع فاسد إلا أن يبين أحدهما وهذا إذا كان الشكل  
 في الواجب سواء لان الجهالة منفضية إلى المنازعة إلا أن ترفع الجهالة  
 بالبيان أو يكون أحدهما أغلب وأروج فينمذ يصرف إليه تحرياً للجواز

(وهذا) اذا كانت مختلفة في المألية فان كانت سواء فيها كالشئائي والثلاثي  
 جاز البيع اذا أطلق اسم الدراهم وينصرف الى ما قدر به من أى نوع كان  
 لانه لا منازعة ولا اختلاف في المألية كذا في الهداية (وفي البرازي) ساومه  
 ثوب بعشرة فقال البائع بعشرين فذهب به المشتري ولم يقل شيئا فان ذلك  
 الثوب في يد المشتري فالبيع بعشرين وان كان في يد البائع ودفعه اليه  
 فبعشرة وقيل بآخرهما كلاهما اذا مضى على العقد بعد اختلاف كاملتهما  
 ينظر الى آخرهما كلاهما فيحكم بذلك (ويجوز) بيع المحبوب المتنوعة جزافا  
 وكيلاباناه وتجرجه ولي المقدار (وعن) أبي حنيفة رحمه الله ان البيع  
 يفسد فيهما قال صاحب الهداية والاول اصح (وعن) أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى انه فرق بين الاناء القابل للزيادة وغير القابل فأجاز البيع فيما  
 لا يقبلها كالطشت مثلا وأفسده فيما يقبلها كالزبديل وأجاز بوزن هذا الحجر  
 لا بوزن هذه البطيخة (المشتري) ارضا وكردودها الا ذرعا طولا وعرضا  
 جاز (واذا) عرف المشتري المحدود لا الحجر ان يصح وان لم يذ كر الحد ودولم  
 يعرفها المشتري جاز البيع اذا لم يقع بينهما اتجا حد (وجهل) البائع بالبيع  
 لا يمنع وجهه لالمشتري يمنع (باعتك) نصيبه من هذه الدار ولم يعلم به  
 البائع وعلم به المشتري جاز اذا أقر البائع انه كما يقول المشتري وان لم يعلم  
 المشتري لا يجوز عند الامام ومحمد رحمه الله تعالى علم البائع أم لا ومع ذلك  
 لو قبض وباع صح كالبيع الفاسد (قلت) وصاحب المنبيع أوضح  
 المسئلة وفصل الخلاف فيها حيث قال رجل باع نصيبه من هذه  
 الدار وهو لا يعلم مقدار نصيبه والمشتري أيضا لا يعلم ذلك فالبيع فاسد  
 في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وروى) عنه أيضا انه يجوز مطلقا  
 سواء علم المتبايعان ذلك أو لم يعلما وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 (وروى) عنه أيضا أنه يشترط علم المشتري لا غير وهو قول محمد رحمه الله  
 تعالى وهو ظاهر الرواية (فان قلت) ما الفائدة وضع المسئلة في الدار هل يكون  
 بخبر ديسان التصوير أولا حترأ عن المنقول ان يكون الحكم فيه خلاف  
 الحكم في الدار (قلت) ما رأيت فيه نقلا صريحا ولا مكن الظاهر أنه لا فرق

بين الدار والمنقول (وذكر) في الفتاوى أنه إذا باع نصيباً له من أشجار بغير  
 إذن الشرع يملك بغير أرض فإن كانت الأشجار قد بلغت أو أن قطعها فالبيع  
 جائز وإن لم تبلغ لم يجزها (قال) المشتري في يدي لك أرض خراب لا تساوي  
 عشرة فبيعها مني ستة فقال بعتها ولم يعرفها البائع وهي تساوي أكثر من  
 ذلك جاز (رجل) اشترى ثياباً في خراب أوزيتا في زق أو حنطة في جوالق  
 فلم يره يجوز وله الخيار إذا رآه (وفي الذخيرة) صورة المسئلة أن يقول بعت  
 منك الثوب الذي في كمي هذا وصفته كذا أو لم يذ كر الصفة أو يقول بعت  
 منك هذه الحاريرة المنتقمة (وأما) إذا قال بعت منك ما في كمي هذا هل  
 يجوز هذا البيع أم لا لم يذ كر في المبسوط قال طائفة مشايخنا رجعهم الله إطلاق  
 الجواب يدل على جوازه عندنا وبعضهم قال لا يجوز تجزئة المبيع (وفي)  
 المبسوط الإشارة إليه أو إلى مكانه شرط الجواز حتى إذا لم يشر إليه أو إلى مكانه  
 لا يجوز بالإجماع (إذا) باع شيئاً لم يره بأن ورث شيئاً فباعه قبل الرؤية لم  
 يبيع ولم يتخير وكان أبو حنيفة أولاً يقول له الخيار اعتبره أو اعتبره العيب  
 والشرط ثم رجع وقال لا خيار له (وفي المنتبه) وإذا اشترى شيئاً لم يره ثم قال  
 لغيره في اشترى بثلثة فذهب فانظر إليه فإن كانت تصلح فأرض بها وأخذها  
 فذهب ورضي بها ذكر شيخ الإسلام في باب الخيار بغير شرط أن هذا  
 لا يجوز (ورأيت) في موضع آخر أن هذا لا يجوز عند أبي يوسف ومحمد وأما  
 عند أبي حنيفة فإن قيل يجوز فله وجه وإن قيل لا يجوز فله وجه (دار) بين  
 اثنين باع أحدهما نصفها ينصرف إلى نفسه أم الوعين نصفها وقال بعت منك  
 هذا النصف فلا يجوز (رجل) مات وترك بنتين فباع إحدى البنتين  
 نصيبها من البنت الأخرى إن كان نصيبها مع الوء أم لا لا يجوز (وفي) شرح  
 الطحاوي إن باع نصيباً من كل شيء يجوز ما إذا عتيت عيناً وباعته لا يجوز  
 (وفي المحيط) رجلان يئمنهما دار فباع أحدهما نصف بيت شائعاً والبيت  
 معلوم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز لأن شريكه يتضرر بذلك عند  
 القسمة (ولو) كان بين رجلين عشرة من الغنم أو عشرة أبواب هروية مما  
 تبيعهم باع أحدهما نصف ثوب بعينه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هذا جائز

(الحوائج) بالضم مفرد وجمع بالفتح نادى معرب وهو القارة أه

(سكة) غير نافذة اجتمع أهلها فاعوا السكة لا يجوز وكذا الواقعة ومها  
 (رجل) اشترى قرية ولم يستثن منها المسجد والمقبرة فمهد البيع هذا اذا كان  
 المسجد معمورا فان خرب ما حوله واستغنى الناس عنه لا يفسد العقد (وفي  
 الخلاصة) ولو ضم الوقف مع الملك وباعهما (أجاب) شمس الأئمة المحامد انه  
 لا يجوز كالمسجد (وقال) ركن الاسلام على السعدي يجوز في الملك ثم رجع  
 شمس الأئمة الى قول ركن الاسلام (وفي القنية) رجل باع أرضا فيها مقابر  
 صح البيع فيمساوراء المقابر (وفي) ادب القضاء لقاضي القضاة شمس الدين  
 الشروجي باع قرية بغير استثناء المقبرة والمسجد جاز في الملك في الاصح لان  
 الوقف مصون (قلت) ولانه مستثنى شرطا والله سبحانه وتعالى أعلم  
 (رجل) اشترى عشرين صفقة واحدة فاذا أحدهما حر فالبيع في العبد فاسد  
 سمي ثمن كل واحد منهما او لا عند أبي حنيفة رجه الله تعالى (وعندهما)  
 ان لم يسم فسد وان سمي جاز في القن (وكذا) اذا باع ذنين من الخمل  
 فاذا أحدهما خرا وجميع بين ذبيحتين فاذا احدهما ميتة او متروكة التسمية  
 حمدا (وهذا) اذا قال بعتهما وان جميع بين عبد وحر وقال بعث أحدهما  
 فقبل الاخر صحت في القن تصحيم التصرف به بخلاف المسئلة الأولى لانه جعل  
 قبول العقد في الحر شرطا للعقد في العبد وهذا شرط فاسد فيفسد (وكذا)  
 في قوله اعتقت أحدهما او طلقت بخلاف قوله أحدهما حر لانه اخبار وهذا  
 انشاء (واذا) باع عبده وعبده غيره بالف كل واحد منهما بمائة ولم يميز  
 ذلك الغير جاز في عبده والله سبحانه وتعالى أعلم

«(نوع في الاوراق والشجار والزروع والثمار)»

(رجل) اشترى اوراق التوت ان اشترى على انه يأخذها من ساعة ويمسح  
 ولو اشتراها مطلقة فأخذها اليوم جاز وان مضى اليوم ففسد البيع  
 لان ما يباحث به البيع بمضي الساعات لا يمكن الاحتراز عنه فجعل عفوا  
 وان اشتراها على ان يأخذها شيئا فشيئا لا يجوز لانه يزاد فيختلط  
 المبيع بغير المبيع (وكذا) لو اشتراها على أن يتركها  
 على الشجر والحيلة أن يشتري الشجرة بأصلها فيأخذ الاوراق ثم

يبيع الشجر من البائع (ولو) ذهب وقت الأوراق فأراد الرجوع بالثمن  
 إن اشتراها مع الأغصان وبين موضع القطع لا يرجع وهل للعامل من  
 الأغصان وأوراق الشجر حصته يأتي في فصل المزارعة إن شاء الله تعالى  
 (وفي) فتاوى قاضي خان رجل اشترى رطبة من المقول أو قثاء أو شياً  
 فهو ساعة فساعة لا يجوز كلاً يجوز بيع الصوف والوبر على ظهر الغنم  
 إلا أن يهرهما من ساعته والقياس في بيع قوائم الخراف كذلك وانما جاز  
 لمكان التعامل فيه (وفي البرازي) قال الامام الفضلي رحمه الله تعالى  
 لا يجوز بيع القوائم أيضاً ببيان موضع القطع (رجل) باع الحشيش الذي  
 انبت به بقميه بأن سقى الأرض لينبت فيها الحشيش يجوز (ولو) باع الزرع  
 قبل أن يصير ربة لا يجوز وبعد ما صار ربة لا بشرط القطع أو على أن يرسل  
 فيه دابته فهو لا بشرط الترك للإدراك وكذا الرطبة والمقول (ولو)  
 كان الزرع مشتركين اثنين فباع أحدهما فله من غير شريكه بلا  
 إذن الآخر قبل أن يدرك المحصاد لا يجوز وبعد الإدراك يصح (ولو)  
 باع من شريكه يصح مطلقاً وهذا الشجر ولو باع من غير شريكه ولم  
 يفسخ البيع حتى أدرك مع لزوال المسامحة كما إذا باع جذعاً من سقف وتزع  
 وسلم (ولو) كان الزرع والأرض مشتركين فباع نصفها مع نصفه من الشريك  
 أو أجنبي جاز وإن لم يرض به الآخر وناب المشتري عن البائع (وعن) محمد  
 أنه لا يجوز (وعنه) أيضاً باع قصيلاً أو ثمر في أول ما يطالع إن جزه المشتري  
 في الحال فالعشر على البائع وإن تركه باذن البائع وجزه بعد الإدراك فعلى  
 المشتري (وعند) أبي يوسف عشرها بقدر الطلع والبقل على البائع والزائد  
 على المشتري (وفي التجريد) يبيع الثمرة والزرع الموجود قبل كونه زرعاً  
 منتفعاً به جائز لا بشرط الترك وبه يفسد وإن تناهى العظم فبشرط الترك  
 لا يفسد عند شهود وهو الاستحسان بخلافهما وإن اشترى مطلقاً وترك  
 أن تناهى عظمهما أو لم يتناه لئلا يكتنه باذن البائع طاب له وإن لم يتناه والترك  
 بلا إذن تصدق بمساراد (ولو) أخرجت الثمرة ثمرة أخرى قبل جذاذ الأولى  
 فهي للبائع وإن جذاذها للبائع طاب له وإن اختلط بالموجود حتى لم يعرف

الخلاف في كتاب المقتضاف والفهيد الشجر يميز أخضر أعلاف الأوراق

ان كان قبل التخلية فسد وان كان بعدها اشترى كما والقول في المقدار  
قول المشتري (وان) اشترى ثمرة بدلا من صلاح بعضها وصلاح الباقي متقارب  
وشروط الترك جائز عند محمد ووجه الله تعالى وان كان يتأخر ادراك الباقي  
كثيرا لا يجوز فيما لم يدرك وجاز في المدرك (والبطنجي) والباذنجان يجوز  
بيع ما ظهر ولا ما لم يظهر (ولو) باع الاصول بمخاف من الثمار جاز في الكل  
(وذكر) شمس الائمة رجل اشترى ثمارا للكرم وقد خرج بعضها قال  
الكرخي رحمه الله لا يجوز وهو ظاهر المذهب (وقال) ابن الفضل وجدت  
عن محمد ان يبيع الورد جلة يجوز ومعلوم ان الوردية لاحق (واقفي) الحلواني  
في الباذنجان والبطنجي والثمار وغيرها باجواز وجعل الموجود اصولا و  
السرخصي الى قول الكرخي (وان) استأجر الاشجار لترك عليها الثمار  
لا يجوز لانه لو ترك بناء على الاجارة تطيب له الزيادة ولا يجب له الاجر (ولو)  
اشترى قصيلا واستأجر الارض وترك القصيل لا تطيب له الزيادة لان اجارة  
الارض متعارف وان بين المدة تصح واستأجر الاشجار لم يتعارف فلا يصح  
وان بين المدة فاعتبر مجرد الاذن فطاب له ولم يجب اجر المثل لعدم الاجارة  
رأسا (والحملة) ان يقول المشتري للبائع جعلت لك جزا من ألف بوزن  
هذه الثمرة على ان تعمل فيها بالمساقاة وانما يحتاج الى الايقاع قبل التمام  
وحينئذ تجوز المساقاة (وبيع) نصف الثمار مشاها قبل بدو الصلاح  
من شريكه جائز لا من غيره كبيع نصف الزرع من شريكه (واقفي)  
السعدى بأنه لا يجوز من شريكه ولا غيره ايضا (وبيع) التبن قبل الكدس  
لا يجوز لانه معدوم وبيع الكدس قبل التذرية يجوز (ولو) باع رجل غيب  
كرمه وهو حصرم جائز لانه مال مقدور التسليم (اشترى) قصيلا ولم يقبضه  
حتى صار حيا بطل البيع عند الامام (وقال) لا يبطل (وشراء) قصيل  
الحنطة بالحنطة كذا او جزا فيجوز لان هذا يبيع الحشيش بالحنطة فيصح  
كيفية كان (باع) أرضا فيها زرع لا يدخل الزرع بنت ام لا (وفي)  
التجنيس) الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض بنت ام لم ينبت  
وهو الصواب (وكذا) لو باع شجرا عليه ثمرة لا قيمة له يدخل في بيع الشجر

الكسبي وزن ثقل ما يجمع من الطعام في البذر وبه ضرب

لان بيعه منفردا لا يجوز (واقى) أبو بكر الاسكاف وأبو نصر الفسقية  
 بان البذر ان كان قد فسد في الارض أو نبت لكنه بحال لا قيمة له يكون  
 المشتري لانه لا يجوز بيعه بانفراده فصار بخرا من الارض وان لم يفسد  
 في الارض أو نبت وصار بحال له قيمة يكون للبائع (واقى) أبو القاسم  
 بانه البائع في الاحوال كلها وبه تأخذ (واختار) في الصغرى دخول الثمر  
 والزرع اذا لم يكن له ما قيمة في بيع الارض بلا ذكر وكذا الشجر مثمر اكان  
 أو غير مثمر ولا يدخل الثمر في بيع الشجر بلا ذكر وان كان موجودا وقت  
 البيع وكذا قوائم الخلاف على ما عليه الفتوى (وفي المنتقى) اذن له في زراعة  
 أرضه فأراد أن يخرجها بعد الزراعة ليس له ذلك (ولو) كان له فيها زرع  
 فباع الزرع لا الارض ترك الزرع على البائع باجر المثل الى المصايد ولو كان  
 في الزرع ما لا ينتفع به كالتبن الذي ينبغي أن يستثنى فيجوز البيع (وقال)  
 السيد الامام أبو القاسم ينبغي أن يجوز البيع بشرط الترك الى الادراك  
 لانه ينتفع به في المسائل كلها والمحش وان كان لا على تقدير الترك ينبغي  
 أن لا يجوز (وقال) خمس الاثمة في شراء ثمرة بستان ظهر بعضها الاصح  
 عندى عدم جواز البيع لانه لا ضرورة اليه لانه كان شراء الاصول فيكون  
 المتولد على ملكه وان كان لا يستحق به نفس المبيع فان المشتري يشتري  
 الموجود ببعض الثمن ويؤخر العقد في الباقي أو يشتري الموجود بكل الثمن  
 ويحصل المقصود بهذا فلا حاجة الى بيع المعلوم (وعن) عبد الكريم بن محمد  
 رجل اشترى انواع الثمار في بستان ادرك البعض ولم يدرك البعض وليس  
 له اقيمة اذا كان الاكثر له قيمة يجوز لان الاقل يتبع الاكثر وما ليس له قيمة  
 كالخوخ والمان والتين فيشتري المتقوم بكل الثمن ويبيع له البائع الباقي  
 فبذلك اوله بالاباحة اه (وفي المنتقى) يبيع الثمار كالحصرم والتمساح ونحوه  
 قبل الادراك يجوز ونحو الخوخ والسكندر لا يجوز قبل الادراك الا اذا  
 ادرك بعضها فيجوز فيما ادرك وما لم يدرك على ذلك الشجر فلا (ويصح) ورق  
 التوت قبل ان يخرج لا يجوز ولكن ان يباع الاغصان ليطعمها ثم اذن له في  
 التبرك حتى ينج الورق جاز وكان الورق تبعا وقد مر جنسه (باع) دارا بعيدة



وقال سلمة اليك وقال المشتري قبضت بها لا يكون قبضا وان كانت قريبة  
فقبض لان التخلية اقيمت مقام القبض عند التمكن وبه قال الحلواني (قلت)  
والناس عن هذا افاضلون فانهم يشترون الضيعة في السواد ويقررون  
بالقبض وذلك مما لا يصح به القبض وان كان يقر به بصرف قبضا (وفي  
المحيط) يصرف قبضا بالتخلية والاذن وان بعد المعقود عليها (وفي النوادر)  
اشترى عقارا فقال البائع سلمة اليك وقال المشتري قبضت والعقار خائب  
عن حضرتهما كان قبضا في قول الامام (وقالا) ان كان يقدر على اعلامه  
ودخوله فقبض والا لا (ولو) اشترى بقررة في السرح فقال له البائع اذهب  
فأقبضها فان كان بحيث يمكنه الاشارة يكون قبضا وكذا اذا باع خلافا في دن  
في منزل البائع وخلى بينه وبين مشتريه فقبض عليه المشتري فهو قبض على  
ما عليه الفتوى كن اشترى طعاما وقال للبائع كله في غرارتك قد كمال فيها  
صار قبضا خلافا لمحمد (تسلم) مفتاح الدار ولم يذهب الى الدار فان كان  
يتيسر له الفتح بلا كلفة فقبض وان كان لا يتيسر له الفتح بلا عانة لا يكون  
قبضا (اشترى) بقررة مريضة وخلاها في منزل البائع قائلا ان هذا كذا  
فني وماتت فن البائع لعدم القبض (وكذا) لو قال للبائع سقها الى منزلك  
فأذهب فأتسلها فلهما كذا حال سوق البائع فان ادعى البائع التسليم فالقول  
قول المشتري (ولو) كان المشتري اشترى عبدا أو أمة وقال امش معي فتخطى  
معه فهو قبض (وقول) البائع له خذها فخلية اذا كان يصل الى اخذها فهو  
قبض وان كان لا يصل الى اخذها فلا قبض (نقد) المشتري بعض الثمن ثم قال  
للبائع تركته عندك رهنا لباقي الثمن أو ودعيته لا يكون قبضا (قال)  
المشتري للعبدا عمل كذا أو قال للبائع مره ان يعمل كذا فعمل فعبط  
العبد بهلاك على المشتري لانه قبض (ولو) قال المشتري للبائع  
لا اعتمدك على المبيع فسلمه الى فلان يمسكه حتى ادفع لك الثمن ففعل البائع  
وهلك منه فلان يملك على البائع لان الامساك كان لاجله وهلاك المبيع  
قبل قبضه عند البائع على البائع ويلزمه رد عين الثمن المقبوض ويعد الاقالة  
يلزمه رد مثل الثمن المقبوض (وفي فتاوى) سمرقند عن بعض المشايخ

الشرح بقوله فيكون السالم في الرعي له

ان ما يملك من العتق اذ قبل قبضه محسوب على المشتري وعامة المشايخ  
على انه في البائع (اذا) اشترى دار لا يجبر البائع على اعطاء الصك ولا على  
الخروج الى الشهود فان كتب المشتري الصك وأتى بالشهود يجبر على الاشهاد  
وان لم يرفع الى القاضي (وكذا) لا يجبر الزوج على صك المهر وكذا لا يجبر  
على دفع الصك القديم ولكن يؤمر البائع باحضار الصك القديم حتى ينسخ  
منه المشتري ثمعة وتكون في يده فلا احتياج (وأجرة) نأقد الثمن على البائع  
ان زعم المشتري جودة الثمن والصحيح انه على المشتري مطلقا وعليه الفتوى  
(وفي الفتاوى) قال المشتري الثمن جيد فالقول له وان زعم البائع خلافه  
فلا تنقاد عليه والوزن على المشتري (اشترى) حنطة مكيلة فالكيل والصب  
في وعاء المشتري على البائع في المختار (وجعل) في المتقى اخراج الطعام  
من السفن على المشتري

« (نوع في العيب والردي وما يتصل بذلك) »

الزوج والزوجة عيب العيب والامة (وجده) سارقا أو كافرا أو مختلعا في  
الردى من الافعال رده (أما) الذي له ردة وليس في صوته لين وتكسر في  
حشيه ان قل لا وان كثرت (والزنا) عيب فيه اوفيه ان كان مرة أو مرتين لا وان  
تكررت ويشتري المعاودة عند المشتري في كل العيوب الا في الزنا وفي الجفون  
أيضا عند أبي يوسف (والدين) في الجارية والعبد عيب الا ان يقضى البائع  
أو يبرئ الغريم (والاباق) مما دون مدة السفر والمعرفة مما دون النصاب  
عيب (وهل) يشترط في الاباق الخرج من البلدة قيل يشترط وقيل لا  
(وسرقة) النقد مطلقا عيب (وسرقة) الماء كقول لا كل من الدوى لا ومن  
غيره لا لا كل بل للبيع عيب سواء كان من الدوى أو من غيره (باع)  
بالبراءة من كل عيب أو حق مع غنينا ودخل فيه المحدث بعد البيع  
فيلقبض عند أبي يوسف خلافا للمحدث رحمه الله تعالى وبالبراءة من كل  
عيب به لا يدخل المحدث اجماعا (وظهور) العيب شرط الخصومة وظهوره  
طريقا أما بالمشاهدة كالأصبع الزائدة أو قول الاطباء الخساق كسقاء  
في البطن أو قول النساء ادب الخبر (فان) كان بالمشاهدة تمت خصومة

المشتري في العيب فان كان قبل القبض له الرد وفسخ العقد بمجرد  
 قوله رددت بلا رضا وقضاء (وفي) أدب القاضي الذي يرجع  
 فيه الى الأطباء لا يثبت في حق توجبه الخصومة ما لم يتفق عدلان  
 بخلاف ما لا يطالع عليه الرجال حيث يثبت بقول المرأة الواحدة في حق  
 الخصومة لا في حق الرد (وفي) الزيادات عدم البكارة لا يثبت الا بقول البائع  
 لانه اما ان يقر بالوطء وانه يمنع الرد أو بقول النساء وانه لا يكون هبة في حق  
 الرقوان كان يعلم بقول النساء فالواحدة تكفي والثنتان أحوط فان اخبرت  
 بعدم العيب فلا خصومة لان وجوده شرط توجبه الخصومة (وبرجوع) في  
 الداء الى الأطباء وفي الحمل الى النساء وفي دعوى الحمل انما يصدق في رواية  
 اذا كان من حين شرائها أربعة أشهر وعشر فان كان أقل لا وفي رواية تسع  
 دعوى الحمل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه هل الناس (وسيلان) الذم  
 من عين العبد والجارية عيب (والخبال) على شفة الجارية عيب  
 (اشترأها) على أنها بكر فعلم بالوطء عدم البكارة فلما علم نزع من ساعته  
 من غير لبث رد وان لبث بعد العلم لا (وفي المنبع) كثرة الاستعمال  
 في الجوارى عيب خلافا لما في رحمه الله تعالى (رجل) اشترى طعما  
 فأكل بعضه ثم وجد به عيبا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرد ما بقي منه  
 ولا يرجع بالنقصان فيما كل وأبو يوسف ومحمد اتفقا على انتفاء رجوع  
 المشتري بالنقصان في قدر ما كله وانما اختلفا فيما بينهما في الباقي فقال  
 ابو يوسف يرد الباقي ان رضى البائع به والاربع عليه بنقصانه ايضا وقال  
 محمد للمشتري ان يرد الباقي على البائع رضى بذلك او لم يرض وقال بعض العلماء  
 يرد الباقي وان لم يرض البائع في الكل دون البعض فيتعوق على رضا  
 (هذا) في كل البعض اما لو باع البعض ففيه روايتان عنهما في رواية  
 لا يرجع بشئ ولا يرد كما هو قول أبي حنيفة وفي رواية يرد ما بقي (وفي)  
 فتاوى البخاري لو أكل بعضه يرجع بنقصان عيبه ويرد ما بقي عليه وبه  
 يفتي (ولو) أطعم ابنه الصغير أو الكبير أو امرأته أو مكاتبه أو صفيقه  
 لا يرجع بشئ ولو أطعم عبدا أو مديونا أو أم ولدته يرجع لان ما يملكه باقي

(رجل) اشترى دقة فافتر بعضه وظهر رانه مرتد ما بقي ورجع بنقصان ما خبز  
وهو المختار (ولو) كان سمنا ذاتبافا كله ثم أقر البائع انه كان وقعت  
فيه فأورد رجوع بالنقصان عندهما وبه يقضى (وفي الكفاية) كل تصرف  
يسقط خياره يسقط خيار العيب اذا وجد في ملكه بعد العلم بالعيب ولا رد  
ولا ارض لانه كالرضا به (اشترى) عبدين في صفقة واحدة فوجد  
أحدهما عيبا قبل القبض لا يردده وحده عند علمائنا الثلاثة بل يرددهما معا  
أو يقبضهما معا (وقال) نزيله أن يرد المبيع خاصة لتقيام العيب به خاصة  
وصار كما اذا وجد العيب بأحدهما بعد القبض (اشترى) مكيلا  
أو موزونا فوجد بعد القبض عيبا ببعضه رده كله أو أخذه كله لان المكمل  
اذا كان من جنس واحد فهو كشيء واحد لا تتعدد اسماءه كالبرص ونحوه (وقيل)  
هذا اذا كان في وعاء واحد فان كان في وعاءين فهو بمنزلة عبدين يرد  
الوعاء الذي وجد فيه العيب دون الآخر (وفي المنبيع) رجل اشترى  
جارية ثيبا فوطئها ثم وجد بها عيبا قديما لا يرددها بالعيب لكن له الرجوع  
على البائع بالنقصان (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى وطه الثيب  
لا يمنع الرد بالعيب (وفي النزاري) لو خاصم البائع في العيب ثم ترك  
المقصومة زمانا وزعم ان التبرك كان لينظر هل هو عيب أم لا له الرد (وطه)  
الثيب يمنع الرد بالعيب والرجوع بالنقص وكذا التقييم والمثل بشهوة  
لانه دليل الرضا به سواء كان قبل العلم بالعيب أو بعده (والاستخدام) مرة  
لا يكون رضاه الا اذا اكره على الخدمة لانه مختص بالملك ولم يبعه له  
السر حتى دليل الرضا به مطلقا (والزيادة) المتصلة لا تمنع الرد مطلقا اجامعا  
وهل تمنع الاسترداد على قول محمد لا رد على قولهما انهم (وفي) فتاوى الولوالجي  
رجل اشترى غلاما فوجد فيه غير محتون فان كان حقيقيا ليس له ان يردده  
لانه ليس بعيب وان كان بالغافلس لم يرد على وجهين ان كان مولدا له ان  
يرده بالعيب لانه عيب وان كان جلبا لا يردده لانه ليس بعيب (اشترى)  
عبدا على انه غفل فاذا وخصه كان له ان يردده لانه وجد به عيبا ولو كان  
على العكس لا يرد لانه شرط العيب فوجد به سليما (رجل) اشترى

برذونا وخصنا بعد القبض وذلك لا ينقصه ثم وجد به عيبا فله ان يرده  
لان ذلك ليس بعيب (رجل) اشترى دهننا في اناة مسدود الراس  
ففتحه بعد ايام فوجد فيه فارة ميتة فنزع المشتري كونها فيه وقت  
البيع والبائع يدعي حدوث الوقوع فالقول للبائع لانه ينكر وجود  
العيب (اختلفا) في الطوع والا كراهة فالقول ان يدعي الجواز ولو اقام بينة  
فان يدعي المكره وعليه الفتوى (ولو) ادعى أحدهما صحة  
العقد والا سخر بطلانه بأن ادعى البيع بالميتة فالقول للمدعي البطلان  
لانه ينكر العقد لان البيع بالميتة باطل كذا ذكره البرازي في كتاب  
البيع (قلت) وذكر بعد ذلك في اواخر كتاب الاجارة ما يخالف  
ذلك فانه قال اذا اختلفا في مقدار الاجر فالقول للدافع (ادعى) المشتري  
انه استأجر الارض فارقة وادعى الاخر انه آجرها وهي مشغولة بزراعة  
يحكم على ذلك بحكم الحال (وقال) الفضلي القول قول المؤاجر مطلقا بخلاف  
المتبايعين (واذا) ادعى أحدهما فساد العقد والا سخر جوازه فالقول  
للمدعي الصحة وهنا القول للمؤاجر لانه ينكر العقد ام (رجل) اشترى  
دهنا في قارورة فنظر في القارورة ولم يصب على راحته يعني على كفه  
او أصبعه منه شيئا فهذا ليس برؤية عند أبي حنيفة (وعند) محمد فيه  
روايتان (ولو) اشترى ناقة مسك فأخرج المسك منها ليس له ان يرده  
بغير الرؤية ولا بخيار العيب لان الاجراج يدخل عليه عيبا ظاهر اذ  
لولا يدخلها كان له ان يرده بخيار العيب والرؤية جميعا (وعن) الامام  
أبي الليث لا يعمل للرجل أن يشتغل بالبيع والشراء ما لم يحفظ كتاب  
اليومع (وقيل) محمد ألا تصنف كتابا في الزهد قال حسبكم كتاب  
اليومع وعلى كل تاجر يحفظ دينه ان يستحب فقيرا دينيا  
يشاوره في معاملاته فان ملاك الامر والدين الماء كل والملبس قال الله تعالى  
في كتابه العزيز كما وان الطيبات واعمالوا صالحا والله سبحانه وتعالى أعلم

• (نوع في الاستبراء) •

(قال) صاحب المنبيع اعلم ان الاستبراء نوعان نوع هو مندوب اليه ونوع

هو واجب (أما) المندوب اليه فهو استبراء البائع اذا وطئ جاريته  
وأراد بيعها او يخرجها عن ملكه بوجه من الوجوه عند طاعة العلماء  
رحمهم الله تعالى (وقال) مالك استبراء البائع بجاريته واجب (رجل) رأى  
امراة تزني ثم تزوجها له ان يطأها من غير استبراء (وقال) محمد احب الي  
ان لا يطأها حتى يستبرئها ويعلم فراغ رحمها (واما) الاستبراء الواجب  
فكل من ملك جارية يبيع او هبة او صدقة او قسمة او صلح عن دم  
مداخل او كتابة على جارية واعتق عبده على جارية فانه يجب الاستبراء  
في هذه المواضع بمحضة بذكر كانت الجارية أو نكاحا كما من صغير  
أو كبير أو عنين (وفي النزاع) انها لو كانت بكرا أو احاط علم المشتري  
بانها لم تطأ الا يلزمه الاستبراء عند أبي يوسف (وكذا) لو وهب لانه  
الصغير جارية ومكنت في ملكه مدة ثم استبرأها الا ب نفسه بالنقمة  
لا يلزم عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة يلزم (ولو) طأته قبل القبض  
عند البائع ثم قبضها المشتري يلزم خلاف أبي يوسف (وقدر) بمحضة  
في ذوات الاقراء وبشهر في حق الايسة والصغيرة وبوضع الحمل  
في حق الحمل (وقدر) الثاني يعني أبا يوسف في مدة الطهر بثلاثة  
أشهر وهو رواية عن الامام رحمه الله تعالى (وعن) الامام في أخرى  
ياكثر مدة الحمل (وفي) رواية عن محمد بن قيس قدوة الوفاة في حق  
الحرمة (وفي أخرى) قدرها في حق الامه والعمل اليوم على الاخرى  
او على الاخير (ويحرم) الوطء والدواهي (وعن) محمد انه لا يحرم  
الدواهي في المسيية كذا في القنية (وفي فتاوى) قاضي خان اختلف  
فمن انه كروجوب الاستبراء هل يكفر قيل يكفر لانه أنكر اجماع  
المسلمين (وقال) طاعة المشايخ لا يكفر لان ظاهر قوله تعالى او ما ملكت  
أعنانكم نقض اباحة الوطء مطلقا وعرف وجوب الاستبراء بالخبر فلا  
يكفر جاحده (وفي) الظهيرية في كتاب الحيل اذ ان زوجها المشتري  
عبد له قبل أن يقبضها ثم قبضها ثم طأها العبد قبل أن يدخل بها وقبل  
أن يبيعها فلا يشتري أن يطأها من غير استبراء قال شمس الاثمة وهذا

فصحح وتزوجها اياها قبل القبض صحح كالاغتياق اهـ (وفي الاول المجي)  
 رجل اشترى جارية واحتمل في اسقاط الاستبراء ان كان البائع وطئها  
 ثم باعها قبل ان تحيض لايجل للمشتري ان يحتمل للاسقاط (لقوله)  
 صلى الله عليه وسلم لايجل لرجلين يؤمنان بالله واليوم الآخر ان يجتمعا  
 على امرأة واحدة في طهر واحد (وان) باعها البائع بعد ان حاضت  
 عن مدة وطهرت ولم يقر بها في ذلك الطهر محمل له ان يحتمل للاسقاط  
 لانعدام هذا النسخي (ثم) المحيلة ان يتزوجها المشتري قبل الشراء  
 ان لم يكن عنده امرأة حرة او يزوجه البائع غيره ثم يشتريها بعد ذلك  
 وان كان عنده امرأة أخرى حرة تزوجه البائع غيره ثم يشتريها هو بعد ذلك  
 ويقبضها ثم يطلقها الزوج او يشتريها أولا ثم يزوجه من رجل قبل  
 ان يقبضها ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج (وان) خاف البائع ان يتزوجها  
 المشتري ولا يشتريها ولا يطلقها فالمحيلة ان يقول البائع تزوجتها منك  
 على ان امرها يسدي في التعليةتين اطلقها متى شئت او يقول زوجتها  
 منك على انك ان لم تشتترها مني اليوم بكذا فهي طالق ثنتين فقبل المشتري  
 النكاح على ذلك (وكذلك) المحيلة اذا خيف على الممل وقدم  
 في فصل الطلاق فانظره قيمة (رجل) باع اقواما ثم مات وله عليهم دينون  
 ولا وارث له معروف فأخذ السلطان دينه ثم ظهر وارثه لا يبرأ الغرماء  
 وعليهم ان يؤدوا اليه ثانيا لانه تبين انه ليس السلطان ولاية الاخذ  
 (صاحب) الدين اذا ظفر بالدنانير وحقه في الدراهم كان له ان يمد يده  
 ويأخذ الدنانير لان الدراهم والدنانير جميعا كشي واحد في حق البياعات  
 ولهذا لو استبدل الذهب بالفضة في خسل الحول لا ينقطع حكم الحول  
 كما لو استبدل الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة اهـ والله اعلم

» (الفصل الثامن عشر في الاجارة) »

اعلم ان الاجارة قد شتم بمجوازيها الكتاب والسنة والاجماع (اما)  
 الكتاب فقوله تعالى فاقوهن أجورهن وقوله تعالى لو شئت لاتخذت  
 عليه أجرا وقوله تعالى في قصة مومي عليه الصلاة والسلام على أن تأجرني



ثم اني حج وشريعتي من قبلنا لازمة علينا اذا قص الله ورسوله صلى الله  
 عليه وسلم من غير انكار ما لم يقدم دليل على اننا اخذناه (واما) السنة  
 فقوله عليه الصلاة والسلام اعطوا الاجير أجرته قبل أن يحفر عرقه  
 ومن استأجر أجيرا فليعلم أجره (واما) الاجماع فقد انعم قد كل عصر  
 وكل عصر على صحتها الاما حكى عن عبد الرحمن الاصح أنه قال لا يجوز  
 ذلك لانه غير يعنى يعنى يعنى على منافع لم تتحقق وهذا لان القياس يأبى  
 جوازها لان العقد يرد على المعلوم وهي المنفعة التي توجد في مدة الاجارة  
 والمعلوم ليس يجعل العقد لانه ليس بشئ وهذا كله وجه القياس  
 والقياس وان كان يأبى جوازها لكن القياس في مقابلة النص والاجماع  
 لا يتبرر بخلافها عملا بالكتاب والسنة والاجماع لم حاجة  
 الناس اليها فالفقير محتاج الى مال الغنى والغنى محتاج الى عمل الفقير  
 وحاجة الناس اصل في شريع العقود فشرعت لترتفع الحاجة (ثم)  
 الاجارة لها اركان وشرائط (أما) اركانها فالأيجاب والقبول وذلك  
 باللفاظ دالة عليهما وهو لفظ الاجارة والاستئجار والاكراه  
 والاكتراء (وتنعقد) بلفظ الماضي ولا تنعقد بلفظين يعبر باحدهما  
 عن المستقبل نحو وأن يقول أجرني فيقول الاخر أجرتك ولو قال أعرتك  
 هذه الدار شهر ايكذا او قال كل شهر يكذا أو هذا الشهر يكذا تنعقد  
 (وفي التتمة) تنعقد الاجارة بلفظ الاعارة ولا تنعقد الاعارة بلفظ الاجارة  
 حتى لو قال أجرتك هذه الدار بغير عوض لا تكون اعارة (وفي القنية)  
 قال لا خير هذه الدار بيدى في كل سنة هل رضيته فقال نعم ودفع اليه  
 المفتاح فهو واجارة (وفي البرزاري) الاجارة الطويلة لا تنعقد بالتعاطي  
 لان الاجرة فيها غير معلومة لانها تكون في كل سنة دائنة أو أقل أو أكثر  
 (واستخرج) الاجارة الطويلة الامام محمد بن الفضل البخاري فقبلها البعض  
 لا البعض (وهي) على وجهين (الاول) ان يؤجر الارض أو الكرم وفيها  
 زرع فيبيع الاشجار أو الزرع باه ولسان أراد الاجارة بثمن معلوم ويسلم  
 ثم يؤجر الارض منه مدة معلومة ثلاث سنين أو أكثر غير ثلاثة أيام من كل

قوله تعالى من خاف الثوب بالضم اذا على

سنة أو نصفها بحال معلوم على أن يكون أجرة كل سنة من السنين سوى  
 الأيام المستثناة كذا وبقيمة مال الاجارة يجعل بمقابلة السنة الاخيرة واكل  
 منها ولاية الفسخ في مدة الخيار (والثاني) أن يدفع الاشجار والزرع  
 القائمة على الارض معاملة الى الذي يريد الاجارة على أن يكون الخيار ج  
 على مائة منهم للدافع والباقي للعامل ثم يوكل العامل في صرف قسمه الى  
 ما يريد ثم يقر اجرة الارض مدة معلومة على الوجه الذي ذكرناه من غير أن  
 يكون أحد العقدين شرطاً في الآخر (وبعض) أئمة بخلاف ذلك والاول  
 وقالوا يبيع الاشجار والزرع ويبيع التينة لا يبيع رغبة حتى لا يملك المستأجر  
 قطع الاشجار وعند فسخ الاجارة يفسخ البيع ولا فسخ والتينة لا تزال ملك  
 البائع وان قبض المبيع ولم يبق على ملكه لم تصح اجارة الارض (وبعض)  
 جوزه وقال انه يبيع رغبة لانها قصد ابعاده اجارة ولا طريق اليه الا به  
 ولا ينسأ في عدم جواز القطع مع كونها ملكاً كما لو هو من لا يملك الزمان قطع  
 الاشجار (وقيل) أن باع الزرع والشجر بمن المثل فيبيع رغبة والا لا وهذا  
 لا يصح فان الانسان قد يبيع ماله عند الحاجة بمن قليل (رجل) قال  
 لا خير به من ان يبيع ماله عند الحاجة بمن قليل (رجل) قال  
 يجب بالتمكين من استيفاء المنفعة حتى ان من استأجر داراً مدة معلومة  
 وعطاه مع التمكن من الانتفاع يجب الاجر وان لم يتمكن بان منعه المالك  
 أو الاجنبي لا يجب (وفي المنع) اذا غصب الدار غاصب من يد المستأجر  
 سقط الاجر لقوات التمكن اذ هو الفعل المستلزم لا كونه ولا مكنة مع الغصب  
 (قال) صاحب الكافي وهل ينفع العقد كسر الفضلي والقاضي فخر الدين  
 في الفتاوى انه لا تنتقض الاجارة ولا يمكن يسقط الاجر مادامت في يد  
 الغاصب (وفي الهداية) ان العقد يفسخ وان وجد الغصب في بعض المدة  
 سقط من الاجر بقدره لان السقوط بقدر المسقط انتهى (ثم) اعلام المنفعة  
 بطرق ثلاثة (اما) بيان المدة كما يستتبع الدار للسكنى والارض للزراعة  
 فيصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت طويلة أو قصيرة لان المنافع  
 تحدث شيئاً فشيئاً فمقدار ما يصير معلوماً يبين المدة اذا كانت المنفعة

لا تتم اوث الا في الاوقات فان المدة لا تزيد على ثلاث سنين في الصحيح كما تقدم  
 في فصل الوقف (واما) الاقطاع فهل قال أحد من العلماء بجواز اجارته ام لا  
 (قلت) وقد وقفت على عدة مصنفات في ذلك لم أجد من المتأخرين رضوان  
 الله تعالى عليهم أجمعين منهم شيخ الاسلام برهان الدين ابراهيم بن عبد الحق  
 وسيدنا الشيخ الامام العلامة شمس الدين القونوي وشيخنا شيخ الاسلام  
 والمسلمين سعد الدين الديري والشيخ العلامة الحافظ زين الدين قاسم  
 ابن قنطو بغا الجمالي مع الله بحياته فاستغننا منها فوائد عدة (منها) القول  
 بجواز اجارة الاقطاع وقد أطنبوا الكلام في ذلك وسلكوا فيه احسن  
 المسالك وقد مثل شيخنا شيخ الاسلام سعد الدين الديري المشار اليه فيمن  
 أجرا قطاعه سنين ثم أخرج الامام الاعظم الاقطاع عنه لغيره قبل مضى  
 المدة فقال نعم يجوز للجندي ان يؤجر اقطاعه حيث كان يتضمن اقطاعه له  
 ملك المنفعة والتصرف فيه في العرف العام بما يراه وليس هذا نظير المستعير  
 وتكون الاجارة من المقطع صحيحة لازمة حيث كانت مشتملة على شروطها  
 شرعا ولا تنعكح بالموت ولا باقطاعه غيره فان الامام جعله كالوكيل عنه في  
 ذلك وتبقى بالمعنى الذي وجد فيه شرط الزوم ويشهد لذلك قواعد علمائنا  
 رضي الله عنهم والحالة هذه والله اعلم (وصورة) السؤال الذي سئل عنه  
 شيخ الاسلام برهان الدين بن عبد الحق سألته قوم عن اجارة الجندي  
 ما اقطاعه الامام له من المزارع والقرى والعقارات هل يصح ايجاره ذلك  
 ويكون عقد الاجارة فيه صحيحا لازما اذا هسي فيه ما يتوقف فيه صحة  
 الاجارة على التسمية أو غير صحيح ولا لازم وكذلك عقد المساقاة الصادر فيه  
 ومطلبوا بيان الحكم في ذلك على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهل الحكم  
 في هذه المسئلة منصوص عليه عندهم أولا وذكروا ان الضرورة داعية الى  
 معرفة الجواب في ذلك فتعصنا اوقيا ساعلى نظيرها من اصول المسائل  
 (فقال) اما تنصيص الاصحاب على الحكم في ذلك فلم أقص عليه بعد  
 ما تطلبته مدة ولم أعلم لهم في غيرها نصا بالجواز ولا بضده ولو كان قياس قولهم  
 في نظيرها يقتضي القول بجوازها ولزومها (اما) النظر الاول فقد نص

أمّا بناء على أن من صوّح على خدمة عبدة سنة كان للمصالح أن يؤجره ومعلوم  
 أن المصالح إنما لك المنفعة دون الرقبة في مقابلة ما صوّح عليه من حقه الذي  
 يدعيه وإن كان المصالح ينكر ذلك ويرى أنه لا حق له فالمنفعة المملوكة  
 بالمصالح ما كتبت بمقابلة عوض في زعم المدعي وبغير مقابلة عوض في زعم  
 المدعي عليه فكان فيه شائبة العوضيّة فصارت المنفعة المصالح عليها مالا  
 نظرا إلى زعم أحد ما وهو المدعي وبغير مال نظرا إلى زعم المدعي عليه يعتقد  
 الاجارة فوجب جواز مثله في الاقطاع وذلك لأن مزايا الاقطاع مملوكة الجند  
 لا احتباسهم انفسهم واستعدادهم ليعرض للمسلمين من المصالح بنديهم  
 الإمام للقيام بهما من قتال أعداء الاسلام وودع المفسدين وقمع الخارجين  
 وصون الاموال والانفس عن التعرض اليها بغير حق فرقبة الاقطاع باقية  
 على ملك بيت المال ومنافعه مملوكة للمصالح عوضا عما حبسوا انفسهم به  
 فلكوا تملكها بعقد الاجارة بل أولى فان المحو زلت ملك المنافع المملوكة  
 يعتقد الاجارة من حيث هي كونه مملوكة بعوض وملك المنفعة في مسئلة  
 الصلح بعوض انما هو في زعم المملك لا في زعم المملك اما في مسئلة الاقطاع  
 فالمنافع مملوكة بعوض في زعم المملك وهو الامام وفي زعم المملك وهم  
 الاجناد فيكون معنى العوض في تملكها كدفع كان تملكها بعقد الاجارة  
 أقوى في الجواز (وأما) النظر الثاني وهو أن المستأجر يملك اجارة  
 ما استأجره وإن كان لا يملك منه الا المنفعة فقط دون الرقبة بل كن انما  
 ملكها بعوض ملك ان يملكها بعوض أيضا وهو الاجارة فكذلك  
 ما أقامه الجندى لملك منفعة الاقطاع بمقابلة استعداده لاعتدله  
 كان مالا كالمنفعة بعوض فلك تملكها بعوض وهو عقد الاجارة أيضا  
 (وأما) النظر الثالث فهو ما ذكره صاحب المحيط فيما اذا وقف  
 وقفا على ان غايته لفلان كان على الصحيح لفلان أن يؤجره وذلك لأن المستحق  
 له غلة الوقف والغلة مال فيصح اجارة الاقطاع قياسا عليه (وأما) النظر  
 الرابع فالعبد المأذون له في التجارة يملك أن يؤجره من مال التجارة ما يجوز له  
 فيه عقد الاجارة فوجب أن يجوز مثله في الاقطاع من الجندى

( وأما ) النظر الخامس فأم الولد يجوز للسيد أن يؤجرها مع أنه لا يملك  
منها سوى ثمنها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ( قال ) القدوري رحمه الله  
على في باب ما يهرم بيعه في غصب أم الولد وأما أم الولد فلا تصح عنده  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالغصب لأن المولى لا يملك منها إلا المنفعة لا ترى  
أنه لا ينسب بعد الموت للورثة ولا للعامة وغصب المنفعة لا يتعلق به ضمان  
فإذا كان المولى يملك إيجارها وهو لا يملك رقبته وانما يملك المنفعة الواجب  
أن يكون كذلك المقطع لأنه لا يملك الرقبة وانما يملك المنفعة فقط ( وأما )  
النظر السادس فهو انما يقطع المجرى من القرى والمزارع في الممالك  
الاسلامية لينتفع بها ولا يمكن ذلك إلا بالكراب والزراعة وغير ذلك من  
الكاف ومباشرة العمل في الفلاحة من سقي ما يسقى وحصاده ودياسه وما أشبه  
ذلك من الأمور التي يتوقف استغلال تلك الأراضي عليها وذلك لا يحصل إلا  
بالزراعة أو بالأجارة فمن يقوم بهذه الأعمال فإن الجند لو أمروا بذلك انصاروا  
فلا حين وتعطل المعنى المطلوب منهم من الاستعداد والقيام بما اعتادوا له من  
مصالح المسلمين ومنعهم من الاستعداد للقيام لردع الأعداء عنهم ( والأصل )  
في الاقطاع من الإمام أنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أقطع  
وعن الصحابة رضي الله تعالى عنهم أنهم أقطعوا قال أنس بن مالك رضي  
الله عنه دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الانصار ليقطع لهم بالبحرين الحديث  
( وعن ) عاتمة بنت وائل الحضرمي حدثت عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم  
أقطعها أرضاً أعلم أنه قال لا بضم ميم موت ( وعن ) ابن عمر رضي الله تعالى  
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير فأجرى فرسه حتى قام ثم رعى  
سوطه فقل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطوه حيث بلغ السوط وغير ذلك  
من الأحاديث والأما ر التي يطول ذكرها هنا ما دلت عليه مسائل أهمها بنا  
( وأما ) غير ملابثنا فذكر ابن أبي موسى المشاشي في ردوس المسائل  
ما يدل على أن قول الحنابلة كذا ولنا فقال يجوز أجرة المنافع المستحقة  
بالوصية فنقول متى جاز ذلك جاز أجرة الاقطاع قياساً عليه ( وأما )  
التصريح عن الشافعية ففي فتاوى الشيخ أبي الدين النووي رحمه الله

الكراب كذا في قلب الأرض للبحر والديار بسبب زينة الدوس

تعالى قال مسئلة اذا أقطع السلطان جنبا أرضا فهل يجوز له اجارها  
 الجواب نعم يجوز له لانه مستحق المنفعة ولا يمنع من ذلك كونها معرضة  
 لأن يستردها منه بوجه أو غيره كما يجوز لزوجته ان تؤجر الأرض التي  
 في صداقها قبل الدخول وان كانت معرضة لان تستردها بانفساخ النكاح  
 وقد اقتصرت على هذا القدر في هذا الباب اذ لو كتبت جميع ما في  
 مصنفات المشار اليه لمضائق عنه الكتاب (ثم) بحثنا الى ما كنا فيه من  
 اعلام المنفعة بطرق ثلاثة وقد ذكرنا الطريق الاول وهو بيان المنفعة على  
 ما فصلناه قبله فلا فائدة في تكراره (واما) بيان العمل بان يبين عمل  
 العمل كمن استأجر رجلا على صبغ ثوبه أو خياطته أو استأجر دابة ليعمل  
 عليها فمدار معلوما أو يركبها مسافة مهاها لانه اذا بين الثوب ولون  
 الصبغ وقد مر ما يصبغ به اذا كان مما يختلف وجنس الخياطة وقد مر المحمول  
 وجنسه والمسافة صارت المنفعة معلومة بتسمية ذلك فيصح العقد (واما)  
 بالاشارة كمن استأجر رجلا لينقل له هذا الطعام الى موضع معلوم لانه اذا  
 اراه ما ينقله والموضع الذي يحمل اليه تصير المنفعة معلومة فتصح (ثم)  
 ما صلح أن يكون ثمننا في البيع كالثقود والمكيل والموزون صلح أن  
 يكون اجرة في الاجارة لان الاجارة بيع المنفعة والاجرة ثمن المنفعة فيعتبر  
 ثمن المبيع وما لا يصلح ثمننا لا يصلح اجرة أيضا كالايمان مثل العبيد  
 والسياب لان الاجرة عوض مالي فكل ما صلح عوضا صلح اجرة هكذا  
 في المنبيع (وفيه) أيضا اذا استأجر أرضا للزراعة يشترط أحد شيئين  
 اما تعيين المزرع أو تعميم المزرع بأن يقول يزرع ما شاء لان الأرض تارة  
 تستؤجر للزراعة وتارة للبناء والغرس وغيرها وما يزرع فيها متفاوت  
 فقد استؤجر لزراعة البر أو الشعير أو الذرة أو الارز وغيرها وبعضها يضر  
 بالأرض فالم يبين شيئا من ذلك لا يصير المعقود عليه معلوما واعلام المعقود  
 عليه شرط جواز العقد الا أن يقول على أن يزرع فيها ما شاء لان الجملة  
 ارتفعت بتفويض الخيرة اليه (ويدخل) الشرب والطريق في الاجارة  
 تبع للأرض وان لم يشترطها بخلاف ما اذا اشترى الأرض فان الشرب

والطريق لم يدخل بلاذكر لان المقصود من الاجارة الانتفاع حتى لا يصح  
 اجارة ما لا يمكن الانتفاع به في الحال كاجارة المهر للركوب وغير ذلك  
 (وفي الذخيرة) استأجر أرضا ولم يذكروا انه يزرعها فلا اجارة  
 فاسدة بمجهالة المنة وقد علمت لان الارض تصلح للزراعة والغرس  
 والبناء ولا ريب ان البعض على البعض في السلم يمين لا يصير المعقود عليه ماله  
 وحده ذلك اذا ذكر انه يزرعها الا انه لم يذكر أي شيء يزرعها فلا اجارة  
 فاسدة بمجهالة المنة وقد علمت (وفي البزائج) رجل استأجر دواب الى سمرقند  
 من خوارزم يكفي لوجوب الاخرة تسليم الدواب ولا يؤثر رب الدواب بارسال  
 الغلام معها (وذكر) محمد انه يؤثر بارسال الغلام معها (وذكر)  
 ولا ناشخ الاسلام انه يجبر ولا يجبر (استأجر) رجلا ليحمل له غلة من معامورة  
 عينه اذهب فلم يجد ورجع قسم الاجر المسمى على ذهابه وجماله ورجوعه  
 وزمه اجر الذهاب لان الذهاب كان له وان كان لم يسم المعامورة لا يجاوز  
 عن قسط المسمى للذهاب وله اجر المثل (قال) الغياطة استأجرت لخطب هذا  
 الثوب فخطبه غلامه استحق الاجر وان قال يبدد نفسك لا يستحق (استأجر)  
 رجلا ليحفر عشرة في عشرة فحفر خسا في خمس له ربع الاجر لان الاولى  
 مائة ذراع والمحفور خمس وعشرون ذراعا (رب) الدار امتنع عن تقرير  
 بيت الخلاء لا يجبر لكن للسالك ان يفسخ للخلال في الانتفاع وكذا  
 لا يجبر على اصلاح الميزاب وتطمين السطح (استأجر) دارا فيها بئر ماء له  
 ان يسقي منها لان له الاستقاء قبلها فكذا بغيرها وان اختل ماء البئر  
 ليس على أحدهما اصلاحها (وعن) محمد رحمه الله تعالى انه لو استأجر دابة  
 ليركبها مدة وانقضت المدة وأمسكها في منزله ولم يحسب مالها لم يمسكها  
 بحق تلفت الدابة عنده لا ضمان على المستأجر لانه لا يجب على المستأجر الرد  
 ومع ذلك لو ساقها للرد الى مالها فضاءت لا يضمن وأن استأجرها ليركبها  
 في المصير فذهب المالك الى مضر آخر فأنجزها المستأجر اليه وهلكت  
 في الطريق ضمن لصيرورته خاصة بالانحاج (وفي المنتقى) رجل اكرت  
 دارا سنة بالف فلما مضت قال ربها ان فرغتها اليوم والا عليك الف كل



يوم والمستأجر مقر أن الدار له ولم يفرغ يارمه (قال) هشام قلت لجدد لا  
يجعل له أجر مثلها إلى أن يتمكن من التفريغ وبعد التمكن عليه ما قاله  
المؤرخ قال هذا حسن (وفي الوالحي) ولو أجر داره اجارة مضافة بان يقول  
أجرتك داري هذه شهر شوال وهما في رمضان ثم باعه من آخر البيع موقوف  
على اجارة المستأجر ولو دخل شوال فله أن يسكن الدار لان العقد منعقد  
وان كان لا يجب عليه تسليم الدار ما لم يجئ ذلك الوقت (وذكر) في بعض  
المواضع انه اذا أجر داره اجارة مضافة مثلا في صفر وهو بعد في محرم فباع  
قبل مجي ذلك الوقت فعن محمد رحمه الله تعالى رواية ان والفتوى على انه  
ينعقد وتبطل الاجارة المضافة وهذا هو الظاهر لان له ولاية الفسخ والبيع  
دلالة الفسخ (وفي البرزقي) أجر داره اجارة مضافة بان قال في شهر ربيع  
الاول أجرتك كذا رجب فباعها في جمادى الاولى ذكر شمس الأئمة المحلواني  
ان البيع لا ينفذ في رواية عن محمد لان حق المستأجر ان لم يثبت فحق ان  
يثبت وبه يأنس كلام السرخسي حيث قال الاصح ان الاجارة المضافة لازمة  
وفي رواية ينفذ لانه لاحق للمستأجر حالا وتبطل الاجارة (قلت) وبه يفتي  
والله أعلم (فاودة) اعلم أن جملة ما يصح مضافا أربعة عشر الاجارة وفسخها  
والزراعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايصاء  
والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعتاق والوقف وما لا يصح  
مضافا عشرة البيع واجارة المبيع وفسخه والقصة والشركة والمهبة  
والنكاح والرجعة والصلح عن مال والابراء عن الدين (وفي العمادى)  
ولو أقرب بالدار المستأجرة لغيره فان اقراره يصح في حق نفسه ولا يصح في حق  
المستأجر فاذا مضت المدة يقضى بها للمقر له (وفي القنية) أجره المؤدب والختان  
في مال الصبي اذا كان له مال والا فعلى أبيه (وأجرة) القابلة على من دعاها من  
أحد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة لانها كالطبيب ولا يجب  
أجر الطبيب عليه (وأجرة) "عجسان" من القاضي لا يجب على المحبوس  
(وقيل) في زنا امرأة العجسان يجب على رب الدين لانه يعمل له (وقال)  
برهان الدين صاحب المحيط رحمه الله تعالى على المدعى عليه لان المدعى

عقوبة استحقاق المنع حتى غير من دفعه والعقوبة لا يستحقها الا انساني  
 المفرد (وذكر) القاضي يدعي الدين ان اجرة المجهل على المدعي (وقال)  
 برهان الدين صاحب المحيط على المدعي عليه (وقال) قاضي خان على  
 من استأجره والا فله على من أخذ المجهل (ويجوز) للفتي أخذ الاجرة  
 على كتابة الواب بقدره وقد تقدم الكلام على ذلك في الفصل الاول  
 من هذا الكتاب فانظره (وفي الوقاية) ولا تمنع الاجارة على الاذان  
 والامامة والحج وتعليم القرآن والفقه والغناء والنوح والملاهي وعسب  
 التيس (ويفتي) اليوم بجهتها لتعليم القرآن والفقه ويجبر المستأجر على دفع  
 ما قيل له ويحسب به وعلى المملوءة المرسومة (قلت) وهي نفق الحام غير  
 المبهمة هدية تشرى الى المعلنين على رهوس بعض سور القرآن سميت بها  
 لان العادة لهؤلاء الحماوى وهي لغة يستعملها أهل ما وراء النهر (وفي  
 البرزى) رجل آجر نصف داره والدار تحت حمل القعدة اولاً أو قال  
 آجر نصف داره (ولم يعلم نصيبه لا يسمع ولو سكن يجب آجر المثل (وقال)  
 لا يجوز ولو كان من شريكه جازت اجارته (واجارة) البناء بدون الارض  
 لا تجوز لانه في معنى اجارة المشاع وبه قال أبو نصر رحمه الله فاورد عليه جواز  
 اجارة الفسطاط فلم يكن له الفرق (واختار) الامام البخاري الخوارزمي  
 رحمه الله انه اذا كان البناء مرتفعاً كالجدران مع السقف يفتي بجواز اجارة  
 البناء والا لا (وعن) محمد رحمه الله تعالى جواز فانه قال من استأجر أرضاً  
 فبنى فيها بناء ثم اجرم منه صاحبها استوجب من الاجر حصة البناء فاولاً  
 جواز اجارة البناء لما استحق الاجر وقاسه على الفسطاط (قال) الامام أبو  
 على رحمه الله وبه كان يفتي مشايخنا (ولو) كان البناء مائلاً كالعرصة  
 رقعاً وآجر المتولى باذن مالك البناء فالاجر ينقسم على البناء والعرصة  
 (له) بناء في أرض الغير فآجر البناء لامن صاحب الأرض القوي على  
 انه لا يجوز ذكره الخواص (ولو) آجر البناء من مالك الأرض جاز وفاؤوا  
 آجر العرصة لا البناء جازت (وذكر) ابن وهبان في شرح المنظره  
 لو آجر بناء مكة زادها الله تعالى شرفاً يفتي أن يجوز ويدل على ذلك

ما ذكره صاحب الذخيرة عن المذسوط قال روى أبو يوسف عن أبي حنيفة  
 أنه قال أكره اجارة بيوت مكة في أيام الموسم قال وهكذا روى هشام عن  
 محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان يقول ينزل عليهم في دورهم لقوله  
 تعالى سواء العا كف فيه والبلاد (قال) في الذخيرة ثم هذه المسئلة دليل  
 على جواز اجارة البناء بدون الارض لان الاجارة هنا لا ترد على الارض عند  
 أبي حنيفة كالبيع وانما ترد على البناء وانما رخص فيها في أيام الموسم  
 (وعلى) يدل على ذلك أيضا قول صاحب المداية في الاستدلال على  
 مذهب الامام في عدم جواز بيع ارض مكة قال ما نصه استدل أبو  
 حنيفة رحمه الله تعالى بقوله صلى الله عليه وسلم مكة حرام لا يباع رباعها  
 ولا يورث ولا ينسحق ولا يهدم ترومة لانها فناء الكعبة وقد ظهر التعظيم  
 فيها حتى لا يفرص يدها ولا يخطى على خلاها ولا يعرض شوكها فكذلك  
 في حق البيع بخلاف البناء لانه خالص ملك الباني (واستدل) لهما بأخبار  
 مملوكة لهم لظهور الاختصاص الشرعي بها فصار كالبناء (وفي) نخلة  
 الاكل لو آجر ارض مكة لا يجوز لان رقيمة الارض غير مملوكة انتهى  
 ومفهوما يدل على جواز اجارة البناء والله سبحانه أعلم (وطريق)  
 جواز اجارة المشاع ان يلحق القضاء به أو يؤجر بالكل ثم يفرغ في البعض  
 (ومثال) الشيوع سبيع البيع والاجارة والاعارة وانها جائزة  
 والوقف ومهنته فيما لا يمتثل القيمة جائزة وفيما يمتثل لا يجوز ولو  
 كان من شريكه أو من اجنبي والصدقة كالمهنة في رواية الاصل (وفي)  
 الجسامع الصغير جواز الصدقة وفي الشائع لا يجوز عند محمد ومن المشاع  
 لا يجوز مطلقا وفي الطائري روايتان (وفي الولوالجي) رجل استأجر ارضا  
 ليزرعها فزرعها فاصاب الزرع آفة فهلك أو غرق فلم يثبت فعليه الاجر  
 تاما لانه قد زرع ولو غرقت قبل أن يزرعها فلا أجر عليه لانه لم يتمكن من  
 الانتفاع بها (قال) صاحب المحيط والقنوي على انه اذا بقي بعد هلاك  
 الزرع مدة لا يتمكن من اعادة الزراعة لا يجب الاجر على المستأجر والا  
 يجب اذا تمكن من زراعته مثل الاول أو دونه في الضرر وكذا لو نهته

غاصب كافر (استأجر) أرضاً للزراعة فزرعها وكانت تسقى بالمطر فلم  
تطهر أن لم يجد الماء لسقى فبيس الزرع سقط الاجر استأجرها بشرط  
أولاً كالأول استأجر الرعي فأنقطع الماء وكذا لو خرب النهر الأعظم ولم يقدر  
على سقيها كذا اختاره الفقيه أبو الليث (وفي المنبيع) ولو أنقطع  
ماء الرعي والميت مما ينتفع به لغير الطعن فعليه من الاجر بحصته  
ولو نقص الماء عن الرعي فإن كان النقصان فاحشاً فللمستأجر  
حق الفسخ وإن كان غير فاحش فليس له الفسخ (قال) القسودري  
في شرحه إذا صار يطعن أقل من نصف ما يطعنه فهو فاحش  
(استأجرها) للزراعة فقل ماؤها أو أنقطع له أن يخامم حتى يفسخ  
القاضي العقد وبعد ما يفسخ يترك القضاة الأرض في يده بأجر المثل  
إلى أن يدرك الزرع فإن سقى زرعه كان ذلك رضاه ولم تنتقض الاجارة  
(قلت) وكانت واقعة الفتوى بالقاهرة (وصورتها) رجل استأجر  
جسماً ما يجري إليها الماء من عين فأنقطع الماء عن الجسم لتعطيل العين  
فهل يستحق المستأجر أجراً مبدئياً انقطاع الماء وتعطيل العين أم لا (فأجاب)  
جدي شيخ مشايخ الاسلام محب الدين متع الله تعالى بجماله الكريمة  
انقطاع ماء الجسم عيب تنفسخ به الاجارة وقيل لا تنفسخ فإن ازاله المؤجر  
سقط خيار المستأجر والا فلا ولا تلزمه الاجرة في مدته إلا أن يستوفي المنفعة  
مع العين والله سبحانه وتعالى أعلم (ومنها) واقعة الفتوى أيضاً  
رجل استأجر جهات وقف من ناظر شرعي ومهر فيها ولم يكن الناظر أذن له  
في شيء من ذلك فهل تلزم العمارة جهة الوقف حيث لم يأذن الناظر له  
في ذلك أم لا وهل للناظر الرجوع بذلك على المستأجر المذكور وما الحكم  
في ذلك (فأفتي) سيدي المجتهد شيخ مشايخ الاسلام المشار إليه بأن العمارة  
المذكورة لا تلزم جهة الوقف والناظر مخير بين أن يملكها جهة الوقف  
بقيامته مقلوعة أو يكاف المستأجر قلعه وتسوية الوقف فيفسخ العقد  
لوقفه والله أعلم (استأجر) جسماً ما في قرية فوق الجبل ونظر الناس  
سقط الاجر وإن نظر بعض الناس لا يسقط (آجر) داره اجارة طويلاً

النظر بالكسر النصب من المياه (وقوله الجاهل) تأنيدها كثر من تذكيره (وقوله الجاهل) بالفتح والبناء الخ ورجع

وهو مديون وطلب الدائن من القاضي أن يبيعه على بيع دار بقيمة الدار  
مستغرة لمال الاجارة ليس للقاضي أن يبيعه على ذلك وبه أفق القاضي ببيع  
الدين وصاحب المحيط (والدرهم) دين فادح ففسخ له الاجارة وأقل منه لا  
(وفي الولائي) رجل آجر داره من رجل ثم أراد أن ينقض الاجارة  
ويبيع الدار لنفقة ونفقة أهله وسيله لكونه معسرا له ذلك كما اذا كان  
عليه دين فادح له أن ينقض الاجارة (قال) البرازي وان كان كذبه  
المستأجر في اقراره بالدين يجوز اقراره عند الامام خلافا لهما (وعن)  
صاحب المحيط الماريني في فسخ الاجارة لاجل الدين أن يبيع الدار  
المستأجرة أولا لرب الدين ثم المشتري يطلب تسليم الدار فيقول المؤجر  
التسليم غير واجب علي لانها في اجارة فلان بن فلان فيحكم القاضي بفسخ  
البيع وتفسخ الاجارة ضمنا (وفي الفقيه) ما طل المستأجر في أداء الغلة فأخذ  
المؤجر منه المفتاح فبقيت الدار مغلقة شهرا لا يسقط الاجر لانه كان متمكنا  
من الانتفاع بواسطة أداء الغلة (المستأجر) حائزا ليتجر فيه في السوق  
ثم كسب السوق حتى لا يمكنه التجارة فله فسخ الاجارة لانه عذر وقيل لا  
(وفي المنبيع) رجل استأجر حائزا ليتجر فيه فافتقر فله عذر وله أن  
ينقض به الاجارة (وكذا) لو استأجر دابة ليسافر عليها ثم بدا للمستأجر  
أن لا يسافر فانه عذر وأما اذا بدا للمسافر فليس بعذر لانه عذر  
يبحث دوابه على يد غيره أو أجيره (وان) مرض المؤجر فله عذر فليس بعذر  
أيضا على رواية الاصل لانه يمكنه ان يبحث رسولا يتبع الدابة (وروي)  
الكرخي انه عذر (وفي البرازي) قال المستأجر أريد السفر وكذبه  
المؤجر حلف المستأجر على أنه عزم على السفر ذكره الكرخي والقنوري  
(والانتقال) من البلد عذر الا ان الخروج يحتمل أن يكون حيلة  
للتوصل الى الفسخ فيختلف (وان) وجد منزلا أرخص منه أجرا  
أو اشتري منزلا فأراد التحول اليه لا يكون عذرا بخلاف ما اذا تكاثر ابلالا  
الى مكة ثم اشترى ابلالا الفسخ والفرق ان اكرام الدار يمكن لا اكرام  
الدابة لانها تختلف باختلاف الساكن والركوب يختلف باختلاف

الرأى بـ لا ف ما اذا كان كاري ابلا الى مكة ثم بداله أن يسافر على البغل  
 لا يكون عذرا (وفي الذخيرة) لو اظهر المستأجر في الدار اثرا والفتنة كشرط  
 النحر وأكل الربا والزنا والواطئة وايداء الجيران يؤمر بالمعروف والنهي  
 للواجب ولا يجبرانه أن يخرجوه من الدار بذلك ولا يصير عذرا في فسخ الاجارة  
 ولا خلاف فيه للامعة الاربعه (وفي المجاهر) ان رأى السلطان أن  
 يخرج من فعل (وقال) ابن حبيب المالكي لو اظهر الفسق في دار نفسه  
 ولم يمتنع بالامر بالمعروف وينهى عن المنكر في داره ما شئت تباع عليه  
 داره (وفي الولاحي) رجل استأجر حانوت وقف من المتولى بأجرة  
 معلومة ثم مات المتولى قبل انقضاء المدة لا تنفسخ الاجارة لان المتولى نائب  
 عن المستحقين وموت المتولى لا يفسد العقد كلفاضى لا ينعزل  
 بموت السلطان لانه نائب عن العامة وقدم في فصل القضاء وموت  
 الموكل تنفسخ الاجارة لان الاجارة تنفسخ ساعة فساعة (قال) البرزقي  
 وموت الوكيل لا تنفسخ الاجارة (وقال) العمادى ينبغي أن تنفسخ  
 لان من عقد له الاجارة باق وهو الموكل (متولى) الاوقاف اذا أجز  
 الوقف بدون اجر المثل يلزمه تمام ذلك عند بعض علماءنا (وكذا)  
 الاب اذا أجز منزل ابنه الصغير بدون اجر المثل يلزم المستأجر تمام اجر المثل  
 (وفي) شرح منطومة ابن وهبان لو أجز دار الطفل أو أرضه أو حانوته أبوه  
 أو وصيه أو جده ثم بلغ الطفل فانه لا يملك فسخ الاجارة ولو كان أبو الطفل  
 أو وصيه أو جده أجز الطفل نفسه لرجل فبلغ الطفل فانه يتخير ان شاء  
 فسخ الاجارة وان شاء استمر بها (متولى) الوقف اذا أجز أرض الوقف بأجرة  
 منه يجوز ان زاد أجره لها بغير سعرها فانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى  
 تجديد العقد ثانيا وفيما مضى من المدة يجب المسمى بقدره وبعد ذلك  
 يبيد العقد على أجرة معلومة كما زادت كذا في الولاحي (قلت) وفي  
 أدب القاضي للسروحي ما يخالف ذلك فانه قال ليس له فسخ الاجارة لان اجرة  
 المثل انما تعتبر حال العقد (وفي النوادر) ليس له فسخ الاجارة اذا  
 كانت الأجرة أجرة المثل حال العقد وان أزدادت بدرجة (وفي)

الولائي) رجل استأجر بعيرا الى مكة فهدأ على الذهاب دون المجيء  
 واستأجر بعيرا فهدأ على الذهاب والمجيء جميعا لان في الاجارة مؤنة الردء الى  
 الاجير دون المستأجر وفي العارية على المستعير (قال) وجعل البعير مائتان  
 وأربعون مئنا لان العلماء تكلموا في معرفة الصاع قالوا ثمانية ارطال  
 والدليل عليه ان الوسق جعل بعير في كلام العرب وجعل البعير مائتان  
 وأربعون مئنا والوسق ستون صاعا (قلت) والصاع ثمانية ارطال  
 يرطل العراق وهو بالحلي نحو رطل وأربع أواق فثمة يذ يكون جعل  
 البعير ثمانية اثمانه وستين رطلا بالحلي والله أعلم  
 (الفصل التاسع عشر في الهبة)

وتعقد الهبة بالايجاب والقبول لانها عقد مفتقر الى الايجاب والقبول  
 كسائر العقود (وفي البسائط) ركن الهبة الايجاب من الواهب  
 فاما القبول من الموهوب له فليس بركن استحسانا والقياس ان  
 يكون ركنا وبه قال زفر رحمه الله تعالى ويتم بالقبض الكامل فالقبض  
 الكامل في المنقول ما يناسبه وفي العقار ما يناسبه فقبض مفتاح الدار  
 قبض لما والقبض الكامل فيما يحتمل القسمة يكون بالقسمة حتى يقع القبض  
 على الموهوب بطريق الاصاله من غير ان يكون القبض بقبضة قبض  
 الكل وفيما لا يحتمل القسمة بقبضة الكل (وفي المنبيع) اذا قبض  
 الموهوب له في مجلس عقد الهبة بغير اذن الواهب جازا استفسانا وان قبض  
 بعد الافتراق لم يصح الا ان ياذن له الواهب في القبض وهو القياس في الاول  
 لان القبض تصرف في ملك الواهب والتصرف في ملك الغير لا يجوز الا  
 باذنه (ومن) شرائط الهبة الافراز فلم تصح في مشاع يحتمل القسمة وصحت  
 فيما لا يحتملها (وهب) دارا من رجلين لم يجز عندهما خلافا لهما (ولو)  
 قال وهبت الدار ثلثيها لهذا وثلثيها لهذا لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
 رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يجوز (والصدقة) على  
 فقيرين على هذا القياس (رجل) قال لا خير وهبت حصتي من  
 هذا العبد لك والموهوب له لا يعلم كم حصته تصح الهبة (وهب) البناء

قوله تصح الهبة عبارة البصر صريحة في عدم الجواز نظر ابن عابد بن اله



لا الأرض يجوز (والشيوع) الطاري فينا لا يطلها بخلاف الرهن  
 الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى (وهب) نصيبه مما يقسم  
 كالأرض والأرض والمكيل والموزون من غير شريكه لا يجوز عند  
 الكل وان كان من شريكه لا يجوز عندنا خلافا لابن أبي ليلى (وهب)  
 نصف عبده من رجل أو ثلثه وسلمه اليه يجوز لانه يجوز فيما لا يحتمل القسمة  
 (وكذا) لو وهب عبده من رجلين أو رجلا من عبدهما (ومن)  
 أراد أن يهب نصف داره مشاعا يبيع منه نصف الدار بمن معه يوم  
 ثم يبرئه عن الثمن (وهب) أرضا فمأزرع أو فخذل أو فخذل عليه ثم  
 أو وهب الزرع بدون الأرض أو الفخذل بالأرض أو فخذل بدون الثمن  
 لا يجوز لان الموهوب متصل بغيره اتصال خلقته مع امكان القلع فقبض  
 أحدهما غير ممكن فيعمله الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة  
 (والهبة) الفاسدة مضمونة بالقبض كذا في البرازي اهـ (ثم) اعلم ان  
 جميع مسائل الشيوع سبعة أقسام يبيع الشائع واجارة الشائع  
 واعارة الشائع ورهن الشائع وهبة الشائع وصندوق الشائع  
 ووقف الشائع فقد جعلت لك أيها الطالب هذه الاقسام  
 منسالة لك على الاستحضار لتعرف أحكامها في أبوابها بالتأمل  
 ان شاء الله تعالى (وقد) تقدم الكلام على غالب هذه  
 الاقسام في فصل الاجارات من مجله وعنا هذا فانظره ثم (وفي  
 المتقطعات) رجل له دار فيها أمتعة فوهب الدار لرجل لا يجوز لان الموهوب  
 مشغول بما ليس بموهوب فلا يصح التسليم (ولو) وهبت المرأة دارها  
 من زوجها وهي ساكنة فيها بأمتعتها صح لان المرأة وما في يدها  
 في الدار في يد زوجها فكانت الدار مشغولة بالزوج وعياله فلا يمنع من  
 هبة قبضه (وبل) قال لامرأته قولي وهبت المهر منك فقالت وهبت  
 وهي لا تعلم العربية لا يصح بخلاف الطلاق والعتاق لان الرضى شرط  
 جواز الهبة لان شرط وقوع الطلاق والعتاق ولهذا لو أكره على الهبة  
 فوهب لا يصح (وقال) الفقيه أبو الليث لا يقع ان أيضا اذا عرف بالجهل

(رجل) قال لا يخرج هب لي هذا الماشي على وجه المزاح فقال وهبت  
 فقبله وسلمه جاز (وفي الولا محي) رجل قال جميع ما أملكه لنفسه  
 فهذا هبة حتى لا يجوز بدون القبض فرق بين هذا وبين ما إذا قال  
 جميع ما يعرفني أو ينسب الي أو يلقبني حيث يكون اقرارا والتعرق أن  
 في المسئلة الأولى ما قال جميع ما أملكه فهذا ملك القائم حقيقة والملك  
 القائم له لا يصير لغيره إلا بالقبول فيكون هبة وفي المسئلة الثانية قال  
 جميع ما يعرفني أو ينسب الي وما يعرف به أو ينسب اليه يجوز أن  
 يكون ملك غيره فيكون اقرارا (وفي البرزاي) رجل قال لا يخرج  
 وهبت منك هذا العين فقبضه الموهوب له بحضور الوهاب ولم يقل قبضت  
 صح (ولو) لم يقبض ذلك لكانه قال قبضت فان الموهوب له يصير قابضا  
 عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى (وفي العمادي)  
 هبة الدين من غير من عليه الدين لا يصح الا اذا وهبه وأذن له في القبض  
 فقبضه جاز (وذكر) في المسئلة وان لم يأمره بالقبض لا يجوز  
 (والبنيت) لو وهبت مهرها من أيها أو المرأة وهبت مهرها الذي على  
 زوجها لابنها الصغير من هذا الزوج ان أمرته بالقبض هبت والا لانه هبة  
 الدين من غير من عليه الدين ويصح للدين من غير من عليه لا يجوز (ولو)  
 باعه من المديون أو وهبه جاز اه (وهب) دارا فبها متاع الوهاب ثم  
 وهب المتاع بعد ذلك ان وهب الدار ولم يسلها حتى وهب المتاع وسلمها  
 اليه جاز وان وهبها وسلمها ثم وهب المتاع لم يجز (وهب) لرجل  
 ثيابا في صندوق وسلمها مع الصندوق فليس بقبض (تصدق) على ابن  
 صغير له بدار وله فيها متاع وهو ساكن فيها له أو فيها ساكن بالأجر  
 ولم يفرغها جازت الصدقة وان كان فيها ساكن بأجر لم تجز الصدقة  
 (وهب) لابنه الصغير دارا وفيها متاع الوهاب أو تصدق لابنه الصغير  
 بدار وفيها متاع الأب أو الأبسا كنها يجوز وعليه الفتوى (غرس)  
 لابنه الصغير كرما ان قال جعلته له يكون هبة وان قال جعلته باسمه لا  
 (ولو) قال أغرس باسم ابني أمره متردد والى الهبة أقرب (وهبته) من

قوله في صدقة (أخي) ما إذا كان موقوفًا عليه فهو صدقة له من أين غابت

ابنته الصغير تم بالنكاح واحد ويكون الابن قابضا بكونه في يده أو في يد  
موتيه أو مستعيره لا بكونه في يد غاصبه أو مرتبته أو المشتري منه شراء  
فاسدا وهذا إذا علمه وأشهد عليه والاشهاد للتحريم الجود بعدموته  
والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض (وان) كان بالغاي بشرط قبضه ولو كان  
في عياله (والوصي) كالأب والأم كذلك لو كان الصغير في عياله مان  
وهب له تلك الأم القبض وهذا إذا لم يكن للصبي أب ولا جد  
ولا وصيهما ولا وصي من قبل القاضى (وذكر) الصبر أن عدم  
الأب فقبض الأم ليس بشرط (وذكر) في الأصل الرجل إذا زوج ابنته  
الصغيرة من رجل فزوجه مالك قبض المهر لها ولا يجوز قبض الزوج  
قبل الزفاف وبعد البلوغ (وفي التحريم) قبض الزوج يجوز إذا لم يكن  
الأب حيا فلأن الأب أو وصيه والمجد أو وصيه غايه قيمة منعطمة جاز  
قبض الذي يتولاه (ولا) يجوز قبض غيره هؤلاء الأربعة مع وجود واحد  
منهم سواء كان الصغير في عياله أولا وسواء كان ذارحم محرر أو أجنبيا وان  
لم يكن واحد من هؤلاء الأربعة جاز قبض من كان الصبي في حجره  
ولم يجوز قبض من لم يكن في عياله فانه ذكر في الأصل من عال يتيم وهو  
ليس بوصي ولا ينفى ما قرابة وليس لهذا الصبي أحد سواء جاز قبض ما وهب  
له استحسانا (ولو) أراد أجنبي النزع منه فليس له ذلك ويسله في تعليم  
الأعمال ولا فرق بين أن يعقل الصبي أولا وكذلك لو كان في عيال الأخ  
والأم وان قبضه الصبي وهو يعقل جاز وان كان أبوه حيا

\*(نوع)\*

الأفضل في هبة الابن والبنت التثليث كالإيراث وعند أبي يوسف رحمه الله  
في المال التصفيق وهو المختار (ولو) وهب جميع ماله من ابنته جاز وهو آثم  
نفس عليه محمد رحمه الله تعالى (ولو) خسر بعض أولاده لزيادة رثته فلا بأس  
به وان كانوا سوا في الرشدا لا يفعل (وان) أراد أن يصرف ماله إلى الخير وابنته  
فاسق فالصرف إلى الخير أفضل من تركه له لانه طاعة على المعصية وكذلك  
كان ابنته فاسقا لا يفعل له أكثر من قوته (وفي الولو المحي) رجل اقتنوا لامة

للمعتان فأهدى الناس هدايا ووضعوهما بين يدي الولد فهدا على وجهه بنان  
قال هذا الولد ولم يقل للاب أن كانت الهدية تصلح للصبي مثل ثياب الصبيان  
أو شيء يستعمله الصبيان فهو هدية للصبي لأن هداياك من الصبي  
وان كان شيئاً لا يصلح للصبي كالدرهم والدنانير ومتاع البيت والحيوان  
ينظر إلى الهدى أن كان من أقرباء الأب أو معارفه فهو للاب لأن  
التكليف منه عرفا وان كان من أقرباء الأم أو معارفها فهو للأم لأن التكليف  
منها عرفا فكان التعويل على العرف حتى لو وجد سبب أو جهة يستدل به  
على غير ما قلنا يعقد على ذلك (وكذا) لو اتخذ الولية زفاف ابنته إلى يده  
زوجها فأهدى أقرباء الزوج أو أقرباء المرأة (هذا) كله إذا لم يقل المهدى  
أهديت للأب أو للأم في المسئلة الأولى وللازواج أو للأرأة في المسئلة  
بان تعذر الرجوع إلى قول المهدى أمّا إذا عينه المهدى فالقول قوله لأنه  
هو المالك (قدم) من السفر وجاء بالقف إلى من نزل عنده وقال أقسم  
هذه بين أولادك وامراتك ونفستك أن أمكن الرجوع إلى بيان المهدى  
فالقول قوله وان تعذر فما يصلح للرجال فله وما لم ينلها أو مال كبير ما ينظر  
إلى معارف الأب والأم (وفي الملتقطات) إذا وهب للصغير شيء من  
المأكولات هل يباح لوالديه إن يأكل منه روى عن محمد رحمه الله  
تعالى أنه يباح وشبهه بدعوة العبد المأذون له وأكثر ما يحتاج إلى  
أنه لا يباح (وفي النزاهة) إذا عمل الصبي حسنة قبل البلوغ فتوايه له  
لأنه يوبى له من ثواب التعليم إن علمه وقيل ثواب الطاعة له مع أبويه  
(رجل) تصدق عن ميت ودعاه له يصل الثواب إلى الميت لأنه روى  
في بعض الأخبار أن النبي إذا تصدق على الميت ودعاه بهعت ذلك إلى الميت  
على طبق من نور والله سبحانه وتعالى أعلم

«(نوع في هبة المريض وغيره)»

(وهب) في مرضه ولم يملكه حتى مات بطا الهبة لأنه وإن كان وصية  
حتى اعتبر فيه المثلث فهو هبة حقيقة فيحتاج إلى القبض (وهب) المريض  
عبد لا مال له غير من مات وقديما هو هوب له لا ينتقض البيع ويضمن

فقلبه (وان) اعتقه الموهوب له والواهب مدين ولا مال له غير مجاز قبل  
 موته وبعد موت الواهب لا يجوز لان الاعتاق في المرض وصية وهي  
 لا تعمل حال قيام الدين وان اعتقه الواهب قبل موته ومات لاسعاية  
 على العبد يجوز الاعتاق ولعلم الملك يوم الموت (وهب) المريض شيئاً  
 لا يخرج من الثلث يرد الموهوب له ما زاد على الثلث بلا خيار وفي البيع  
 بفبر المشتري (امرأة) قالت لزوجه المريض ان مات من مرضك هذا  
 فأنت في حل من مهرى أو قالت فمهرى عليك صدقة بطل لانه مضطرة  
 وتعاين (وفي الولو الجنى) امرأته جلى أرادت أن تهب مهرها من زوجها  
 على وجه ان مات يبر الزوج وان لم تمت يبر المهر لها باقية فاحبها  
 أن تشتري بمهرها من الزوج ثوباً في منديل وتقبضه فان مات لم يبق لها  
 عليه شيء وان سلمت ترد عليه بغيره الى وثية فيبقى المهر كما كان (وفي) ترواة  
 الاكمل قال أبو العباس النافعي رأيت بخط بعض مشايخنا رحمه الله  
 تعالى رجلاً جعل لأحد بنيته داراً بنصيبه على أن لا يكون له بعد موت  
 الاب ميراث جاز وأقضى به الفقيه أبو جعفر محمد بن أبيان أحد أصحاب  
 محمد بن شعيب عن أبي بصير عن ذلك عن أصحاب أحمد بن أبي الحارث وأبي  
 هرير والطبري انتهى (إذا) قال الطالب المديونة إذا مات فانت بريء من الدين  
 الذي عليك جاز ويكون وصية من الطالب للطالب (ولو) قال ان  
 مت فانا بريء من ذلك الدين لا يبرأ وهو مضطرة (كقوله) اذا دخلت  
 الدار فانا بريء مما لي عليك لا يبرأ (قال) محتسبه هذه الارض لك  
 فاذهب وازرعها فقبل الحنث وزرع فالارض للحنث وان لم يرقل  
 قبلت لا يكون له (قال) لا تبرأ وهدت عبدى منك وهو حاضر بحيث  
 لو مديده لئلا له فقال قبضته جازت من غير قوله قبلت ويصير قابضاً عند محمد  
 رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصير قابضاً ما لم يقبض  
 (وان) كان العبد غائباً فقال وهدت منك عبدى فلانا فاذهب واقبضه  
 فذهب وقبضه جاز وان لم يمتل قبلت وبدناخذ (ولو) قال هو لك ان شئت  
 ودفعه اليه فقال شئت عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز (دفع) اليه

قوله اذا قال الطالب المديونة اذا مات (في) بغير الميراث كلام في الاول وبالخطاب في الثانية كافي الحاشية والحنث نفقته من كل من قبل المرأة كالأب

دراهم فقال أنفقها ففعل فهو قرض كما لو قال اصرفها إلى حوائجك (ولو)  
 دفع إليه ثوبا وقال البسه ففعل يكون هبة لا قرضا لأن قرض الثوب  
 باطل (وفي المتقطعات) رجل قال لا يخرج حائفي من كل حق لك على ففعل  
 أن كان صاحب الحق عالما بما عليه برئ حكا وديانة وإن لم يكن عالما  
 برئ حكا وهو لا يبرأ ديانة عند محمد لا يبرأ وعند أبي يوسف يبرأ وعليه  
 الفتوى (وفي القنية) غصب غنما فقال له مالكم من كل حق هو له قبله  
 قال أنتم بلغ التحليل يقع على ما هو واجب في الذمة لا على عين قائم والله أعلم  
 \* (نوع في الرجوع عن الهبة) \*

(ويكره) الرجوع في الهبة وإن كان جائزا في المحكم إذا لم يكن عليه حق  
 واجب (لقوله) صلى الله عليه وسلم العائدي هبته كالعائدي في قبضته (ولأنه)  
 من باب الحساسة والدناءة وسوء الخلق ولهذا شبهه بأقبح أحوال الكاتب  
 وهذا لأن التشبيه في معنى الاستقباح والاستئذار لا في حرمة الرجوع كما  
 قال الشافعي رحمه الله تعالى ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم قال في رواية  
 أخرى كالكتاب يقرئ ثم يهدى في قبضته وفعل الكاتب يوصف بالقبض لا بالحرمة  
 وبه نقول أنه يستحب (ويجوز) الرجوع فيها عندنا وإن كان مذكروها إذا  
 كان ذلك بتراضيهما أو بمحكم المحاكم (لقوله) صلى الله عليه وسلم  
 الواهب أحق بيمينته ما لم يشب عنها أي ما لم يعوض (وقال) الشافعي رحمه الله  
 تعالى لا يجوز الرجوع إلا في الأب يهب لولده ثم يرجع فيسه (قال) صدر  
 الشريعة ونحن نقول به أي لا يوجب أن يرجع بها إلا الوالد فإنه يملكه  
 للحاجة (ومنع) أي الرجوع الزيادة المتصلة كبناء وغرس  
 وسمن لا المتفصلة وهي مثل الولد (وموت) أحد المتعاقدين (وعوض)  
 أضيف إليها ولو من أجنبي فهو خذله عوض هبتك فقبض فلو وهب ولم يصف  
 يرجع كل بيمينته (وخرجهما) عن ملك الموهوب له (والزوجة) وقت  
 الهبة فلو وهب لها فسكنها رجوع ولو وهب فأبان لا (وقرابة) المحرمية  
 (وهلاك) الموهوب (وضابطها) جروف دمع خرقة فالدال  
 الزيادة والميم الموت والعين العوض والخاء الخروج

قوله (يب) بضم الياء وكسر الباء من أظن أنه

والزاي الزوجية والعاف القزابة والماء الملاك كذا في الوقاية  
 وشرحها (وفي التزاي) ولو زعم الموهوب له مالا كها صدق  
 بلايين (ولو) قال الواهب العيين هذه وأنكر الموهوب له  
 حاف المنكر الموهوب له (وهب) الموهوب له لا يخرج رجوع الواهب  
 الاول له أن يرجع أيضا (داوى) المريض حتى برأ أو كان أعى  
 فأبصر بطل الرجوع (وفي اللواحي) رجل وهب من رجل تمرا  
 بغير ادفع له الموهوب له إلى بلخ ليس للواهب أن يرجع فيه (رجل)  
 وهب لرجل جارية فلهما القرآن أو الكتابة أو الماشط ليس له أن يرجع  
 فيها واختار لأن هذه زيادة متصلة (رجل) وهب لرجل سويقا  
 فله بالماء يرجع الواهب لأنه بقى الاسم وهذا نص إن كان وهب لرجل  
 حنطة فله بالماء بخلاف ما إذا وهب لرجل ثرابا فله بالماء حيث  
 لا يرجع (والفرق) ان ههنا اسم التراب لم يبق فلم يبق الموهوب (ولو)  
 وهب دارا أو أرضا فبني في طائفة منها بناء أو غرس شجرة أو كانت جارية  
 صغيرة فكبرت وازدادت خيرا أو كان غلاما فصار رجلا فلا رجوع له  
 في شيء من ذلك انتهى

### ❖ (الفصل العشر ون في الرهن) ❖

وينعقد بالإيجاب والقبول ويتم بالقبض ويكتفى فيه بالتخييل في الأصح  
 فاذا قبضه الرهن فهو زامفرضا عن الشواغل ميزان العقد فيه ومالم  
 يقبضه يتخير الرهن فيه بين التسليم والرجوع (ولا) يصح الرهن  
 إلا بأحد أمرين إما بالديون أو بالأعيان المضمونة بأنفسها (أما) الدين  
 فلأن حكم الرهن ثبوت بد الاستيفاء والاستيفاء يتلوا وجوب في الذمة  
 (وفي المسائل) يجوز الرهن بالديون بأي سبب وجبت من الاتلاف  
 والغصب والبيع ونحوه سال أن الديون كلها واجبة على اختلاف أسباب  
 وجوبها فكان الرهن بهارهننا بمضمون فيصح (وهل) يجوز الرهن  
 بمسكن الكتابة والدية في إطلاق هذا الكلام يجوز وسواء كان ما  
 يجتهد الاستبدال قبل القبض أو لا يجتهد كراس مال السلم وبدل



الصرف والمسلم فيه وفيه خلاف زفر (وأما) الاعيان فعلى أنواع  
 (منها) ما لم يكن مضمونا كالوديعة والعارية ومال المضاربة والبضاعة  
 والشركة والمستأجر ونحوها فلا يجوز الرهن بها لأنها ليست بمضمونة أصلا  
 (ومنها) ما هو مضمون وهو على نوعين مضمونة بغيرها كالبيع فإنه لا يصح  
 الرهن به ومضمونة بنفسها وهو ما يوجب المثل أو القيمة به لا كها كما انصوب  
 في يد الغاصب والمهر في يد الزوج وبديل الخلع في يد المرأة وبديل الصلح عن  
 دم المهد في يد العاقلة فإن الرهن بها جائز بالاجماع (ولارهن) أن يجبس  
 الرهن حتى يسترد العين (وان) هلك الرهن في يده قبل استرداد العين  
 والعين قائمة يقال حينئذ لارهن مسلم العين الى المرتهن وخذ منه الاقل  
 من قيمة الرهن ومن العين لان المرهون عندنا مضمون بذلك واذا وصل اليه  
 العين يجب عايه رد قدر المضمون الى الراهن (وان) هلكت العين  
 والرهن قائم صار الرهن بهارهننا بقيمتها حتى لو هلك الرهن بعد ذلك نهلك  
 مضمونا بالاقل من قيمته ومن قيمة العين لان قيمة العين بدلها وبديل الشيء  
 قائم مقامه كانه هو (ويجوز) الرهن بالمقبوض على سوم الشراء والمقبوض  
 في البيع الفاسد لانهما من الاعيان المضمونة بانفسها كما في المنبيع (وفي  
 البرزاري) القبض شرط جواز وقال بكير بن ومه والاول اصح (وشروطه)  
 أن يكون مقسوما فلم يصح رهن المشاع فيما يجتمع لثلاثة لامن شريكه  
 ولان اجنبي طارئا او مقارنا في الصحيح (وذكر) الصدوق فيه روايتين  
 بخلاف ما اذا رهن اثنان من واحد او بعكسه حيث يجوز ما ينص على  
 الاعراض بان يقول رهن من هذا النصف ومن هذا النصف لنصفه على  
 الاعراض (وفي المنبيع) لا يجوز رهن ثمرة بدون ثفلها وبالعكس ولا  
 ثفل بدون الارض وبالعكس لان المرهون اذا كان متصلا بالارض  
 بمرهون لم يجز الرهن كرهن المشاع اذ لا يمكن قبض المرهون وحده (وروى)  
 الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ان رهن الارض بدون الاشجار يصح لان  
 اسم الشجر يقع على النابت على الارض ولهذا يسمى بعد القطع جذعا  
 لا شجرا او كانه استثنى الاشجار بمواضعها من الارض فكان عقدا للرهن

مختاراً ولا ماسوح ذلك الموضع من الارض وهو مدين مداولم غير متاع بخلاف  
 ما لو رهن الدار دون البناء حيث لا يصح لان البناء اسم للبني دون مكانه  
 من الارض فصار رهنها جميع الارض وهي مشفولة بمالك الراهن (العدل)  
 اذا ساط على بيع الرهن كيف شاء فباع نصفه يبطل الرهن في النصف  
 الباقي للشيوع (وذكر) القاضى ان استحق بعض الرهن شائناً يبطل  
 وان كان مفروزا يبقى الرهن في الباقي للشيوع (وقرض) المشاع  
 جائز بان اعطاه الفاعل نصفه عندك مضارباً بالنصف ونصفه اقراض  
 والمضارب يجمع الشيوع جائز (واختلفوا) في ان رهن المشاع هل يوجب  
 سقوط الدين عندهم ام لا قال السكرخي رحمه الله تعالى لا يسقط  
 (وفي الجامع) رهن ام الولد او المايحوز بيعه ان يسترده قبل قضاء  
 الدين لبطلان الرهن لانه عقد ايفاء وفيه معنى البيع فكان محله  
 ما يقبل البيع بخلاف رهن المشاع لانه محل الرهن لكونه محل البيع  
 فيمكن الرهن منعقداً بصفة الفساد فيلحق بالجائز وهذا على خلاف ما قاله  
 السكرخي رحمه الله تعالى (زوائد) الرهن رهن عندنا كالولد والنهر  
 اذا بقيت الى وقت الفكك (وهلاك) الزوائد قبل الفكك لا يسقط  
 شيئاً (وغلة) الارض والدار والعبد لا يصير رهناً (ولا) يبطل  
 الرهن بموت الراهن او المرتهن او بموتهما ويبقى رهنهما عند الورثة (وفي  
 الولو الجس) الرهن اذا كان شيئاً فانفقته على الراهن وكذلك كسوته لان  
 معظم المنفعة في امساك الرهن للراهن فكانت المنفعة عايمه وكذلك شربه  
 وكذلك كسوة الرقيق واجرة فلتر ولد الرهن وسقى البستان وتلقح نخله  
 وجراده والقيام بمصالحه واجرة الراعى وسواء كان بالرهن فضل او لم يكن  
 لان يده على الصورة امانة فيكون بمنزلة المودع ويجعل الاتى على المرتهن  
 اذا كانت قيمة الرهن والدين سواء لان المحل مضمون فيحتاج الى الاعانة  
 ليرده على المالك وان كانت قيمة الرهن اكثر من الدين كان على الراهن  
 مقدار الزيادة لان يده على الزيادة كمنع المودع فلا يلحقه الضمان بخلاف  
 اجرة المستكن لان حق الجبس في الكل ثابت حقاً للمرتن (وكذلك)

مداواة الجراحات وانقروح والامراض فتقسم على قدر الامانة والضمان  
 كجعل الباقي (وفي السبازي) عن الدواء وأجرة الطبيب على  
 المرتين (وذكر) القديري ان كل ما كان من حصة الامانة فعلى  
 الراهن (ومن) المشايخ من قال ثم من الدواء على المرتين لا يلزم ان  
 لوحدثت الجراحة في يده فلو عند الراهن فعليه (وقال) بعضهم على المرتين  
 بكل حال (وقال) الفقيه الحارث ما كان عند المرتين يجب عليه ثمن  
 دوائه وأجرة طبيبيه وما كان عند الراهن ان لم يزد عند المرتين - حتى احتاج  
 الى زيادة المداواة فالدواوة على المرتين ولكن لا يجبر عليه لان الراهن  
 لا يجبر على المداواة وان اجبر على الثقة فالمرتين أولى ولكن يقال له هذا  
 قد حدث عندك فان كنت تريد اصلاح مالك فداوه (وما) انفق المرتين  
 على الرهن حال غيبة الراهن فتطوع فيه وان كان بامر الحاكم وجعله  
 ديناً على الراهن فهو دين عليه كذا قال محمد رحمه الله تعالى وهذا الكلام  
 اشارة الى انه بمجرد امر الحاكم لا يصير ديناً عليه ما لم يجعله ديناً عليه كما صرح  
 به واكثر المشايخ على هذا الان هذا الامر ليس للالزام حتماً بل للنظر وهو  
 متردد بين الامرين بين الامر بحسبه وبين الامر ليكون ديناً والادنى أولى ما لم  
 ينص على الاعلى (وعن) أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا انفق عليه  
 حال غيبة الراهن بامر الحاكم يرجع وان كان بحضوره بالامر لا يرجع  
 (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يرجع فيه - ما (وذكر) النشافى  
 وما يجب على الراهن اذا فعله المرتين او ما على المرتين اذا فعله الراهن فهو  
 متطوع (اذا) اخذ السلطان الخراج والعشر من المرتين لا يرجع على  
 الراهن لانه ان تطوع فهو متبرع وان كان مكرها فقد ظلمه السلطان  
 والظالم لا يرجع الا على الظالم انتهى (ويبيع) ما يخاف الفساد عليه  
 باذن الحاكم ويكون رهناً في يده والخراج على الراهن خاصة لانه مؤنة  
 لذلك فيكون على المسالك (وفي الملتقطات) الاب اذا رهن من مال الصغير  
 شيئاً يدين على نفسه ذكر أنه يجوز وان كان الرهن أكثر قيمة من الدين  
 فهلك الرهن ضمن الاب قدر الدين دون الزيادة بخلاف الوصي فانه ضمن  
 قيمته والفرق ان للاب ان ينتفع بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك

الوصي (وفي البرازي) رهن الاب متاع الصغير وأدرك الابن ومات الاب  
ليس لابن أخذه قبل قضاء الدين لان تصرف الاب لازم كتصرف الابن  
نفسه ويرجع الابن في مال الاب ان كان رهنه لنفسه لانه مضطرف فيه كغير  
الرهن (وهن) الوصي مال المتيقن والورثة كبار لا يجوز اذا كان الدين على  
الورثة الكبار لتصرفه فيمساها وعنه من التصرف فيه ولو كان الدين على  
الميت جاز وقيل لا يجوز ولو كان على الميت أيضا لان فيه انلاف مال التركة  
وانه غير جائز واذا هلك الرهن سقط الدين اذا كانت قيمة الرهن والدين سواء  
وان كانت قيمة الرهن أكثر فالزيادة تلك أمانة وان كانت قيمته أقل من  
الدين فهلك سقط من الدين بقدره ويرجع المرتهن بالفاضل من الدين  
(وعند) الشافعي رحمه الله تعالى الرهن أمانة فاذا هلك لا يسقط من الدين  
شيء (وفي القنية) رجل أجرداره وسلمها الى لستاجر ثم رهنها منه انفسه تحت  
الاجارة وصارت رهننا (ويجوز) أن يسافر بالرهن وان كان له حمل ومؤنة  
اذا كان الطريق آمنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالوديعة (وعند) محمد  
رحمه الله تعالى ليس له أن يسافر بالرهن وبالوديعة أيضا اذا كان له حمل  
ومؤنة (قال) محمد رحمه الله تعالى ولو أراد ذلك برفعه الى القضاة حتى يكون  
هو الذي يأمر بذلك (استعمار) شيئا لرهنه فله أن يأمره بقضاء  
الدين واسترداده وكذا اذا رهن شيئا ثم أقر بالرهن لغيره لا يصدق في حق  
المرتهن ويؤثر بقضاء الدين ورده الى المقر له (ولو) رهن دار غيره فجاز  
صاحبها جاز كالوأعاره ابتداء (رده) معيبا قيمته خمسة وقال كذلك قيمته  
وقال الراهن بل قيمته سبعة عشر وأقاما البينة فبينة الراهن أولى  
(وقال) برهان الدين صاحب الدين أولى ولو قال شاهد الرهن لا أدري  
بكم رهنه لا تقبل شهادته (وقال) ظهير الدين المرغيناني تقبل  
(اختلغا) في الرهن فقال الراهن الرهن غيره تدأ وقال المرتهن بل ههنا  
هو الذي رهنه عندي فالقول للمرتهن انتهى كلام القنية (وفي  
البرازي) ألقى المرتن الخاتم المرهون في كيسه المنفرد وضاع بالسقوط  
بضمن كل الفاضل من الدين أيضا (قال) للمرتن اعطه للدلال ليبيع  
ونحنه ففقد فدفعه الى الدلال وهلك في يده لا يصح المرتن (ولو) باع

المرتبة ما يخاف عليه الفساد من المتولد من الرهن كاللبن والتمر وكذا  
نفس الرهن اذا كان مما يخاف عليه الفساد بآذنه القاضى ويكون  
ثمنه رهنا وان باعه بلاذن القاضى فعن وليس للحاكم بيع الرهن اذا  
كان الرهن مفسدا عند الامام رحمه الله تعالى لانه لا يرى المحجـر على المحر  
المدينون (وفي القنية) المرتبة بيع الرهن باجازة الحاكم وأخذ دينه  
اذا كان الرهن فائدا لا يعرف موته ولا حياته انتهى والله سبحانه  
وتعالى أعلم

### الفصل الحادى والعشرون فى الكراهية

(المكروه) عند محمد رحمه الله تعالى حرام ولم يتلفظ به لعدم  
القاطع فنسبة المكروه الى الحرام كنسبة الواجب الى الفرض (وعند  
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ليس بمحرمان لانه الى الحرام  
أقرب لانه اذا تعارض دليل المحلل بدليل الحرمة يغلب جانب الحرمة على  
جانب المحلل (لقوله) صلى الله عليه وسلم اذا اجتمع المحلل والحرام  
يغلب الحرام على المحلل (وهذا) هو المكروه كراهية تحريم (وأما)  
المكروه كراهية تنزيهه فالى المحلل أقرب كذا فى الوقاية وشرهما (وفي)  
الجامع الصغير قال ويكره كل محوم الاثن وألبانها (لما) روى عن جابر رضى  
الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم محوم الحمر الالهية يوم خمير واذا  
ثبت حكم اللحم ثبت حكم اللبن لانه متولد منه والموايد بالكرهية هذا التحريم  
وكذلك أبوال الأبل ومحوم الفرس (وقالا) لا بأس بأبوال الأبل ومحوم الفرس  
(وتأويل) قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فى أبوال الأبل لا بأس بها  
للتداوى (لما) فى حديث جابر أنه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن محوم الحمر الالهية وأذن فى محوم الخيل (ولابى) حنيفة رحمه الله تعالى  
قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها ولانه آلة لارهاب العبد وفيه كره  
أكمله الاحترام (وفي الوقاية) الا كل فرض ان دفع به هلاكه (ومأجور عليه)  
اذا تمكن من صلته قائما ومن صومه (ومباح) الى الشبع لتريد قوته (وحرام)  
فوقه الاقتصاره قوة صوم الغدا ولما لا يستحب ضيقه (والا كل) والشرب  
والادمان والتطيب من انا ذهب وفضة حرام للرجال والنساء وحل من

اناه مخلص وبلور وزجاج وعقيق ومن اناه مفضض وجاوسه على مفضض  
 متقيام وضع الفضة (ولا) يلبس رجل حرير الا قد وأربعة اصابع ويتوسده  
 ويفترشه (قال) صدر الشريعة هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 (لما) روى ان النبي صلى الله عليه وسلم جلس على مرفقة حرير (وقالا)  
 يكره (قلت) المرفقة بكسر الميم وسادة التكاء والله تعالى أعلم (ويلبس)  
 ما سدان ابريسم ومجته غيره وعكسه في حرب فقط (وفي القنينة) عن برهان  
 الدين صاحب المحيط قال لبس الحرير فوق الدثار انما لا يكره عند أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى لانه اعتبر حرمة استعمال الحرير اذا كان متصل  
 ببدنه مخررة وأبو يوسف رحمه الله تعالى اعتبر المعنى يعني اللبس قال رحمه  
 الله تعالى فهوذا تنصيص وبه قلت يعني به الشيخ برهان الدين صاحب  
 المحيط على ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يكره لبس الحرير اذا لم يتصل  
 بجذبه حتى لو لبسه فوق قميص من غزل أو نحوه لا يكره عندنا فكيف اذا  
 لبسه فوق قباه أو شيء آخر عشتو أو ككائنات جبة من حرير بطانتها  
 ليست بحرير وقد لبسها فوق قميص غزل وفي هذا رخصة عظيمة في موضع  
 عمت فيه البلوى ولكن تطلبت هذا القول عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 في كثير من الكتب فلم أجده سوى هذا (وقال) شمس الأئمة المألوف  
 ومن الناس من يقول انما يكره اذا كان الحرير يمس الجسد وما لا فلا (وعن)  
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهم انه كان عليه جبة من حرير فقيل له في ذلك  
 فقال أما ترى الى ما يلي الجسد وكان تحتها ثوب من قطن (ثم) قال بديع  
 الدين الا ان الصحيح ما ذكرنا ان السكك حرام (وفي) شرح الجامع الصغير  
 للزبدوي رحمه الله تعالى ومن الناس من أباح لبس الحرير والديباج  
 للرجال ومنهم من قال هو حرام على النساء ايضا وعاة الفسقاء على انه  
 يحل للنساء دون الرجال اه والله سبحانه وتعالى أعلم  
 وهذا آخر ما انتهى اليه تأليف مصنفه رحمه الله  
 تعالى ويا له تكملة ان شاء  
 الله تعالى







J113

DUE DATE

1945-41

--	--	--

J113

10.10

1945-41

PROBATION

Date	No.	Date	No.

	10.10